جامعة الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

رؤى اقتصادية

مجلة دورية أكاديمية محكمة ومتخصصة

تهتم بالرؤى الاقتصادية في مجال القضايا الاقتصادية المعاصرة وموضوعات التنمية المستدامة

العدد السابع ديسمبر 2014 ISSN 2253 – 0088

7

رؤى اقتصادية www.univ-eloued.dz/roa/

رؤى اقتصادية مجلة علمية نصف سنوية محكمة متخصصة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير جامعة الوادي العدد السابع ديسمبر 2014 م

7

جامعة الوادي

Université D'El Oued

الأعداد السابقة

العدد الأول	2011
العدد الثاني العدد الثالث	2012
العدد الرابع العدد الخامس	2013
العدد السادس	2014

مجلة رؤى اقتصادية

مجلة نصف سنوية علمية محكمة، متخصصة، تهتم بالرؤى الاقتصادية في مجال القضايا الاقتصادية المعاصرة ومواضيع التنمية المستدامة

تصدر عن

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي

العدد السابع - ديسمبر 2014 -

Roa Iktissadia REVIEW

ISSN 2253-0088

للتواصل والاستفسار

رئيس تحرير مجلة رؤى اقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الوادي

ص.ب: 789 ولاية الوادي 39000/ الجزائر

تلفاكس: 0021332133519

كل الأعمال والأبحاث ترسل وفقط عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة

roa.iktissadia@gmail.com

رؤى اقتصادية
Ro'a Iktissadia

العدد السابع / ديسمبر 2014

الهيئة العلمية للمجلة

الرؤيا العامة

دورية أكاديمية محكمة دولية ومتخصصة، نصف سنوية، تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي.

ترمي مجلة رؤى اقتصادية إلى الإسهام في تطوير المعرفة ونشرها، وذلك بنشر البحوث العلمية الأصيلة، والمراجعات العلمية في مجالات البحوث والدراسات في مجالات الاقتصاد والتسيير والتجارة.

اهتمامات المجلة

تعنى المجلة بنشر ما يأتي:

1. البحوث العلمية الرصينة في مجالات التخصص.
2. البحوث والدراسات النقدية التي تتصل بالإصدارات في مجالات التخصص التي تعنى بها المجلة.
3. البحوث والتقارير والترجمات العلمية، وعرض الكتب الجديدة ومراجعتها.

شروط النشر

1. ألا يكون البحث قد سبق نشره، ويقدم الباحث تعهداً بذلك.
2 . ألا يكون البحث مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
3 . لا يجوز نشر البحث في مكان آخر بعد إقرار نشره في مجلة رؤى اقتصادية إلا بعد الحصول على إذن كتابي بذلك من رئيس التحرير.
4 . موافقة الباحث على نقل حقوق نشر البحث كافة إلى المجلة، وإذا رغبت المجلة في إعادة نشره، فان عليها أن تحصل على موافقة مكتوبة من صاحبه.
5 . حصول الباحث على الإذن المناسب لاستخدام مادة سبق نشرها.
6 . تعريف الباحث بمصادر دعم بحثه.

7 . يمنح الباحث نسخة ورقية ونسخة الكترونية من المجلة ومستلتين من بحثه.

8. تخضع كل المساهمات في المجلة للتحكيم العلمي، ويبلغ الباحث بنتائج التحكيم والتعديلات المقترحة من قبل المحكمين إن وجدت، فور استلام ردود كل المحكمين.

9 . أصول البحث التي تصل إلى المجلة لا تردَ سواء نشرت أم لم تنشر.

10. جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة.

11. ترسل المقالات وتوجه المراسلات عن طريق البريد الإلكتروني: roa.iktissadia@gmail.com

12. على صاحب المقال متابعة سير عملية نشر مقاله، من خلال موقع المجلة. *www.univ-eloued.dz/roa/*

لغة النشر: تنشر البحوث في المجلة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.

متطلبات النص المقدم للنشر

1. تكون المساهمات مختصرة بقدر الإمكان، بحيث لا تتجاوز الأوراق والدراسات المقدمة عشرون صفحة، بما فيها المصادر والجداول والرسوم التوضيحية. كما لا تزيد مراجعة الكتب والتقارير على العشر صفحات .

2. يكتب الباحث اسمه وجهة عمله ووظيفته على ورقة مستقلة مع ذكر عنوان المراسلة وأرقام الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني. وفي حالة وجود أكثر من مؤلف يتم مراسلة الاسم الذي يرد أولاً في ترتيب الأسماء.

3. أن يحوي البحث ملخص بلغتين معتمدة في المجلة (لغة المقال، ولغة ثانية) في صفحة واحدة في حدود (150) كلمة لكل ملخص، كما يجب تقديم عنوان المساهمة البحثية باللغتين. ويجب تصنيف المقال حسب الترميز Jel، لمزيد من التوضيح أنظر أحد الرابطين التاليين :

http://www.aeaweb.org/journal/jel_class_system.php
http://fr.wikipedia.org/wiki/Classification_JEL

4. تقدم البحوث مطبوعة بخط *Traditional Arabic* حجم (14) للنصوص في المتن، وبالخط نفسه بحجم (10) للهوامش بالنسبة للغة العربية، وبخط . *Times New Roman* حجم (12) للنصوص في المتن، وبالخط نفسه بحجم (8) للتهميش.

5. تكون الحواشي 2.5 سم على جوانب الصفحة الأربعة.

6. يفضل تحرير المقال وفق النمط *IMRAD*، بحيث يشتمل على (تمهيد، الطريقة، النتائج ومناقشتها، الخلاصة، الملاحق، الإحالات والمراجع)، لمزيد من التوضيح أنظر أحد الرابطين التاليين :

http://fr.knowledger.de/00347332/IMRAD
http://en.wikipedia.org/wiki/IMRAD

7. تدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في المتن، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقم ترقيماً متسلسلاً، وتكتب أسماؤهما والملاحظات التوضيحية في أسفلها.

8. توضع الهوامش في آخر الدراسة وترقم بالتسلسل حسب ظهورها، يجب أن يتفق الاقتباس والتوثيق مع المبادئ التوجيهية لنمط *American Economic Review* :

http://www.aeaweb.org/sample_references.pdf

ويجب أن تكون المراجع مرتبة أبجدياً في نهاية الورقة .

الوثائق المطلوب تسليمها

1. تقدم البحوث نسخة الكترونية من خلال البريد الالكتروني وفق متطلبات النص المقدم للنشر وعلى برنامج *Microsoft Word* وفقاً لشروط النشر المبينة في موقع المجلة على شبكة الانترنت.
2. يرفق الباحث سيرته الذاتية متضمنة اسمه باللغتين العربية والانجليزية، وعنوان عمله الحالي، ورتبته العلمية وأهم أبحاثه.
3. رسالة طلب نشر البحث.

رؤى اقتصادية
Ro'a Iktissadia
العدد السابع / ديسمبر 2014

المحتــويات

دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1984 - 2010

د. هشام لبزة
جامعة الوادي
Hichamlebza@gmail.com

د. محمد الهادي ضيف الله
جامعة الوادي
difmh2008@hotmail.fr

ملخص:

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو الوصول إلى إيجاد السببية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر، وذلك من خلال إيجاد علاقة هذا الأخير كظاهرة اقتصادية ولها فعالية أساسية بالمتغيرات الاقتصادية الأساسية الأخرى.

وكان من خلال تطبيقنا لمجموعة من الصدمات العشوائية وتحليل التباين وكذا دراسة السببية بين المتغيرات المدروسة – **سيمس، غرانجر**، حيث استطعنا استنتاج العلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات المدروسة، والتي تسمح لنا بقياس الأثر المفاجئ في ظاهرة أو فعالية اقتصادية معينة على باقي المتغيرات المدروسة الأخرى.

الكلمات المفتاحية: البطالة، التضخم، منحنى فليبس، السببية.

Abstract:

L'objectif principal de cette étude est de trouver l'accès à des phénomènes de la causalité entre l'inflation et le chômage en Algérie, et que par la recherche de la relation de ce dernier phénomène et son efficacité économique d'autres variables économiques.

*Il était par l'application d'un ensemble de chocs et de l'analyse de variance aléatoires, ainsi que l'étude de causalité entre les variables étudiées-**Sims, Granger**-, où nous avons trouvé une relation entre ces variables étudiées, et qui nous permet de mesurer l'impact de certains phénomène économique dans le reste des autres variables étudiées.*

Mots clés: *le chômage, l'inflation, la courbe de Phillips, la causalité.*

تمهيد:

تعتبر قضيتي البطالة والتضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه أي اقتصاد في العالم. فمشكلتي التضخم والبطالة تعتبر من المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية وتحاول الحكومة دائماً إتباع سياسات اقتصادية تهدف إلى تجنب هاتين المشكلتين وتقليل الأضرار الناجمة عنهما. وفي كثير من الأحيان تواجه حكومات الدول التي تعاني من التضخم أو البطالة العديد من المظاهرات والاحتجاجات المنددة بعدم معالجة الحكومة للبطالة أو التضخم. حيث يتطرق هذا البحث إلى مشكلتي البطالة والتضخم ومن ثم نتعرض إلى الطرق التي من خلالها نستطيع معرفة العلاقة بين هاتين المشكلتين.

أولا: البطالة والتضخم في النظرية الاقتصادية

ترتبط البطالة عادة وبشكل عام بحالة الدورة الاقتصادية للدول، حيث تظهر البطالة جلياً وتزداد نسبها في حال الركود الاقتصادي العام، وذلك عند حدوث أزمات اقتصادية–* مؤقتة– ناتجة إما بسبب عوامل داخلية تتعلق بإجراءات العمل والتوظيف أو سوء توافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل، أو نتيجة لعوامل وضغوط خارجية تتعلق بمنظومة الاقتصاد الدولي. أما إذا كانت الدورة الاقتصادية نشطة، فإن ذلك سوف ينعكس على الاقتصاد المحلي من حيث انتعاشه ونهوضه وتنوعه، مما يؤدي إلى توافر فرص عديدة ومتنوعة للعمل، ومن ثم تنخفض نسبة العاطلين عن العمل في المجتمع، وبذلك يتضح أن للدورة الاقتصادية دوراً أساسياً في تشكيل اقتصاد المجتمعات المعاصرة، ونشاط سوق العمل فيها.

ويمكن التفرقة بين مفهومين للبطالة هما: المفهوم الرسمي، المفهوم العلمي، فتعرف البطالة في المفهوم الرسمي على أنها[1]: " التعطل أو الانقطاع الإجباري أو الإرادي لعدد معين من أفراد القوة العاملة، برغم القدرة والرغبة في العمل".

وتعرف حسب المفهوم العلمي[2] بأنها " ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل أي مقدار الفرق بين حجم العمل المعروض عند مستويات الأجور السائدة وحجم العمل المستخدم عند تلك المستويات، وذلك خلال فترة زمنية محددة، ومن ثم فإن حجم البطالة يعكس حجم الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل".

أما التضخم يعتبر من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم على اختلاف نظمها الاقتصادية والسياسية. لذلك فقد حظيت هذه الظاهرة بأهمية بالغة وأصبحت من أكثر المشاكل التي تتعرض للبحث والتحليل نظراً لما تخلفه من آثار على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية.

لقد أصبح التضخم ظاهرة شائعة بعد الحرب العالمية الثانية في كثير من الدول، وهذا ما أدى إلى اهتمام الاقتصاديين بهذه الظاهرة. وعلى الرغم من هذا الاهتمام المتزايد لدراسة هذه الظاهرة وشيع استخدام هذا اللفظ فإنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول تحديد مفهوم التضخم[3].

للتضخم عدة تعاريف لأنه يستخدم لوصف عدد من العمليات أو الحالات المختلفة من بينها:

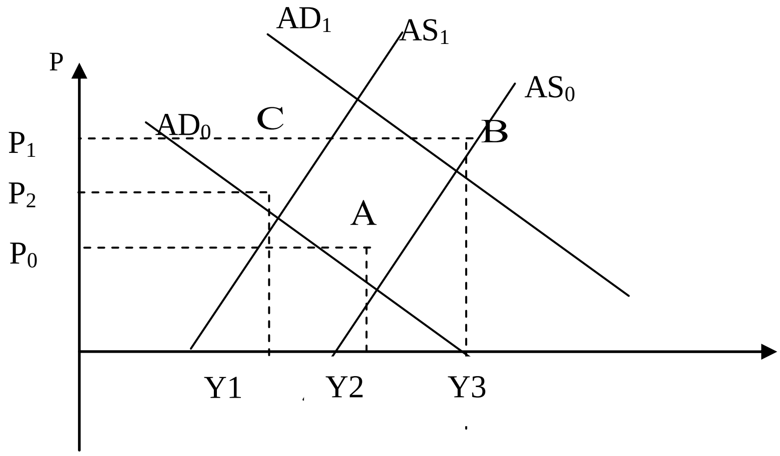
- الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.
- ارتفاع الدخول النقدية.
- ارتفاع التكاليف.
- الإفراط في خلق الأرصدة النقدية[4].

1. العلاقة بين التضخم والبطالة:

من المعتقد على نطاق واسع أن هناك علاقة عكسية بين مستوى البطالة ومستوى التضخم في الاقتصاد، فعندما يكون معدل البطالة مرتفعا يكون معدل التضخم منخفضا، والعكس بالعكس، لكن الواقع يثبت عكس ذلك لأنه من الممكن أن تكون العلاقة بين التضخم والبطالة إيجابية بحيث تكون العلاقة طردية بين البطالة والتضخم.

1.1. **العلاقة السلبية بين البطالة والتضخم (تغيير الطلب الكلي)**: لنفرض أن الاقتصاد كان متوازناً عند النقطة A كما في الشكل (01) حيث يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي.

شكل رقم 1 : بين العلاقة السلبية بين التضخم والبطالة.



المصدر: أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة و الدار العلمية الدولية، عمان، ط1، ص 301.

حيث كان حجم الناتج y_0، و مستوى الأسعار P_0 و لنفرض أن الطلب الكلي قد ازداد بفعل أحد العوامل، غير عامل السعر. مثلا في حالة ازدياد الكتلة النقدية M ينتج عنها ارتفاع الطلب الكلي وهذا يؤدي إلى نقل منحنى الطلب من الوضع AD_0، وبهذا ينتقل وضع التوازن من النقطة A إلى النقطة B.[5]

نلاحظ أن الانتقال إلى وضع التوازن الجديد قد ارتبط بارتفاع حجم الناتج من y_0 إلى y_1مما يعني انخفاض معدل البطالة، كما أنه ارتبط بارتفاع مستوى الأسعار من P_0إلى P_1 مما يعني في النهاية ارتفاع معدل التضخم، في هذا المثال يرتبط انخفاض البطالة مع ارتفاع معدل التضخم أي أن العلاقة بين البطالة والتضخم عكسية.

على العكس من ذلك إذا انخفض الطلب الكلي من جراء عوامل خارجية كما في حالة انخفاض العرض النقدي فسينخفض حجم الناتج وسينخفض مستوى الأسعار كما في الانتقال من النقطة B إلى النقطة A؛ وهذا يدل على ارتفاع معدل البطالة قد ترافق بانخفاض معدل التضخم وأن العلاقة بين البطالة والتضخم في هذه الحالة أيضاً هي علاقة عكسية أي سلبية [6].

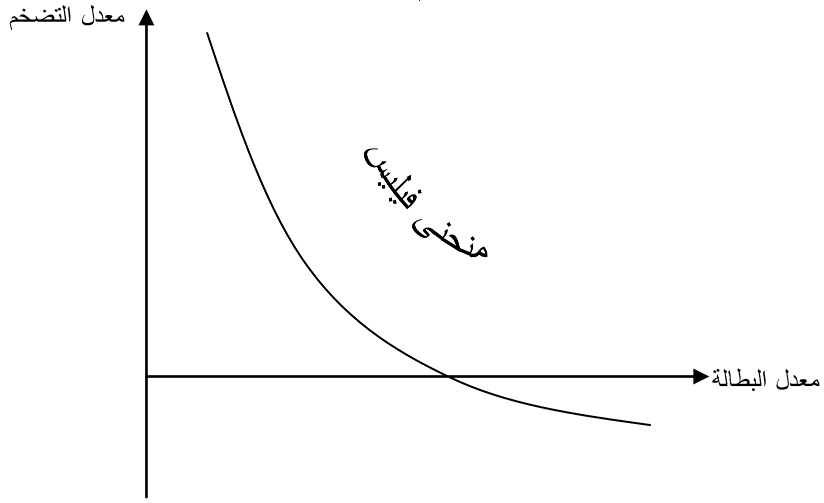
2.1. **العلاقة الإيجابية بين البطالة والتضخم (تغير العرض الكلي)**: سوف نعود إلى الشكل (01)، ونفترض أن التوازن كان عند النقطة A ونفترض أن العرض الكلي قد انخفض لأسباب خارجية مثل الارتفاع المفاجئ في تكاليف الإنتاج في هذه الحالة سينتقل منحنى العرض الكلي AS_0 نحو اليسار إلى الوضع AS_1 وينتقل وضع التوازن من النقطة Aإلى النقطة C، ونلاحظ أن هذا الوضع التوازني الجديد يتصف بارتفاع مستوى الأسعار وانخفاض مستوى الناتج عما كان عليه في النقطة Aأي أن الانتقال من A إلى C ترافق بارتفاع معدل التضخم وارتفاع مستوى البطالة في آن واحد.

ويحدث العكس إذا افترضنا أن العرض الكلي قد ارتفع لأسباب خارجية (غير تغير الأسعار)، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار وازدياد الناتج، في هذه الحالة يترافق انخفاض التضخم مع انخفاض البطالة وتظل العلاقة إيجابية بين البطالة والتضخم [7].

3.1. **منحنى فيليبس:** في سنة 1958 قام الاقتصادي فيليبس[**] بنشر دراسة تطبيقية عن الاقتصاد الانجليزي مستخدما بيانات لـ98 سنة، تمتد بين (1867، 1957)، وكان موضوع بحثه العلاقة بين توأمة منحنيات الظاهرتين (التضخم والبطالة)[8] ، حيث يشار إلى هذه العلاقة بمنحنى فيليبس.

وجد فيليبس بأن الأجور ترتفع بشكل واضح حينما تنخفض معدلات البطالة وعندما ترتفع هذه الأخيرة تنخفض معدلات الأجور وكانت النتيجة أن هناك نوعا من المفاوضة بين التضخم و البطالة، أي أن هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم. وقد تم تمثيل تلك العلاقة لمنحنى فيليبس بالشكل التالي:

شكل 2: الشكل العام لمنحنى فيليبس.



المصدر: خالد واصف، أحمد حسين، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص 265

يعود تفسير المنحنى (02) إلى أنه عند زيادة مستوى الطلب الكلي في اقتصاد ما بمعدل كبير فإن المؤسسات ستسعى إلى زيادة إنتاجها من خلال توظيف المزيد من العمال وإغرائهم بأجور مرتفعة، وهذا يعني اقتراب الاقتصاد من التوظيف الكامل، وإذا اقتربنا من التوظيف الكامل زاد معدل الارتفاع في الأسعار نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج بفعل زيادة الأجور، وبالتالي يخلق التضخم، إذن البطالة انخفضت في حين أن معدلات التضخم ارتفعت.

استنتج فيليبس أنه إذا كان معدل زيادة الإنتاجية هو 2% سنوياً فإن وجود معدل البطالة يبلغ 2.5% يتماشى مع تحقيق استقرار الأسعار، وللمحافظة على استقرار الأجور فإنه يتوجب قبول معدل بطالة يساوي 5.5%.

أما في حالة الركود والكساد ، فإن ذلك يعني أن الوضع الاقتصادي في تراجع، وأن الطلب إما ثابت أو في انكماش مما يعني ثبات الأسعار نسبيا أو تراجعهما ، أي انخفاض معدلات التضخم أو اختفاؤه وظهور البطالة ، فالبطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع الرأسمالي لمكافحة التضخم [9].

وما أن جاء عام 1970 حتى انهارت هذه العلاقة بين معدل التضخم والبطالة ، ففي عام 1969 حاول الرئيس الأمريكي السابق فيكسون أن يخفض معدل التضخم الذي كان آنذاك في الو.م.أ والذي كان يتراوح ما بين (5- 6%) عن طريق تقييد نمو الطلب الكلي بالأساليب الكينزية بواسطة تقليل حجم النقود والائتمان المصرفي والإنفاق العام.

غير أن النتائج كانت عكسية تماماً، وبشكل يناقض الفكرة الأساسية التي قام عليها منحنى فيليبس، ففي عام 1970 انخفض حجم الإنتاج الصناعي الأمريكي بأكثر من 5% وتضاعف معدل البطالة تقريباً ، وظل المستوى العام للأسعار مرتفعاً.

كما استمرت إدارة فورد في تطبيق نفس هذه السياسة مع تحقيق نفس النتائج السيئة (تدهور في معدلات النمو وتزايد معدلات البطالة والتضخم).

الأمر الذي دفع **بورنس** رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى القول:« يجب علينا أن نعترف بالحقيقة القاسية الماثلة أمام أعيننا ، و هي أن ثمة جزء كبير من سوقنا الداخلية قد فقد فاعليته في مجال المنافسة، ذلك أنه إذا كان معدل البطالة يتراوح ما بين 8- 9%غير كاف لإيقاف التضخم، فإن ذلك يعني أن اقتصادنا لم يعد يعمل كما كان يعمل في الماضي» .

ولم يكن الأمر قاصراً على الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل كان ذلك أيضاً في الدول الأوروبية الرأسمالية، إذ ظلت معدلات التضخم في ارتفاع مستمر، مع نمو واضح في معدلات البطالة وانخفاض في معدلات النمو ، وتم ذلك في إطار الركود الاقتصادي.

وهنا بدأ الاقتصاديون الرأسماليون يلحظون لأول مرة ظاهرة جديدة لم تكن معروفة من قبل، وغير معقولة في ضوء النظرية الكينزية، وهي ظاهرة تعايش نمو البطالة مع تزايد معدلات التضخم، وسميت هذه الظاهرة **بالتضخم الركودي** الذي يقاس معدله من خلال الجمع الحسابي بين معدل التضخم ومعدل البطالة.

إن ظاهرة التضخم الركودي قد دمرت وهم الاعتقاد الذي كان سائدا حول صحة منحنى فيليبس، فلم تعد القضية هي المفاضلة بين التضخم و البطالة و البحث عن حل وسط بينهما ، وإنما القضية أصبحت في تواجد البطالة مع التضخم في إطار من الركود الاقتصادي، وهي أمور تتنافى مع منطق منحنى فيليبس الكينزي [10].

كما أثبتت الممارسات الاقتصادية التي طبقتها حكومات نيكسون وفورد و كارتر وحكومات دول أوروبا الغربية عدم استجابة الواقع الرأسمالي الجديد للسياسات الكينزية التقليدية، وهنا وصل الاقتصاديون الرأسماليون ومعهم ساسة الغرب إلى طريق مسدود، وسادت بين صفوفهم ضجة كبرى، عبرت في النهاية عن شك كبير في النظرية الكينزية.

ثانيا: المفهوم القياسي للسببية بين الظواهر الاقتصادية

نهتم بالتحليل القياسي للسببية باعتبار علاقات بين الظواهر الاقتصادية وقياسها إحصائياً، والبعد النظري للسببية في القياس الاقتصادي يطرح مشكلتين:

- ✓ كثرة وتعقد العلاقات السببية.
- ✓ محدودية التصور الأكيد.

عرض الباحث غرنجر1969 تصور للسببية في القياس الاقتصادي، إذ يرى أن سلسلة تسبب سلسلة أخرى إذا كان معرفة الماضي السلسلة الأولى يحسن التنبؤ بالسلسلة الثانية [11]. أما الباحث سيمس فقد تصور السببية في متغيرات الانحدار الذاتي، ويستعمل مبدأ مدى المتغيرات المفسرة - الخارجية – المستعملة لدرجة السببية ذات اتجاه واحد من المتغيرة الخارجية إلى المتغيرة الداخلية، كذلك معرفة القيم الحالية و الماضية للمتغيرة المدروسة.

في سنة 1988 انتقد الباحث زلنر *Zellner* الأعمال التجريبية التي تستعمل النماذج القياسية الاقتصادية الأكثر تعقيداً وأكثر بساطة ونصح بتطوير المخطط الاقتصادي النظري لإقامة قوانين سببية في الاقتصاد [12].

وسوف نتطرق إلى اختبارين للسببية، الأول اختبار حسب مفهوم غرانجر(*Granger*) والثاني اختبار حسب مفهوم سيمس (*Sims*).

1. **السببية حسب مفهوم غرانجر**(1969): لقد اقترح قرانجر سنة 1969 مفهوم السببية ؛ y_{2t} هي سبب y_{1t}، إذا كان التكهن بـ y_{1t}يتحسن لأننا أدخلنا المعلومة المتعلقة بـ y_{2t} في التحليل. و ليكن لدينا نموذج شعاع الانحدار الذاتي $VAR(p)$ بحيث أن y_{1t} و y_{2t} سلسلتان مستقرتان (*Stationnaires*):

$$\begin{bmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_0 \\ b_0 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ a_1^2 & b_1^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-1} \\ y_{2t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_2^1 & b_2^1 \\ a_2^2 & b_2^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-2} \\ y_{2t-2} \end{bmatrix} + \ldots + \begin{bmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ a_p^2 & b_p^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-p} \\ y_{2t-p} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

المتغيرات $(y_{2t-1}, y_{2t-2}, \ldots, y_{2t-p})$ تمثل المتغيرات المفسرة أو الخارجية بالنسبة للمتغيرات $(y_{1t-1}, y_{1t-2}, \ldots, y_{1t-p})$، أما تحديد درجة التأخير p يكون باستعمال معياري أكاييك Aic وشوارز Sc حيث أن:

$$Aic(P) = Ln(\det|\Omega_e|) + \frac{2K^2P}{n} \qquad Sc(P) = Ln(\det|\Omega_e|) + \frac{2K^2PLn(n)}{n}$$

حيث: Ω_e تمثل مصفوفة التباين لبواقي نموذج الانحدار الذاتي.

ومنه لدينا الاختبار كالآتي:

- y_{2t}لا يسبب y_{1t} إذا قبلنا الفرضية التالية:

$$H_0: \quad b_1^1 = b_2^1 = \ldots = b_p^1 = 0$$

- y_{1t}لا يسبب y_{2t} إذا قبلنا الفرضية التالية:

$$H_0: \quad a_1^2 = a_2^2 = \ldots = a_p^2 = 0$$

إذا رفضا الفرضيتين السابقتين، نتكلم عن الحلقة الرجعية أو تبادلية(*feedback effect*).

يمكن استعمال اختبار فيشر التقليدي، معادلة بمعادلة كما يلي:

$$F_{cal}=\frac{(SCRR-SCRU)/c}{SCRU/(n-k-1)}$$

حيث:

$SCRR$: مجموع مربعات البواقي بالنسبة للنموذج المقيد ($contraint$).

$SCRU$: مجموع مربعات البواقي بالنسبة للنموذج بدون قيد ($noncontraint$).

c : عدد المعالم التي نختبر صفريتها ($restriction$).

إذا كان $F_{cal}>F^{5\%}_{(c,n-k-1)}$ نرفض الفرضية الصفرية.

أو مباشرة بالمقارنة بين نموذج شعاع الانحدار الذاتي بقيد ($RVAR$) ونموذج شعاع الإنحدار الذاتي بدون قيد ($UVAR$). نحسب:

$$L^{*}=(n-c)\times\left(Ln\left|\sum_{RVAR}\right|-Ln\left|\sum_{UVAR}\right|\right)$$

حيث:

$\sum_{RVAR}$: مصفوفة التباين للبواقي للنموذج بقيد.

$\sum_{UVAR}$: مصفوفة التباين للبواقي للنموذج بدون قيد.

إذا كان $L^{*}>\chi^{2}_{(2p)}$ نرفض الفرضية الصفرية.

2. **السببية حسب مفهوم سيمس** (1980): لقد قدم سيمس سنة 1980 اختباراً يختلف قليلاً عن الاختبار الأول، بحيث يعتبر أنه إذا كانت القيم المستقبلية لـ y_{1t} تسمح بشرح القيم الحاضرة لـ y_{2t} ، فإذا كانت y_{2t} هي سبب y_{1t} فيمكن أن يترجم في التمثيل التالي:

$$y_{1t}=a_{0}^{1}+\sum_{i=1}^{p}a_{1i}^{1}y_{1t-i}+\sum_{i=1}^{p}a_{1i}^{2}y_{2t-i}+\sum_{i=1}^{p}b_{i}^{2}y_{2t+i}+\varepsilon_{1t}$$

$$y_{2t}=a_{2}^{0}+\sum_{i=1}^{p}a_{2i}^{1}y_{1t-i}+\sum_{i=1}^{p}a_{2i}^{2}y_{2t-i}+\sum_{i=1}^{p}b_{i}^{1}y_{1t+i}+\varepsilon_{2t}$$

- y_{2t} لا يسبب y_{1t} إذا قبلنا الفرضية التالية:

$$H_0:\quad b_1^2=b_2^2=\ldots=b_p^2=0$$

- y_{1t}لا يسبب y_{2t} إذا قبلنا الفرضية التالية:

$$H_0:\quad b_1^1=b_2^1=\ldots=b_p^1=0$$

نستعمل نفس إحصاءة فيشر لاختبار غرانجر.

$$F_{cal}=\frac{(SCRR-SCRU)/c}{SCRU/(n-k-1)}$$

ومن الطريقتين السابقتين لتحليل السببية تبين أنه [13]:

- ✓ بالنسبة للباحث غرنجر السببية تعرف بحد تحسينها للتنبؤ ويحلل السببية فقط بين المسارات المستقرة.

✓ بالنسبة للباحث سيمس فالسببية تفتح إمكانية أن السببية تبدأ في اللحظة t وتأخذ إلى مسارات غير مستقرة وتقترح ترشيح السلاسل.

ثالثا: دارسة استقرارية المتغيرات

من أجل دراسة تطبيقية للعلاقة بين التضخم والبطالة وجب جمع معطيات كمية لظاهرتين، وتم الاعتماد على مجموعة مختلفة من المعطيات والمصادر من بينها بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات وكذلك البنك الدولي. وكانت فترة المعطيات سنوية من سنة 1984 إلى غاية سنة 2010، وسبب أخذ سنة 1984 كسنة الأساس هو غياب بعض معطيات لمتغيرات البطالة لبعض السنوات السابقة لها، وتمت تسمية متغيرات الدراسة بالرموز التالية:

✓ متغيرة التضخم *inf*.

✓ متغيرة البطالة *cho*.

من أجل تحديد درجة تأخير المتغيرات، باستعمال اختبار ديكي فولر المطور نختار التأخير الذي تحدده أدنى قيم للمعيارين *Akaike* و*Schwarz*.

$$Sc(P)=Ln(\det|\Omega_e|)+\frac{2K^2PLn(n)}{n}\ ,\quad Aic(P)=Ln(\det|\Omega_e|)+\frac{2K^2P}{n}$$

جدول 1: تحديد درجة التأخير للسلسلتين

	p	01	02	03
inf	Aic	6.33	6.46	6.38
	Aic	6.52	6.71	6.68
cho	Aic	4.79	4.84	4.93
	Sc	4.89	5.08	5.22

المصدر: من إعداد الباحثين.

حسب معياري *Aic* و*Sc* نستشف من الجدول أعلاه أن درجة تأخير p لسلسلة التضخم تساوي $p=1$، كذلك لسلسة البطالة فتأخيرها من الدرجة $p=1$.

1. **تطبيق اختبار الجذر الأحادي على السلاسل**: من أجل معرفة استقرارية السلاسل نقوم بتطبيق اختبار الجذر الأحادي *ADF*، وهذا باستعمال درجة التأخير P، وبالاعتماد على درجة التأخير للنماذج الثلاثة مع اختبار معنوية المعالم (b,c) لمعرفة النموذج المناسب.

النموذج السادس: $\Delta Y_t=\bar{c}_2+\bar{b}t+\bar{\phi}.Y_{t-1}+\sum_{j=2}^{p}\bar{\varphi}_j.\Delta Y_{t-j+1}+\bar{\varepsilon}_t\ \ (\tilde{\phi}=\tilde{\varphi}-1).\tilde{A}_m(1))$

النموذج الخامس: $\Delta Y_t=\tilde{c}_1+\tilde{\phi}.Y_{t-1}+\sum_{j=2}^{p}\tilde{\varphi}_j.\Delta Y_{t-j+1}+\tilde{\varepsilon}_t\ \ (\tilde{\phi}=\tilde{\varphi}-1).\tilde{A}_m(1))$

النموذج الرابع: $\Delta Y_t=\hat{\phi}Y_{t-1}+\sum_{j=1}^{p}\hat{\varphi}_jY_{t+j+1}+\hat{\varepsilon}_t\ (\hat{\phi}=\hat{\varphi}-1).\hat{A}_m(1))$

نستعمل اختبار الجذر الأحادي المؤسس تحت فرضية التناوب $|\varphi_1|<1$(*alternative*) على تقدير النماذج الثلاثة السابقة باستعمال طريقة المربعات الصغرى، وتكون مبادئ الاختبار كالتالي:

- نقوم بتقدير معالم φ_1 نرمز لها للنماذج (4)،(5) و(6)، بعدها نقوم بحساب $t_{\hat{\phi}1}cal$ الذي يمثل اختبار *Student*.

- إذا كان $t_{\hat{\Phi}1}tab$ $t_{\hat{\Phi}1}cal$< نقبل الفرضية الصفرية H_0 ،وجود الجذر الأحادي (*Racine unitaire*) ، وبالتالي السيرورة (*Processus*) غير مستقرة.

يحسب برنامج *Eviews* بطريقة أوتوماتكية قيم $t_{\hat{\Phi}1}cal$ فكانت نتائج هذا الاختبار بالنسبة للسلستين كما يلي:

- **سلسلة التضخم** inf:

جدول 2 :اختبار الجذر الأحادي على سلسلة التضخم.

	النموذج 6		النموذج 5		النموذج 4	
	$t_{\hat{\Phi}1}cal$	$t_{\hat{\Phi}1}tab$	$t_{\hat{\Phi}1}cal$	$t_{\hat{\Phi}1}tab$	$t_{\hat{\Phi}1}cal$	$t_{\hat{\Phi}1}tab$
السلسلة *inf*	-2.12	5% :-3.60	-1.64	5% :-2.98	-1.25	5% :-1.95
		10% :-3.23		10% :-2.63		10% :-1.62
السلسلة *Dinf*	-3.46	5% :-3.61	-3.56	5% :-2.99	-3.59	5% :-1.95
		10% :-3.24		10% :-2.63		10% :-1.62
السلسلة D^2inf	-5.77	5% :-3.62	-5.94	5% :-2.99	-6.09	5% :-1.95
		10% :-3.25		10% :-2.63		10% :-1.62

المصدر: من إعداد الباحثين.

نستنتج من الجدول أعلاه أن المتغيرة *Inf* غير مستقرة ، لأن القيم المحسوبة *ADF* لكل النماذج 4- 5- 6 أكبر من القيم المجدولة *Mackninon* عند مستوي معنوية 5%، وكذلك عند إجراء الاختبار للفروقات من الدرجة الأولى وجد أن السلسلة *Dinf* غير مستقرة عند مستوى معنوية 5%، وبعد إجراء نفس الاختبار على الفروقات من الدرجة الثانية استخلاصنا من النموذج السادس ما يلي:

- لدينا الإحصائية المحسوبة $t_{\hat{\Phi}1}cal = -5.77$ أقل من الإحصائية المجدولة $t_{\hat{\Phi}1}tab = -3.62$ عند مستوى معنوية 5٪ (وكذلك عند 10٪)، ومنه نرفض فرضية وجود جذر أحادي في السلسلة D^2inf.
- نرفض الفرضية (H_0: $b = 0$) ، أي أن معامل الاتجاه في السلسلة D^2inf تختلف معنويا عن الصفر لأن $prob=0.877> 0.05$ ، وبالتالي نرفض فرضية النموذج من نوع *TS* ومنه تكون السلسلة مستقرة.
- السلسلة D^2inf مستقرة ومتكاملة من الدرجة الثانية.

- **سلسلة البطالة** cho:

جدول 3: اختبار الجذر الأحادي على سلسلة البطالة.

	النموذج 6		النموذج 5		النموذج 4	
	$t_{\hat{\Phi}1}cal$	$t_{\hat{\Phi}1}tab$	$t_{\hat{\Phi}1}cal$	$t_{\hat{\Phi}1}tab$	$t_{\hat{\Phi}1}cal$	$t_{\hat{\Phi}1}tab$
السلسلة *cho*	-3.06	5% :-3.61	-2.32	5% :-2.99	-2.35	5% :-1.95
		10% :-3.24		10% :-2.63		10% :-1.62
السلسلة *Dcho*	-5.51	5% :-3.62	-5.69	5% :-2.99	-5.82	5% :-1.95
		10% :-3.24		10% :-2.63		10% :-1.62

المصدر: من إعداد الباحثين.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتغيرة *cho* تظهر حسب القيم المحسوبة لـ *ADF* للنموذج الرابع لا تحتوي على جذر أحادي عند مستوى معنوية 5%، لكن النموذجين 5- 6 لديهما القيم المحسوبة لـــ*ADF* أكبر من القيم المجدولة *Mackninon* عند مستوي معنوية 5% و10%، وبعد إجراء نفس الاختبار على الفروقات من الدرجة الأولى استخلاصنا من النموذج السادس ما يلي:

- لدينا الإحصائية المحسوبة $t_{\hat{\Phi}1}cal = -5.51$ أقل من الإحصائية المجدولة $t_{\hat{\Phi}1}tab = -3.62$ عند مستوى معنوية 5٪ (وكذلك عند 10٪)، ومنه نرفض فرضية وجود جذر أحادي في السلسلة *Dcho*.
- نرفض الفرضية $(H_0 : b = 0)$، أي أن معامل الاتجاه في السلسلة *Dcho* تختلف معنويا عن الصفر لأن *prob=0.962> 0.05*، وبالتالي نرفض فرضية النموذج من نوع *TS* ومنه تكون السلسلة مستقرة.
- السلسلة *Dcho* مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى.

رابعا: دراسة تطبيقية لسببية بين ظاهرتي التضخم والبطالة

من أجل دراسة السببية بين ظاهرتي التضخم و البطالة، سنستعمل اختباري غرانجر وسيمس لكي نتمكن من مقارنة النتائج [14]، في ما يخص اختبار غرانجر موجود مباشرة في برنامج *Eviews*، أما اختبار سيمس فلا بد من كتابة برنامجه في الصفحة المخصصة لكتابة البرامج في *Eviews* كما يلي:

شكل 3: يمثل برنامج اختيار سيمس

```
SMPL 1984 2010
equation EQU1.LS inf  C inf(-1) cho(-1) cho(1)
scalar SCRU1 = @SSR
scalar NDLU1 = @REGOBS-@NCOEF
equation EQR1.LS inf  C inf(-1) cho(-1)
scalar SCRR1 = @SSR
scalar NDLR1 = @REGOBS-@NCOEF
SCALAR F1N = (SCRR1 - SCRU1) /(NDLR1 - NDLU1)
SCALAR F1D =SCRU1/NDLU1
SCALAR FS1 = F1N / F1D
equation EQU2.LS cho C inf(-1) cho(-1) inf(1)
scalar SCRU2 = @SSR
scalar NDLU2 = @REGOBS-@NCOEF
equation EQR2.LS cho C inf(-1) cho(-1)
scalar SCRR2 = @SSR
scalar NDLR2 = @REGOBS-@NCOEF
SCALAR F2N = (SCRR2 - SCRU2) /(NDLR2 - NDLU2)
SCALAR F2D =SCRU2/NDLU2
SCALAR FS2 = F2N/F2D
delete  SCRU1 SCRU2 SCRR1 SCRR2 F1N F2N F1D F2D            NDLU1
NDLR1 NDLU2 NDLR2
```

1. **السببية وفق اختبار سيمس بين البطالة والتضخم:**

بتطبيق برنامج الشكل رقم 3 في برنامج *Eviews* حصلنا على النتائج التالية:

شكل 4 : تطبيق اختبار سيمس

Dependent Variable: CHO
Method: Least Squares
Date: 03/12/11 Time: 18:28
Sample(adjusted): 1985 2009
Included observations: 25 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.886554	2.030325	-0.436656	0.6668
CHO(-1)	0.956071	0.087396	10.93957	0.0000
INF(-1)	0.110673	0.066829	1.656075	0.1126
INF(1)	0.031855	0.065571	0.485806	0.6321

R-squared	0.875583	Mean dependent var	21.57280
Adjusted R-squared	0.857809	S.D. dependent var	6.309503
S.E. of regression	2.379204	Akaike info criterion	4.717056
Sum squared resid	118.8728	Schwarz criterion	4.912076
Log likelihood	-54.96320	F-statistic	49.26223
Durbin-Watson stat	2.026999	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر: من مستخرجات برنامج *Eviews*.

نستخلص من الشكل رقم (04) في ما يلي: نرفض الفرضية الأولى والثانية لا توجد سببية في مفهوم سيمس من ظاهرة التضخم نحو البطالة ومن ظاهرة البطالة نحو التضخم.

2. **السببية وفق اختبار غرانجر بين البطالة والتضخم:**

شكل 5: تطبيق اختبار غرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/24/11 Time: 21:14
Sample: 1984 2010
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
INF does not Granger Cause CHO	25	7.72634	0.08974
CHO does not Granger Cause INF		6.44025	0.04996

المصدر: من مستخرجات برنامج *Eviews*.

من الشكل أعلاه نلاحظ إحصاءة فيشر المحسوبة F=5.01 نقبل وجود سببية بين ظاهرة التضخم نحو البطالة في الاقتصاد الجزائري، وكذلك هناك سببية بين البطالة نحو التضخم، وهذا يعني أن هذا الأخير يساعد في تفسير بشكل جيد في شرح وتحسين النموذج المقترح للتقدير.

3. **تقدير العلاقة بين البطالة والتضخم:** في هذه المرحلة نقوم بتقدير النموذج الخطي لظاهرتي البطالة والتضخم، من أجل إيجاد أثر البطالة على التضخم، فاستخرجت النتائج الملخصة في الجدول التالي:

شكل 6: تقدير العلاقة الخطية بين البطالة والتضخم

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 05/25/11 Time: 20:38
Sample: 1984 2010
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.312962	6.365202	0.520480	0.6073
CHO	0.322810	0.289412	1.115400	0.2753

R-squared	0.047406	Mean dependent var	10.11111
Adjusted R-squared	0.009302	S.D. dependent var	9.582245
S.E. of regression	9.537575	Akaike info criterion	7.419543
Sum squared resid	2274.134	Schwarz criterion	7.515531
Log likelihood	-98.16383	F-statistic	1.244116
Durbin-Watson stat	0.348129	Prob(F-statistic)	0.275287

المصدر: من مستخرجات برنامج *Eviews*.

الملاحظ من الجدول أعلاه أن نموذج التضخم كل معلماته غير معنوية عند كل مستويات المعنوية حسب اختبار ستودنت، كما أكده الاختبار الاحتمالي *prob*، و يظهر وجود غياب مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء[15] وكذلك مجموع مربعات البواقي يعتبر كبير، وقبول عدم معنوية المعالم عند إحصاءة فيشر =1.24 عند كل مستويات المعنوية. والنموذج مفسر بمعامل تحديد ضعيف قيمته 0.047 ، لنلخص أن النموذج غير مقبول إحصائياً. وكذلك عند تقديرنا لنموذج بين لنا أثر التضخم على البطالة، أظهر ضعفه الإحصائي.

خلاصة:

بعد أن تمكنا من حصر مختلف المتغيرات بعد جمعها غربلتها وهي ظاهرتي البطالة والتضخم، قمنا في مرحلة بعد ذلك بمحاولة تقدير النماذج، وذلك عن طريق النماذج الخطية البسيطة *OLS* ، قبل ذلك وجب دراسة استقرارية السلاسل أكدت لنا أنها ليست متكاملة من نفس الدرجة، وبعد دراسة السببية استخلاصنا:

- ✓ لا توجد سببية في مفهوم سيمس من ظاهرة التضخم نحو البطالة ومن ظاهرة البطالة نحو التضخم.
- ✓ وجود سببية بين ظاهرة التضخم نحو البطالة في الاقتصاد الجزائري، وكذلك هناك سببية بين البطالة نحو التضخم حسب غرانجر.
- ✓ حسب معطيات الاقتصاد الجزائري هناك أثر ضعيف للتضخم نحو البطالة.

الاحالات و المراجع:

*مثل أزمة الكساد الاقتصادي في عام 1929 تعطل في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها 14 مليون عامل أي حوالي 20% من إجمالي القوى العاملة الأمريكية.

1. خالد واصف وأحمد حسين ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص265.

2 مجيد علي وعفاف عبد الجبار، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص327.

3. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص140.

4 مصطفى رشيدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعات، بيروت، بدون سنة نشر، ص576 .

5 أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة والدار العلمية الدولية، عمان، ط1، ص301.

6. نفس المرجع السابق، ص 322.

7. نفس المرجع السابق، ص 323.

** اهتم فيلبس بدراسة وتحليل سوق العمل في الاقتصاد الإنجليزي، حيث كشف وجود علاقة إحصائية قوية بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان، ومعدل التغيير في أجر الساعة للعامل خلال مدة زمنية معينة، بمعنى أن الفترة التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع عندها الأجور النقدية والعكس صحيح.

8. خالد واصف وأحمد حسين ، مرجع سابق، ص 272.

9. رمزي زكي ، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، الكويت، 1985، ص 54.

10. نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[11] *George Bresson – Alain Pirotte (1996) « Econométrie des séries temporelles » ,1ere édition, Presses universitaires de France, p125.*

[12] *G. Bresson – A. Pirotte.(1995) « Econométrie des séries temporelles ».Edition, Press Universitaires de France, p 69.*

[13] *Régis Bourbonnais (2005) « Econométrie », 6ème édition , Dunod , Paris, p181.*

[14] *Guillaume Chevillon (2005) « Econométrie » ,IEP, France, p 123.*

[15] . أموري هادي كاضم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل لنشر، عمان، 2002، ص 396.

سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000ـ2013

أ. علي صاري
جامعة سوق أهراس
sariali83@yahoo.com

ملخص:

تميزت سياسة عرض النقود في الجزائر بالنمو المستمر والمتزايد في معدلات عرض النقود مع ارتباط هذا النمو والتغير بتغير مقابلات الكتلة النقدية خاصة مقابل الأصول الخارجية التي احتل صدارة الإنشاء النقدي في الجزائر، وهو ماساهم في ارتفاع معدلات التضخم في فترات مرافقة لزيادة حجم الأصول الخارجية. واخترنا الفترة 2000 -2013" والتي تمثل فترة بعد إصلاحات قانون النقد والقرض وحتى سنة 2013م. وكان الهدف من ذلك تحليل سياسة عرض النقود في الجزائر ومدى ارتباط زيادة حجم عرض النقود بتغير مقابلات الكتلة النقدية، والتي أثبتت الدراسة القياسية أهميتها في نمو العرض النقدي. وخلصنا في الأخير إلى ضرورة تحديد ومراقبة نمو العرض النقدي بما يتوافق واحتياجات النشاط الاقتصادي، والعمل على تقليل ربط زيادة عرض النقود بزيادة الاحتياطات الأجنبية والحد من الإصدار النقدي وتشجيع تطوير النقود الكتابية والاليكترونية واستعمالها.

الكلمات المفتاحية: عرض النقود، مقابلات الكتلة النقدية، سياسة عرض النقود، علاقة عرض النقود بمقابلات الكتلة النقدية.

Abstract:

Money supply policy in Algeria for the period 2000-2013

Characterized by the policy of the money supply in Algeria continued growth and the increasing rates of the money supply with a link to this growth and change, change interviews currency bloc especially against foreign assets, which came on top of construction cash in Algeria, Which led to high inflation periods accompaniment to increase the volume of foreign assets in Algeria. We opted for the period 2000-2013, "which represents a year after the reforms of the Code of Money and Loan until the year 2013. Objective was to analyze the policy money supply in Algeria and the extent to increase the size of the money supply change interviews currency bloc, which proved to study the standard importance in the growth of the money supply., And save us In the end, the need to identify and control the growth of money supply in line with the needs of economic activity, and work to reduce the money supply to increase linking up foreign reserves and the reduction of monetary issuance and encourage the development of biblical criticism and even mail and use.

Keywords*: money supply, the monetary mass interviews, policy money supply, money supply relationship interviews currency bloc.*

تمهيد:

تؤدي النقود دوراً هاماً في اقتصاديات الدول إذ لا يقتصر دورها على القيام بدور الوساطة في المبادلات، وقياس قيم السلع والخدمات، بل يتعدى ذلك إلى التأثير المباشر في متغيرات الاقتصاد الكلي، مثل المستوى العام للأسعار، والإنتاج، وميزان المدفوعات، باعتبار أن عرض النقود يمثل

جميع وسائل الدفع في البلد خلال فترة زمنية معينة، وبما يتيح توفير التمويل لعمل النشاطات الاقتصادية وتوسيعها.

حيث تعتبر دراسة عرض النقود أمراً مهماً وربما ضرورياً لما له من انعكاسات على الاقتصاد بشكل عام، ولذلك نجد أنه في مختلف الدول تولي السلطات النقدية أهمية كبيرة لعرض النقود وتنظيم إصداره بما يتوافق والأهداف الاقتصادية الكلية. وهو ما يستدعي أن تتتبع السلطة النقدية (البنك المركزي) عرض النقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه (زيادة حجمه أو تقليله) في الاقتصاد الوطني، لأن الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد هي نتاج لتداخل عدة قرارات وسلوكات الوحدات الاقتصادية في المجتمع، وليست نتاج قرارات وسياسات السلطة النقدية وحدها، فالسلطة النقدية تقوم بتحديد حجم القاعدة النقدية(*Monetary Base*) المتمثلة في النقود القانونية من الأوراق والقطع النقدية، التي تضخها في الاقتصاد من وقت لآخر، بينما تقوم البنوك التجارية بخلق نقود الودائع المختلفة (تحت الطلب ولأجل)، أما الطرف الآخر في عملية النمو المتزايد في العرض النقدي، فيتمثل في سلوك الجمهور الذي يقوم بتوظيف أصوله النقدية بين الخيارات المتاحة له من السيولة للمعاملات اليومية والودائع الجارية، وودائع التوفير، وودائع الاستثمار، هذه الخيارات المتاحة لجمهور المتعاملين الاقتصاديين نابعة أساسا من حجم أو مستوى النشاط الاقتصادي للبلد الذي يتطلب فعلا هذا القدر أو ذاك من حجم عرض النقود المتداول في الاقتصاد بمختلف أجزائه أو مكوناته.

إن تبني الجزائر لسياسة استثمارية توسعية هامة وبناءات اقتصادية (مشاريع و بنى تحتية) تطلب منها ذلك مزيداً من عرض النقود من أجل انجاز هذه الاستثمارات، حيث عرف العرض النقدي في الجزائر نمواً مستمراً، وربما نموا متسارعا في بعض المراحل، وهو ما جعل السلطات النقدية الجزائرية تتبنى إصلاحات نقدية تهدف أساسا إلى تقليص حجم الكتلة النقدية، وعليه فإن تحليل تطور عرض النقود يعتمد على دراسة فترة زمنية معينة (فترة الدراسة هنا هي من سنة 2000م إلى سنة 2012م) من أجل معرفة و استنتاج مصدر التوسع و الانكماش النقدي وأهم مسبباته.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من اجل معرفة السياسة التي يتم من خلالها زيادة عرض النقود أو انخفاضه في الاقتصاد الوطني، باعتبار أن تغير عرض النقود غير المتوازن يؤثر على الناتج المحلي والأسعار، والتوازنات الاقتصادية المختلفة، ولذلك فإن معرفة حجمه واتجاه تغيره يساهم في إعطاء توقعات حول الناتج المحلي ويساعد السلطة النقدية في الرقابة على السيولة المحلية لتحقيق الاستقرار المحلي، كما أن معرفة محددات نموه أو تغيره يساهم في تقييم العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة على سياسة عرض النقود، ودور كل من البنك المركزي والبنوك التجارية والأوضاع الاقتصادية في تحديد اتجاهات تغير عرض النقود.

أهداف الدراسة: إن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- محاولة توضيح سياسة عرض النقود في الجزائر.
- محاولة تحديد مراحل ومعدلات تغير عرض النقود و مكوناته.
- محاولة معرفة مدى ارتباط تغير عرض النقود بمقابلات الكتلة النقدية.

منهج الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة، وتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي واستخدام الأسلوب الاستنباطي عند تحليل المعطيات الاقتصادية بالاعتماد على الإحصائيات الرسمية لبنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية في البلد.

أولاً: أهمية تعريف وقياس العرض النقدي

نظراً لأن العرض النقدي واحد من أهم الكليات الاقتصادية، وأن التغيرات فيه و في معدل نموه، تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، كان من الضروري معرفة وقياس العرض النقدي، هذه المفاهيم و المداخل لعرض النقود هي:

1- **مفهوم العرض النقدي**: يختلف المفهوم العام لعرض النقود من بلد إلى آخر، وذلك حسب تطوره الاقتصادي وتطور جهازه المصرفي، وهو ما توضحه التعاريف و المفاهيم المتدرجة لعرض النقود. **إذ** يمكن تعريف عرض النقود بصفة عامة على أنه " كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة "[1].

وعليه فإن عرض النقود يتمثل في كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد و المؤسسات، والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي و النظم المصرفية في البلد، هذا التطور هو ما أفرز عدة مفاهيم للعرض النقدي، أو كما يسميه بعض الاقتصاديين بمقاييس العرض النقدي وهي:

2- **المفهوم بالمعنى الضيق للعرض النقدي**(M1): تعرف (M1) بأنها مجموع وسائل الدفع المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة والتي تشتمل على العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي زائد(+) الودائع الجارية (تحت الطلب).

3- **المفهوم بالمعنى الواسع للعرض النقدي**(M2): يعتبر (M2) تعريفاً أوسع للعرض النقدي و الذي يتكون من (العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي+ الودائع الجارية) إضافة إلى أشباه النقود (الودائع لأجل) أي أن: M2 = M1 + الودائع لأجل.

4- **المفهوم بالمعنى الأوسع للعرض النقدي**(M3): وهو توسيع في تعريف عرض النقود خصوصا في الدول المتقدمة نتيجة تقدم العادات المصرفية، ووعي الأفراد بذلك، وعليه فإن:

M3: يشمل عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) زائد (+) الودائع الادخارية لدى مصارف الادخار(خارج البنوك التجارية).

ملاحظة: هناك من الاقتصاديين من يضيف تعاريف أوسع للعرض النقدي الناتج عن التطور الاقتصادي في بعض الدول المتقدمة هي[2]: M4 حيث أن M4 = M3+ شهادات الودائع القابلة للتفاوض.

وM5 حيث أنM5= M4 +100,000 شهادة ودائع قابلة للتفاوض.

مع الإشارة إلى أنه ليس هناك إجماع عام حول هذه المجمعات ما بين الدول (البنوك المركزية). كما أن تحديد هذه المجمعات النقدية تعد من أهم المشكلات التي تتعرض لها السلطات النقدية في مختلف الدول[3].

ثانياً: عرض النقود في الاقتصاد الجزائري.

تولي السلطات النقدية في مختلف الدول أهمية كبيرة لعرض النقود وتنظيم إصداره بما يتوافق والأهداف الاقتصادية الكلية. وهو ما يستدعي تتبع السلطة النقدية (البنك المركزي) لعرض النقود و العوامل التي يمكن أن تؤثر فيه بزيادة حجمه أو تقليله، وفي الجزائر يتكون عرض النقود من: النقود القانونية، الودائع تحت الطلب، والودائع لأجل. كما أن عرض النقود في الجزائر يتم من خلال:

1- **الإصدار النقدي**: تعد وظيفة الإصدار النقدي في الجزائر من مسؤوليات بنك الجزائر، وهو ما نصت عليه المادة الرابعة (4) من قانون النقد والقرض[4]، والتي نصها « يعود للدولة امتياز إصدار الأوراق النقدية والقطع النقدية في التراب الوطني، ويفوض حق ممارسة هذا الامتياز للبنك المركزي -بنك الجزائر - الخاضع لأحكام الباب الثاني من الكتاب الثاني من هذا القانون دون سواه» .

2- **الائتمان المصرفي**: تساهم البنوك التجارية في الاقتصاد الجزائري في تركيبة عرض النقود من خلال الائتمان(القروض) المقدمة للاقتصاد وعملية خلق نقود الودائع، حيث أشار قانون النقد والقرض (10/90) إلى ذلك في نص المادة سبعون(70) التي جاء فيها[5]: أن البنوك فقط هي المؤهلة الوحيدة للقيام بالعمليات المشار إليها في المواد من 66 إلى 68 أي تلقي الودائع من الجمهور، ومنح القرض، وأخيرا خلق وسائل الدفع و تسييرها.

ثالثاً: مسار العرض النقدي في الجزائر بعد قانون10/90

تميزت سياسة عرض النقود في الجزائر بعد صدور قانون النقد و القرض 90/10 بارتباطها بالأوضاع الاقتصادية و الظروف العالمية التي أثرت على سياسة عرض النقود، و فيما يلي تحليلات لتطور عرض النقود لهذه الفترة.

الجدول رقم 1:

جدول تطور عرض النقود ومكوناته في الجزائر في الفترة 2000 - 2013

الوحدة مليار دج

	النقود القانونية	الودائع تحت الطلب	النقود M1	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2	الناتج الوطني	سيولة الاقتصاد M2/PIB	سرعة تداول النقود PIB /M2
2000	484.52	563.7	1048.18	974.35	2022.5	4123.5	49.04	2.48
2001	577.15	661.3	1238.5	1235.0	2473.5	4257.0	58.1	1.72
2002	664.68	751.6	1416.34	1485.2	2901.53	4541.9	63.88	1.56
2003	781.4	849.0	1630.38	1724.04	3354.42	5266.82	63.68	1.57
2004	874.34	1291.3	2160.6	1577.5	3644.3	6127.5	61.00	1.64
2005	921.0	1516.5	2421,4	1636.2	4157.6	7564.6	55.0	1.56
2006	1081.4	2096.4	3167.6	1766,1	4933.7	8512.2	58.0	1.7
2007	1284.5	2949.1	4233.6	1761	5994.6	9408.3	63.7	1.37
2008	1540	3424.9	4964.9	1991	6955.9	11042.8	63.0	1.59
2009	1829.4	3114.8	4944.2	2228.9	7173.1	10034.3	71.5	1.4
2010	2098.6	3657.8	5756.4	2524.3	8280.7	12049.5	68.7	1.46

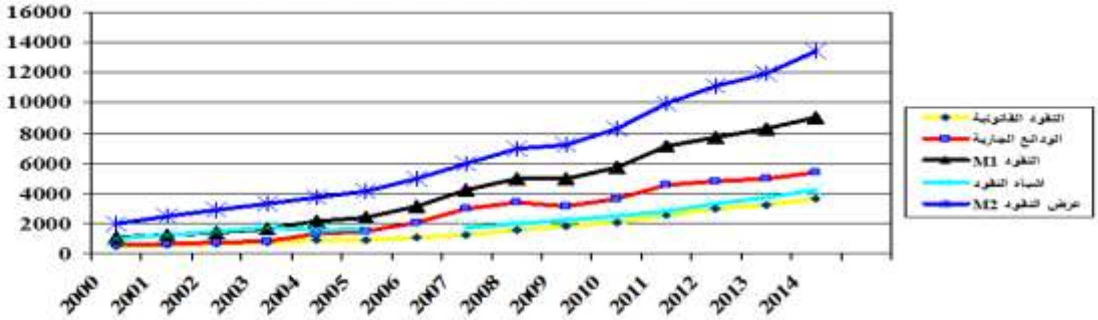
2011	2571.5	4570.2	7141.7	2787.5	9929.2	14384.8	69.0	1.45
2012	2997.2	4776.34	7 681,86	3329.8	11067.6	16160.0	68.48	1.46
2013	4 103.45	4 687.25	7 674,56	3 584.41	11258,97	19089,4	62,57	1,6

المصدر: الحسابات من إعداد الباحث، اعتمادا على:

Bank of Alegria, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, statistiques monétaires 1964 – 2000 et statistiques de la balance des paiements 1992 -2005 .

- بنك الجزائر، التقارير السنوية من 2003 إلى 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
- تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائر لسنة 2013.

الشكل رقم01: منحنيات تطور مكونات عرض النقود في الجزائر



في الفترة 2000م -2002م خلال هذه المدة و نتيجة التزام السلطات الجزائرية ببنود الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي فقد انخفض نمو الكتلة النقدية إلى13% سنة 2000 مقابل 14.9% سنة 1998م نتيجة إتباع سياسة التقشف الصارمة، إضافة إلى خفض عجز الميزانية و تجميد أجور العمال، وتقليص حجم الإنفاق العام.

أما سنة 2001م فقد شهدت أعلى نسبة نمو للكتلة النقدية (M2) فقد قدرت نسبة نمو الكتلة النقدية بـ 22.3% أي أن الكتلة النقدية قد زادت بمقدار 414.3 مليار دينار في ظرف سنة واحدة. ولعل سبب هذه الزيادة في الكتلة النقدية في سنة 2001م يعود إلى انطلاق المشاريع الاقتصادية التي أقرها رئيس الجمهورية والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي و برنامج تنمية الجنوب. ما أدى إلى ارتفاع حجم الكتلة النقدية M2 إلى 2071.8 مليار دينار جزائري مقابل1659.3 مليار دينار سنة 2000م أي نمو الكتلة النقدية بنسبة 24.9% و يرجع ذلك إلى:

- زيادة الأرصدة النقدية الخارجية .
- انطلاق تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي في أفريل 2001م الذي رصد له حوالي 520 مليار دينار جزائري(7 مليار دولار) من سنة 2001م إلى سنة 2004م .
- ارتفاع حجم القروض المقدمة للاقتصاد إلى 68% سنة 2001م من إجمالي الديون الداخلية، أي بمبلغ يقدر بـ 107.72 مليار دج موزعة الى 73.98 مليار دج قروض للقطاع العام و 33.72 مليار دج قروض للقطاع الخاص بينما كانت لا تتجاوز 30% سنة 1993م أي بمبلغ 22.0207 مليار دج موزعة إلى 12.0034 مليار دج للقطاع العام و 7.712 مليار دج للقطاع الخاص.

الفترة الممتدة من 2005م إلى 2007م زاد نمو العرض النقدي حسب ما أكده بنك الجزائر[6]، حيث أكد أن تدفقات النقد القانوني (الأوراق و القطع النقدية) بلغ حوالي 200 مليار دينار سنة

2007م مقابل 161.8 مليار سنة 2006م أي ما يعادل نمو يفوق 400% من تدفقات النقد القانوني(قطع و أوراق نقدية) بين سنتي 2005م و2007م. ومن جانب آخر أوضح بنك الجزائر أن قيمة مخزون النقد القانوني المتداول خارج بنك الجزائر بلغ 1242.16 مليار دج خلال شهر سبتمبر 2007م مقابل 1092.1 مليار دج مع نهاية شهر ديسمبر 2006م، مما يكشف عن تزايد الكتلة النقدية و السيولة النقدية لدى البنوك و المصارف. وقد أرجع بنك الجزائر هذا النمو في الكتلة النقدية خاصة في جانب النقود القانونية إلى[7]:

* تسجيل عمليات سحب مالية كبيرة بين سنتي2005م و2006م ولم تعد إلى المسالك البنكية؛
* تباطؤ سرعة تداول النقود القانونية حيث تراوحت بين 1,6 و 1,3، كما أنه يبرز فرضية الاكتناز المتزايد للأوراق النقدية، و تداولها خارج المسالك البنكية؛
* تنامي السوق الموازية و تهريب العملة الوطنية وعمليات تبيض الأموال.

هذا وأوضح بنك الجزائر« أنه أمام تزايد حجم السحوبات النقدية وضعف المداخيل من الأوراق النقدية سيما من بريد الجزائر إذ سجلت الحركة النقدية ضخاً من الأوراق النقدية الجديدة بقيمة 154.638 مليار دج للأشهر التسعة الأولى من سنة2007م»[8].

من سنة 2007 إلى سنة 2010: عرفت هذه الفترة تذبذب في معدل تغير عرض النقود[9] حيث بلغ معد نموM2 أدنى مستوى له على مدار تطور عرض النقود في الجزائر سنة 2009 بمبلغ 7173,1 مليار دينار، وبمعدل نمو 3,2% عن سنة 2008. وذلك لسببين رئيسين، **السبب الأول** وكما أشار إليه تقرير بنك الجزائر هو التأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية و انخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية إلى 6,23% سنة 2009 مقارنة بـ 38,18% سنة 2008، أما **السبب الثاني** فيعود إلى انخفاض أو تقلص الودائع تحت الطلب حيث انخفضت من 3424,9 مليار دينار سنة 2008 إلى 3114,8 مليار دينار سنة 2009 أي انخفاض بمعدل (9,05%-)، وهو ما أثر سلباً على قدرة البنوك على خلق الائتمان (أشباه النقود)[10] ، ليبدأ بعد ذلك من سنة 2010 العرض النقدي في النمو و الزيادة نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية الخارجية و استقرار الأزمة المالية في أمريكا و ارتفاع أسعار المحروقات والتي ارتفع معها صافي الأصول الخارجية، ليبلغ معدل نمو العرض النقدي في نهاية سنة 2010 نسبة 15,4%بعدما كان 3,2%سنة 2009، أي بمبلغ قدره8280,7 مليار دينار مقابل 7173,1مليار دينار سنة 2009، كما تغيرت الودائع تحت الطلب و أشباه النقود بمعدل نمو بلغ على التوالي: 17,43% و 13,25% بعدما كان الأول سالب والثاني منخفض.

أما السنتين الأخيرتين 2011 و 2013 فيلاحظ نمو حجم العرض النقدي في سنة 2011 بمعدل يعتبر ثالث اكبر معدل خلال الفترة الممتدة من سنة 1998م وبفارق 4,5% عن سنة 2010، أي بمعدل نمو فاق 19,9% ، ونجد مصدر هذا النمو في تحسن أو ارتفاع حجم الودائع بنوعيها_ تحت الطلب و لأجل_ لدى البنوك وهو ما ساهم في خلف الائتمان الذي شكل نسبة 74,10% من العرض النقدي في الاقتصاد و الذي بلغ 9929,2 مليار دينار وبزيادة فاقت 1648,5 مليار دينار عن سنة 2010. بينما تراجع معدل نمو العرض النقدي خلال سنة 2012م لينخفض معدل النمو من 19,9% إلى 11,46%، إذ بلغ

مستوى العرض النقدي مبلغ 11067,6 مليار دينار، وقد ارجع محافظ بنك الجزائر ذلك إلى التأثر بالأزمة الأوربية و انخفاض حجم صافي الأصول الخارجية التي تعتبر المصدر الأساسي للإنشاء النقدي[11].

رابعاً: تطور مكونات عرض النقود في الجزائر

تتكون الكتلة النقدية M_2 من النقود القانونية والودائع تحت الطلب والتي تمثل الكتلة النقدية بالمعنى الضيق (M1)، إضافة إلى أشباه النقود التي تمثل الودائع لأجل، تطور هذه المكونات عبر الفترة من 2000م إلى 2013م كان كما يلي:

1- **النقود القانونية**: تتكون النقود القانونية - التي يتم إصدارها من طرف بنك الجزائر - من الأوراق والقطع النقدية المساعدة، وتعتبر هذه النقود أكثر مكونات الكتلة النقدية سيولة، وقد شكلت حيّزاً كبيراً في تشكيل الكتلة النقدية خلال السنوات الأولى من الاستقلال، لتترك هذه المكانة للودائع تحت الطلب والودائع الآجلة بعد ذلك. وذلك لبروز الجهاز المصرفي الجزائري وتطور مداخيل الأفراد التي تعتبر مصدر تلك الودائع. إذ أنه في 1962م مثلا: كانت تمثل النقود القانونية نسبة 55% من مجموع الكتلة النقدية، وتضاعف مقدارها بحوالي 21,8 مرة سنة 1982م مقارنة بسنة 1962م، وفي سنة1991م أصبحت النقود القانونية تمثل حوالي38% من مجموع الكتلة النقدية بمقدار 157,2 مليار دج.

أما فيما يخص حجمها فقد شهد نمواً مستمراً، إذ يقدر متوسط نمو النقود القانونية خلال الفترة (2000م– 2013م) بحوالي15,9%، ما يعني أن النقود القانونية تشكل نسبة هامة من حجم عرض النقود (M2) في الاقتصاد، حيث أن أقل نسبة لها من بين مكونات عرض النقود الأخرى هي 22.2% سنة 2005م و20.27% في سنة 2007م بمبلغ قدره 921 مليار دج و1301.3 مليار دج سنتي 2005م و 2007م على التوالي. بينما كانت في سنة 2003م و 2004م ما يقارب 781.4 و882.4 مليار دج على التوالي[12]، أما أعلى نسبة للنقود القانونية كمكون للعرض النقدي فكانت سنة 2012م بنسبة فاقت 27,08 %سنة.

2- **الودائع تحت الطلب:** تعتبر الودائع تحت الطلب أكثر سيولة مقارنة بالودائع لأجل، نظرا لسرعة تحويلها إلى نقود، ولذلك تندرج مع النقود القانونية لتشكل المستوى الأول من الكتلة النقدية (M1) وتتكون هذه الودائع من: الودائع الجارية لدى البنوك التجارية، الودائع الجارية لدى مراكز البريد وصناديق الادخار، وودائع الأموال الخاصة في الخزينة.

وقد كانت نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقود تمثل نسبة 39,34% سنة 1990م، لترتفع بعد ذلك في سنة 1991م أي سنة بعد قانون النقد والقرض إلى نسبة 40.5% من الكتلة النقدية (M2)، نتيجة الإصلاحات النقدية والمصرفية التي انتهجتها السلطات الجزائرية بداية من قانون النقد والقرض، حيث شكلت نسبة الودائع تحت الطلب نسبة30%من مجموع الكتلة النقدية سنة 2002م

بما قيمته 751.6 مليار دج، ثم تعود قيمتها للارتفاع بعد ذلك إلى 2096.4، و2949.1 مليار دج سنتي 2006، و2007 على التوالي أي بنسبة من الكتلة النقدية تقدر بـ 42,49% و49.19% لنفس السنتين.

أما متوسط معدل نموها خلال فترة الدراسة (2000م– 2013م) فقد فاق 19,33%. مسجلا أعلى نسبة نمو له سنتي 2004 و2007م بـ 51.5% و 45.2% على التوالي. حيث شهدت السنوات الثلاثة الأخيرة نمو مستمر في الودائع تحت الطلب حيث بلغت قيمتها 3657,8 مليار دج و4570,2 مليار دج و4776,34 مليار دج في كل من سنة 2010م و2011م و 2012م على التوالي، هذا ما يوحي بتحسن مستوى الفوائض المالية لدي الأفراد نتيجة الطفرة أو التحسنات التي عرفتها منظومة الأجور في السنوات الأخيرة، وكذلك زيادة عدد الأشخاص الذين فتحو حسابات على مستوى مؤسسة البريد أو البنوك الوطنية .

3- **الودائع لأجل**: الودائع لأجل أو أشباه النقود والتي تعتبر المكون الثاني في تركيب العرض النقدي إضافة إلى (M1)، فهي بذلك عبارة عن أموال مجمدة لفترة معينة وتعطي مقابلا (فائدة)، ويندرج ضمنها الودائع لأجل لدى البنوك والودائع لدى صندوق التوفير والاحتياط، وتؤشر هذه الودائع إلى الادخار. وقد بلغت نسبتها 03% إلى إجمالي الكتلة النقدية في 1962م، لتصل بعد ذلك إلى 21.7% سنة 1991م ثم إلى 37.25% سنة 2002م و27.47% سنة 2007م ثم 30,48% سنة 2010م، لتصل إلى 30,08% سنة 2012م.

أما أعلى نسبة نمو لها فكانت متفاوتة من فترة إلى أخرى حسب الأوضاع الاقتصادية و الأمنية التي مرت بها البلاد فنجد أول أعلى نسبة نمو في سنة2001م بـ26.8% وسنة 2002م بـ 20.3% و16.1% سنة 2003م. وكان ذلك نتيجة للجوء الأفراد و المؤسسات إلى إيداع أموالهم في بنك الخليفة الذي كان أنشط البنوك في هذه الفترة قبل حله بعد ذلك نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة إلى حد الإغراء(17%) التي كان يمنحها على الودائع' وكانت النتيجة بعد حل بنك الخليفة أن معدل نمو الودائع لأجل سجل نسبة نمو سالبة بلعت (-0,3%) سنة 2007م، غير أن تدخل الدولة آنذاك أدى إلى إعادة الثقة في الجهاز المصرفي وعودة نمو معد الودائع لأجل أين وصل سنة 2008م إلى 13,1% ثم إلى 19,45% سنة 2013م.

خامساً: سيولة الاقتصاد وسرعة تداول النقود

إذا ما تمت مقارنة الكتلة النقدية بالناتج المحلي الخام PIB للحصول على معدل سيولة الاقتصاد، الذي يمثل نسبة الالتزامات السائلة إلى PIB (بالأسعار الجارية* ، وسرعة تداول(حركية) النقود في الاقتصاد الوطني نلاحظ من خلال الجدول الأرقام التالية:

الشكل رقم02: المنحنى البياني لتغير عرض النقود و الناتج الوطني و سيولة الاقتصاد



الملاحظ من الجدول رقم (01) ارتفاع معدل سيولة الاقتصاد، الناتج عن عدة عوامل أهمها الشروع بعد قانون النقد والقرض سنة 1990م في تطهير المؤسسات العمومية الاقتصادية، ما أدى إلى تراكم تكاليف بلغت 1740 مليار دج (ما يعادل 27 مليار دولار) إلى غاية نهاية 2004م، هذا التراكم ناتج عن عدة عمليات متعاقبة أنجزت منذ 1990م. ومن سنة 1990م إلى سنة 1997م تم توفير جزء من تمويل التطهير المالي بفضل إنشاء صندوق للتطهير بمبلغ 650 مليون دج. أما الباقي من التمويل فقد تم عن طريق قيام الخزينة بشراء الديون المترتبة على المؤسسات لدى البنوك بواسطة إصدار سندات لفائدة هذه البنوك بنسبة 06% لمدة 20 سنة[13]. ومن أسباب ارتفاع معدل سيولة الاقتصاد في سنة 2000م الشروع في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تطلب ضخ أموالا جديدة في الاقتصاد الوطني من اجل تمويل عمليات التنمية حيث لم تنخفض سيولة الاقتصاد عن مستوى 55 بدءا من سنة 2000م أما متوسط سيولة الاقتصاد خلال فترة الدراسة فقد تجاوز الـ 60.

هذا الارتفاع في معدل سيولة الاقتصاد ذو دلالة على الاستعمال المفرط للنقود في العمليات الاقتصادية، وكذلك نتيجة التمويلات الحكومية للمشاريع الاقتصادية الضخمة والتي تتطلب مبالغ وتعاملات مالية كبيرة، واستمرار نمو الانتاج النقدي، وهو ما يظهر في السنوات الأربعة الأخيرة أين بلغت سيولة الاقتصاد سنة 2009 مقدار71,5، ثم 68,7سنة 2010،و 69سنة 2011، و68,48 سنة 2012.

أما فيما يتعلق بسرعة تداول النقود التي ما تزال منخفضة خلال هذه الفترة وهذا بسبب ظاهرة الاكتناز و تسرب الأموال إلى السوق الموازية مما أثر على تداول النقود في الاقتصاد الرسمي[14]، حيث لم تتجاوز الاثنان منذ سنة 2000م، أين وصلت سنة 2004 إلى 1,64 ثم 1,59 سنة 2008م، غير أنها شهدت في السنوات الأربعة الأخيرة(من سنة 2009 إلى سنة 2012) نوع من الاستقرار ولكن عند أدنى مستوياتها بمتوسط معدل1,45 لهذه السنوات.

وما يمكن ملاحظته عموما في بنية العرض النقدي في الاقتصاد الوطني هو أن في مكوناته تظهر بوضوح الحصة التي تحتلها النقود الائتمانية أو بعبارة أخرى العملة المتسربة خارج الجهاز المصرفي خلال هذه الفترة مقارنة مع النقود الكتابية. حيث قدرت نسبة النقود الائتمانية بالنسبة للكتلة النقدية بـ 39.3% سنة 1990م لتنخفض إلى أدنى مستوياتها حيث قدرت هذه النسبة بـ 22.2% سنة

2005م و 2006م. و تدل هذه الحالة بكل وضوح على إصرار السلطات في ظل هذا الإصلاح النقدي الجديد وفق قانون النقد و القرض والتعديلات الملحقة به على التقليص من التسرب النقدي خارج الجهاز البنكي، وتشجيع استعمال النقود الكتابية.

سادساً: تطور مقابلات الكتلة النقدية

تمثل مقابلات الكتلة النقدية مجموع الأصول والديون التي تقابلها عملية إصدار وخلق النقود من طرف البنك المركزي والبنوك التجارية. هذه المقابلات هي صافي الأصول الخارجية. والقروض المقدَّمة للاقتصاد، والقروض للخزينة.

الجدول رقم 02: جدول تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر "2000 -2013"

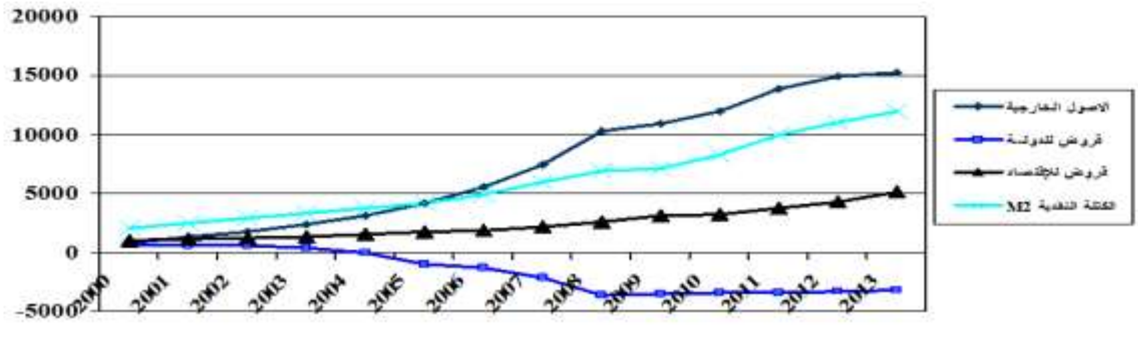
الوحدة مليار دج

المتغير / السنة	النقود M1	الكتلة النقدية M2	قروض الاقتصاد NDCG	قروض للحكومة CCB	صافي الأصول خارجيةANF
2000	905.18	1789.35	993.7	677.5	775.9
2001	1048.18	2022.5	1078.4	569.7	1310.8
2002	1238.5	2473.5	1266.8	578.6	1755.7
2003	1416.34	2901.53	1380.2	423.4	2342.6
200	1630.38	3354.42	1535	-20.6	3119.2
2005	2160.6	3644.3	1779.8	-933.2	4179.7
2006	2421,4	4157.6	1905.4	-1304.1	5515.
2007	3167.6	4933.7	2205.2	-2193.1	7415.5
2008	4233.6	5994.6	2615.5	-3627.3	10246.9
2009	4964.9	6955.9	3086.5	-3488.9	10885.7
2010	4944.2	7173.1	3268.1	-3392.9	11996.5
2011	5756.4	8280.7	3726.51	-3406.6	13922.41
2012	7141.7	9929.2	4297.46	-3289.7	14940.4
2013	7 681,86	11067.6	4 902,5	-3 600,9	15 241.24

المصدر: الحسابات من إعداد الباحث، اعتمادا على مصادر مختلفة منها:

- *Bank of Alegria, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, statistiques monétaires 1964 – 2000 et statistiques de la balance des paiements1992 -2005* .
- بنك الجزائر، التقرير السنوية من 2006 إلى 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
- تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائر لسنة 2013.

الشكل رقم03: التمثيل البياني لتغير عرض النقود و مقابلات الكتلة النقدية



1- **صافي الأصول الخارجية:** تشمل الأصول الخارجية مجموع وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي من الذهب والعملات الأجنبية، أما تطورها في الاقتصاد الوطني فكان مرتبطاً أساسا

بالصادرات من البترول، لذلك نلاحظ أنه كلما كانت أسعار النفط مرتفعة كلما ارتفعت معها الأصول الخارجية والعكس.

فقد كان مقدار هذه الأصول في سنة 1962م لا يتعدى 0,9 مليار دج، ووصل بعد ذلك سنة 1980م إلى 16,5 مليار دج، ثم أنه شهد تدهورا ملحوظا في سنة 1986م بسبب الأزمة البترولية واستمرت حتى سنة 1994م أين سجل ارتفاعا بلغ 60.4 مليار دج؛ ثم شهد بعد ذلك انخفاضاً محسوساً سنتي 1998م و1999م بنسبة (17.4%-) و(37.8%-) على التوالي. وكان سبب ذلك دائما انخفاض أسعار البترول، لكن هذا الانخفاض لم يدم طويلا بل عاود الارتفاع سنة 2000م أين سجل أعلى نسبة نمو فاقت 343.85% أي أن الأصول الخارجية قد تضاعفت سنة 2000م بـ 4.45 مرة عن سنة 1999م (في ظرف سنة واحدة)، ونتيجة الارتفاع المستمر لأسعار النفط وارتباط عائدات الجزائر الخارجية به فقد شهدت الأصول الخارجية تسجيل معدلات نمو ايجابية في صافي الأصول الخارجية حيث بلغت 1755,7 مليار دج في نهاية 2002م، ثم وصل إلى (2342,6 و3119,2) مليار دج في 2003م و2004م على التوالي[15]. و في السنوات الأخيرة نمواً مستمراً بمعدل تقريبي ثابت في مستوى 33% وبمبلغ 5515.05 و 7402.64 مليار دج سنتي 2006، 2007 على التوالي[16]. بينما كانت أدني نسبة نمو لهذه الأصول بعد سنة 2000م هي 6,23 %سنة 2009، و7,31%سنة 2012 وكان ذلك نتيجة الأزمة المالية التي شهدتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا التي رافقها انخفاض في الطلب على المحروقات وكذلك انخفاض قيمة الدولار[17].

هذا و قد بلغ احتياطي الصرف في الجزائر 186,32 مليار دولار مع نهاية جوان 2012 مقابل 182,22 مليار دولار مع نهاية2011 في حين قدرت الديون الخارجية 4,4 مليار دولار مع نهاية 2011م ثم 3,6 مليار دولار سنة2012. [18].

2- **القروض المقدمة للاقتصاد**: القروض المقدمة للاقتصاد هي القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي للأعوان الاقتصاديين غير الماليين من أجل مواجهة احتياجاتهم؛ وتشمل نوعين من القروض هما:

* القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر إلى البنوك التجارية لتلبية حاجاتها من السيولة النقدية، في إطار عمليات الاقتراض منه وسياسة إعادة الخصم.

* القروض المقدمة من البنوك التجارية لصالح الأعوان الاقتصاديين باستعمال الشيكات وأدوات السحب.

أما فيما يخص تطور القروض المقدمة للاقتصاد فقد شهدت هي الأخرى نمواً مستمراً حيث كانت سنة 1982م تقدر بـ 112,82 مليار دج، هذا وقد استمرت في الارتفاع إذ نجد أنها بلغت مقدار (1150,7، 993,7، 1078,1، 1266,8، 1380,2، و1535,0) مليار دج في الفترة من 1999م إلى 2004م على التوالي[19]. لتصل في نهاية سنة 2012 إلى 4297,76 مليار دج، وهو ما يؤشر على طلب الأشخاص للقروض المصرفية، وكذا الدور الكبير الذي أصبحت تلعبه الاستثمارات الممولة بالقروض المصرفية، إضافة إلى التسهيلات الائتمانية التي اعتمدتها بعض البنوك، سواء لتمويل المشاريع

الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أو لتمويل الإنفاق العائلي (قروض استهلاكية) خاصة في مجال العقار و السيارات.

وقدرت معدلات نمو القروض المقدمة للاقتصاد في المتوسط بـ12,93% خلال الفترة(2001م-2008م) مسجلا ارتفاعا قدر بـ1537,1 مليار دج، ، لتميل في السنوات الأخيرة إلى نوع من الاستقرار حيث سجل معد النمو لها 18% سنتي 2008م 2009م، ثم 14,5% بين سنتي 2011م و2013م.

3- **القروض المقدمة للخزينة**: تتمثل قروض الخزينة في التسبيقات التي يمنحها بنك الجزائر للخزينة العامة، الاكتتاب في سندات الخزينة العامة من طرف البنوك التجارية وحتى الأشخاص، ودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة والتي منها الحسابات البريدية.

وقد عرفت قروض الخزينة ارتفاعاً وانخفاضاً تماشياً مع منهج التمويل و السياسة المالية المتبعة من فترة لأخرى. وقد بلغت هذه القروض: (847,9، 677,6، 569,7، 578,6، 423,4، و20,6-) مليار دج خلال الفترة من1999م إلى 2004م على التوالي[20]، والملاحظ أن حجم هذه القروض انخفض في السنوات الأخيرة ابتداء بشكل ملفت للانتباه ابتداء من سنة 2005م أين أصبحت قيمتها سالبة، وذلك نظرا لتحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعار البترول وتقليل دور الخزينة في عملية التنمية.

حيث عرفت قيمتها ابتداء من سنة 2000م إلى غاية 2007م معدلات نمو سالبة (باستثناء سنة 2002م أي كانت نسبة النمو موجبة بنسبة 1.67%) كبيرة وصلت إلى نسبة-4430.1% سنة2005م، أما قيمها فقد أصبحت سالبة ابتدء من سنة 2004م على النحو التالي 20-، 939.24-، 1304.1-، 2183.3-، مليار دينار جزائري في السنوات 2004، 2005، 2006، 2007، على التوالي[21]. في حين شهد معد نمو القروض للخزينة في السنوات الأخيرة ابتداء من سنة 2009م إلى غاية 2013م معدلات نمو منخفضة و مستقرة نوعا ما حيث لم تتجاوز 3,8- وذلك نتيجة الدور الذي لعبته الخزينة العمومية في هذه الفترة في عمليات تمويل بعض السلع الاستهلاكية و القروض الممنوحة للشباب في إطار توفير مناصب الشغل .

سادساً: العلاقة بين نمو العرض النقدي ومقابلات الكتلة النقدية

يجمع الاقتصاديون على أن عرض النقود يرتبط بعدة متغيرات في الاقتصاد عادة ما تكزن أهم هذه المتغيرات تتمثل في مقابلات الكتلة النقدية ومتطلبات النشاط الاقتصادي من الحجم النقدي الأمثل الذي يلبي طلبات الأعوان الاقتصاديين، درجة هذا الترابط تختلف من اقتصاد إلى آخر حسب درجة تطوره و تطور جهازه المالي و المصرفي و كذا العادات المصرفية في البلد؛ و في الجزائر نحاول تحليل مدى ارتباط عرض النقود بمقابلات الكتلة النقدية للفترة 2000-2013 في العنصر كما يلي:

الجدول رقم03:

تطور الكتلة النقدية ومقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة"2000م -2013م"

الوحدة مليار دج

المتغير / السنة	النقود M1	الكتلة النقدية M2	نسبة قروض الاقتصاد إلى M2	نسبة قروض الحكومة إلى M2	نسبة صافي الأصول الخارجية إلى M2
2000	905.18	2022.5	49.13	33.5	38.36
2001	1048.18	2473.5	43.6	23.03	53.0
2002	1238.5	2901.53	43.66	19.94	60.51
2003	1416.34	3354.42	41.14	12.62	69.83
200	1630.38	3738.03	41.06	-0.55	83.44
2005	2160.6	4146.9	42.88	-22.65	100.78
2006	2421,4	4933.7	38.62	-26.43	111.78
2007	3167.6	5977.97	36.5	-36.68	123.83
2008	4233.6	6955.9	37.6	-52.14	147.31
2009	4964.9	7173.1	43.03	-48.83	151.75
2010	4944.2	8280.7	39.46	-40.97	144.87
2011	5756.4	9929.2	37.53	-34.3	140.21
2012	7141.7	11067.6	38.83	-29.97	135
2013	7 681,86	11067.6	44.29	-32.53	137.71

المصدر: الحسابات من إعداد الباحث، اعتمادا على مصادر مختلفة منها:

Bank of Alegria, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, statistiques monétaires 1964 – 2000 et statistiques de la balance des paiements 1992 -2005 .

بنك الجزائر، التقرير السنوية من 2006 إلى 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر

تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائر لسنة 2013.

تحليل طبيعة العلاقة بين عرض النقود و مقابلات الكتلة النقدية:

يرتبط عرض النقود بعلاقة يفترض أن تكون وثيقة مع متغيرات الاقتصاد الكلي كالناتج المحلي الإجمالي والعجز بالموازنة والاحتياطات الدولية الناتجة عن الصادرات الوطنية؛ فقد وجد أن هناك علاقة واضحة وايجابية بين عرض النقد بالمعنى الواسع(M2) وبين معدل النمو في الناتج المحلي الاسمي والحقيقي في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن تلك العلاقة كانت غير واضحة مع معدل التضخم وذلك لوجود عوامل أخرى تؤثر على نمو عرض النقود غير الزيادة في معدلات الأسعار.

ومن خلال دراستنا هذه سيتم استعراض العلاقة بين نمو العرض النقدي كمتغير تابع وبين مقابلات الكتلة النقدية كمتغيرات مستقلة، وتشمل صافي الموجودات الخارجية وصافي القروض المقدمة الحكومة و للاقتصاد، و التي تؤثر بصورة طردية في عرض النقود. وقد تم استخدام معادلة الانحدار المتعددة لتحديد العلاقة بين المتغيرات المذكورة لفترة الدراسة "2000- 2013م" وتبين من التحليل القياسي ما يلي:

أثر المقابلات على عرض النقود بالمعنى الواسع(M2):

الجدول رقم 03: جدول الاختبار الإحصائي: regress M2, NFA, NDCG CCB, constant

Dependent Variable: M2
Method: Least Squares
Date: 06/16/14 Time: 00:16
Sample: 2000 2013
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	680.4439	193.1206	3.523416	0.0056
NFA	0.567057	0.125994	4.500670	0.0011
NDCG	0.474662	0.179391	2.645955	0.0245
CCB	0.796101	0.326081	2.438367	0.0349

R-squared	0.995900	Mean dependent var	6059.604
Adjusted R-squared	0.994670	S.D. dependent var	3268.153
S.E. of regression	238.6043	Akaike info criterion	14.02245
Sum squared resid	569320.2	Schwarz criterion	14.20503
Log likelihood	-94.16713	F-statistic	809.6286
Durbin-Watson stat	1.145858	Prob(F-statistic)	0.000000

$$M2 = \underset{(3.53)}{680.44} + \underset{(4.50)}{0.56}NFA + \underset{(2.64)}{0.47}NDCG + \underset{(2.43)}{0.79}CCB$$

$$R^2 = 0.99 \qquad F = 809.62$$

تحليل النموذج:

تدل الإشارة الموجبة لكل المتغيرات على العلاقة الطردية بين NFA, NDCG, CCB و M2، فمثلا إذا زادت NFA بـ1 دج تؤدي إلى زيادة M2 بـ 0.56دج، وبالنسبة إلى إشارة الثابت الموجبة يدل على وجود عوامل أخرى خارجية تؤثر إيجابا علىM2.

من خلال المعادلة أيضا نقبل إحصائيا معلمة كل من المتغيرات ماعدا الثابت، لأن إحصائية t^*_{cal} المحسوبة لستيودنت أكبر من إحصائية t^*_{tab} المجدولة والتي تساوي إلى $t^{\alpha}_{*tab} = t^{0.05}_{22} = 2,07$، إذن المعلمات تختلف عن الصفر عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$.

كما نلاحظ أيضا أن معامل التحديد(الارتباط) المعدل يمثل R^2 =0,99 ، أي أن القوة التفسيرية لمعادلة الانحدار قوية جدا وبصيغة أخرى المتغيرات المدرجة في النموذج تفسر 99% من تغير عرض النقود M2، كما تدل إحصائية DW=1.14 على وقوع الارتباط الذاتي للأخطاء في منطقة الشك، إضافة إلى معنوية معاملات النموذج ككل وهذا ما يدل عليه اختبار فيشر، أي إحصائية فيشر المحسوبة (F^*_{cal}=809.62) أكبر من إحصائية فيشر المجدولة ($F^{\alpha}(q, n-k)$ = $F^{0.05}_{3,.19}$ =3.13).

وتدل هذه النتائج على أن النموذج يتمتع بمعنوية مرتفعة جداً وهذا واضح من خلال قيمة معامل الارتباط(R^2) ويدل على أن 0.99% من التغير في العرض النقدي بالمعنى الواسع يفسرها التغير في مقابلات الكتلة النقدية، ويمكن تفسير معلمات النموذج كما يلي:

أ- **بالنسبة لمساهمة الموجودات الخارجية في بنية عرض النقود:** هناك علاقة إيجابية **ذات** دلالة إحصائية عند مستوى1% بين عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) وصافي الأصول الخارجية في الجزائر خلال أغلب السنوات الممتدة من عام 2000م وحتى 2013م حيث أن ارتفاع الأصول الخارجية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة عرض النقود بالمعنى الواسع بمقدار 0.56 منها. وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية.

ويظهر من خلال الإحصائيات أن مقدار تغطية الكتلة النقدية من الموجودات الخارجية يظهر بوضوح الارتفاع المتصاعد لحجم هذه الأصول الخارجية، و التي أصبحت تحتل الحصة الأكبر من تغطية الكتلة النقدية ابتداء من سنة 2001م و لغاية السنوات الحالية، وهذا ناتج أساسا عن الارتفاع في أسعار(عوائد) البترول حيث أصبحت تمثل حوالي49% من مجموع الكتلة النقدية سنة 2002م لترتفع النسبة تباعا إلى غاية 2006م أين أصبحت الموجودات الخارجية تمثل89% من الكتلة النقدية[22].

كما أن مؤشرات الوضعية النقدية المسجلة خلال سنة 2008 بعكس حجم التطور المحسوس، الذي عرفته الكتلة النقدية والمتواصل بفعل تطور مجموع الموجودات الخارجية الصافية علما أن الاحتياطات الرسمية للصرف التي يحوزها بنك الجزائر مازالت تشكل المصدر الأول للتوسع النقدي[23].

وكشف محافظ بنك الجزائر أنه في إطار تعزيز و تجسيد أهداف السياسة النقدية للسنة الجارية (2013) ما يزال مجلس النقد والقرض منذ بداية 2008 في دراسة وسائل إدارة السياسة النقدية والوقوف على مدى ملاءمتها للظرف المتميز بفائض في السيولة، والتي يواصل بنك الجزائر مواجهتها؛ ووقف محافظ بنك الجزائر على المنحى التصاعدي المطرد للحصيلة المسجلة على مستوى صادرات المحروقات حيث أكد أنها قدرت بـ41,71 مليار دولار خلال سنة 2008 مقابل 59,61 مليار دولار مسجلة طيلة 2007 بكاملها ويعد هذا المؤشر رئيسياً في تحديد التحسن المسجل في ميزان المدفوعات الجاري.

أما في سنتي 2011-2013 فقد أوضح محافظ بنك الجزائر[24] خلال عرضه لتقرير البنك حول التطورات الاقتصادية والنقدية على المجلس الشعبي الوطني أن الوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر تدعمت بصفة اكبر" خلال السداسي الثاني من 2012 معززة بالتسيير الحذر لاحتياطات الصرف الرسمية.

وبلغت احتياطات الصرف الرسمية للجزائر بنهاية 2012م 186,32 مليار دولار مقابل 182,22مليار دولار بنهاية 2011 مشيرا إلى أن التسيير الحذر لاحتياطات الصرف من طرف بنك الجزائر يضع المتابعة الصارمة و تسيير المخاطر في الواجهة أكثر فأكثر مع بلوغ مستوى مقبول من المردودية.

وجاءت هذه المؤشرات الايجابية بفضل بلوغ سعر البترول سنة 2012م متوسط 113,37 دولار للبرميل مقابل 112,92 دولار للبرميل خلال نفس الفترة من 2011 مما سمح لصادرات المحروقات بان تصل إلى 37,50 مليار دولار من 2012 بارتفاع بنسبة 4,05%مقارنة بسنة2011.

كما أن الوضعية النقدية للسنة 2013 تشير إلى تباطؤ معدل النمو النقدي خاصة خلال الثلاثي الثاني؛ أما فيما يخص التضخم و بعد أن تراوح بين 3,5% و 3,9% خلال السداسي الأول من 2011 بلغ

مستوى قياسي عند 7,29% في جوان 2012 وهو ما يعكس تواصل "ظاهرة التضخم" عقب الصدمة على الأسعار الداخلية لبعض المواد القاعدية في بداية سنة2011م.

ب- بالنسبة لمساهمة القروض الموجهة للخزينة في تغطية الكتلة النقدية: هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% بين عرض النقد بالمعنى الواسع(M2) وصافي القروض للحكومة، حيث أن ارتفاع هذه القروض بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة عرض النقد بالمعنى الواسع بمقدار 0.79 منها. وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية(قروض الحكومة من مقابلات الكتلة النقدية)؛ لأن الزيادة في القروض الحكومية تستلزم زيادة في عرض النقود، وهذا ما حدث في العديد من السنوات الممتدة من2000 إلى2013، فالزيادة في معدل نمو القروض الحكومية رافقه زيادة في معدل نمو العرض النقدي بالمعنى الواسع (M2)؛ كما أن انخفاض القروض الممنوحة للحكومة صاحبه في المقابل ارتفاع في الأصول الخارجية والقروض للاقتصاد ولذلك لم يتأثر عرض النقود بالانخفاض الناتج في القروض الحكومية. وعليه فإن مكانة القروض الموجهة للخزينة في تغطية الكتلة النقدية قد شهد تطوراً ملحوظاً من167 مليار دج سنة 1990م إلى 677.5 مليار دج سنة 2000م. إلا أن هذه القروض المقدمة للدولة بدأت في الانخفاض ابتداء من سنة2000 تم أصبحت تظهر بالسالب خلال السنوات الأخيرة ابتداء 2004م مما يوحي بتسديد الدولة لجزء من ديونها اتجاه بنك الجزائر وذلك بعد ارتفاع إيراداتها الناتجة عن الارتفاع الناتج عن الجباية البترول[25].

أما عن مساهمة هذا المقابل في تكوين الكتلة النقدية فيبقى ضعيفا مقارنة مع القروض المقدمة للاقتصاد طيلة الفترة محل الدراسة وذلك نتيجة التطهير المالي للمؤسسات العمومية؛ حيث بلغت نسبة تغطيتها من الكتلة النقدية على التوالي 68.7% و 56.1% . أما بخصوص السيولة في السوق النقدية، فأبرز محافظ بنك الجزائر، أنها لا تزال تشكل فائضا مستمرا في سنة 2009 حتى وإن لم يتم تغذيته بواسطة الموجودات الخارجية عكس سنتي 2008/2000. وذلك بغض النظر عن الانخفاض في إيرادات الميزانية (-29.2)، وتميزت سنة 2009 بتسجيل أول عجز ميزاني في العشرية ولكن رغم أثر الصدمة الخارجية على المالية العمومية، تزايد قائم صندوق ضبط الإيرادات ليصل إلى 54316 مليار دج في نهاية 2009 مقابل 4280 مليار دج في نهاية 2008.

بينما أوضح وزير المالية كريم جودي خلال تدخله لعرض مشروع قانون المالية 2013 "أن الوضعية الاقتصادية والمالية في الجزائر حافظت على توازنها خلال سنة 2011 ماعدا عمليات الخزينة العمومية التي سجلت عجزا كبيرا حيث انتقل من 1.400 مليار دج في 2010 إلى 2.400 مليار دج في 2011 على أساس السعر المرجعي المقدر بـ37 دولار للبرميل تحت تأثير ارتفاع نفقات التسيير والتي من بين أسبابها الزيادة في أجور الوظيف العمومي ودفع مخلفاتها.

ج- بالنسبة لمكانة القروض المقدمة للاقتصاد في تكوين الكتلة النقدية: هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% بين عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) وبين القروض المقدمة للاقتصاد، فارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة العرض النقدي بالمعنى الواسع

بمقدار0.47 وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث يبقى يشهد هذا المقابل على العموم ارتفاعاً ملحوظاً طيلة الفترة محل الدراسة إلا أنه شهد انخفاضا ملحوظا خلال الفترة 2001 - 2006م حيث لم تتعدى نسبة تغطيتها لعرض النقود إلا بـ 14.06% و18.16% سنة 2005-2008 على التوالي[26]، كحد أقصى، وهذا بسبب مخلفات أزمة البنوك الخاصة التي أدت إلى فقدان الثقة في النظام المصرفي و قلة الطلب على القروض.

إن النتائج الواردة في معلمات هذا النموذج(في الفترة من 2000 إلى2013م) تشير أن عرض النقود بالمعنى الواسع(M2) ارتبط بصورة أوثق بصافي الأصول الخارجية والقروض للاقتصاد، مما يدل على أن سياسة عرض النقود في الاقتصاد الوطني أصبحت تابعة تمثل المؤشر الرئيسي لقرارات الإنفاق الكلي في الاقتصاد الجزائري.

ومن هنا فإن سياسة عرض النقود في الجزائر خلال هذه المرحلة الانتقالية تجد مصدرها دائما في التغيرات التي تطرأ على الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية و تبعا للظروف الاقتصادية، حيث يلاحظ استمرار ارتفاع الكتلة النقدية و بمعدلات نمو يمكن القول عنها أنها مرتفعة مقابل معدلات النمو في الناتج الوطني باعتباره المتلقي لهذا المستوى من العرض النقدي.

الخلاصة:

تؤدي النقود في الاقتصاديات الحديثة عدة وظائف وتقوم بعدة أدوار ولها آثار مختلف على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهو ما جعل موضوع عرض النقود يحظى باهتمام المفكرين والاقتصاديين، ونتج عن ذلك ظهور النظريات النقدية التي تمثل الجانب النظري للنقود والعرض النقدي. حيث يعَد الإصدار النقدي وظيفة من وظائف البنك المركزي وإليه يرجع قرار تحديد كمية النقود التي سيتم ضخها، بينما ترتكز وظيفة خلق النقود في البنوك التجارية، لأن معظم الزيادة في عرض النقود تكون من طرف البنوك التجارية بناءا على تصرفات الأفراد المتعاملة معها وطبيعة الوضع الاقتصادي الموجودة فيه والمؤسسات المكونة له والتي تحدد مسار وحركية(سرعة دوران) هذه النقود.

كما انه بعد دراستنا تبين أن سياسة عرض النقود في الجزائر خلال فترة الدراسة تجد مصدرها دائما في التغيرات التي تطرأ على الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية، في حين يبقى مقابل الاحتياطات الأجنبية هو الذي يحتل الصدارة في زيادة نمو العرض النقدي في الاقتصاد الوطني.

نتائج الدراسة:

* تميزت سياسة العرض النقدي في الجزائر بأنها غير مستقلة عن نوع تسيير وطبيعة نموذج التنمية الاقتصادية المعتمدة، وقد كانت إصلاحات سنة 1990م بداية التوجه نحو اقتصاد السوق القائم على معايير المردودية والربح؛ ويمكن القول أن قانون النقد والقرض 90-10 قد أوضح معالم التوجهات في مراقبة ومتابعة تطور عرض النقود بشكل أفضل.

* عرف عرض النقود ومقابلات الكتلة النقدية في الجزائر عدة تطورات، حيث عرف تطور متزايداً و مستمراً منذ بداية الإصلاحات النقدية و حتى السنوات الأخيرة. حيث يلاحظ استمرار ارتفاع عرض

النقود و بمعدلات نمو يمكن القول عنها أنها مرتفعة مقابل معدلات النمو في الناتج الوطني باعتباره المتلقي لهذا النمو من العرض النقدي.

* كما أن النتائج الواردة في الدراسة القياسية تشير أن عرض النقد يرتبط بعلاقة وثيقة مع مقابلات الكتلة النقدية، وأن عرض النقد بالمعنى الواسع ارتبط بصورة أوثق بصافي الأصول الخارجية والقروض للحكومة؛ كما يبين تحليل الوضع النقدي أن تطور مجموع الموجودات الخارجية الصافية يعكس النتائج المسجلة على مستوى نمو عرض النقود.

* من خلال ما أكده محافظ بنك الجزائر، فإن الوضعية المالية الخارجية للجزائر، تبقى صلبة خلال سنة 2013، وأن المؤشرات المالية الهامة لا تزال تحت السيطرة، على الرغم من استمرار آثار الأزمة العالمية.

* الانخفاض المحسوس في موارد المحروقات بالعملة الصعبة، اعتبره محافظ البنك بمثابة الصدمة، إذ لم يسجل احتياطي الصرف زيادة معتبرة هذا العام(2013)189,768 مليار دولار ، مثلما كان عليه الحال في سنة 2012 بـ 190,661 مليار دولار، مقابل مستوى ناهز 182,23مليار دولار في ديسمبر2011. أما عن حجم الديون الخارجية فقط انخفض من 4,23 مليار إلى 3,451مليار دولار.

* إن الحاجة إلى تمويل الاقتصاد دفعت ببنك الجزائر إلى التوسّع في العرض النقدي عن طريق منح قروض ارتفعت نسبتها بـ6,27٪ سنة 2013م مقابل2,31٪ لسنة2012، منها5,1٪ عبارة عن قروض موجهة للقطاع الخاص و7,5٪ للقطاع العمومي.

* الأرقام والمؤشرات التي عرضها محافظ بنك الجزائر الخاصة بالتطورات النقدية والمالية لسنة 2013م لم يكن البعض منها مشجعا، الأمر الذي دفع به إلى دقّ ناقوس الخطر حول تداعيات تراجع مداخيل النفط على المشاريع الاستثمارية بصفة عامة، حيث لم يستبعد إعادة النظر في البعض منها، داعيا إلى استخلاص الدروس والعبر والتركيز على تنويع الاقتصاد ورفع الإنتاج خارج قطاع المحروقات الذي يبقى المصدر الرئيسي لزيادة العرض النقدي و تمويل الأنشطة الاقتصادية ما خلق نوع من التضخم الناتج عن زيادة أسعار السع المستوردة.

الاحالات و المراجع:

1.أكرم حداد، مهشور هذلول، النقود و المصارف، مدخل تحليلي و نظري، الطبعة الأولى، دار وائل النشر، عمان 2005. ص85.

2. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار الزهران، عمان 1999، ص 223.

3.Pascal Gaudron, Economie Monétaire et Financière, 4ème édition, economica, paris2006, p85

4. الجمهوري الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون النقد و القرض، 10/90 المؤرخ في 14 افريل 1990.

5.الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2001، ص 339.

6.مذكرة إعلامية حول تطور النقد الائتماني (القانوني)، منشورة البنك المركزي، متاح على:
07/04/2014http :www.banque of algéria.dz.

7.بنك الجزائر يجري تقييما لحركة النقد، متاح على: 22/04/2014 http :www.entv.dz/or/newy/index. php

8.بنك الجزائر يرفع من إنتاج الأوراق النقدية لمواجهة الطلب الكبير على السحب، متاح على:

22/04/2014 http:www.bilad - maktobblog.com

9.Banque d'Algérie, "évolution économique et monétaire en Algérie ", Rapport 2009, p152

10.Banque d'Algérie, "évolution économique et monétaire en Algérie ", Rapport 2009, p166

11.محمد لكساسي، التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائر لسنة 2012 ، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني مارس 2013.

12.Banque d'Algérie, "évolution économique et monétaire en Algérie ", Rapport 2004,jullet 2005, p172.

13.المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004"، ص ص 28 -29.

14.مذكرة إعلامية حول تطور النقد الائتماني (القانوني)، منشورة البنك المركزي، مرجع سابق.

15.E. de Viler, G. Sensenbrenner, T. Koranchelian, and F. de Severe, "Algeria: Stastical Appendix", IMF working, No 06/102,IMF,washington,january2006, p 25.

16.27/04/2014 http//: www.Banque of Algérie « statistiques Monétaires ».

17.Banque d'Algérie, "évolution économique et monétaire en Algérie ", Rapport 2009 p 159.

18 -KPMG, GUID INVESTIR EN ALEGIRIE, edition 2014, P25.

19.E. de Viler, G. Sensenbrenner, T. Koranchelian, and N. Mwose, "Algeria: Stastical Appendix", IMF working paper No.05/51. IMF, Washington, February 2005. p 25.

20.Banque d'Algérie, "évolution économique et monétaire en Algérie ", Rapport 2004, OP cit, p 172.

21.Bank of algeria , Indicateurs monétaires et financiers (4e trimestre 2007) .

22. بقبق ليلى أسمهان، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و انعكاساتها على فعالية السياسة النقدية، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثاني حول:" إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة "11– 12 مارس2008 جامعة ورقلة، الجزائر، ص21.

23.محمد لكساسي، التطورات الاقتصادية و النقدية للجزائر لسنة2008، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، افريل.2009

24.محمد لكساسي، التطورات الاقتصادية و النقدية للجزائر لسنة 2012، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني مارس 2013.

25. بقبق ليلى أسمهان، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و انعكاساتها على فعالية السياسة النقدية مرجع سابق، ص 23.

.26 www.banque of algéria.dz« évolution des agregats monetairs et politique monetaire » .

الملاحق:

الملحق رقم(01): جدول تطور عرض النقود (الكتلة النقدية) ومكوناته في الجزائر في الفترة 1991 - 2012

الوحدة مليار دج

سيولة الاقتصاد M2/PIB	الناتج الوطني PIB	نسبة التغير	**الكتلة النقدية** M2	نسبة التغير	أشباه النقود	نسبة التغير	**النقود** M1	نسبة التغير	الودائع تحت الطلب	نسبة التغير	النقود القانونية	
48.16	862.13	21,07	**415.27**	23.8	90.27	20,37	**325**	24.83	168.7	16,13	157.2	1991
48.0	1074.7	24.23	**559**	61.93	146.18	13.75	**369.7**	9.6	184.9	17.62	184.85	1992
52.73	1189.72	21.61	**676.42**	23.5	180.52	20.88	**446.9**	25.42	231.9	14.27	211.31	1993
48.64	1487.4	15.31	**723.51**	37.2	247.68	6.47	**475.83**	9.06	252.9	5.53	223.0	1994
39.88	2004.9	10.51	**799.56**	13.23	280.45	9.09	**519.1**	6.48	269.3	12.01	249.76	1995
35.6	2570.0	14.44	**915.05**	16.22	325.95	13.48	**589.1**	13.1	304.6	16.34	290.88	1996
39.02	2771.3	18.19	**1081.5**	25.76	409.94	14	**671.57**	9.62	333.9	16.17	337.62	1997
56.81	2803.1	47.24	**1592.46**	86.87	766.09	23.05	**826.37**	26.65	422.9	15.75	390.42	1998
55.65	3215.1	12.36	**1789.35**	15.41	884.16	9.53	**905.18**	5.46	446.0	12.46	440	1999
49.04	4123.5	13.3.	**2022.5**	10,20	974.35	15.79	**1048.18**	26,39	563.7	10.55	484.52	2000
58.1	4257.0	22.3	**2473.5**	26,75	1235.0	18.15	**1238.5**	17,31	661.3	19.1	577.15	2001
63.88	4541.9	17.3	**2901.53**	20,25	1485.2	14.36	**1416.34**	13,65	751.6	15.2	664.68	2002
63.68	5266.82	15.6	**3354.42**	16,08	1724.04	15.11	**1630.38**	12,96	849.0	17.5	781.4	2003
61.00	6127.5	11.4	**3644.3**	-8,5	1577.5	32.52	**2160.6**	52,1	1291.3	11.9	874.34	2004
55.0	7564.6	11.2	**4157.6**	10,1	1636.2	12.13	**2421,4**	17,44	1516.5	5.33	921.0	2005
58.0	8512.2	18.7	**4933.7**	1,7	1766,1	30.74	**3167.6**	38,23	2096.4	17.41	1081.4	2006
63.7	9408.3	21.5	**5994.6**	-0,3	1761	33.7	**4233.6**	40,67	2949.1	18.78	1284.5	2007
63.0	11042.8	16.0	**6955.9**	13,06	1991	17.3	**4964.9**	16,13	3424.9	19.9	1540	2008

71.5	10034.3	3.2	**7173.1**	11,95	2228.9	-0.4	**4944.2**	-8,96	3114.8	18.82	1829.4	2009
68.7	12049.5	15.4	**8280.7**	13,25	2524.3	16.41	**5756.4**	17.43	3657.8	14.68	2098.6	2010
69.0	14384.8	19.9	**9929.2**	10,42	2787.5	24.06	**7141.7**	24,94	4570.2	22.53	2571.5	2011
68.48	16160.0	11.46	**11067.6**	19,45	3329.8	8.34	**7737.8**	4,51	4776.34	16.55	2997.2	2012
62,57	19089,4	7,35	**11945,81**	9,83	3692,96	6,24	**8252,85**	4,57	5005,21	7,71	3247,64	2013
-	-	12,28	**13412,75**	14,06	4212,19	9,61	**9045,94**	7,41	5376,1	13,36	3681,52	201 4

المصدر: الحسابات من إعداد الباحث، اعتمادا على:

Bank of Alegria, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, statistiques monétaires 1964 – 2000 et statistiques de la balance des paiements 1992 -2005

- بنك الجزائر، التقارير السنوية من 2003 إلى 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .
- تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائر لسنة 2013.

الملحق رقم 02: جدول تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر "1991 -2013" . الوحدة مليار دج

نسبة التغير	صافي الأصول خارجية	نسبة التغير	قروض للحكومة	نسبة التغير	قروض الاقتصاد	نسبة التغير	الكتلة النقدية M2	نسبة التغير	النقود M1	
-	24.28	-	158.97	-	325.85	-	415.27	-	325	1991
-6.75	22.64	42.75	226.93	26.53	412.31	24.23	559	13.75	369.7	1992
-13.38	19.61	132.6	527.83	-46.58	220.25	21.61	676.42	20.88	446.9	1993
208.16	60.4	-11.23	468.53	38.86	305.84	15.31	723.51	6.47	475.83	1994
-56.46	26.3	-14.28	401.58	84.94	565.64	10.51	799.56	9.09	519.1	1995
109.13	133.9	-30.14	280.54	37.33	776.84	14.44	915.05	13.48	589.1	1996
161.84	350.3	51.01	423.65	-4.58	741.28	18.19	1081.5	14	671.57	1997
-17.4	280.7	70.7	723.18	22.24	906.18	47.24	1592.46	23.05	826.37	1998
-37.8	174.5	17.24	847.9	26.98	1150.73	12.36	1789.35	9.53	905.18	1999
343.85	775.9	-20.1	677.5	-13.64	993.7	13.3.	2022.5	15.79	1048.18	2000
68.94	1310.8	-15.9	569.7	8.52	1078.4	22.3	2473.5	18.15	1238.5	2001
33.94	1755.7	1.67	578.6	17.5	1266.8	17.3	2901.53	14.36	1416.34	2002
33.42	2342.6	-26.83	423.4	9	1380.2	15.6	3354.42	15.11	1630.38	2003
33.15	3119.2	-104,8	-20.6	11.2	1535	11.4	3644.3	32.52	2160.6	200
33.98	4179.7	-4430	-933.2	15.9	1779.8	11.14	4157.6	12.13	2421,4	2005
31.95	5515.	-29.7	-1304.1	7.1	1905.4	18.7	4933.7	30.74	3167.6	2006
34.22	7415.5	-67.41	-2193.1	15.7	2205.2	21.16	5994.6	33.04	4233.6	2007
38.18	10246.9	- 65,4	-3627.3	18.6	2615.5	16.0	6955.9	19.9	4964.9	2008
6.23	10885.7	- 3,81	-3488.9	18.0	3086.5	3.2	7173.1	18.82	4944.2	2009
10.2	11996.5	- 2,75	-3392.9	5.88	3268.1	15.4	8280.7	14.68	5756.4	2010
16.05	13922.41	- 0,4	-3406.6	14.02	3726.51	19.9	9929.2	22.53	7141.7	2011
7.31	14940.4	- 3,43	-3289.7	15.32	4297.46	11.46	11067.6	16.55	7737.8	2012
1,82	15218,16	-2,28	-3216,4	16,62	5154,24	7,35	11945,81	6,24	8252,85	201 3

المصدر: الحسابات من طرف الباحث اعتمادا على مصادر الملحق رقم 1

الملحق رقم 03: جدول تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر "1991 -2012"

مليار دج

صافي الأصول خارجية**NFA**	قروض للحكومة **NDCG**	قروض الاقتصاد **CCB**	الكتلة النقدية M2	النقود M1	
24.28	158.97	325.85	415.27	325	1991
22.64	226.93	412.31	559	369.7	1992
19.61	527.83	220.25	676.42	446.9	1993
60.4	468.53	305.84	723.51	475.83	1994
26.3	401.58	565.64	799.56	519.1	1995
133.9	280.54	776.84	915.05	589.1	1996
350.3	423.65	741.28	1081.5	671.57	1997
280.7	723.18	906.18	1592.46	826.37	1998
174.5	847.9	1150.73	1789.35	905.18	1999
775.9	677.5	993.7	2022.5	1048.18	2000
1310.8	569.7	1078.4	2473.5	1238.5	2001
1755.7	578.6	1266.8	2901.53	1416.34	2002
2342.6	423.4	1380.2	3354.42	1630.38	2003
3119.2	-20.6	1535	3644.3	2160.6	200

4179.7	-933.2	1779.8	4157.6	2421,4	2005
5515.	-1304.1	1905.4	4933.7	3167.6	2006
7415.5	-2193.1	2205.2	5994.6	4233.6	2007
10246.9	-3627.3	2615.5	6955.9	4964.9	2008
10885.7	-3488.9	3086.5	7173.1	4944.2	2009
11996.5	-3392.9	3268.1	8280.7	5756.4	2010
13922.41	-3406.6	3726.51	9929.2	7141.7	2011
14940.4	-3289.7	4297.46	11067.6	7737.8	2012
15218,16	-3216,4	5154,24	11945,81	8252,85	201 3

المصدر: الحسابات من إعداد الباحث، اعتمادا على:

Bank of Alegria, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, statistiques monétaires 1964 – 2000 et statistiques de la balance des paiements 1992 -2005

- بنك الجزائر، التقارير السنوية من 2003 إلى 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .
- تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائر لسنة 2013.

محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، تونس والمغرب " دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996-2012"

د. زرقين عبود
جامعة أم البواقي
Abze_86@yahoo.fr

أ. نورة بيري
جامعة قالمة
Amel.prof@gmail.com

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المحددات الرئيسية لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 1996-2012. وبعد مراجعة الأدبيات المتعلقة بالمحددات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، تم إعداد نموذج لقياس العوامل المؤثرة على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل كل من الجزائر، تونس والمغرب، على النحو المحدد في الأدبيات الاقتصادية والدراسات السابقة ذات الصلة. وذلك للاستفادة من هذا النموذج في التعرف على أهم السياسات التي تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى أن كل من العوامل المحلية كالناتج المحلي الإجمالي وتطور القطاع المالي وسعر الصرف من أكثر العوامل تأثيرا على تدفقات ا الاستثمارات الأجنبية المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر ، مناخ الاستثمار ، مؤشرات الأداء، التنمية الاقتصادية ، حجم السوق.

رموز *jel*: *F23, F21, C01*

Abstract:

Determinants of foreign direct investments flow to Algeria, Tunisia and Morocco
A comparative econometric study during the period 1996-2012

This study aims to identify the key determinants of the flow of foreign direct investments in Algeria, Tunisia and Morocco during the period 1996-2012. After reviewing the literature on the theoretical determinants of foreign direct investment in the host countries , have been prepared in a form to measure the factors affecting foreign direct investment flows within each from Algeria , Morocco and Tunisia , as specified in the economic literature and previous studies relevant . So take advantage of this model to identify the most important policies that help to attract foreign direct investment to countries study. Study has come to all of the local factors such as GDP and the evolution of the financial sector and the exchange rate of the most influential factors on the flows of foreign investment direct in Algeria, Tunisia and Morocco.

Keywords: *foreign direct investment , the investment climate , performance indicators , economic development , the size of the market.*
(JEL) Classification : *C01, F21, F23*

تمهيد

لقد أدت العولمة بأفكارها المختلفة إلى تقريب المسافات بين الدول، بفعل التطور العلمي وخصوصا في تكنولوجيات الاتصال، حيث أصبح العالم كقرية صغيرة، ولم يعد للاستثمار جنسية بفعل سياسات الباب المفتوح ،التي تمخضت عن التحرير الاقتصادي الذي انتهجته جل دول العالم بداية من ثمانينات القرن الماضي. فالدول النامية وخصوصا التي انتزعت استقلالها بعد الحرب العالمية

الثانية، توجهت نحو التنمية الاقتصادية مقتنعة بأن الحفاظ على استقلالها الاقتصادي هو الضامن الوحيد للحفاظ على استقلالها السياسي. وقد خاضت هذه الدول هذه العملية بمعوقاتها المتعددة، وتغلبت على بعض منها، إلا أن شح رأس المال كان أكبر معوقاتها، وهو ما أدى بها إلى الاعتماد على المصادر الخارجية، التي اتخذت أشكال متعددة كالمنح والقروض والمساعدات. ونظرا للعواقب السلبية لهذه الأشكال، وإلى جانب الاضطرابات الاقتصادية التي عانت منها هذه البلدان، وجدت في الاستثمار الأجنبي المباشر ملاذا آمنا، لما له من خصائص فريدة عن الأشكال الأخرى لتدفقات رؤوس الأموال الدولية. فتسابقت الدول على بذل المزيد من الجهود في تحسين مناخها الاستثماري لاجتذابه، لما يوفره من مزايا تتمثل على سبيل المثال لا الحصر في توفير رؤوس الأموال، نقل التكنولوجيا، ترقية المعارف، زيادة فرص العمل، تقليل التبعية، تعزيز معدلات النمو الاقتصادي.

1. **مشكلة الدراسة**: بناء على ما سبق تتبلور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة من خلال التساؤل الجوهري التالي:

ما هي المحددات الرئيسية المؤثرة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب؟

ويمكن تجزئة هذا التساؤل، إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي المقومات الأساسية لمناخ الاستثمار في كل من الجزائر، تونس والمغرب؟
- هل يوجد تأثير للمتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل دول الدراسة؟
- هل يوجد تباين في محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول الدراسة؟

2. **فرضيات الدراسة**: للإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية ندرج الفرضيات التالية:

- يعتبر مناخ الاستثمار في كل من الجزائر، تونس والمغرب أحد العوامل الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- لا يوجد تأثير للمتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل دول الدراسة.
- لا يوجد تباين في محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول الدراسة.

3. **أهمية الدراسة**: تكمن أهمية الدراسة في كون الاستثمارات الأجنبية المباشرة ظاهرة اقتصادية، تشكل عملية تهيئة المناخ المناسب لاستقطابها إحدى أنجع الوسائل لزيادة تدفقاتها، ومن هنا تأتي أهمية معرفة العوامل المحددة للقرارات الاستثمارية، من أجل صياغة السياسات التي تساعد على جذبها، والعمل على إزالة العقبات أمام تدفقها.

4. **أهداف الدراسة**: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- استعراض محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النظرية الاقتصادية؛

- استعراض ومقارنة المناخ الاستثماري السائد في كل من الجزائر، تونس والمغرب، وذلك لتحديد المزايا التي تمنحها بيئتها الاقتصادية للمستثمر الأجنبي، ولتحديد نقاط الضعف في السياسات الاستثمارية المتبعة من طرفها بغرض تحسينها؛
- إعداد نموذج قياسي لمحددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، تونس والمغرب، والذي يمكننا من وضع مجموعة التوصيات فيما يخص السياسات الملائمة لجذب المزيد من هذه الاستثمارات.

5. **منهجية الدراسة:**

تعتمد هذه الدراسة سعيا لتحقيق أهدافها على منهجين **أولهما:** المنهج الوصفي لدراسة متغير الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليل العوامل المؤثرة فيه. **وثانيهما:** المنهج الاستقرائي بهدف قياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، تونس والمغرب، وذلك من خلال أساليب القياس الاقتصادي.

6. **الدراسات السابقة:** تم الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة، التي أسهمت بدور كبير في إبراز دور وأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تمت دراسة مختلف الأبحاث والدراسات التي تخصصت في تحليل وتقييم العوامل المحددة لتدفق هذه الاستثمارات في البلدان المضيفة بشكل عام وبلدان المغرب العربي بشكل خاص، حيث كان لهذه المراجع والدراسات دور متميز في ضبط الإشكالية، ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

- **دراسة (بلقاسم العباس 2009):** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة محددات الاستثمار الأجنبي العربي البيني في الدول العربية خلال الفترة 1998-2008، وذلك من خلال الاعتماد على نموذج الجاذبية لـ (*Tinbergen*). وتشير النتائج إلى أن متغيرات الجاذبية المعتمدة لها معنوية ولكنها تفسر جزء قليل من هذه التدفقات الاستثمارية العربية البينية، وذلك لعدم التجانس بين الدول العربية.
- **دراسة (*Pravin Jadhav 2012*)**: تستكشف هذه الدراسة دور العوامل الاقتصادية، المؤسسية والسياسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب أفريقيا) خلال الفترة 2000-2009. وتشير النتائج إلى أن حجم السوق هو المحدد الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى هذه المنطقة، تشير النتائج أيضا إلى أن الانفتاح التجاري، توافر الموارد الطبيعية، سيادة القانون والمساءلة والمحاسبة ذات دلالة إحصائية في تفسير هذه التدفقات.
- **دراسة (*Cim Tintin 2013*)**: بحثت هذه الدراسة محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ستة بلدان من أوروبا الوسطى والشرقية والقادمة من أربعة مناطق هي الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين واليابان، وهذا من خلال دمج العوامل التقليدية والمتغيرات المؤسسية خلال الفترة 1996-2009. وتشير النتائج إلى الدور الإيجابي والهام لحجم السوق والانفتاح التجاري والعضوية في الاتحاد الأوروبي وكذا للمحددات المؤسساتية (الحريات الاقتصادية، هشاشة الدولة، الحقوق

السياسية، الحريات المدنية) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول. كما تكشف النتائج عن وجود فروق ملحوظة في العوامل المحددة لهذه التدفقات الواردة من المناطق الأربعة المعتمدة في هذه الدراسة.

◆ دراسة (*Ben-Taher Hasen and Giorgioni Gianluigi 2009*). بحثت هذه الدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل لدول المغرب العربي خلال الفترة 1990-2006. حيث أبرزت النتائج أن كل من نمو السوق المحلي ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف تعمل على تفسير سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل لهذه الدول. كما أظهرت الدراسة أن سيطرة القطاع الحكومي (وما يترتب عليه من فساد وبيروقراطية)، ومعدل التضخم هي العوامل التي أدت بهذه المنطقة إلى استقطاب تدفقات أقل من نظيراتها من المناطق الأخرى في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.

7. **تقسيمات الدراسة:**

بناء على ما سبق وتحقيقا لأهداف الدراسة قمنا بتقسيم موضوعاتها إلى ثلاث محاور رئيسية على النحو التالي:

- **أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته**
- **ثانيا: مناخ الاستثمار في الجزائر، تونس والمغرب**
- **ثالثا: دراسة قياسية لمحددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول الدراسة**

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

حضي موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر بكثير من الاهتمام منذ مدة طويلة، حيث تناولت العديد من الأدبيات الاقتصادية دوافعه ومحدداته منذ ظهور الفكر الكلاسيكي. ومازال التنظير مستمرا بسبب ظهور متغيرات جديدة على نحو مستمر نتيجة للتغير في الأوضاع الاقتصادية العالمية على الدوام.

1. **مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر**

للاستثمار الأجنبي المباشر تعريفات متعددة، وكل تعريف يختلف عن الآخر، من حيث الزاوية التي ينظر بها إليه والغرض منه. وكذا لتعدد مصادره، أشكاله وآثاره على الدول المضيفة. فقد عرف (Hymer 1960) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "حركة دولية لرأس المال الخاص على المدى الطويل بحيث يكون المستثمر يراقب مباشرة المؤسسة الأجنبية".□ وعرفه (Kojima 1982) بأنه "التحركات في رأس المال الهادفة بشكل أساسي إلى السيطرة على إدارة وأرباح مؤسسات الأعمال الأجنبية" ☼. أما (Bertin 1980) فيعرفه بأنه "الاستثمار الذي يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع. يأخذ هذا الاستثمار شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير متساوية. كما أنه يأخذ أيضا شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم." ويمكن للمؤسسة المنشأة على هذا النحو أن تحوز أو لا تحوز الشخصية الحقوقية (كالوكالات أو الفروع). يبقى التعريف بين هاتين الفئتين الأخيرتين غير دقيق بسبب صعوبة إيجاد معيار مرض في ذلك المجال. وهكذا فإن المشتريات

المنعزلة لأسهم شركة ما من قبل مؤسسة أخرى والتي هي، إذا أخذت على حدا، ذات مظهر توظيفي يمكن أن تؤدي إلى السيطرة الحقيقية على هذه الشركة.[3]

وعرف تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD 2009) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "استثمار ينطوي على علاقة طويلة المدى ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي، أو الشركة الأم) وذلك في مؤسسة مقيمة في اقتصاد أخر (مؤسسة الاستثمار المباشر أو المؤسسة التابعة لها أو فروع الشركات الأجنبية).[4] وقد أعطت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE 2008) تعريفا كالتالي: "الاستثمار الأجنبي المباشر يعكس مصلحة دائمة من قبل مؤسسة مقيمة في اقتصاد معين (المستثمر المباشر) في مؤسسة (مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر) مقيمة في اقتصاد أخر. وتعني المصلحة الدائمة وجود علاقة طويلة المدى بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر، ودرجة كبيرة من التأثير علي إدارة المؤسسة وذلك من خلال ملكية مباشرة أو غير مباشرة لـ 10% أو أكثر".[5]

من خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نخلص إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تحويل رأس المال (نقدي، عيني، تقنيات، معارف) إلى دولة أخرى للاستثمار في المشاريع. ويستطيع المستثمر الأجنبي أن يدير المشروع جزئيا أو كليا حسب قوة التصويت التي يتمتع بها. بالتالي فالاستثمار الأجنبي المباشر يمثل علاقة طويلة المدى بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة.

2. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد اهتم عديد المنظرين الاقتصاديين بالعوامل التي تؤثر على قرار المستثمر الأجنبي للتوطن في الخارج. بعضها يرجع إلى الدول المضيفة مثل المناخ الاستثماري والسياسي والاجتماعي، وبعضها الآخر يرجع للمستثمر الأجنبي بحد ذاته من حيث حجمه وتوافر الموارد لديه. وهناك عوامل تعود للدولة الأم وطبيعة السوق التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي. وتتفاوت درجة تأثير هذه العوامل على قرار الاستثمار بالخارج من دولة لأخرى ومن شركة لأخرى.

إن قرار التوطن في الخارج، والشكل الذي يأخذه، يستجيب أساسا لمقاربة جزئية خاصة بكل مؤسسة. في هذا الإطار، يمكن أن يكون محيط ما جاذب لبعض النشاطات عن محيطات أخرى. بالمقابل فإن اختيار شكل ومكان التوطن يكون على أساس مجموعة من المزايا التي تملكها الشركة المستثمرة والمنطقة المستقطبة.[6] هذه المقاربة دفعت (Dunning) سنة 1977، إلى تقديم إحدى أهم وأشمل النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، وهي النظرية الانتقائية (*The Eclectic Theory*)، التي تعتبر الأكثر قبولا وقدرة على تفسير الظاهرة.[7] وقد أكد (*Dunning 2001*) على أن توجه المؤسسة للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر هو بمثابة وظيفة ذات ثلاث شروط: الشرط الأول يكمن في ضرورة أن تتمتع المؤسسة بإمكانيات خاصة تميزها عن باقي المؤسسات المنافسة. الشرط الثاني يتمثل في مدى إدراك الشركات للمصلحة في التدويل، والاستخدام الأمثل للموارد الخاصة بها، بالإضافة إلى الإمكانيات المتوفرة لدى الدول المضيفة. أما الشرط الثالث فيتمثل

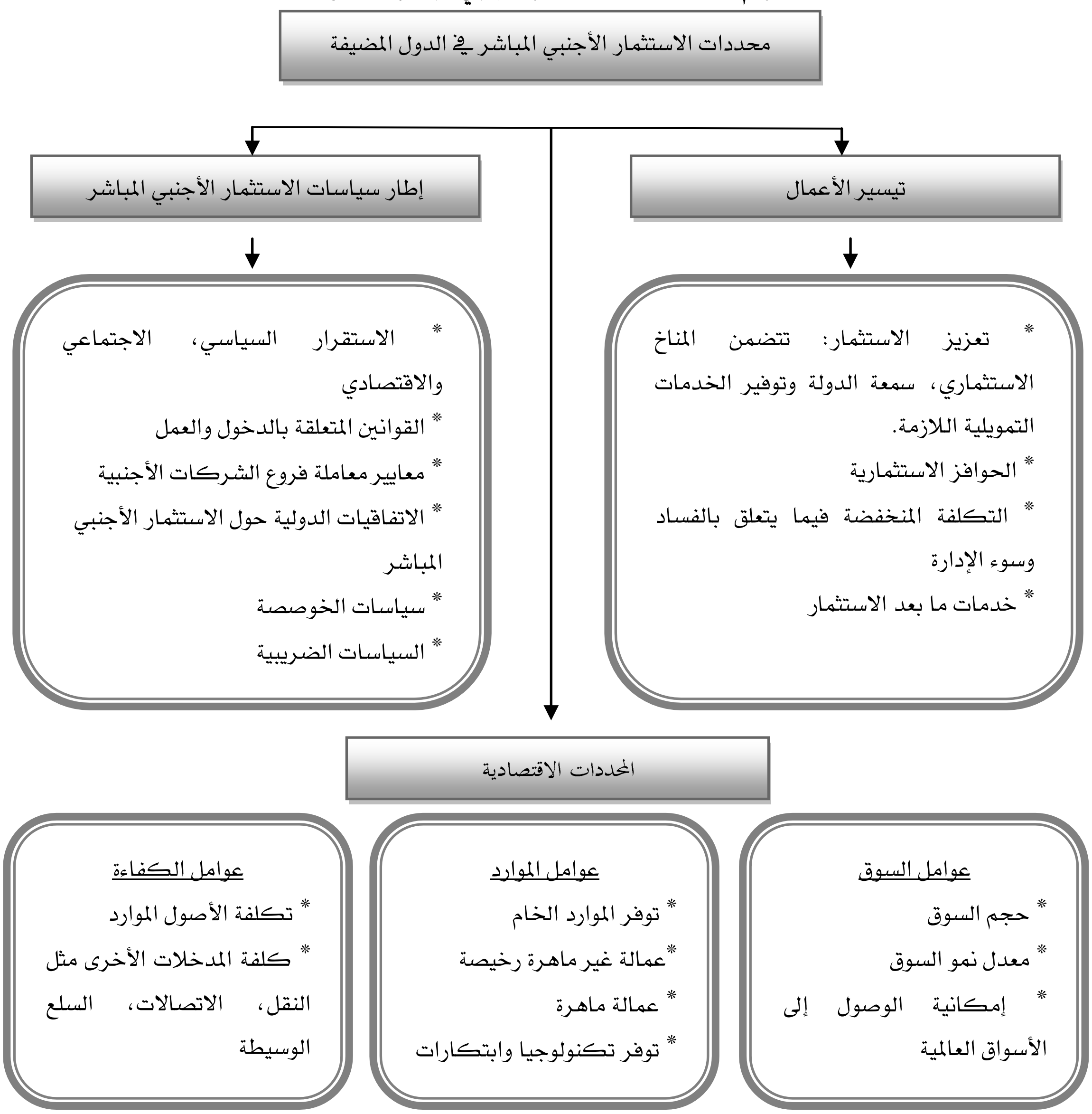
في كون التدويل مرتبط بالعوامل التي يجب أن تكون متوفرة في الموقع، حتى تتمكن من المفاضلة بين مجموعة الخيارات المقترحة.[8]

هذه الشروط تشكل في حد ذاتها محددات رئيسية تدفع بالشركات إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، وفي هذا السياق ركز (Dunning) تحليله على نموذج (*OLI*)، ليبين مختلف الإمكانيات التي إن توافرت للمؤسسة فإنها تمكنها من التوطن في الخارج. فإن توافرت للمؤسسة الإمكانيات الخاصة بالشركة (*Ownership Advantage*) مثل المزايا التكنولوجية ووفورات الحجم، وسهولة الدخول إلى الأسواق، وإمكانيات الدولة المضيفة (*Location Advantage*) مثل الهياكل القاعدية ونوعية المدخلات، والإمكانيات المرتبطة بالتدويل (*Internalization Advantage*) مثل تخفيض تكاليف الصرف وحماية مهارة التسيير، فإنها تتخذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر. الخيار الثاني يتحقق عندما تستطيع المؤسسة الجمع بين (O) و(I)، وبالتالي تتجه للتصدير كأسلوب لاختراق الأسواق. أما الخيار الثالث فيقتصر على التنازل على الرخص، في حالة توفر المؤسسة على الإمكانيات الخاصة بها فقط (O).[9]

وينطوي تصنيف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاثة أنواع يوضحها الشكل رقم(1).

يتبين لنا من خلال الشكل رقم (1) ثلاث محددات رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر لها علاقة بالبلد المضيف والمستثمر الأجنبي، فإطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر على غرار الاستقرار السياسي يكون ذو أثر مباشر على قرارات المستثمر. كما تلعب التسهيلات لتيسير وإدارة أعمال المستثمرين والتي ترتبط بحوافز الاستثمار والكفاءة الإدارية والنواحي الاجتماعية، والحد من الفساد دورا مهما في تحسين مناخ الاستثمار.

شكل رقم (1): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة



***Source**: UNCTAD.1998. World investment report: trends and determinants,overview. New York and Geneva. p 91.*

ثانيا: مناخ الاستثمار في كل من الجزائر، تونس والمغرب

1. **التطورات من حيث الأداء والإمكانية**

من خلال تحليل البيانات المتوفرة عن مؤشري الأداء والإمكانية في دول الدراسة نسجل أن هذه الدول يمكن تصنيفها إلى مجموعتان: مجموعة كان أداؤها أعلى من إمكانياتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يعتبر تقدم في تطبيق السياسات الرامية إلى زيادة نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. أما المجموعة الثانية فكان أداؤها أقل من إمكانياتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أنه لا زالت هناك فجوة بين أداء هذه المجموعة وقدرتها على زيادة نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (1): الترتيب العالمي لمؤشري الأداء والإمكانية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة خلال الفترة 2000- 2010

	2000		2005		2009		2010	
	أداء	إمكانية	أداء	إمكانية	أداء	إمكانية	أداء	إمكانية
الجزائر	119	86	118	66	82	77	102	62
المغرب	107	94	77	88	78	95	101	69
تونس	52	71	79	62	50	72	49	86

المصدر:

***Source**: UNCTAD.2012. World investment report: Towards a new generation of investment policie. New York and Geneva. Annex table N 28.*

تشير مقارنة بيانات الأداء مع بيانات الإمكانية المعروضة في الجدول رقم (1)، إلى أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر و المغرب، لا يرقي إلى مستوى إمكانية هذه الدول في استقطاب هذه التدفقات. فالجزائر على سبيل المثال، لم تنل سوى المرتبة 102 من حيث مستوى الأداء في سنة 2010 من أصل 141 دولة يشملها هذا المؤشر، وهذا بالرغم من المرتبة الجيدة التي تحتلها من حيث الإمكانية. أما تونس فنلاحظ أنها وبداية من سنة 2009، وبالرغم من إمكانياتها المتواضعة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها حققت أداء أكبر من إمكانياتها. وإذ ما حللنا البيانات الواردة في الجدول (1)، نلاحظ أن الجزائر، تونس والمغرب حققت تقدما في مؤشر الأداء خلال الفترة 2000-2010، ومن تلك الدول نجد الجزائر التي ارتفع ترتيبها عالميا سنة 2009 إلى الرتبة 82، والتي لم تحتل سوى الرتبة 119 عام 2000.

2. واقع مناخ الأعمال

بالإضافة إلى تحسين أداء السياسة الاقتصادية الكلية، والإطار التشريعي والخدمات الحكومية، هناك مؤشر آخر هام جدا يعكس قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويسمى مؤشر مناخ الأعمال الذي يشمل عدة عوامل أساسية يواجهها المستثمر عند القيام بنشاط الاستثمار في كل دولة. ومن هذه العوامل تحديات إقامة المشاريع من حيث عدد الإجراءات التي يجب القيام بها لتسجيل الشركات، والوقت الذي يستغرقه تنفيذ هذه الإجراءات محسوبا بالأيام. وتشمل تلك العوامل أيضا الإجراءات والوقت الذي يستغرقه تنفيذ العقود، وتسوية حالات الإعسار في حال حدوث نزاعات بين المستثمر وبين الجهات الرسمية أو غير الرسمية في الدولة المضيفة.[10]

بتحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (2) عن مناخ الأعمال في الجزائر، تونس والمغرب لسنة 2013 والذي يمثل ترتيب يشمل 185 دولة، أن تونس قد احتلت المرتبة 50 وهي مرتبة حسنة تعكس الجهود المبذولة من طرفها خلال السنوات الماضية لتحسين مناخ الأعمال. أما المغرب فقد احتلت المرتبة 97 وهي مرتبة متوسطة، وتأتي الجزائر ضمن المراتب المتأخرة في هذا المؤشر.

جدول رقم (2): ترتيب دول الدراسة في مؤشر مناخ الأعمال لسنة 2013

	الجزائر	تونس	المغرب
مرتبة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	152	50	97
بدء المشروع	156	66	56
استخراج تراخيص البناء	138	93	79
الحصول على الكهرباء	165	51	62
تسجيل الممتلكات	172	70	163
الحصول على الائتمان	129	104	104
حماية المستثمرين	82	49	100
دفع الضرائب	170	62	110
التجارة عبر الحدود	129	30	47
تنفيذ العقود	126	78	88
تسوية حالات الإعسار	62	39	86

Source*: International Financial Corporation .2013. "Doing business in 2013." World bank. www.doingbusiness.org /rankings (accessed February 9, 2014)*

وبالرغم من الإجراءات المتخذة لتحسين مناخ الأعمال في دول الدراسة، إلا أنها لم ترتقي إلى المستوى الذي بلغته باقي دول العالم، بحيث لم تحتل مراكز متقدمة، مما يدل على ضعف قدرة هذه البلدان على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويتحتم عليها استكمال الإصلاحات المحفزة لمزاولة الأعمال والاستثمار، ولاسيما القيام بما يلي:[11]

أ – الإسراع في إزالة العقبات الإدارية والبيروقراطية التي تزيد من تكلفة مزاولة الأعمال،

ب – تفعيل أداء المؤسسات الرسمية ورفع مستوى الحكم الرشيد، وبالأخص من خلال تفعيل تطبيق القوانين،

ج – تحسين مستوى البنى الأساسية للاتصالات والمواصلات،

د – تعزيز حماية المستثمر، ولاسيما صغار المستثمرين،

ه – استكمال تحرير التجارة، ولاسيما العربية البينية، وتعميق التكامل الاقتصادي العربي من خلال تحرير التجارة في الخدمات،

و – استكمال الإصلاحات التشريعية، حيث إن التشريعات غير المتلائمة مع المتغيرات الاقتصادية الراهنة تعيق إلى حد كبير إمكانية إنشاء المشاريع الاستثمارية وتقديم التسهيلات لها،

ز – تعزيز مفهوم التشارك بين القطاعين العام والخاص وفتح المجال بشكل أكبر أمام استثمار القطاع الخاص في جميع القطاعات الاقتصادية، وإزالة الحضر الذي تفرضه بعض البلدان على دخول القطاع الخاص إلى بعض القطاعات التي تمتلك أهمية رئيسية لاقتصاديات هذه البلدان.

3. المكونات الاقتصادية:

يعتبر المناخ الاستثماري وتشجيع جذب رأس المال الأجنبي عموما والعربي البيني خصوصا، للمساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية في الدولة، إحدى الركائز الأساسية لمواصلة اقتصاديات

كل من الجزائر، تونس والمغرب مسيرتها على طريق الإصلاح، وذلك من أجل تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لجميع المواطنين. وتتمثل جملة العوامل الاقتصادية المتوفرة في دول الدراسة، والعاملة على جذب المستثمرين الأجانب من الدول العربية في عدة متغيرات نلخص بعض منها في هذا الجزء.

1.3 **مؤشرات الأداء الداخلي:**

أ: **حجم السوق:**

تركز العديد من النظريات الاقتصادية وغالبية الدراسات الميدانية على أهمية حجم السوق كمحدد رئيسي لتفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، حيث أن أعمال الشركات متعددة الجنسيات تتطلب أسواقا كبيرة لتصريف منتجاتها قبل الاتجاه إلى التصدير. ويعرض الجدول رقم (3) بيانات حجم السوق لدول الدراسة.

جدول رقم (3): بيانات حجم سوق دول الدراسة خلال الفترة 1996- 2012

		1996	2000	2005	2009	2010	2011	2012
	GDP*	46941	54790	102339	138199	161777	198538	207955
الجزائر	السكان**	29845	31719	33960	36383	37062	37726	38481
	GDPper***	1572	1727	3013	3796	4364	5257	5403
	GDP	36638	37020	59523	90908	90770	99211	96729
المغرب	السكان	27237	28710	30125	31276	31642	32059	32521
	GDPper	1332	1275	1948	2861	2822	3044	2924
	GDP	19587	21473	32282	43607	44377	46434	45562
تونس	السكان	9089	9563	10029	10439	10549	10673	10777
	GDPper	2154	2245	3218	4177	4206	4350	4236

* مليون دولار، ** ألف نسمة *** دولار.

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي: الموقع databank.worldbank.org

يضم سوق الجزائر، تونس والمغرب ما يقارب 81.779 مليون نسمة سنة 2012، حيث تحتل الجزائر المرتبة الأولى بعدد سكان يبلغ 38.481 مليون نسمة، تليها المغرب بـ 32.521 مليون نسمة. ولكن لا يعتبر عدد السكان مؤشرا كافيا للتعبير عن حجم الطلب الفعلي في السوق المحلية، حيث يرتبط بالقدرة الشرائية للأفراد، وبالرجوع إلى بيانات الناتج المحلي الإجمالي التي تؤخذ في غالب الأحيان للتعبير عن حجم السوق، والناتج المحلي الإجمالي الفردي التي تعتبر كمؤشر للقدرة الشرائية للأفراد، نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، تونس والمغرب لم يعرف تغيرا كبيرا في الفترة 1996-2000، غير أنه وبداية من 2005 شهدت الجزائر زيادة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ في سنة 2012 قيمة 207.955 مليار دولار وهو ما يعادل 4.4 أضعاف قيمته في سنة 1996. ويعزى هذا الارتفاع الكبير إلى مداخيل المحروقات التي عرفت أسعارها مستويات قياسية خلال هته الفترة، أما المغرب وتونس فقد سجلت بدورها مستويات مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2009-2012.

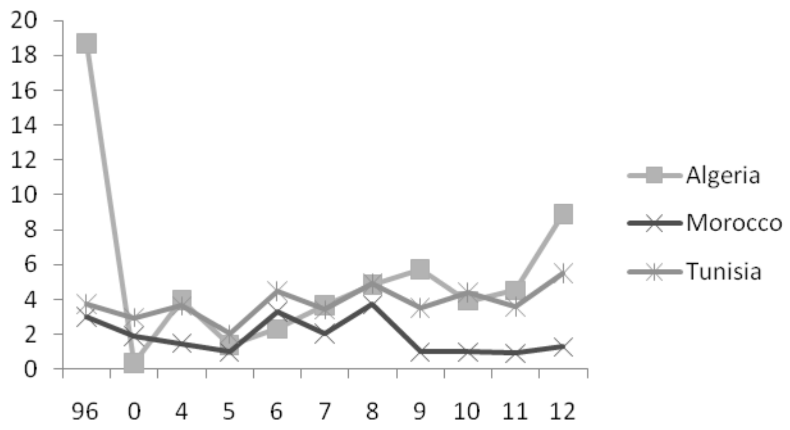
كذلك بملاحظة بيانات الدخل الفردي نلاحظ أنها سجلت ارتفاعات كبيرة بالنسبة لكل دول الدراسة. فقد قدر الدخل الفردي للجزائر سنة 2012 بـ 5403 دولار بمعدل نمو قدره 2.77% عن

مقداره في سنة 2011، وبمعدل نمو قدره 23.8% عن مقداره في سنة 2010. أما المغرب فهي تعرف مستويات للدخل الفردي منخفضة نوعا ما مقارنة بالجزائر وتونس. حيث تقدر هذه القيمة بـ 3044 دولار سنة 2011 لتنخفض إلى 2924 دولار سنة 2012. وبالنسبة لتونس فمستوى القدرة الشرائية لأفرادها الممثلة بمتوسط الدخل الفردي فهي تعد جيدة كذلك حيث بلغت 4350 دولار سنة 2011. هذه البيانات تدل إجمالا على تحسن القدرة الشرائية للأفراد وهو ما يعتبر مؤشر جيد ومحفز لدخول الاستثمارات الأجنبية.

ب: معدل التضخم:

يعتبر معدل التضخم من بين أهم المؤشرات الدالة على سلامة السياسة النقدية للدولة المضيفة، ويوضح الشكل رقم (2) تطور معدل التضخم في الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 1996 -2012. ونلاحظ استقرار نسبي لمعدلات التضخم في كل من المغرب وتونس خلال الفترة المذكورة، حيث لم تتجاوز هذه القيمة بالنسبة للمغرب معدل 4% سنة 2008 لتعود بعد سنة 2009 إلى قيم في حدود 1%، أما تونس فقد سجلت معدلات بين 3-5% خلال الفترة 1996-2012، أما الجزائر فقد عرفت تذبذبات عديدة في معدلات التضخم، وقد انخفضت في الجزائر من 18% سنة 1996 لتبقى في حدود 3% في الفترة 2000-2007، لتعود إلى الارتفاع سنتي 2008 و2009، بسبب تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي.

شكل رقم (2): تطور معدل التضخم في دول الدراسة خلال الفترة 1996- 2012



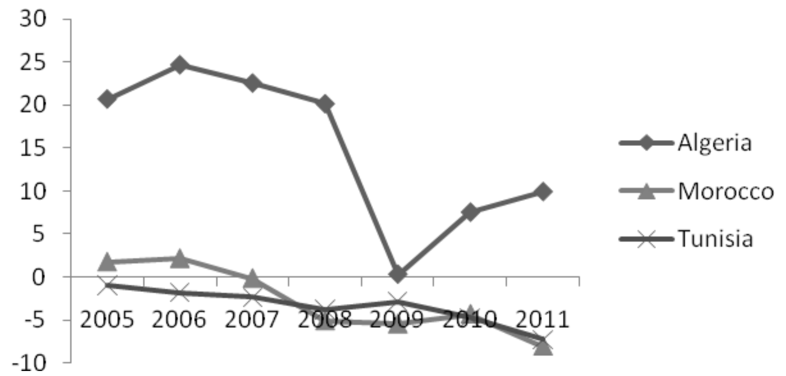
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي: الموقع databank.worldbank.org

2.3 مؤشرات الأداء الخارجي:

أ: الحساب الجاري:

بالنسبة لوضعية أداء الحسابات الجارية، التي نعرضها في الشكل رقم (3)، نلاحظ أن الجزائر قد حققت فائض تجاري موجب خلال الفترة 2005-2011، وهذا يرجع إلى اعتبارها دولة مصدرة للمحروقات، وبالتالي فإن معدل الحساب الجاري بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي سوف يتبع بشدة سعر المحروقات، الذي انعكس ايجابيا على رصيد حسابها الجاري، أما تونس والمغرب فجاءت معدلات حساباتها الجارية سالبة في نفس الفترة.

شكل رقم (3): تطور معدل الحساب الجاري إلى إجمالي الناتج المحلي لدول الدراسة خلال الفترة 2005- 2011

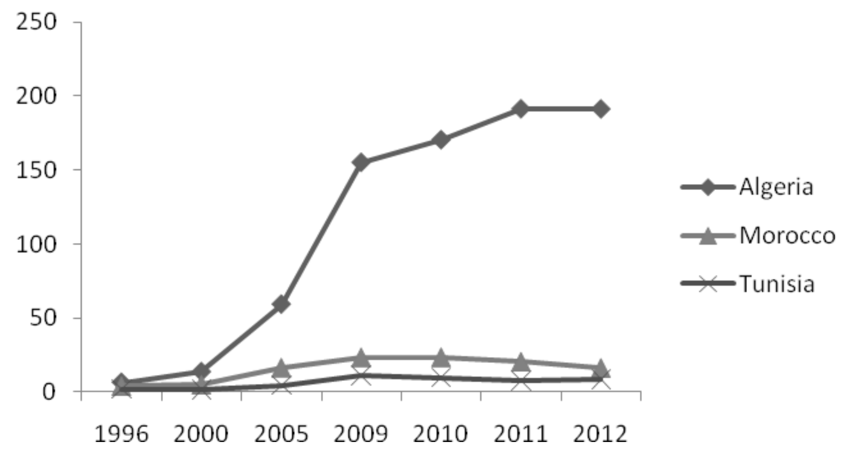


المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي: الموقع databank.worldbank.org

ب: احتياطات الصرف:

لقد قفزت احتياطات الصرف (بما فيها الاحتياطي من الذهب) للجزائر إلى مستويات جد مرتفعة بداية من عام 2005، حيث استقرت في سنة 2012 عند ما يقارب 190 مليار دولار، وهذا بفضل ارتفاع أسعار المحروقات. أما المغرب فلم تسجل سوى 16 مليار دولار سنة 2012 بعد أن فاقت 23 مليار دولار سنة 2009. وبالنسبة لتونس فقد سجلت احتياطات صرف تقدر بـ 9 مليار دولار سنة 2012، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (4).

شكل رقم (4): تطور احتياطات الصرف لدول الدراسة خلال الفترة 1996- 2012 (مليار دولار)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي: الموقع databank.worldbank.org

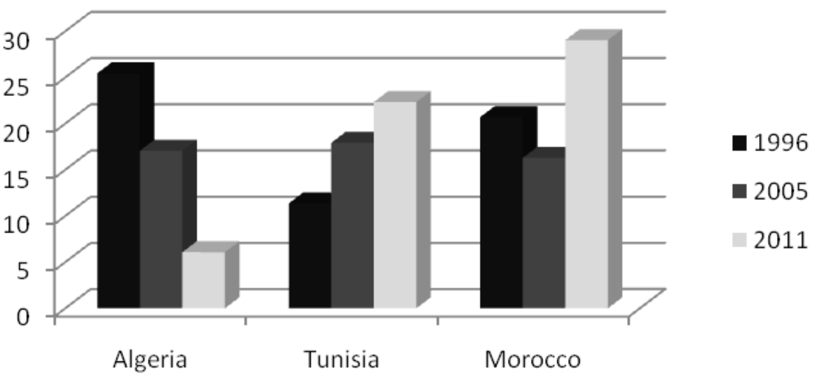
ج: المديونية الخارجية:

وعلى صعيد المديونية الخارجية، نلاحظ من خلال الشكل رقم (5) أنها تبلغ مستويات منخفضة في الجزائر، وهذا بعد التسديد المسبق لديونها في عام 2006، حيث ساهمت الاتفاقيات المبرمة مع الدول الـ 16 العضوة في نادي باريس والبنوك العضوة في نادي لندن، إلى تخفيض المديونية الخارجية لها في نهاية 2006 لتبلغ 6 مليار دولار. أما المغرب فلا تزال تعرف مستويات المديونية الخارجية ارتفاعا مطردا حيث بلغت سنة 2011 قيمة 29 مليار دولار. وهو ما يمثل نسبة 30% من الناتج المحلي الإجمالي. ونفس الوضعية تشهدها تونس حيث تمثل نسبة المديونية الخارجية 48% سنة 2011 من

الناتج المحلي الإجمالي. وهي نسب تبقى في الحدود الآمنة وفقا للمعايير الدولية الصادرة عن البنك الدولي.

شكل رقم (5): المديونية الخارجية لدول الدراسة خلال الفترة 2009- 2011

(مليار دولار)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي: الموقع *databank.worldbank.org*

4. الهيئات الوصية على تشجيع وترويج الاستثمار في دول الدراسة:

تتنافس مختلف دول العالم على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، ويتحدد مستوى نجاح هذه الدول في وجود إستراتيجية وطنية متكاملة للترويج للاستثمار. والتي تحدد من خلالها الفرص الاستثمارية المتوافرة بها، وإبراز خصائصها ومزاياها. وهذا ما عملت دول الدراسة على إجرائه.

فقد قامت الجزائر بتأسيس وكالة دعم وترقية الاستثمارات سنة 1993. وهي جهاز حكومي له طابع إداري أنشأ لخدمة المستثمرين. وفي إطار تذليل الصعوبات التي لازالت تعترض أصحاب المشاريع الاستثمارية، أنشأت الجزائر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، التي حلت محل الوكالة السابقة. ومن مهامها الرئيسية ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الاستثمارات، استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين، تسهيل إجراءات إقامة المشاريع من خلال الشباك الموحد.[12]

وتعرض الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عدة قطاعات واعدة للمستثمر الأجنبي المباشر العربي نذكر منها:[13]

- الزراعة: تتمثل المؤهلات الرئيسية للزراعة في الجزائر على تنوع كبير للأوساط الزراعية والمناخية، وسوق معتبرة (محلية وخارجية).
- الصيد البحري: تعرض الوكالة عدة فرص في هذا القطاع أهمها: اقتناء سفن للصيد، تربية الأسماك.
- الصناعة: تتوفر الجزائر على عدة فرص استثمارية خصوصا في قطاعات الصيدلة، التعدين، البلاستيك.
- السياحة: تعرض الوكالة 7 أقطاب سياحية، حيث تتميز بتنوعها من السياحة الجبلية، البحرية والصحراوية.

وتطرح الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات *(AMDI)* عدة فرص في قطاعات واعدة أهما السيارات، والإلكترونيك، والنقل الجوي، والمنسوجات، والسياحة. كما توفر الوكالة عدة حوافز للمستثمر العربي منها الإعفاءات الضريبية المخولة في إطار القانون العام، حيث تنص القوانين التنظيمية المغربية على امتيازات ذات طبيعة مالية وجبائية وجمركية تمنح للمستثمرين في إطار اتفاقيات أو عقود استثمار تبرم مع الدولة مع مراعاة استيفاء المعايير المطلوبة. ويتعلق الأمر بما يلي:[14]

- مساهمة الدولة في بعض النفقات المرتبطة بالاستثمار؛
- مساهمة الدولة في بعض نفقات تنمية الاستثمار في قطاعات صناعية محددة وتطوير التكنولوجيات الحديثة؛
- الإعفاء من الرسوم الجمركية؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد.

وتأمل تونس، بعد استقرار الأوضاع في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية عبر طرح وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي (FIPA)، عددا من الفرص الاستثمارية بقيمة ضخمة ضمن برنامج الخوصصة الذي يحتوي على العديد من المؤسسات المعروضة للبيع، منها شركات لإنتاج السكر والإطارات والصلب. إلى جانب فرص جديدة في مجالات الطاقة والبيئة والصناعة والبنية التحتية والخدمات اللوجستية والسياحة. مستهدفة بصورة أساسية الدول الأوربية والعربية.[15] كما توفر الوكالة للمستثمرين الأجانب إجراءات مبسطة حيث تتم إجراءات تكوين الشركات ضمن شباك موحد تتجمع فيه كافة المصالح الإدارية المعنية ويوجد بفضاءات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد في كل من تونس العاصمة، سوسة وصفاقس. كذلك توفر إطار تشريعي مشجع بحيث تمنح الوكالة للتشجيع على الاستثمارات العديد من الامتيازات مثل الإعفاءات ومنح الاستثمار حيث تتكفل الدولة بجملة من المصاريف لدعم التصدير، والتنمية الجهوية، والفلاحية، وحماية المحيط، وتطوير التكنولوجيا. كما توفر وزارة الاستثمار والتعاون الدولي ووكالة النهوض بالاستثمار الخارجي التابعة لها كل الإحاطة والدعم والتأطير للمستثمرين الأجانب.[16]

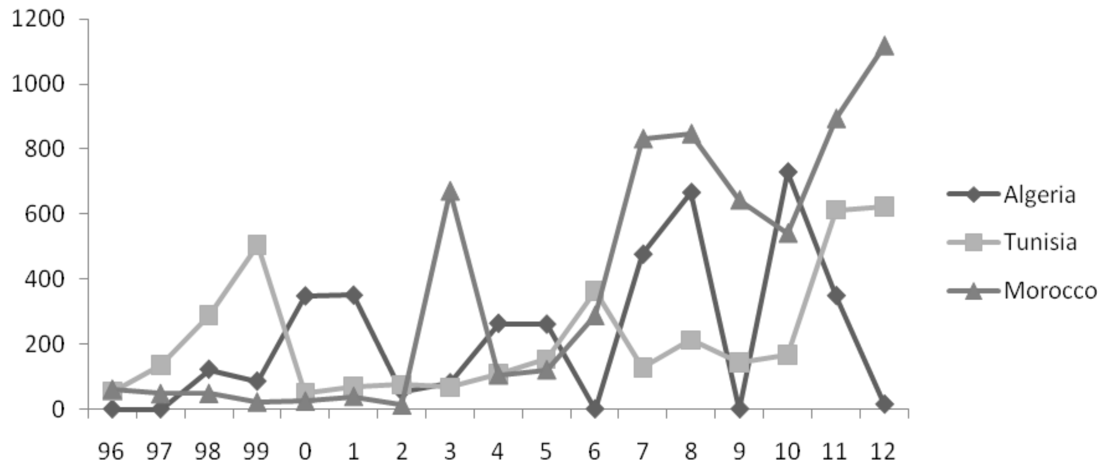
5. تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر في دول الدراسة:

شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تطورات في الآونة الأخيرة، حيث بلغت قيمتها التراكمية خلال الفترة 1995-2011 نحو 178.5 مليار دولار، بمتوسط سنوي قدره 10.5 مليار دولار. وقد شهدت هذه التدفقات وتيرة متسارعة منذ سنة 2005، حيث يقدر رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005-2011 بـ 151.7 مليار دولار، وهو ما يزيد عن 6 أضعاف خلال الفترة 1998-2004 التي بلغت فيها هذه التدفقات المتراكمة 21.1 مليار دولار.[17]

ونعرض في الشكل رقم (6) تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 1996-2012.

شكل رقم (6): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول الدراسة خلال الفترة 1996- 2012

(مليون دولار)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.2011. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، ص 129.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.2012- 2013. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، ص 78.

من الشكل رقم (6) نلاحظ أن كل من تونس والمغرب سجلت قبل سنة 1998 تطورات ضئيلة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما الجزائر لم تكن مقصدا لهذه التدفقات خلال نفس الفترة. وتعد سنة 1998 كبداية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها حيث قدرت قيمتها بـ 122 مليون دولار، ويرجع ذلك إلى بداية التحسن في الوضع المالي بعد إبرام اتفاقيات التصحيح الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، واستقرار الوضعية النقدية، وتحسن عائدات المحروقات، بالإضافة إلى بداية التحسن في المناخ السياسي الذي كان السبب الرئيسي في عدم وجود تدفقات للاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.

في حين تونس، قد عرفت تقدما كبيرا في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ارتفع حجم هذه التدفقات من أقل من مليار دولار عام 2005 إلى 3.3 مليار دولار علم 2006. وبالمقابل ارتفع حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوارد إليها حيث بلغت 153 مليون دولار سنة 2005 و363 مليون دولار سنة 2006، ويعود ذلك إلى ما حققته تونس من نجاح كبير في تحسين مناخ الأعمال، كما تعد من أوائل الدول في خفض تكاليف وإجراءات إنشاء الشركات وحل المنازعات المتعلقة بالاستثمار، بالإضافة إلى تنفيذ برامج الخوصصة التي تعد كذلك من أوائل البرامج في الدول العربية، إذ أن تونس كانت سباقة في تنفيذ الإصلاح الاقتصادي مقارنة بالدول العربية.[18]

وبالنسبة للمغرب، فقد كان أول تدفق ملحوظ للاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2003 الذي قدر بـ 672.1 مليون دولار، وهو ما يمثل 73% من التدفقات الواردة إلى دول المغرب العربي و17.5% من التدفقات الواردة إلى الدول العربية خلال نفس السنة. كما حافظت المغرب على عتبة

فوق 100 مليون دولار من الاستثمار المباشر العربي البيني منذ تلك الفترة، ليبلغ أقصى قيمة سنة 2012 حيث بلغ 1119 مليون دولار.

ثالثا: دراسة قياسية لمحددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول الدراسة:

بعد استعراض محددات ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزء النظري من الدراسة، نأتي في هذه المرحلة إلى إعداد نموذج قياسي يساعد على تحديد المحددات الأساسية لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 1996-2012، بهدف الكشف عن العوامل التي تدفع بالمستثمر الأجنبي إلى اتخاذ قرار بالاستثمار في الدولة المضيفة

1. **تحديد النموذج:**

نظرا لأن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخل إلى دول الدراسة تكون معدومة في بعض السنوات، بالتالي لا يمكن استخدام التحويل اللوغارتمي لغرض جعل البيانات متناسقة لعملية التقدير، لهذا سوف نلجأ إلى الدالة argsh(X) التي يمكن اعتبارها تحويل مكافئ للتحويل اللوغارتمي وتكون معرفة على القيم الصفرية. ويتم حسابها باستخدام الصيغة التالية:

$$argsh(X) = \ln\left(X + \sqrt{X^2 + 1}\right)$$

وسوف نعتمد في هذه الدراسة على معادلتين لتقدير محددات الاستثمار المباشر العربي هما:

$$argsh(FDI_{it}) = \beta_0 + \beta_1 argsh(X_{it}) + \mu_{it} \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots . \dots \dots \dots (1)$$

$$argsh(FDI_{it}) = \beta_0 + \beta_1 argsh(X_{it}) + \beta_2 argsh(INS_{it}) + \mu_{it} \dots \dots (2)$$

بحيث:

FDI_{it}: يمثل التدفقات السنوية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، تونس والمغرب؛

X_{it}: تمثل مجموعة المتغيرات الاقتصادية؛

INS_{it}: تمثل مجموعة متغيرات الحوكمة؛

t: تمثل الفترة الزمنية، i: تمثل البلد.

2. **تحديد متغيرات النموذج:**

لقد تناولت العديد من النظريات المفسرة لسلوك الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك العديد من الدراسات الميدانية، مختلف العوامل المؤثرة على تدفقاته، وقد تم الاعتماد في النموذج المقترح على المتغيرات التالية لتفسير تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة.

- مجموعة المتغيرات الاقتصادية وتشمل:
  - *GDPper*: الناتج المحلي الإجمالي للفرد ويعتبر كمؤشر لحجم السوق المحلية؛
  - *INF*: معدل التضخم ويعتبر كمؤشر لمدى سلامة السياسة النقدية؛

- *INT*: تكنولوجيا الاتصالات (عدد المشتركين في الانترنت بالنسبة لـ 100 فرد)؛
- *GRO*: معدل النمو الاقتصادي؛
- *FD*: مؤشر تطور القطاع المالي (معدل السيولة المحلية M2 على الناتج المحلي الإجمالي)؛
- *RES*: احتياطات الصرف بما فيها الذهب؛
- *EXC*: سعر الصرف.

❖ متغيرات الحوكمة وتشمل:

- *POL*: الاستقرار السياسي وغياب العنف، ويعكس تصورات احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة،
- *CON*: مراقبة الفساد، يعكس تصورات مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة.

ويتم الاعتماد على البيانات المتوفرة أساسا في قاعدة بيانات البنك الدولي، وكذلك على البيانات المتوفرة لدى الهيئات الحكومية للدول محل الدراسة.

3. نتائج التقدير:

بعد الانتهاء من صياغة الشكل الرياضي لنموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتجميع البيانات المتعلقة بكافة المتغيرات وإعدادها. نقوم بعملية التقدير وذلك بالنسبة لكل معادلة على حدا لكل دول الدراسة، حيث نستخدم في المعادلة رقم (1) المتغيرات الاقتصادية الكمية فقط لتفسير سلوك المستثمر الأجنبي، على أن نضيف في المعادلة رقم (2) متغيرات الحوكمة كمتغيرات تفسيرية إضافة للمتغيرات الاقتصادية الكمية. ويتم التقدير باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، وباعتماد طريقة المربعات الصغرى العادية تم التوصل إلى النتائج المعروضة في الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4): نتائج تقدير نموذج محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 1996- 2012

	الجزائر	تونس		المغرب	
	(1)	(2)	(1)	(2)	(1)
Const	-203.056	65.532	-50.582	55.746	4.209
Sig	0.006	0.033	0.020	0.000	0.722
GDP*per*	20.065		5.990		
Sig	0.006		0.010		
INF	-2.715				
Sig	0.004				
INT	-7.711		-1.170		
Sig	0.008		0.026		
GRO	4.265	9.360			
Sig	0.010	0.006			
FD	10.143	-27.480		-12.483	3.853
Sig	0.056	0.012		0.001	0.006
RES		7.659		2.194	
Sig		0.005		0.000	
EXCH			6.621	3.570	-6.290
Sig			0.094	0.059	0.014

POL				-2.722	
Sig				0.000	
CON		-22.924			
Sig		0.004			
N	17	14	17	14	17
F	4.826	4.493	3.529	13.205	29.361
Sig	0.014	0.029	0.046	0.001	0.000
R^2	0.687	0.666	0.449	0.854	0.807

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نتائج تقدير نموذج محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، تونس والمغرب نعرضها في الجدول رقم (4).

أ – بالنسبة للجزائر:

تظهر المعادلة رقم (1) أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر يعتمد على عدة عوامل تفسر سلوكه خلال فترة الدراسة. حيث تمثل القيمة السالبة للحد الثابت في المعادلة رقم (1) أن المتغيرات الكيفية التي لم تأخذ في الحسبان مثل الإجراءات التحفيزية، الإطار التنظيمي، الوضع الأمني، ... لها تأثير سالب على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كذلك قيمة معامل متغير الناتج المحلي الإجمالي للفرد وكذا معدل النمو الاقتصادي جاءت معنوية عند 1% وبإشارة موجبة، وهو ما يعكس الأهمية البالغة لحجم السوق الجزائرية ومعدل نموها بالنسبة للمستثمر العربي والأجنبي بصفة عامة ،الذي يفضل الدول ذات حجم السوق الكبير وذات الطلب المتزايد. أما متغير معدل التضخم، ومتغير تكنولوجيا الاتصالات، فقد جاءت قيمة معلماتها سالبة. أي ذات تأثير عكسي على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للجزائر. وبخصوص متغير تطور القطاع المالي في الجزائر الذي اعتمدنا في تكوينه على نسبة السيولة المحلية، فقد جاءت معنوية إحصائيا، وبإشارة موجبة، وهو ما يعكس حقيقة توفر السوق المحلية الجزائرية على قدر كبير من السيولة المتداولة في الاقتصاد، والتي تلعب دورا بارزا في تنشيط التعاملات المالية والنقدية التي تلعب دورا محفزا لزيادة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفيما يتعلق بمتغيرات الحوكمة التي تم اعتمادها في المعادلة رقم (2) فقد تبين أن متغير مراقبة الفساد قد جاءت قيمته سالبة، وهذا ما يعكس أن المستثمر الأجنبي ينظر إلى الجزائر باعتبارها بلد تتدخل فيه السلطات العامة لتحقيق مكاسب خاصة.

ب – بالنسبة لتونس:

نتائج تقدير نموذج تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تونس التي تظهرها المعادلة رقم (1) تبرز الأثر الموجب والمعنوي لكل من الناتج المحلي الإجمالي الفردي ومعدل الصرف على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، والأثر السالب الذي يلعبه متغير تكنولوجيا الاتصالات على هذه التدفقات. غير أن القدرة التفسيرية للنموذج جاءت منخفضة نوعا ما حيث بلغت 44.9%.

أما المعادلة رقم (2) التي نحاول من خلالها إبراز مدى تأثير المتغيرات الحوكمة على المستثمر الاجنبي فقد جاءت معنوية إحصائيا حيث تبلغ قيمة F 13.205 وهو ما يمثل مستوى معنوية قدره 1%.

وتظهر المعادلة المقدرة أن هناك تأثير سلبي ومعنوي لمتغير الاستقرار السياسي وغياب العنف، والذي يعكس تصورات احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة.

ج – بالنسبة للمغرب:

على غرار الجزائر وتونس، تظهر نتائج تقدير المعادلة رقم (1) المتعلقة بالمغرب أنها ذات معنوية إحصائية عند مستوى معنوية قدره 1%. وتظهر كذلك المعادلة المقدرة التأثير الايجابي الذي يمثله متغير التطور المالي على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المغرب، كذلك يوجد تأثير سلبي لسعر الصرف على هذه التدفقات، وهذا يعني أن الزيادة في سعر صرف الدرهم المغربي أمام الدولار الأمريكي سوف تؤدي إلى انخفاض في قيمة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المغرب.

أما بالنسبة لمتغيرات الحوكمة المعتمدة في هذه الدراسة وهي الاستقرار السياسي ومراقبة الفساد، فلم يكن لها تأثير إحصائي في تفسير سلوك المستثمر الأجنبي اتجاه المغرب.

الخلاصة:

تتلخص النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة في تحليلها النظري والقياسي لمحددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، تونس والمغرب، فيما يلي:

◆ بينت الدراسة بقاء تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخل في دول الدراسة، دون المستوى المطلوب، على الرغم من التحسن الملحوظ لهذه التدفقات خصوصا بعد سنة 2003؛

◆ بينت الدراسة أن مناخ الاستثمار في دول الدراسة متنوع وخصب، لكنه يحتاج مقومات لتفعيله؛

◆ بينت الدراسة بقاء دول الدراسة في مراتب متأخرة ضمن التقارير الدولية المتعلقة بمناخ الأعمال؛

◆ بينت الدراسة أن زيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول الدراسة على الرغم من أن المنطقة تعتبر ذات مخاطر، وهذا ما يعكس وجهة نظر المستثمر الأجنبي الذي يحتمل أن يكون على دراية أفضل بالمنطقة العربية؛

◆ لقد تمكن النموذج المقترح من تحديد العوامل المؤثرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، تونس والمغرب والتي تتمثل في:

- التأثير الإيجابي لحجم السوق بالنسبة للجزائر وتونس؛
- التأثير الإيجابي لمعدل نمو السوق في الجزائر؛
- التأثير السلبي لمعدل التضخم في الجزائر وتونس؛
- التأثير السلبي لتكنولوجيا الاتصالات في الجزائر وتونس؛
- التأثير الإيجابي لتطور القطاع المالي في الجزائر والمغرب؛
- التأثير السلبي لسعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار في المغرب وإيجابي في تونس؛
- متغير الحوكمة المتمثل في مراقبة الفساد ذو تأثير سلبي في الجزائر، والمتغير المتمثل في الاستقرار السياسي ذو أثر سلبي في تونس.

- أثبتت الدراسة أنه يوجد تباين بين محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

وفي ضوء ما جرى عرضه وتحليله في هذه الدراسة، نوصي بما يلي:

- الحفاظ على استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتحقيق التناسق بين أدوات السياسة الاقتصادية المختلفة.
- الالتزام بتطوير قوانين الاستثمار وجعلها تتميز بالشفافية والاستقرار، وتكثيف الجهود الترويجية لفرص الاستثمار.
- العمل على استغلال الظروف المواتية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومنها: انخفاض أسعار الفائدة في الأسواق العالمية، التقلبات الشديدة في أسواق الأسهم، ...
- فتح المجال لعودة رؤوس الأموال العربية المستثمرة في الخارج والتي تضررت بفعل الأزمة المالية العالمية.
- إعداد خريطة استثمارية شاملة وواقعية لجميع الفرص الاستثمارية المتاحة.
- تعزيز دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية في دول الدراسة. وإيجاد صيغ تعاون عربي مصرفي مشترك تساهم في الاستفادة القصوى من الموارد المالية خصوصا في الدول النفطية كالجزائر.
- بذل المزيد من الجهود في مكافحة الفساد واستغلال الوظائف العليا للأغراض الشخصية.

الاحالات و المراجع:

[1] - *Hymer, Stephen H.1960. The international operations of national firm, a study of direct foreign investment. Canada: McGill University. p 11.*

[2] - *Kojima, Kiyoshi.1982. Direct foreign investment. London : Billing and Sons Ltd, Guildfed. p52.*

[3] - برتان، جيل.1980. *الاستثمار الدولي*. لبنان: منشورات عويدات. ص 11.

[4] - *UNCTAD.2009. World Investment Report: transnational corporation, agricultural production and development. New York and Genava. p243.*

[5] - *OECD.2008. Benchmark definition of foreign direct investmen. Fourth edition. pp 48-49.*

[6] - *Slim Driss.2007. "L'attractivité des investissement directs etrangers industriels en tunisie." Région et Développement. N° 25. 137-156. p140.*

[7] - *Mekhmouche, Sakina.2011. Etude comparative des systèmes fiscaux d'attraction des IDE au Magreb. Allemagne : Edition Universitaire Européennes. p23.*

[8] - *Dunning, John H.2001. "The Eclectic (OLI) paradigm of international production: Past, present and future." International Journal of the Economics of Business. Vol 8(2). 173-190. p 176.*

[9] - *Terson, Denis, and Bricaut, John L.1996. L'investissement international. France : Armond Colin. p 69.*

[10] - الاسكوا.2007. الاستعراض السنوي في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية. نيويورك: الأمم المتحدة. ص 19.

[11] - الاسكوا.2009. الاستعراض السنوي في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية. نيويورك: الأمم المتحدة. ص 12.

[12] - صالحي، صالح.2004. "أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير." العدد 3. 22- 45. ص 36.

[13] - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجزائر، الموقع: www.andi.dz

[14] - الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات، المغرب، الموقع: www.invest.gov.ma

[15] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.2011. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية. الكويت. ص 111.

[16] - وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي التونسية، تونس، الموقع: www.investintunisia.tn

[17] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 130.

[18] - الاسكوا.2007. مرجع سبق ذكره، ص 7.

أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية على اكتشاف وتطوير القدرات الابداعية للعاملين: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في اقليم الشمال

د. رقيا قاسم البدارين
جامعة جدارا
الأردن
Roqa672@hotmail.com

د. محمد نور صالح الجداية
جامعة جدارا
الأردن
mohd_noor@yahoo.com

د. زياد صالح العمري
جامعة جدارا
الأردن
ziyadsalomari@yahoo.com

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية المستخدمة في البنوك التجارية الاردنية والتي تمثلت في كل من (ممارسة الاستقطاب، والاختيار، والتعيين، وممارسة التدريب، وممارسة التحفيز) على اكتشاف وتطوير القدرات الإبداعية للعاملين فيها. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم توزيع مجموعة من الاستبانات التي تم تصميمها لفحص متغيرات الدراسة على عينة مكونة من (102) موظفاً وموظفة يعملون في سبعة بنوك تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية البسيطة، وبلغ عدد الاستبانات المستردة، والصالحة للتحليل (78) استبانة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها :1- وجود اثر لممارسات الاستقطاب، والاختيار، والتعيين، والتدريب المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية على اكتشاف وتطوير القدرات الإبداعية للعاملين فيها والمتمثلة في كل من: الأصالة، والطلاقة الفكرية، والحساسية للمشكلات.2- لم يكن هناك اثر لممارسة التحفيز المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية على اكتشاف وتطوير القدرات الإبداعية للعاملين فيها والمتمثلة في كل من: الأصالة، والطلاقة الفكرية، والحساسية للمشكلات.

الكلمات المفتاحية: ممارسات إدارة الموارد البشرية، القدرات الإبداعية للعاملين، الأصالة، الطلاقة الفكرية، الحساسية للمشكلات، البنوك التجارية الاردنية.

Abstract:

The Impact of HRM practices on Discovering and Developing Innovative Capabilities of Employees: An Applied Study on Jordanian Commercial Banks in Northern Province

This study aimed to identify the impact of human resources management practices used in the Jordanian commercial banks, which were represented in: practice of recruitment, selection, and appointment, training practice, as well as the stimulation practice on discovering and developing the creative capabilities of their employees. To achieve the objectives of the study, it has been distributed a set of questionnaires on (102) male and female employees working in seven banks, and have been selected in a simple random sample, and the number of valid feedback questionnaires for analysis were (78) questionnaires, where the study reached a set of results represented in each of: 1- The presence of significant impact for each of the practice of recruitment, selection, and appointment, and training practice in discovering and developing the creative capabilities of the employees in terms of: originality, fluency intellectual, sensitivity to problems, and there was no impact for the stimulation practice in discovering and developing the creative capabilities of the employees in terms of originality and fluency intellectual, sensitivity to problems .

Key words: *HRM Policies, Innovative Capabilities, Originality, Intellectual Fluency, Sensitivity to Problems, Jordanian Commercial Banks.*

تمهيد:

أدى تزايد ضغوط المنافسة والتي كان من أسبابها الرئيسة عولمة الأعمال، وظهور الاقتصاد المعرفي، والتطور السريع في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات إلى اندفاع الكثير من منظمات الأعمال نحو احداث تغيرات مستمرة في عملياتها، وأنظمتها، والتكنولوجيات التي تنتجها أو تستخدمها، والخدمات التي تقدمها، بحيث تشتمل هذه العمليات، والأنظمة، والخدمات على أفكار إبداعية تجعل المنظمات المنتجة لها تتميز عن جميع المنظمات المنافسة، وتضمن لها البقاء في البيئة التي تعمل فيها.

فالإبداع التنظيمي أصبح يعد بمثابة السلاح الذي يمكن المنظمات من المنافسة وبقوة في بيئات الأعمال، الأمر الذي أصبح لزماً معه أن تركز المنظمات على رأس المال البشري وبما يمتاز به من قدرات، فالأفراد الذين يتمتعون بقدرات معرفية، وإبداعية عالية أصبحوا يعدون بمثابة الوقود الذي يحرك القدرة الإبداعية للمنظمة ويحقق لها الميزة التنافسية، فهذه القدرات تعتبر من الأصول غير الملموسة التي تمتلكها المنظمات، والتي يصعب على منافسيها تحديدها، أو تقليدها، وتمكنها بالتالي من المحافظة على ميزتها التنافسية لأطول فترة ممكنة[1]. ولأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه العاملين في زيادة قدرة المنظمة على تقديم منتجات وخدمات ابداعية فأن الكثير من المنظمات أصبحت تسعى اليوم الى استقطاب، وتعيين، والمحافظة على الأفراد الذين يمتلكون الخبرات، والمعارف، والقدرات التي تمكنهم وبشكل مستمر من تقديم أفكار تعزز من مكانة المنظمة التي يعملون فيها، وهو الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة دور إدارة الموارد البشرية، فإدارة الموارد البشرية الكفؤة تعد من أهم الوسائل التي تكفل ضمان توفر القدرة الإبداعية في المنظمات التي تعمل فيها[2]. ونظراً للدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه إدارة الموارد البشرية في زيادة القدرات الإبداعية للمنظمات، فقد جاءت هذه الدراسة للوقوف على واقع مجموعة من الممارسات التي تستخدمها إدارة الموارد البشرية، وهي ممارسة الاستقطاب، والاختيار، والتعيين، وممارسة التدريب، وممارسة التحفيز في احدى القطاعات الاقتصادية الهامة العاملة في الأردن وهو القطاع المصرفي، وتحديد أثر هذه الممارسات على اكتشاف وتطوير القدرات الإبداعية لدى العاملين في هذا القطاع.

أولا: الإطار العام للدراسة:

1- مشكلة وأسئلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة - وكما اشارت العديد من الدراسات في القصور الذي مازالت تعانيه الكثير من منظمات الأعمال في ميادين إدارة الموارد البشرية من حيث تعزيز القدرات الإبداعية لدى العاملين، والاستفادة منها في تحقيق الميزة التنافسية. فإدارات الموارد البشرية العاملة في العديد من منظمات الأعمال وخاصة العربية منها لازالت تقوم بدور لا يرقى إلى المستوى المطلوب في ما تقوم به من عمليات جذب، واستقطاب الأفراد المبدعين، وتعزيز وتطوير قدراتهم الإبداعية، مما حرم الكثير من هذه المنظمات من تحقيق مكانة تنافسية مميزة في السوق العالمي، وجعل العديد منها يتخلف عن

الركب فيما يقدمه من منتجات وخدمات، وبناءً على ما تم ذكره في مشكلة الدراسة فأن الدراسة الحالية تحاول الاجابة على التساؤلين التاليين:

السؤال الأول: ما مستوى قيام إدارات الموارد البشرية العاملة في البنوك التجارية بممارسة كل من عمليات الاستقطاب، والاختيار، والتعيين ، والتدريب، والتحفيز بالصورة المطلوبة ؟

السؤال الثاني: ما مستوى توفر القدرات الإبداعية لدى العاملين في البنوك التجارية الأردنية ؟

2- **فرضيات الدراسة:**

بعد الاطلاع على مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوعي ممارسات الموارد البشرية، والإبداع الإداري، والأدبيات ذات الصلة بالموضوعين، فقد قام الباحثون بتطوير مجموعة من الفرضيات التي سيتم اختبار مدى صحتها في هذه الدراسة، وتمثلت هذه الفرضيات في فرضية رئيسة واحدة يتفرع منها خمسة فرضيات الفرعية، وهي كما يلي:

الفرضية الرئيسية : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسات إدارة الموارد البشرية المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية على اكتشاف، وتطوير القدرات الإبداعية للأفراد العاملين فيها، وقد انبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكل من ممارسة الاستقطاب، والاختيار، والتعيين المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية على اكتشاف، وتطوير القدرات الإبداعية للأفراد العاملين فيها.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة التدريب المستخدمة في البنوك التجارية الاردنية على اكتشاف، وتطوير القدرات الإبداعية للأفراد العاملين فيها.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة التحفيز المستخدمة في البنوك التجارية الاردنية على اكتشاف، وتطوير القدرات الإبداعية للأفراد العاملين فيها.

3- **أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الدور الذي تقوم به احدى أهم الإدارات العاملة في منظمات الأعمال وهي إدارة الموارد البشرية في توفير العنصر البشري القادر على جعل المنظمات التي يعمل هذا العنصر فيها قادرة على المنافسة بقوة، وذلك من خلال ما يقدمه من أفكار ابداعية تترجم على شكل منتجات وخدمات، فالسياسات، والممارسات التي تقوم بها إدارة الموارد البشرية هي التي تمكن المنظمات من امتلاك النوعية المطلوبة من العاملين، والعمل على تعزيز وتطوير هذه القدرات، وهو الأمر الذي يمكن هذه المنظمات من مواكبة التغيرات التي قد تحدث في بيئة الأعمال، والمحافظة على موقعها ومكانتها التنافسية.

4- **أهداف الدراسة**: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتمثل في:

- تحديد مدى قدرة الممارسات المستخدمة من قبل إدارة الموارد البشرية العاملة في البنوك التجارية الأردنية على اكتشاف، وتطوير القدرات الابداعية لدى العاملين فيها.
- تحديد مستوى امتلاك الأفراد العاملين في البنوك التجارية الأردنية للقدرات الابداعية المطلوبة وهي القدرات التي تتمثل في: (الأصالة، الطلاقة الفكرية، الحساسية للمشكلات).
- محاولة أثراء الأدب النظري المتعلق بدور إدارة الموارد البشرية في زيادة القدرة الابداعية للمنظمات.
- محاولة التوصل الى مجموعة من التوصيات التي قد تساعد على زيادة فاعلية إدارات الموارد البشرية على القيام بالدور المطلوب منها في تعزيز القدرات الابداعية للعاملين.

5- **منهجية الدراسة**: تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الإيضاحية السببية والتي استخدام فيها الباحثون المنهج الوصفي لوصف الظاهرة المدروسة، والمنهج التحليلي لبيان الأثر الذي تركه المتغير المستقل في المتغير التابع، حيث تم جمع البيانات اللازمة للدراسة من خلال مصدرين رئيسين تمثل المصدر الاول منهما في البيانات الثانوية التي اشتملت على الكتب، والدوريات، والمعلومات المتوفرة على المواقع المعتمدة على الانترنت والتي لها علاقة بموضوع البحث، اما المصدر الثاني فقد تمثل في استبانة تم تطويرها من قبل الباحثين حيث تكونت من ثلاثة اجزاء: اشتمل الجزء الأول منها على العوامل الديمغرافية للأفراد المبحوثين، في حين اشتمل الجزء الثاني على (15) فقرة تقيس مدى موافقة الأفراد المبحوثين على المتغير المستقل والذي تمثل في الممارسات المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية لإدارة الموارد البشرية العاملة فيها، أما الجزء الثالث من الاستبانة فقد اشتمل على (15) فقرة تقيس مدى موافقة الأفراد المبحوثين على المتغير التابع الذي تمثل في اكتشاف، وتطوير القدرات الإبداعية لدى العاملين في البنوك التجارية الأردنية. وللتأكد من صحة وثبات اداة الدراسة فقد تم عرضها على (10) محكمين من ذوي الاختصاص، والخبرة من أعضاء هيئة التدريس في أقسام الكليات الاقتصادية، وكلية العلوم الإدارية في الجامعات الأردنية، وتم الاخذ بتوجيهاتهم ومقترحاتهم من حيث تعديل او حذف بعض الفقرات، وذلك عندما يجمع خمسة محكمين على ذلك، اما بالنسبة لثبات الأداة، فقد تم استخدم معامل كرونباخ ألفا وذلك للتعرف على اتساق الفقرات الواردة في اداة الدراسة، حيث تراوحت قيم معاملات الثبات للمجالات بين (0.83 – 0.90)، و(0.91) للإستبانة الكلية. وهي قيم مقبولة لإجراء مثل هذه الدراسة.

6- **مجتمع وعينة الدراسة**: شمل مجتمع الدراسة جميع موظفي البنوك التجارية الأردنية العاملة في إقليم الشمال، والبالغ عددهم (629) موظفاً يتوزعون على (11) بنكاً، وفقاً لإحصائيات جمعية البنوك الأردنية خلال عام 2013م، وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة من هذا المجتمع حيث تكونت هذه العينة من (102) موظفاً وموظفة يشكلون ما نسبته (16.21%) من مجتمع الدراسة.

ثانيا: الاطار النظري للدراسة:

وسيتم في هذا الجزء تناول الإطار النظري المتعلق بكل من ممارسات إدارة الموارد البشرية، والقدرات الابداعية للعاملين.

1- مفهوم إدارة الموارد البشرية:

تعددت التعريفات التي تناولها الكتّاب لمفهوم إدارة الموارد البشرية فقد عرفها حريم بأنها: "الإدارة التي تتولى وضع، وتنفيذ السياسات، والممارسات التي تؤثر في سلوك العاملين، واتجاهاتهم، ومستوى أدائهم"[3].

وذكر بعض الباحثين بأن إدارة الموارد البشرية هي: "جميع الأنشطة التي تترافق مع إدارة العلاقات الوظيفية في المنظمة"[4].

وعرفت إدارة الموارد البشرية كذلك بأنها: القسم،أو الوحدة التنظيمية التي تتحمل مسؤولية وضع السياسات، والممارسات اللازمة لإدارة الأفراد داخل منظمة الاعمال"[5].

ويعرف الباحثون إدارة الموارد البشرية بأنها: الإدارة التي تكفل الحصول على أفضل الموارد البشرية من خلال ما تقوم به من أنشطة وفعاليات تتمثل في التخطيط، والاستقطاب والتعيين، و التدريب، والتحفيز، وبالصورة التي توفر للمنظمة احتياجاتها من العنصر البشري الكفؤ حاضراً ومستقبلاُ، وحسن استخدامه، والمحافظة عليه".

ومما سبق يمكن أن نلاحظ حجم المسؤوليات التي تقع عاتق إدارة الموارد البشرية الأمر الذي يتطلب أن تقوم بالممارسات، أو الوظائف المطلوبة منها بكفاءة، وفعالية لكي تتمكن من القيام بدورها في توفير العنصر البشري المبدع. فالمعروف أن الممارسات التي تقوم بها إدارة الموارد البشرية لها تأثير كبير في المخرجات التنظيمية لما تساهم به في عملية تشكيل سلوكيات، واتجاهات الأفراد داخل المنظمة، وتوجيه هذه السلوكيات في المسار الذي يساعد المنظمة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها[6].

ويمكن حصر أهم الممارسات التي تقوم بها إدارة الموارد البشرية فيما يلي:

2- ممارسات إدارة الموارد البشرية:

2-1: **ممارسة التوظيف:**

تعتبر ممارسة التوظيف والتي تتكون من عمليات الاستقطاب، والاختيار، والتعيين من أهم الوظائف التي تقوم بها إدارة الموارد البشرية، فهي تعد الامتداد الطبيعي لعملية التخطيط، والأداة الأساسية التي يمكن من خلالها استقدام الأفراد، والمفاضلة بينهم وفقاً للمعايير العلمية التي تساعد في الحصول على الأفراد المؤهلين والمبدعين، والذين بإمكانهم تحمل المسؤولية على أكمل وجه[7].

وتتكون ممارسة التوظيف من مرحلتين اساسيتين:

أ- **مرحلة جذب واستقطاب العاملين:** وهي المرحلة التي يتم فيها البحث عن الكفاءات، وبالنوعيات والاعداد المناسبة، وجذبها من أجل التقدم للعمل في الوقت المناسب[8].

ب- مرحلة الاختيار والتعيين: وتتضمن هذه المرحلة الكشف عن أفضل المتقدمين للوظائف الشاغرة من خلال استخدام مجموعة من الأساليب العلمية التي تضمن وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وشغل هذه الوظائف بأفضل المتقدمين للتعيين فيها[9]. وممارسة الاختيار، والتعيين كما يذكر أحد الباحثين هي عملية تتضمن خطوات متعددة ومتعاقبة تبدأ بالإعلان عن الوظائف الشاغرة، وتنتهي بإصدار أمر التعيين للمرشحين الذين تميزوا عن غيرهم بملاءمتهم، وصلاحيتهم لشغلها[10].

ولضمان الحصول على الأفراد الذين يصلحون للعمل في الوظائف الشاغرة فأنه يجب وكما أشار بعض الكتّاب الاعتماد على مجموعة من المعايير عند اختيار هؤلاء الأفراد والتي منها: توفر المهارات، والصفات الشخصية المطلوبة في الفرد الذي سيتم اختياره، وأن يكون من أصحاب الخبرة في مجال الوظيفة التي سيشغلها[11]. فعملية تنفيذ مرحلة الاختيار والتعيين بكفاءة تساعد بشكل كبير في إتقان الأفراد للأداء، ورفع مستوى جودته، وزيادة حماسهم نحو العمل والشعور بالرضا والاستقرار، مما يساهم بدوره في التقليل من التكاليف المباشرة، وغير المباشرة التي قد تنتج عن عملية الاختيار والتعيين غير السليمة[12].

2-2 **ممارسة التدريب:**

بعد ضمان حصول المنظمة على ما تحتاجه من الموارد البشرية كماً، ونوعاً فأنه يجب أن يتم العمل على تنمية مهارات، وقدرات هذه الموارد بصفة مستمرة من خلال التدريب المستمر[13]. فوظيفة التدريب تعد من الوظائف الأساسية والمهمة التي تساعد في تحسين مستوى انجاز الأفراد، وامتلاك قوى عاملة مؤهلة، ومبدعة وذلك من خلال ما تحدثه من تغيير مستمر في قدرات الأفراد المعرفية، والسلوكية، والمهاراتية[14].

وتسعى عملية التدريب إلى تحقيق الأهداف نفسها في جميع المنظمات، وهي الأهداف التي يمكن تحديدها في تطوير وتسليح الأفراد العاملين بما يحتاجون إليه من معارف، ومهارات تمكنهم من الوصول إلى الأهداف المنشودة لأي منظمة، وتأهيل وإعداد كوادر مهنية جديدة تمتلك القدرات اللازمة لتسلم زمام القيادة في المستقبل، ومواكبة أي تطورات، أو تقنيات جديدة قد تظهر، وزيادة قدرة الأفراد العاملين على التعامل معها[15].

2-3 **ممارسة التحفيز:**

يعد التحفيز من بين أهم الوظائف التي يجب أن تعطيها إدارة الموارد البشرية الاهتمام الكافي، فهو يعتبر المحرك الأساسي الذي يدفع بالأفراد إلى إشباع رغباتهم والقيام بالتالي بكل ما يُطلب منهم[16]. ويلعب التحفيز دورا كبيراً في مساعدة المنظمات في تحقيق أهدافها وهي الاهداف التي تتمثل في المساهمة في إشباع حاجات العاملين، ورفع روحهم المعنوية، والمساهمة في التحكم في سلوك العاملين بما يضمن تحريك هذا السلوك وتوجيهه نحو المصلحة المشتركة لكل من الفرد والمنظمة[17].

3- **القدرات الإبداعية:**

اتضح في الجزء السابق من هذه الدراسة ان لإدارة الموارد البشرية دوراً كبيراً في تعزيز القدرات التنظيمية، والإبداعية لدى الأفراد العاملين فمن خلال سياساتها، وممارساتها المختلفة تستطيع المنظمة الحصول على الكفاءات التي تمكنها من مواجهة ومواكبة التحديات الحالية، والمستقبلية، فقد أصبح اللجوء إلى الإبداع أمراً حتمياً، فالعصر الحالي بما يشهده من تطورات متسارعة نتيجة للانفجار المعرفي، وثورة المعلومات والاتصالات جعل النظرة المتجددة للأشياء، وتوليد الأفكار الجديدة ضرورة ملحة لكل منظمة تريد لنفسها البقاء، والاستمرار في البيئة التي تعمل فيها. وبالنظر إلى عناصر العملية الإبداعية فأن الموظف وبما يمتلكه من قدرات إبداعية أصبح هو حجر الزاوية التي تنطلق منها المنظمة نحو الإبداع الإداري[18].

3-1 **مفهوم القدرة الإبداعية:**

اختلف الباحثون فيما بينهم في وضع تعريف محدد للقدرات الإبداعية فمنهم من عرفها بأنها: قدرة الفرد على نقل المعرفة الكامنة داخله، وإنتاج معرفة جديدة تظهر بصورة منتجات، وعمليات فيها نوع من الجدة والتفرد.[19] في حين اشار البعض الاخر الى أن القدرة الإبداعية: "هي مهارة من مهارات التفكير الإبداعي تجعل الفرد أكثر حساً للمشكلات، وجوانب النقص، والتغيرات في مجال المعرفة ، والبحث عن حلول، والتنبؤ وصياغة الفرضيات، واختبارها وتعديلها من أجل التوصل إلى نواتج جديدة يستطيع هذا الفرد نقلها للأخرين "[20].

3-2 **أنواع القدرات الإبداعية:**

ويمكن إيجاز أهم أنواع القدرات الإبداعية فيما يلي:

- **أولاً: الطلاقة الفكرية:** وتعتبر الطلاقة الفكرية بنك الابداع، وتعني القدرة على توليد أكبر عدد ممكن من الأفكار، أو الاستجابات المناسبة تجاه مشكلة، أو مثير معين في فترة زمنية محددة[21].

- **ثانياً: المرونة الفكرية:** وتشير الى القدرة على توليد أفكار متنوعة ليست من الأفكار المتوقعة عادة، أو تحويل مسار التفكير مع تغير المثير، أو متطلبات الموقف [٢٢].

- **ثالثاً: الحساسية للمشكلات:** وتعني قدرة الفرد على إدراك المشكلات، والأزمات في المواقف المختلفة أكثر من غيره، والتحديد الدقيق لإبعاد هذه المشكلة، واستيعاب الأثار المترتبة عليها برؤية واضحة تمكنه من تحديد نواحي القصور وتلافيها، وتدعيم الإيجابيات وذلك لفهمه العميق بطبيعة المشكلة مدار البحث[23].

- **رابعاً: الأصالة:** وتشير إلى القدرة على إنتاج استجابات أصيلة، أو قليلة التكرار داخل الجماعة التي ينتمي إليها الفرد، وتشتمل الأصالة على ثلاثة جوانب رئيسية تتمثل في الاستجابة الشائعة، والاستجابة البعيدة، والاستجابة الماهرة[24].

- **خامساً: قبول المخاطرة:** وتعني مدى شجاعة الفرد في تعريض نفسه للفشل، أو النقد، وتقديم تخمينات تحت ظروف غامضة، وأخذ زمام المبادرة في تبني الأفكار والأساليب الجديدة مع الاستعداد التام لتحمل المخاطر، والمسؤوليات المترتبة على الفشل الذي قد ينتج عن الأعمال التي يقوم بها[25].

4- الدراسات السابقة:

قام **(القاضي** 2012)[26] بدراسة كانت بعنوان:" علاقة الممارسات الاستراتيجية لإدارة الموارد البشرية وأداء العاملين وأثرهما على أداء المنظمات: دراسة تطبيقية على الجامعات الخاصة في الأردن"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الممارسات الاستراتيجية لإدارة الموارد البشرية والتي تمثلت في: الاستقطاب، والتعيين، والتدريب والتطوير، والمكافأة والتعويض على أداء العاملين في الجامعات الخاصة الأردنية، واجريت الدراسة على عينة مكونة من (88) موظفاً من الاداريين العاملين في هذه الجامعات، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج كان منها وجود أثر ذي دلالة إحصائية لكل من ممارسة الاستقطاب والتعيين، والتدريب والتطوير على أداء العاملين في الجامعات الخاصة الأردنية، بينما لم يكن لممارسة المكافأة والتعويض أثر على هذا الأداء.

وأجرى **(بحر، والعجلة** 2011)[27] دراسة كانت بعنوان:" القدرات الابداعية لدى المديرين العاملين بوزارات قطاع غزه وعلاقتها بالأداء الوظيفي لمديري القطاع العام: دراسة تطبيقية على المديرين العاملين بوزارات قطاع غزه"، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توفر القدرات الإبداعية لدى المديرين العاملين بوزارات قطاع غزه وعلاقة هذه القدرات بأدائهم، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وعلى عينة مكونة من (370) مديراً لجمع البيانات اللازمة، وكان من النتائج التي توصلت إليها أن المديرين العاملين بوزارات قطاع غزة يتمتعون بدرجة عالية من القدرات الشخصية المبدعة والتي تمثلت في: الطلاقة، والمرونة الذهنية، والأصالة، وقبول المخاطرة، والحساسية للمشكلات، وأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرات الشخصية المبدعة، ومستوى الأداء الوظيفي للمديرين العاملين في الوزارات المبحوثة.

وقام **(الروسان، والعجلوني 2010)**[28] بدراسة كانت بعنوان: " أثر رأس المال الفكري في الإبداع في المصارف الأردنية: دراسة ميدانية"، وهدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى الاهتمام الذي توليه المصارف الأردنية لموضوع رأس المال الفكري، وذلك من خلال مجموعة من العمليات والتي تمثلت في: (الاستقطاب، والصناعة، والتنشيط)، وعلاقة ذلك بالقدرات الإبداعية لدى العاملين، وتكونت عينة الدراسة من (60) رئيس قسم يعملون في (8) مصارف، وكان من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن هناك أثر لكل من عملية الصناعة، والتنشيط، والمحافظة على رأس المال الفكري على القدرات الإبداعية للعاملين. ولم يكن هناك علاقة بين عملية الاستقطاب، والاهتمام بالزبائن من جهة، وتنمية القدرات الإبداعية لدى العاملين من جهة اخرى.

وقام (*Camelo-Ordaz et al,2011*)[29] بدراسة كانت بعنوان:

The Influence of Human Resource Management on Knowledge Sharing and Innovation in Spain: the Mediating Role of Affective Commitment

وهـدفت هـذه الدراسـة الى فحـص الكيفيـة الـتي تسـاهم فيهـا ممارسـات إدارة المـوارد البشـرية في مشاركة المعرفة، و زيادة الإبداع التنظيمي نتيجة الدور الذي تقوم به في زيادة الالتزام التنظيمـي لـدى العاملين، وتكونت عينة الدراسة من العاملين في (87) قسم بحث وتطوير تعمل في شركات اسبانية، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن ممارسات إدارة الموارد البشرية المستخدمة في الشـركات المبحوثـة قـد سـاهمت في زيـادة الالتـزام التنظيمـي لـدى العـاملين، الأمـر الـذي أثـر بـدوره بشكل إيجابي في خلق المعرفة وتبادلها، وبالتالي زيادة القدرات الإبداعية للعاملين، والإبداع التنظيمـي للمنظمات التي يعملون فيها.

وأجرى (*Saa-Perez & Diaz- Diaz,2011*)[30] دراسة كانت بعنوان:

Human Resource management and Innovation in the Canary Islands: an Ultra Peripheral Region of the European Union".

وهدفت الدراسة إلى تحليل أثر سياسات إدارة الموارد البشرية على عملية الإبداع التنظيمي في جزر الكناري، وذلك من خلال تحديد العوامل الداخلية المرتبطة بإدارة الموارد البشرية والتي تـؤثر علـى القدرة الإبداعية للعاملين في هذه الجزر، ولجمع البيانات فقد تم توزيع استبانة على عينة مكونة من العـاملين في (157) شـركة تعمـل في جـزر الكنـاري، وكـان مـن نتائجهـا وجـود أثـر إيجـابي للالتـزام المرتفع الذي تتمتع به إدارة الموارد البشرية نحو المنظمة على زيادة القـدرة الابداعيـة للعـاملين، وتوصـلت الدراسـة كـذلك إلى أن وجـود خطـة رسميـة لإدارة المـوارد البشـرية في الشـركات المبحوثـة قـد أثـر بشكل إيجابي على زيادة الإبداع التنظيمي فيها.

وقام (*Ling & Nasurdin,2010*)[31] بدراسة كانت بعنوان:

Human Resource Management Practices and Organizational Innovation: an Empirical Study In Malaysia".

وهـدفت الدراسـة الى فحـص العلاقـة الـتي تـربط بـين كـل مـن ممارسـات إدارة المـوارد البشـرية والـتي تمثلـت في:(الاسـتقطاب، والمكافـأة والتعـويض، وتقيـيم الأداء، والتـدريب، وإدارة المســار الـوظيفي)، والإبـداع التنظيمـي، وقـد تم جمـع البيانـات اللازمـة للدراسـة مـن خـلال اسـتبانة تم توزيعهـا على العاملين في (674) شركة صناعية تعمل في ماليزيا، وتوصلت إلى مجموعـة مـن النتـائج منهـا: أن هنـاك علاقـة إيجابيـة بـين كـل مـن ممارسـتي التـدريب وتقيـيم الأداء، والابـداع التنظيمـي، في حـين لم يكن هناك علاقة بين كل من ممارستي الاستقطاب، ونظام المكافأة والتعويض، والإبداع التنظيمـي في الشركات قيد الدراسة.

5- ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة لم يلحظ الباحثون وجود أي دراسة عربيـة، أو أجنبيـة حاولت قياس أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية علـى القـدرات الإبداعيـة للعـاملين، فـأغلب الدراسـات كـانت تبحـث في أثـر هـذه الممارسـات علـى الإبـداع التنظيمـي، والأداء الـوظيفي، ولم تتعرض أي منهـا لقيـاس الأثـر المباشـر لهـذه الممارسـات علـى مـا يسـمى بالقـدرات الإبداعيـة والـتي تتمثـل في: الأصـالة،

والمرونة الفكرية، والطلاقة الفكرية، والحساسية للمشكلات، وقبول المخاطرة وغيرها من هذه القدرات.

ثالثاً: عرض ومناقشة النتائج

سيتم في هذا الجزء من الدراسة عرض وتحليل للبيانات التي تم الحصول عليها من خلال أداة الدراسة التي تم توزيعها على العينة المدروسة كما يلي:

1- **الخصائص الديموغرافية والوظيفية لعينة الدراسة:**

أ- توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس:

توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس كما هو موضح في الجدول.

جدول 1: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

المستويات	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	50	64.1%
أنثى	28	35.9%
المجموع	**78**	**%100**

يبين الجدول أعلاه أن تكرارات الذكور بلغت (50) بنسبة مئوية (64.1%)، بينما كانت تكرارات الإناث (28) بنسبة مئوية (35.9%).

ج- توزيع أفراد العينة حسب متغير الفئة العمرية:

توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية كما هو موضح في الجدول رقم (2).

جدول 2: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية

المستويات	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	34	43.6%
31 الى أقل من 40	17	21.8%
40 الى أقل من 50	21	26.9%
أكثر من 50 سنة	6	7.7%
المجموع	**78**	**%100**

يبين الجدول رقم (2) أن تكرارات الفئة العمرية (أقل من 30 سنة) بلغت (34) بنسبة مئوية (43.6%)، وكانت تكرارات الفئة العمرية (31- أقل من 40) (17) بنسبة مئوية (21.8%)، وبلغت تكرارات الفئة العمرية (40- أقل من 50) (21) بنسبة مئوية (26.9%)، بينما كانت تكرارات الفئة العمرية (أكثر من 50 سنة) (6) بنسبة مئوية (7.7%).

د- توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي:

توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي، كما هو موضح في الجدول رقم (3).

جدول 3: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المستويات	التكرار	النسبة المئوية
ثانوية فما دون	7	9.0%
دبلوم كلية مجتمع	19	24.4%
بكالوريوس	44	56.4%
دراسات عليا	8	10.3%
المجموع	**78**	**%100**

يبين الجدول رقم (3) أن تكرارات المؤهل العلمي (ثانوية فما دون) بلغت (7) بنسبة مئوية (9.0%)، وكانت تكرارات المؤهل العلمي (دبلوم كلية مجتمع) (19) بنسبة مئوية (24.4%)، وبلغت تكرارات المؤهل العلمي (بكالوريوس) (44) بنسبة مئوية (56.4%)،بينما كانت تكرارات المؤهل العلمي (دراسات عليا) (8) بنسبة مئوية (10.3%).

هـ-توزيع أفراد العينة حسب متغير المسمى الوظيفي:

توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي، كما هو موضح في الجدول رقم (4).

جدول 4: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

المستويات	التكرار	النسبة المئوية
مدير	6	7.7%
مساعد مدير	6	7.7%
رئيس قسم	13	16.7%
موظف	53	67.9%
المجموع	**78**	**%100**

يبين الجدول رقم (4) أن تكرارات ذوي المسمى الوظيفي (مدير) بلغت (6) بنسبة مئوية (7.7%)، وكانت تكرارات ذوي المسمى الوظيفي (مساعد مدير) (6) بنسبة مئوية (7.7%)، وبلغت تكرارات ذوي المسمى الوظيفي (رئيس قسم) (13) بنسبة مئوية (16.7%)، بينما كانت تكرارات ذوي المسمى الوظيفي (موظف) (53) بنسبة مئوية (67.9%).

و- توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة:

توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة كما هو موضح في الجدول رقم (5).

جدول 5: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

المستويات	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	32	41.0%
من 5-10 سنوات	23	29.5%
أكثر من 10 سنوات	23	29.5%
المجموع	**78**	**%100**

يبين الجدول رقم (5) أن تكرارات ذوي الخبرة (أقل من 5 سنوات) بلغت (32) بنسبة مئوية (41.0%)، وكانت تكرارات ذوي الخبرة (من 5-10 سنوات) (23) بنسبة مئوية (29.5%)، بينما بلغت تكرارات ذوي الخبرة (أكثر من 10 سنة) (23) بنسبة مئوية (29.5%).

2- **عرض النتائج وفقاً للإجابة على أسئلة الدراسة:**

وللإجابة على أسئلة الدراسة فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمدى موافقة أفراد عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بالأبعاد التي تعكس المتغير المستقل، والتي يتضمنها الجزء الثاني من استبانة الدراسة، وكذلك تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمدى موافقة أفراد عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بالمتغير التابع، والتي يتضمنها الجزء الثاني من استبانة الدراسة، وأعتمد الباحثون على المقياس التالي لتحديد الأهمية النسبية للمتوسط الحسابية لإجابات الأفراد المبحوثين على فقرات الاستبانة :

أ – المتوسط الحسابي الذي تتراوح قيمته بين 1- 2.50 يعكس درجة موافقة منخفضة.

ب- المتوسط الحسابي الذي تتراوح قيمته بين 2.51-3.50 يعكس درجة موافقة متوسطة.

ج- المتوسط الحسابي الذي تتراوح قيمته بين 3.51-5 يعكس درجة موافقة عالية.

1-2 ما مستوى قيام إدارات الموارد البشرية العاملة في البنوك التجارية بممارسة كل من وظيفة الاستقطاب، والاختيار، والتعيين، والتدريب، والتحفيز بالصورة المطلوبة ؟

وللإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بابعاد ممارسات إدارة الموارد البشرية المستخدمة في البنوك التجارية الاردنية، والتي تمثلت في: ممارسة الإستقطاب، والإختيار، والتعيين، وممارسة التدريب، وممارسة التحفيز المستخدمة، حيث كانت هذه المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية كما هي موضحة في الجداول التالية.

2-1-1**البُعد الأول: ممارسة الاستقطاب، والاختيار، والتعيين:**

جدول 6: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على بُعد ممارسة الاستقطاب والاختيار والتعيين المستخدمة في البنوك التجارية الاردنية مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يقوم البنك بإجراء دراسات مسبقة ودقيقة للمصادر التي يحصل من خلالها على حاجته من الموارد البشرية.	3.99	.86	مرتفعة
4	يتمتع القائمون بعملية الاختبار والتعيين في البنك بالكفاءة والنزاهة.	3.74	.96	مرتفعة
2	تتم عملية الاستقطاب في البنك بعد القيام بعملية تحليل الوظائف.	3.73	.99	مرتفعة
3	يوفر البنك للمتقدمين لشغل الوظائف لديه الفرصة للتحقق من أن الوظائف الشاغرة تناسب استعداداتهم، وطموحاتهم.	3.47	1.10	متوسطة
5	يتيح لي البنك حرية اختيار مجال العمل الذي يناسب اهتماماتي بشكل أكبر.	3.04	0.91	متوسطة
	البُعد ككل	3.59	0.48	مرتفعة

* الدرجة العظمى من (5)

يبين الجدول (6) أن الفقرة رقم (1) والتي نصت على " يقوم البنك بإجراء دراسات مسبقة ودقيقة للمصادر التي يحصل من خلالها على حاجته من الموارد البشرية" قد أحتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.99) وانحراف معياري (0.86)، وجاءت الفقرة رقم (4) والتي كان نصها "يتمتع القائمون

بعملية الاختبار والتعيين في البنك بالكفاءة والنزاهة" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.74) وانحراف معياري (0.96)، بينما احتلت الفقرة رقم (5) والتي نصت على "يتيح لي البنك حرية اختيار مجال العمل الذي يناسب اهتماماتي بشكل أكبر" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.04) وانحراف معياري (0.91)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على البُعد ككل (3.59) وانحراف معياري (0.48)، وهو يقابل درجة موافقة مرتفعة.

2-1-2 البُعد الثاني: ممارسة التدريب

وتم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البُعد المتعلق بممارسة التدريب المستخدمة في البنوك التجارية الاردنية، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول رقم (7).

جدول 7: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على بُعد ممارسة التدريب المستخدمة في البنوك التجارية الاردنية مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
8	يعقد البنك دورات تدريبية للموظفين الجدد تمكنهم من أداء أعمالهم بطرق إبداعية.	4.06	.96	مرتفعة
6	يعقد البنك دورات تدريبية تمكنني من اكتساب خبرات جديدة ومعارف حديثة.	4.04	.89	مرتفعة
7	يتبع البنك أساليب تدريبية متنوعة تستثير التفكير الإبداعي.	3.79	.99	مرتفعة
9	يتم الأخذ بآراء العاملين حول الدورات التدريبية التي ينوي البنك عقدها.	3.60	1.15	مرتفعة
10	يتم متابعة الموظفين بعد انهائهم التدريب للتأكد من تطبيق ما اكتسبوه من معارف في أعمالهم.	3.37	.97	متوسطة
	البُعد ككل	3.77	0.49	مرتفعة

* الدرجة العظمى من (5)

يبين الجدول (7) أن الفقرة رقم (8) والتي نصت على " يعقد البنك دورات تدريبية للموظفين الجدد تمكنهم من أداء أعمالهم بطرق إبداعية" قد أحتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.06) وانحراف معياري (0.96)، وجاءت الفقرة رقم (6) والتي كان نصها " يعقد البنك دورات تدريبية تمكنني من اكتساب خبرات جديدة ومعارف حديثة" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.04) وانحراف معياري (0.89)، بينما أحتلت الفقرة رقم (10) والتي نصت على "يتم متابعة الموظفين بعد انهائهم التدريب للتأكد من تطبيق ما اكتسبوه من معارف في أعمالهم" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.37) وانحراف معياري (0.97)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على البُعد ككل (3.77) وانحراف معياري (0.49)، وهو يقابل درجة موافقة مرتفعة، مما يعني أن ممارسة التدريب المستخدمة في البنوك محل الدراسة لها دور كبير في اكتشاف وتطوير القدرات الإبداعية للعاملين فيها.

2-1-3 **البُعد الثالث: ممارسة التحفيز**

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بممارسة التحفيز المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول رقم (8).

جدول 8: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على بُعد سياسة التحفيز المستخدمة في البنوك التجارية الاردنية مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
14	تمنح الحوافز للموظفين في البنك بشكل متقارب وبغض النظر عن تميز الجهد الذي يمكن أن يبذله الفرد في عمله.	3.88	1.06	مرتفعة
11	أحصل على كتب شكر وتقدير عند بذلي لجهود متميزة تسهم في تطوير العمل.	3.53	1.15	مرتفعة
15	يشجع البنك على المبادرة في تقديم أفكار جديدة تسهم في حل المشكلات.	3.46	1.04	متوسطة
12	يمنح البنك رواتب عالية للموظفين الذين يتميزون بقدرات إبداعية.	3.13	1.19	متوسطة
13	يتم ترقيتي بشكل استثنائي عند قيامي بتقديم أفكار إبداعية تسهم في تحسين العمل.	2.96	1.25	متوسطة
	البُعد ككل	3.39	0.65	متوسطة

* الدرجة العظمى من (5)

يبين الجدول (8) أن الفقرة رقم (14) والتي نصت على " تمنح الحوافز للموظفين في البنك بشكل متقارب، وبغض النظر عن تميز الجهد الذي يمكن أن يبذله الفرد في عمله" قد أحتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.88) وانحراف معياري (1.06)، وجاءت الفقرة رقم (11) والتي كان نصها "أحصل على كتب شكر، وتقدير عند بذلي لجهود متميزة تسهم في تطوير العمل" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.53) وانحراف معياري (1.15)، بينما أحتلت الفقرة رقم (13) والتي نصت على "يتم ترقيتي بشكل استثنائي عند قيامي بتقديم أفكار إبداعية تسهم في تحسين العمل" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.96) وانحراف معياري (1.25)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على البُعد ككل (3.39) وانحراف معياري (0.65)، وهو يقابل درجة موافقة متوسطة، وهو الأمر الذي يعني أن ممارسة التحفيز المستخدمة في البنوك قيد الدراسة لازالت دون المستوى المطلوب مما يقلل من الدور الذي يمكن أن تلعبه في اكتشاف، وتعزيز القدرات الإبداعية للعاملين فيها، الأمر الذي يعني ضرورة زيادة اهتمام هذه البنوك بهذه الممارسة وزيادة فعاليتها.

2-2 **مستوى توفر القدرات الإبداعية لدى العاملين في البنوك التجارية الأردنية**

السؤال الثاني: ما مستوى توفر القدرات الإبداعية لدى العاملين في البنوك التجارية الأردنية ؟

وللإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بإبعاد القدرات الإبداعية للأفراد العاملين، حيث كانت على النحو التالي:

2-2-1 **البُعد الأول: الأصالة**

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا البُعد، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول رقم (9).

جدول 9: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على بُعد الأصالة مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
2	ابتعد عن الأفكار التي قدمها زملائي سابقا عند حل أي مشكلة جديدة تواجهني أثناء أدائي لعملي.	3.92	.83	مرتفعة
3	أحاول تطبيق طرق وأساليب جديدة لمواجهة أي موقف مثير يواجهني أثناء تأديتي لعملي.	3.91	.87	مرتفعة
4	أسعى إلى تقديم بدائل فريدة في مجال عملي لإتخاذ القرارات الصائبة.	3.78	.92	مرتفعة
1	أسعى إلى تقديم أفكار جديدة في مجال العمل الذي أقوم به.	3.76	1.00	مرتفعة
5	أحاول دراسة المشكلات التي تواجهني في عملي بعمق قبل وضع الحلول اللازمة لها.	3.41	1.16	متوسطة
	البُعد ككل	3.76	0.53	مرتفعة

*** الدرجة العظمى من (5)**

يبين الجدول (9) أن الفقرة رقم (2) والتي نصت على "أبتعد عن الأفكار التي قدمها زملائي سابقا عند حل أي مشكلة جديدة تواجهني أثناء أدائي لعملي" قد أحتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.92) وانحراف معياري (0.83)، وجاءت الفقرة رقم (3) والتي كان نصها " أحاول تطبيق طرق وأساليب جديدة لمواجهة أي موقف مثير يواجهني أثناء تأديتي لعملي" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.91) وإنحراف معياري (0.87)، بينما أحتلت الفقرة رقم (5) والتي نصت على "أحاول دراسة المشكلات التي تواجهني في عملي بعمق قبل وضع الحلول اللازمة لها" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.41) وانحراف معياري (1.16)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على هذا البُعد ككل (3.76) وانحراف معياري (0.53)، وهو يقابل تقدير درجة موافقة مرتفعة.

2-2-2 **البُعد الثاني: الطلاقة الفكرية:**

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا البُعد، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول رقم (10).

ويبين الجدول الموالي أن الفقرة رقم (10) والتي نصت على " لدي القدرة على طرح ما يجول في خاطري من أفكار بطلاقة وصياغتها بشكل دقيق ومترابط" قد أحتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.00) وانحراف معياري (0.84)، وجاءت الفقرة رقم (7) والتي كان نصها "لا اجد اي صعوبة في تقديم الحلول التي تمكنني من حل مشكلات العمل بسرعة" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.94) وانحراف معياري (0.78)، بينما أحتلت الفقرة رقم (8) والتي نصت على "أمتلك القدرة على حل المشكلات واتخاذ القرارات المتعلقة بعملي من خلال طرح الحل بشكل رسومات

توضيحية" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.60) وانحراف معياري (1.00)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على البُعد ككل (3.82) وانحراف معياري (0.58)، وهو يقابل تقدير درجة موافقة مرتفعة.

جدول 10: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على بُعد الطلاقة الفكرية مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
10	لدي القدرة على طرح ما يجول في خاطري من أفكار بطلاقة وصياغتها بشكل دقيق ومترابط.	4.00	.84	مرتفعة
7	لا أجد إي صعوبة في تقديم الحلول التي تمكنني من حل مشكلات العمل بسرعة.	3.94	.78	مرتفعة
6	أمتلك القدرة على طرح عدد كبير من الأفكار الإبداعية خلال فترة زمنية قصيرة.	3.85	.87	مرتفعة
9	أسعى إلى تقديم أفكار تتميز بالتنوع لحل المشكلات التي أواجهها أثناء أداء عملي.	3.73	.88	مرتفعة
8	أمتلك القدرة على حل المشكلات وإتخاذ القرارات المتعلقة بعملي من خلال طرح الحل بشكل رسومات توضيحية.	3.60	1.00	مرتفعة
	البعد ككل	3.82	.58	مرتفعة

❖ الدرجة العظمى من (5)

3-2-2 البُعد الثالث: الحساسية للمشكلات

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا البُعد، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول رقم (11).

جدول 11: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على بُعد الحساسية للمشكلات مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	مستويات القدرات الإبداعية
12	أكون مستعداً لمواجهة أي مواقف جديدة قد تحدث فجاة في بيئة العمل.	4.00	.81	مرتفعة
13	أحرص على لفت انتباه زملائي إلى إي تقصير أو مشكلات تظهر في العمل.	3.96	.84	مرتفعة
11	الاحظ وبشكل سريع وجود أي مشكلات، أو مواطن ضعف في بيئة العمل.	3.95	.90	مرتفعة
14	أحرص على المساعدة في وضع خطط مسبقة لمواجهة ما قد يستجد من مواقف في بيئة عملي.	3.95	1.02	مرتفعة
15	أتوقع الأحداث بما يتوفر لدي من معلومات وخبرات سابقة.	3.87	.89	مرتفعة
	البُعد ككل	3.95	.51	مرتفع

* الدرجة العظمى من (5)

يبين الجدول (11) أن الفقرة رقم (12) والتي نصت على " أكون مستعدا لمواجهة أي مواقف جديدة قد تحدث فجأة في بيئة العمل" قد أحتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.00) وانحراف معياري (0.81)، وجاءت الفقرة رقم (13) والتي كان نصها " أحرص على لفت انتباه زملائي إلى أي تقصير، أو مشكلات تظهر في العمل" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.96) وانحراف معياري

(0.84)، بينما أحتلت الفقرة رقم (15) والتي نصت على " أتوقع الإحداث بما يتوفر لدي من معلومات وخبرات سابقة" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.87) وانحراف معياري (0.89)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على البُعد ككل (3,95) وانحراف معياري (0.51)، وهو يقابل درجة موافقة مرتفعة.

3 **ملخص نتائج أسئلة الدراسة:**

لتعرف على مستوى قيام البنوك التجارية الأردنية بممارسات إدارة الموارد البشرية، ومستوى امتلاك الأفراد العاملين فيها للقدرات الإبداعية فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات هؤلاء الأفراد على أبعاد كل من المتغير المستقل والمتغير التابع، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول رقم (12)، والجدول رقم (13).

جدول 12: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على أبعاد قيام البنوك التجارية الأردنية بممارسات إدارة الموارد البشرية بالصورة المطلوبة مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم البُعد	الأبعاد	المتوسط	الانحراف	درجة الموافقة
1	2	التدريب	3.77	0.49	مرتفعة
2	1	الاستقطاب والاختيار والتعيين	3.59	0.48	مرتفعة
3	3	التحفيز	3.39	0.65	مرتفعة
		الأبعاد ككل	3.58	0.54	مرتفعة

* الدرجة العظمى من (5)

يبين الجدول رقم (12) أن البُعد المتعلق بممارسة التدريب قد أحتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.77) وانحراف معياري (0.49)، وجاء البُعد المتعلق بممارسة الاستقطاب والاختيار والتعيين في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.59) وانحراف معياري (0.48)، وجاء البُعد المتعلق بممارسة التحفيز في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.39) وانحراف معياري (0.65)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على الأبعاد ككل (3.58) بانحراف معياري (0.40)، وبدرجة موافقة مرتفعة، مما يعني أن البنوك التجارية الأردنية تقوم بممارسات إدارة الموارد البشرية بالصورة المطلوبة، وهو الامر الذي قد يعزى الى اهتمام هذه البنوك بممارسات إدارة الموارد البشرية، كون هذه الممارسات هي التي تمكنها من الحصول على العنصر البشري الكفؤ والمؤهل الذي يمتلك القدرات والمهارات التي تساعدها على تقديم خدماتها لزبائنها بشكل ابداعي تجعلها قادرة على تحقيق الميزة التنافسية في البيئة التي تعمل فيها.

جدول 13: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على أبعاد اكتشاف وتطوير القدرات الابداعية للأفراد العاملين مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم	الأبعاد	المتوسط	الانحراف	درجة الموافقة
1	3	الحساسية للمشكلات	3.95	.51	مرتفعة
2	2	الطلاقة الفكرية	3.82	.58	مرتفعة
3	1	الاصالة	3.76	0.53	مرتفعة
		الأبعاد ككل	3.84	.40	مرتفعة

* الدرجة العظمى من (5)

يبين الجدول رقم (13) أن "بُعد الحساسية للمشكلات" قد أحتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.95) وانحراف معياري (0.51)، وجاء "بُعد الطلاقة الفكرية" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.82) وانحراف معياري (0.58)، وجاء "بُعد الاصالة" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.76) وانحراف معياري (0.53)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على الأبعاد ككل (3.84) بانحراف معياري (0.40)، مما يعني امتلاك الأفراد العاملين في البنوك التجارية الأردنية للقدرات الإبداعية المطلوبة بدرجة كبيرة، وهو الأمر الذي قد يعود سببه وكما يرى الباحثون إلى كفاءة ممارسات إدارة الموارد البشرية المستخدمة في البنوك التي يعمل فيها هؤلاء الأفراد، وهو ما يؤكده أذا تم استثناء ممارسة التحفيز المتوسطات الحسابية الكلية التي تعكس إجابات أفراد عينة الدراسة على كفاءة كل من ممارسة الاستقطاب، والاختيار، والتعيين، وممارسة التدريب المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية، واتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (بحر والعجلة، 2011) والتي اظهرت أن المديرين العاملين بوزارات قطاع غزة يتمتعون بدرجة عالية من القدرات الشخصية المبدعة والتي تمثلت في: الطلاقة، والمرونة الذهنية، والأصالة، وقبول المخاطرة، والحساسية للمشكلات.

4- اختبار فرضيات الدراسة:

يتضمن هذا الجزء النتائج الخاصة باختبار فرضيات الدراسة، والتي تتعلق بأثر ممارسات إدارة الموارد البشرية المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية على اكتشاف، وتطوير القدرات الإبداعية للأفراد العاملين فيها.

4-1الفرضية الرئيسية: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لممارسات إدارة الموارد البشرية المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية في اكتشاف، وتطوير القدرات الإبداعية للأفراد العاملين فيها". ولاختبار هذه الفرضية فأنه سيتم بداية اختبار الفرضيات الفرعية التي انبثقت عنها، ومن ثم سيتم اختبار الفرضية الرئيسية، وكانت نتائج اختبار الفرضيات الفرعية، والفرضية الرئيسية كما يلي:

4-1-1 الفرضية الفرعية الأولى: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لممارسة الاستقطاب، والاختيار، والتعيين المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية في اكتشاف وتطوير القدرات الإبداعية للأفراد العاملين فيها ". ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار البسيط الذي كانت نتائجه كما هو موضح في الجدول رقم (14).

يتبين أن هناك علاقة ارتباطية إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ 0.05) بين تقديرات أفراد العينة على بُعد ممارسة الاستقطاب، والاختيار، والتعيين المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية، وتقديراتهم على مجال اكتشاف، وتطوير القدرات الإبداعية للأفراد العاملين فيها، ومن خلال قيمة معامل التحديد (R square) يتبين أن ممارسة الاستقطاب والاختيار والتعيين تفسر ما نسبته (39٪) من التباين الحاصل في اكتشاف، وتطوير القدرات الإبداعية للأفراد العاملين في البنوك التجارية الأردنية، ونظراً لأن قيمة (F) تساوي (2.458)، ومستوى الدلالة (.016)

مما يعني وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الاستقطاب، والاختيار، والتعيين المستخدمة في البنوك المدروسة في اكتشاف، وتطوير القدرات الإبداعية للأفراد العاملين فيها فانه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على:" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الاستقطاب، والاختيار، والتعيين المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية في اكتشاف وتطوير القدرات الإبداعية للأفراد العاملين فيها "، واختلفت هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة (الروسان والعجلوني، 2010) والتي اظهرت بأنه لم يكن هناك علاقة بين عملية الاستقطاب، والاهتمام بالزبائن من جهة، وتنمية القدرات الإبداعية لدى العاملين من جهة اخرى.

جدول 14: نتائج اختبار الانحدار البسيط لأثر ممارسة الاستقطاب والاختيار والتعيين المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية على اكتشاف وتطوير القدرات الإبداعية للأفراد العاملين فيها

البُعد الاول	الارتباط (R)	القوة التفسيرية (R^2)	قيمة بيتا (β)	قيمة (F)	مستوى الدلالة	القرار
ممارسة الاستقطاب والاختيار والتعيين	0.627	.393	.634	2.458	0.016*	رفض الفرضية

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)

2-1-4 الفرضية الفرعية الثانية: " لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة التدريب المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية في اكتشاف وتطوير القدرات الإبداعية للأفراد العاملين فيها". ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار البسيط الذي كانت نتائجه كما هو موضح في الجدول رقم (15).

جدول 15: نتائج اختبار الانحدار البسيط لأثر ممارسة التدريب المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية على اكتشاف وتطوير القدرات الإبداعية للأفراد العاملين فيها

البُعد الثاني	R	R^2	قيمة بيتا (β)	(F)	مستوى الدلالة	القرار
ممارسة التدريب	0.673	0.452	0.667	3.665	*0.008	رفض الفرضية

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)

يبين الجدول (15) أن هناك علاقة ارتباط إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقديرات أفراد العينة على بُعد ممارسة التدريب المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية، وتقديراتهم على مجال اكتشاف وتطوير القدرات الإبداعية للأفراد العاملين فيها، ومن خلال قيمة معامل التحديد (R square) يتبين أن ممارسة التدريب تفسر ما نسبته (45٪) من التباين الحاصل في اكتشاف، وتطوير القدرات الإبداعية للأفراد العاملين في البنوك التجارية الأردنية، ونظراً لأن قيمة (F) تساوي (3.665)، ومستوى الدلالة (.008) مما يعني وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة التدريب المستخدمة في البنوك المبحوثة في اكتشاف، وتطوير القدرات الإبداعية للأفراد العاملين فيها فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية التي

تنص على:" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة التدريب المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية في اكتشاف وتطوير القدرات الإبداعية للأفراد العاملين فيها".

3-1-4 الفرضية الفرعية الثالثة:" لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة التحفيز المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية في اكتشاف وتطوير القدرات الإبداعية للأفراد العاملين فيها". ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار البسيط الذي كانت نتائجه كما هو موضح في الجدول رقم (16).

جدول 16: نتائج اختبار الانحدار البسيط لأثر ممارسة التحفيز المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية على اكتشاف وتطوير القدرات الإبداعية للأفراد العاملين فيها

البُعد الثالث	R	R^2	قيمة بيتا (β)	(F)	مستوى الدلالة	القرار
ممارسة التحفيز	0.675		0.224	0.516	0.483	قبول الفرضية

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)

يبين الجدول (16) أن هناك علاقة ارتباطية إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقديرات أفراد العينة على بُعد ممارسة التحفيز المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية، وتقديراتهم على مجال اكتشاف وتطوير القدرات الإبداعية للأفراد العاملين فيها، ونظراً لأن قيمة (F) تساوي (0.516)، وبمستوى دلالة بلغت (0483.) مما يعني عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة التحفيز المستخدمة في البنوك المبحوثة في اكتشاف، وتطوير القدرات الإبداعية للأفراد العاملين فيها فانه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على:" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة التحفيز المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية في اكتشاف وتطوير القدرات الإبداعية للأفراد العاملين فيها ".

وبعد أن تم اختبار الفرضيات الفرعية فأنه سيتم اختبار الفرضية الرئيسية التي تنص على: " **لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسات إدارة الموارد البشرية المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية في اكتشاف، وتطوير القدرات الإبداعية للأفراد العاملين فيها** "، حيث تم استخدام اختبار تحليل الانحدار المتعدد والذي كانت نتائجه كما هي في الجدول رقم (17).

جدول 17: نتائج اختبار الانحدار المتعدد لأثر ممارسات إدارة الموارد البشرية المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية على اكتشاف وتطوير القدرات الإبداعية للأفراد العاملين فيها

ممارسات إدارة الموارد البشرية	بيتا (β)	T	الدلالة الإحصائية	R	R^2	F	مستوى الدلالة	القرار
ممارسة الاستقطاب والاختيار والتعيين	0.18	1.96	*0.04	0.36	0.12	8.44	*0.00	رفض الفرضية
ممارسة التدريب	0.19	2.13	*0.04					
ممارسة التحفيز	0.05	0.66	0.51					

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)

يبين الجدول أن هناك علاقة ارتباط إيجابية متوسطة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقديرات أفراد العينة على مجال ممارسات إدارة الموارد البشرية المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية، وتقديراتهم على مجال اكتشاف وتطوير القدرات الإبداعية للأفراد العاملين

فيها، ومن خلال قيمة معامل التحديد (R square) يتبين أن ممارسات إدارة الموارد البشرية تفسر ما نسبته (12٪) من التباين الحاصل في اكتشاف، وتطوير القدرات الإبداعية للأفراد العاملين في البنوك التجارية الأردنية، ونظراً لأن قيمة (F) تساوي (8.44)، ومستوى الدلالة (0.00) مما يعني وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسات إدارة الموارد البشرية المستخدمة في البنوك المبحوثة في اكتشاف، وتطوير القدرات الإبداعية للأفراد العاملين فيها فانه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على:" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسات إدارة الموارد البشرية المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية في اكتشاف وتطوير القدرات الإبداعية للأفراد العاملين فيها "، واتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة (*Camelo-Ordaz et al,2011*) التي اظهرت أن ممارسات إدارة الموارد البشرية المستخدمة في الشركات المبحوثة قد ساهمت في زيادة الالتزام التنظيمي لدى العاملين، الأمر الذي أثر بدوره بشكل إيجابي في خلق المعرفة وتبادلها بين العاملين، وبالتالي زيادة القدرات الإبداعية لديهم.

رابعاً: النتائج والتوصيات

كان الهدف من هذه الدراسة هو معرفة أثر سياسات إدارة الموارد البشرية في اكتشاف، وتطوير القدرات الإبداعية لدى العاملين في البنوك التجارية الأردنية في إقليم الشمال، واستناداً على نتائج التحليل الإحصائي، واختبار فرضيات الدراسة توصل الباحثون الى النتائج التالية:

1- **النتائج:**

* أن مستوى القيام بممارسات إدارة الموارد البشرية في البنوك التجارية الاردنية العاملة في اقليم الشمال بالصورة المطلوبة كان مرتفعاً.

* أن مستوى امتلاك الافراد العاملين في البنوك التجارية الاردنية العاملة في اقليم الشمال للقدرات الابداعية كان مرتفعاً.

* وجود أثر كبير لممارسة التوظيف بأبعادها المتمثلة بكل من ممارسة الاستقطاب، وممارسة الاختيار، وممارسة التعيين المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية في اكتشاف، وتطوير القدرات الإبداعية للأفراد العاملين فيها.

* وجود أثر كبير لممارسة التدريب المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية في اكتشاف، وتطوير القدرات الإبداعية للأفراد العاملين فيها.

* هناك أثر متوسط لممارسة التحفيز المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية في اكتشاف، وتطوير القدرات الإبداعية للأفراد العاملين فيها.

2- **التوصيات:**

في ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، فإن الباحثين يوصون بما يلي:

* ضرورة الاستمرار في وضع المعايير التي تضمن الحصول على النوعية المطلوبة من الموظفين الذي يتمتعون بالقدرات الإبداعية.

* ضرورة توفير قسم خاص يتولى رعاية الأفراد المبدعين، بحيث هذا القسم يكون بمثابة حاضنة لما يقدمه هؤلاء الأفراد من أفكار ابداعية، وتوفير كل ما يتطلبه تحويل هذه الأفكار إلى منتجات، وخدمات ملموسة من موارد مادية، وتكنولوجية، ومتابعة عملية تحويل هذه الأفكار إلى واقع ملموس.

* ضرورة الاستمرار في تصميم الدورات التدريبية بالصورة التي توفر للمتدربين الاكتساب الدائم لأي معارف جديدة قد تظهر وذلك من خلال التركيز على استخدام الأساليب التدريبية الحديثة، والعمل بشكل مستمر على استقطاب مدربين قادرين على مساعدة الأفراد العاملين على طرح كل ما يجول في أذهانهم من أفكار جديدة ومتميزة.

* ضرورة مراجعة سياسات الحوافز وبرامجها، والوقوف على أسباب عدم تأثيرها في اكتشاف، وتطوير القدرات الإبداعية للعاملين، ومحاولة وضع سياسات التحفيز التي تزيد من دافعية الأفراد نحو طرح أفكار جديدة وخلاقة بشكل مستمر.

الاحالات و المراجع:

---

1 Henard, D., & Mcfadyen, A. (2008). Marking knowledge workers more creative, ***Journal of Research Technology Management,*** *40-46, Retrieved December 21, 2013 from http://www.google.com. ,P 40.*

2 *Girdauskiene, L., Sakalas, A., & Savaneviciene, A. (2012). Human resource management in a creative organization,* ***International Conference on Econmics Marketing and Management,*** *28, 78-81, Retrieved August 9, 2013 from http://www.google.com,P 81.*

3 حريم، حسين (2013). **إدارة الموارد البشرية: إطار متكامل.** الأردن، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، ص 20.

4 *Armstrong, M.(2011).* ***Handbook of strategic human resource management*** *(5th ed). Kogan Page Publishers, E book Collection (EBCOhost), Retrieved November 12, 2013 from http://www.search.epnet.com.,P 6*

5 *Martin, J. (2010).* ***Key concepts in human resource management, in sage concepts****, Ebook Collection (EBCOhost), Retrieved November 12, 2013 from http://www.search.epnet.com.,P 50*

6 *Chew, J. (2004).* ***The influence of human resource management practices on the retention of core employees of Australian organization: Am empirical study,*** *Doctoral Dissertation, University of Murdoch, Perth, Australia., P 37*

7 الهيتي، خالد عبدالرحيم (2003). **إدارة الموارد البشرية.** الأردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ص 121.

8 العيلة، معين شعبان (2008). **واقع عملية التوظيف المعمول بها في وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني بمحافظات قطاع غزة.** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأسلامية، غزة، فلسطين، ص 13.

9 حسونه، فيصل موسى (2011). **إدارة الموارد البشرية.** الأردن، عمان: دار اسامه للنشر والتوزيع، ص 23.

10 الكبيسي، عامر خضير (2004).**إدارة الموارد البشرية في الخدمة المدنية.** جمهورية مصر العربية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الأدارية، ص 104.

11 *Robbins, S., & Coulter, M. (2005).* ***Management*** *(9th ed). Upper Saddle River, New Jersey: Prentice-Hall International, Inc, P 288.*

12 درة، عبدالباري، الصباغ، زهير، احمد، مره، والعدوان، ياسر (2010). **إدارة الموارد البشرية.** جمهورية مصر العربية، القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق، ص 105.

13 حامد، سعيد شعبان (2006). **بحث مرجعي عن الأتجاهات الحديثة لإدارة الموارد البشرية.** جمهورية مصر العربية، القاهرة: جامعة الأزهر، ص 5.

14 *Edvardsson,I.(2003).* ***Knowledge Management and Creative HRM.*** *Retrieved August 9, 2013 from http://www.google.com, P 11.*

15 مهلهل، ياسر مصطفى (2011، 1 ابريل). التدريب الإداري ومعايير الجودة. **وقائع ملتقى نحو بناء معايير التدريب.** الجمعية العلمية السعودية للتدريب وتطوير الموارد البشرية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 3.

16 عبدالرحمن، إيمان (2005). **المرجع المختصر في الأدارة.** الجمهورية العربية السورية، حلب: شعاع للنشر والعلوم، ص 194.

17 الجريد، عارف (2007). **التحفيز ودوره في تحقيق الرضا الوظيفي لدى العاملين بشرطة منطقة الجوف.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 10.

18 عيد، سيد (2008، 17 فبراير). التحديات التي تواجه الإدارة الأبداعية. **وقائع ندوة الإدارة الأبداعية للبرامج والأنشطة في المؤسسات الحكومية والخاصة.** المنظمة العربية للتنمية الأدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص 3.

19 *Anniqueun, C.(2002). Innovative capability development in U.S and Japanese firms,* ***Academy of Management Proceedings, 1-6,*** *Retrieved November 12, 2013 from http://www.google.com., P 1*

20 الحكاك، وجدان جعفر (2007). بناء إختبار القدرة على التفكير الأبداعي اللفظي لدى طلبة بغداد. **مجلة البحوث التربوية والنفسية، (**26-27)، 200-239، بغداد، العراق، ص 206.

21 السويدان، طارق، والعدلوني، محمد (2002). **مبادىء الأبداع.** دولة الكويت، الكويت: شركة الأبداع الخليجي للأستثمارات، ص 57.

22 عموس، محمد (2006). **كيف تنمي تفكيرك الأبداعي؟: برنامج خطوة الى الأمام.** فلسطين، رام الله: منتدى شارك الشبابي، ص 8 .

23 رضا، حاتم علي (2003)**. الأبداع الإداري وعلاقته بالأداء الوظيفي: دراسة تطبيقية على الأجهزة الأمنية بمطار الملك عبدالعزيز الدولي بجدة.** رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 35.

24 الشربيني، زكريا، وصادق، يسريه (2002). **أطفال عند القمة: الموهبة- التفوق العقلي- الأبداع.** جمهورية مصر العربية، القاهرة: دار الفكر العربي، ص 109.

25 الشمري، فهد (2001)**. المناخ التنظيمي في المنافذ الجمركية وعلاقته بالأبداع الأداري.** رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 196.

26 القاضي، زياد مفيد (2012)**. علاقة الممارسة الأستراتيجية لإدارة الموارد البشرية وأداء العاملين واثرهما على أداء المنظمات: دراسة تطبيقية على الجامعات الخاصة الأردنية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

27 بحر، يوسف، والعجلة، توفيق (2011). القدرات الأبداعية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لمديري القطاع العام: دراسة تطبيقية على المديرين العاملين بوزارات قطاع غزة. **مجلة العلوم الأسلامية،** 19(2)، ص (1405-1445).

28 الروسان، محمود، والعجلوني، محمود (2010). أثر رأس المال الفكري في الأبداع في المصارف الأردنية: دراسة ميدانية. **مجلة جامعة دمشق للعلوم الأقتصادية والقانونية،** 29(2)، دمشق، الجمهورية العربية السورية ص (37- 57).

29 *Camelo-Ordaz, C., Garcia-Cruz, J., Sousa-Ginel, E., & Valle-Cabrera, R. (2011).The influence of human resource management on knowledge sharing and innovation in Spain: the Mediating role of effective commitment,* ***The International Journal of Human Resource Management,*** *22(7), P 1442-1463.*

30 *Saa-Perez, P., & Diaz-Diaz, N. (2011). Human resource management and innovation in canary Island:an ultra-peripheral region of the European Union,* ***The International Journal of Human Resource Management,*** *21(10),P (1649-1666).*

31 *Ling,T., & Nasurdin, A. (2010). Human resource management practices and organizational innovation: An empirical study in Malaysia,* ***The Journal of Applied Business Research,*** *26(4),P (105-116).*

المناخ التنظيمي وعلاقته بالرضا الوظيفي لدى العامل الجزائري

ـ دراسة ميدانية بمصنع الإسمنت "متيجة" بمفتاح ولاية البليدة ـ

أ. إسماعيل بن خليفة
جامعة الوادي
s.benkhalifa39@gmail.com

أ. علي فارس
جامعة البليدة 2
faresmaster2013@hotmail.fr

ملخص:
تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف عن علاقة المناخ التنظيمي بالرضا الوظيفي لدى العامل الجزائري، حيث تكونت عينة الدراسة من (143) عاملاً، ولجمع المعلومات تم استخدام مقياسي المناخ التنظيمي والرضا الوظيفي. وبعد المعالجة الإحصائية أسفرت الدراسة على النتائج التالية:

- توجد علاقة ارتباطية بين الهيكل التنظيمي والرضا الوظيفي لدى العامل الجزائري.
- توجد علاقة ارتباطية بين القيادة والرضا الوظيفي لدى العامل الجزائري.
- توجد علاقة ارتباطية بين نمط الاتصال والرضا الوظيفي لدى العامل الجزائري.
- توجد علاقة ارتباطية بين المناخ التنظيمي و الرضا الوظيفي لدى العامل الجزائري.

الكلمات المفتاحية: المناخ التنظيمي، الرضا الوظيفي، العامل الجزائري.

Abstract:

The Relationship of Organizational Climate and Job Satisfaction among the Algerian worker

The present study aims to identify the relationship of organizational climate and job satisfaction among Algerian worker, where the study sample consisted of 143 workers, and to collect data used the scale of organizational climate which prepared by Mahmoud Ayesh Taieb (2008), and a scale of job satisfaction for Mahomod Ayesh Taieb (2008), and after statistical treatment study resulted in the following results:

-There is a Correlation between organizational structure and job satisfaction among Algerian worker.
-There is a Correlation between leadership and job satisfaction among Algerian worker.
-There is a Correlation between the pattern of communication and job satisfaction among Algerian worker.
-There is a correlation between organizational climate and job satisfaction among Algerian worker.

Key words: *organizational climate, job satisfaction, worker Algerian.*

تمهيد:

يعتبر المجتمع مجموعة من المنظمات الصناعية، والتعليمية، والخدماتية،... إلخ، تنسق وتتعاون فيما بينها بطريقه مباشرة وغير مباشرة في سياق عام منسجم غايتها تحقيق الصالح العام، وتقاس درجات تحضر الدول بمدى تطور ونمو هذه المنظمات، ومدى وعيها بالواجبات المنوطة بها بغية الوصول إلى توفير ما يسمى بالجودة الشاملة، وأصبحت القيادة في حاضرنا ذات شأن عظيم لأهميتها في تسيير هذه المنظمات فحسب بل لضمان استمراريتها وتطورها، إذ لم تعد الوفرة المالية، والوسائل التكنولوجية، والأجهزة المتطورة عنوانًا لنمو وازدهار الأمم، بل مرده إلى ما تكسب هذه المجتمعات

من كفاءات قادرة على تسيير هذه المؤسسات بطريقة عقلانية وفعالة. ولعل المناخ التنظيمي وسيلة جاذبة يتبعها المدراء لكي يبثوا في مرؤوسيهم القيم والمثل وأنماط السلوك الإيجابي التي تجعلهم يشعرون بالرضا عن عملهم، وما يصحب ذلك من جعلهم يتوافقون في حياتهم الاجتماعية مع الآخرين وينجحون في أعمالهم ويخططون لمستقبلهم وآمالهم.

ولمعالجة هذا الموضوع تضمنت الدراسة شقين تناول الشق الأول منها الخلفية النظرية للإشكالية، حيث استعرضنا فيها مشكل الدراسة وفرضياتها وأهدافها وأهميتها ومفاهيمها وخلاصة الأدب التربوي ذات الصلة بالموضوع. أما الشطر الثاني، فقد خصص للدراسة الميدانية التي استهدفت اختبار الفرضيات مع توضيح منهجية الدراسة ثم عرض وتحليل النتائج وتفسيرها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، وفي ما يأتي عرض لمضمون الدراسة بشيء من التفصيل.

1-مشكلة الدراسة:

تحتل الإدارة بمختلف أنواعها وعملياتها مركزاً مهماً في جميع المؤسسات في المجتمع سواء كانت هذه الإدارة صناعية أو تجارية أو تربوية أو تعليمية، إذ أنها المسؤولة عن التطور والتقدم لتحقيق الأهداف من خلال إدخال التحسينات الضرورية في التنظيم الإداري أو في سلوك العاملين أو في الوسائل والأساليب الإدارية، مما يؤثر على مسيرة المؤسسة سلباً أو إيجاباً. وتحظى المنظمة باهتمام بالغ من الأفراد والمجتمعات والدول لكونها تهتم بتنمية قدرات الفرد وتلبية كل احتياجاته، وقد تزايد اهتمام الإداريين بالتفاعل بين النظام والأفراد العاملين. وقد أصبح من الموضوعات الرئيسية التي تحظى باهتمامهم المناخ التنظيمي والرضا الوظيفي كون المناخ التنظيمي يهتم بتحقيق أهداف المنظمة وزيادة فاعليتها فضلاً عن التأثير على أفرادها في حين أن الغاية من الرضا الوظيفي هو الاهتمام بالعنصر البشري لأنه عماد ثروتها والعامل الحاسم في نجاحها وتقدمها و ازدهارها. وعليه فالمناخ التنظيمي الذي يعد من المفاهيم التنظيمية المعاصرة التي لها تأثيرات متنوعة على كثير من الظواهر التنظيمية، كما يعد الرضا الوظيفي لدى العمال من أهم العوامل التي لها التأثير الإيجابي نحو بذل المزيد من الجهود باتجاه تحسين وتطوير أداء العمال، وبالتالي تطوير المنظمة. وتدل كافة المؤشرات عن تزايد الاهتمام بالمناخ التنظيمي نظراً لارتباط هذه الوظيفة بمستوى رضا الأفراد عن وظيفتهم من أجل تحقيق رفع الإنتاج إلى مستوى المقاييس المطلوبة. ولقد تمحورت إشكالية الدراسة حول التساؤل التالي:

- هل توجد علاقة ارتباطية بين المناخ التنظيمي والرضا الوظيفي لدى العامل الجزائري؟

والذي تتفرع عنه ثلاثة أسئلة جزئية:

- هل توجد علاقة ارتباطية بين الهيكل التنظيمي والرضا الوظيفي لدى العامل الجزائري؟
- هل توجد علاقة ارتباطية بين القيادة والرضا الوظيفي لدى العامل الجزائري؟
- هل توجد علاقة ارتباطية بين نمط الاتصال والرضا الوظيفي لدى العامل الجزائري؟

2- **فرضيات الدراسة:** في ضوء ما أثير من أسئلة صيغت الفرضيات على النحو التالي:

- توجد علاقة ارتباطية بين الهيكل التنظيمي والرضا الوظيفي لدى العامل الجزائري.

- توجد علاقة ارتباطية بين القيادة والرضا الوظيفي لدى العامل الجزائري.
- توجد علاقة ارتباطية بين نمط الاتصال والرضا الوظيفي لدى العامل الجزائري.
- توجد علاقة ارتباطية بين المناخ التنظيمي و الرضا الوظيفي لدى العامل الجزائري.

3-أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق ما يلي:

- الكشف عن العلاقة الارتباطية بين الهيكل التنظيمي والرضا الوظيفي لدى العامل الجزائري.
- فحص العلاقة الارتباطية بين القيادة والرضا الوظيفي لدى العامل الجزائري.
- التأكد من العلاقة الارتباطية بين نمط الاتصال والرضا الوظيفي لدى العامل الجزائري.
- الكشف عن طبيعة العلاقة الارتباطية بين المناخ التنظيمي و الرضا الوظيفي لدى العامل الجزائري.

4-أهمية الدراسة:

يمكن توضيح أهمية الدراسة الحالية في النقاط التالية:

- تأتي الأهمية الأساسية لهذه الدراسة في كونها تدرس العلاقة بين المناخ التنظيمي والرضا الوظيفي لدى عمال مصنع الإسمنت بمفتاح ولاية البليدة.

- تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج مشكلة هامة وحساسة تمس فئة كبيرة من أفراد المجتمع، وهي فئة العمال بشكل خاص.

- تمت الدراسة في هذا الموضوع قصد المساهمة في توضيح وإبراز الجوانب الإيجابية وتدعيمها للرفع من مستوى الأداء، وكذا تحديد بعض الجوانب السلبية التي قد تحول دون الأداء الجيد للعامل والتي تسمح لإدارة المؤسسة معالجتها للرفع من الفعالية والاستمرارية في العمل بروح معنوية عالية لعامل المنظمة.

أولا: تحديد مفاهيم الدراسة

1. **المناخ التنظيمي**: يعرف يوسف جغلولي (2012) في المناخ التنظيمي على أنه: "مجموعة من الخصائص التي تميز بيئة العمل، والتي يمكن إدراكها بشكل مباشر أو غير مباشر، والتي تمارسها المنظمة لبذل درجة عالية من الجهد وتعمل على تحقيق الرغبة الحقيقية في الاستقرار داخل المنظمة في العمل لتحقيق أهدافها وتطبيق قيمة ما".

ويعرف المناخ التنظيمي إجرائياً على أنه مجموع الدرجات التي يتحصل عليها المبحوث في المقياس المستخدم في الدراسة الحالية.

2. **الرضا الوظيفي**: يعرف حامد بدر (1983) في الرضا الوظيفي على أنه: "إحساس داخلي لدى الفرد يتمثل في شعوره بالارتياح والسعادة نتيجة لإشباع حاجاته ورغباته من خلال مزاولته للوظيفة التي يعمل بها، والذي ينتج عنه نوع من رضا الفرد وتقبله لما تمليه عليه وظيفته من واجبات ومهام ، وهذا يعني

رضا الفرد عن جوانب معينة دون الأخرى، كأن يكون الفرد راضياً عن الراتب وفي نفس الوقت غير راض عن المكانة الاجتماعية.

ويعرف الرضا الوظيفي إجرائيا على أنه مجموع الدرجات التي يتحصل عليها المبحوث في المقياس المستخدم في الدراسة الحالية.

ثانيا: إجراءات الدراسة الميدانية

1-**منهج الدراسة:**

تعد الدراسة الحالية من البحوث الوصفية الارتباطية ، حيث تم تبني المنهج الوصفي لأنه يُوفر فهماً عن طبيعة العلاقة بين المناخ التنظيمي والرضا الوظيفي لدى العامل الجزائري، فضلاً على أنه يقوم بدراسة متغيرات الدراسة كما هي لدى أفراد العينة دون أن يكون للباحث دور في ضبط المتغيرات موضوع القياس.

2- **حدود الدراسة:**

اقتصرت الدراسة الحالية على الحدود التالية:

- **الحدود المكانية:** تم إجراء الدراسة الحالية بمصنع الإسمنت بمفتاح ولاية البليدة.
- **الحدود الزمانية:** تم إجراء الدراسة الحالية خلال 2013- 2014.
- **الحدود البشرية:** تم إجراء الدراسة الحالية على عينة من عمال مصنع الإسمنت بمنطقة مفتاح، بولاية البليدة.

3- **مجتمع الدراسة:**

شمل مجتمع الدراسة كافة عمال مصنع الإسمنت بمنطقة مفتاح بولاية البليدة، والذي قدر عددهم بـ(1714) عاملاً وعاملة، حيث يمثلون المجتمع الإحصائي لهذه الدراسة.

4- **عينة الدراسة:**

بعد تعذر بل استحالة تطبيق الأسلوب العشوائي في الاختيار، وهذا للاعتبار المنهجي المرتبط بالعشوائية ذاتها، والتي تقتضي منح نفس الفرص لكل مفردات المجتمع الإحصائي حتى تختار ضمن عينة الدراسة، إذ يصعب تحقق هذا الشرط مع أكثر من (1714) عاملاً وعاملة، فقد تكونت عينة الدراسة من (143) عاملاً أبدوا رغبتهم في المشاركة في الدراسة من خلال الإجابة عن المقاييس المستعملة لتجميع البيانات، وعليه يمكننا القول أننا اعتمدنا الطريقة العرضية في اختيار أفراد العينة.

5- **أدوات الدراسة:**

لجمع البيانات تم استخدام الأدوات التالية:

5-1 **مقياس المناخ التنظيمي:** قام محمود ايهاب عايش الطيب (2008) ببناء مقياس المناخ التنظيمي، حيث تكون من (30) عبارة تتوزع على ثلاثة أبعاد أساسية:

- **الهيكل التنظيمي:** ويتضمن (10) عبارات، والتي تحمل الأرقام التالية: (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10).

- **القيادة**: ويتضمن (10) عبارات، والتي تحمل الأرقام التالية: (11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20).

- **نمط الاتصال**: ويتضمن (10) عبارات، والتي تحمل الأرقام التالية: (21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30).

ويصحح المقياس عبارة عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي من خلال البدائل التالية: (1، موافق بشدة، 2، موافق، 3، محايد، 4، غير موافق، 5، غير موافق بشدة) في حالة ما إذا كانت العبارات ايجابية والعكس بالعكس إذا كانت العبارات سلبية: (5، موافق بشدة، 4، موافق، 3، محايد، 2، غير موافق، 1، غير موافق بشدة)، وكانت الدرجة الكلية للمقياس (150) والدرجة الوسطى (76) والحد الأدنى للدرجات (30) درجة.

وللتأكد من صلاحية المقياس قام صاحب المقياس بحساب خصائصه السيكومترية المتمثلة في الصدق والثبات، والتي يمكن عرضها في ما يلي بشيء من التفصيل:

- **صدق المقياس**: تم حساب صدق المقياس بطريقتين:

أ- **الصدق الظاهري (صدق المحكمين)**: عرض الباحث المقياس على (07) أساتذة محكمين من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية من المختصين في الإدارة والإحصاء وعلم الاجتماع، ولقد أسفرت نتائج عملية التحكيم على نسبة قبول جد عالية فاقت 95٪ من طرف الأساتذة المحكمين.

ب- **صدق الاتساق الداخلي**: تم حساب صدق الاتساق الداخلي لعبارات المقياس على عينة قوامها (31) عاملاً وعاملة، وذلك بحساب ما يلي:

حساب معاملات الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للبعد الذي ينتمي إليه:

الجدول رقم 01:

يوضح معاملات الارتباط بين عبارات بعد الهيكل التنظيمي والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه:

العبارة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	- هناك تناسق للوظائف مع تقييم الهيكل التنظيمي.	*0.378	0.05
02	- هناك وضوح في خطوط السلطة الرسمية .	0.436**	0.01
03	- يتميز هيكل الوحدة التي أعمل فيها بالتصميم الجيد.	**0.606	0.01
04	- يتميز الهيكل التنظيمي بالمرونة.	**0.647	0.01
05	- هناك درجة عالية من التداخل و الازدواجية في الأعمال .	0.560**	0.01
06	- يساعد تقسيم العمل في الشركة على تحقيق أهدافها.	**0.597	0.01
07	- يتوافق الهيكل التنظيمي للشركة مع طبيعتها و مهامها.	*0.405	0.05
08	- تتناسب تخصصات العاملين بالشركة مع طبيعة و مهام و واجبات وظائفهم.	**0.554	0.01
09	- هناك مستوى عالي من الاتصالات و التعاون بين أجزاء الهيكل التنظيمي.	**0.503	0.01
10	- الهيكل التنظيمي بالشركة يساعد على سرعة إنجاز و جودة العمل.	**0.522	0.01

** دال عند مستوى الدلالة (0.01)   * دال عند مستوى الدلالة (0.05)

الجدول رقم 02:

يوضح معاملات الارتباط بين عبارات بعد القيادة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	- أسلوب القيادة في الشركة التي أعمل بها يساعد على تقدمها.	**0.525	0.01
02	- يتميز الرئيس الذي أعمل تحتى إمرته بوضوح الرؤيا.	0.650**	0.01
03	- يفتح الرئيس المجال للموظفين للمشاركة في اتخاذ القرار.	**0.766	0.01
04	- يهتم الرئيس بتحفيز الأفراد و تشجيعهم على التغيير و الإبداع.	**0.609	0.01
05	- تقدم الإدارة لي الدعم للقيام بعملي.	0.570**	0.01
06	- هناك ثقة و تعاون بين الرئيس و المرؤوسين.	**0.695	0.01
07	- يشجع الرئيس مرؤوسيه لإبداء وجهة نظرهم و اقتراحاتهم.	**0.674	0.01
08	- يتسم تشجيعي لحل مشكلات العمل بنفسي.	**0.418	0.01
09	- يبدي الرئيس اهتماما كبيرا برغبات المرؤوسين.	**0.830	0.01
10	- تتم معاملتي بالتساوي مع الآخرين دون أي تمييز.	**0.678	0.01

** دال عند مستوى الدلالة (0.01)

الجدول رقم 03:

يوضح معاملات الارتباط بين عبارات بعد نمط الاتصال والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	- لا أشعر بالظلم حيال الواجبات الملقاة على عاتقي في العمل.	**0.604	0.01
02	- يساهم نظام الاتصال بالشركة على تحقيق أهداف الشركة.	0.600**	0.01
03	- تقوم عملية الاتصالات بين الرئيس و المرؤوسين بسرعة كبيرة.	**0.726	0.01
04	- تتميز الاتصالات الإدارية بالسهولة و المرونة.	**0.738	0.01
05	- قنوات الاتصال مفتوحة في جميع الاتجاهات .	0.568**	0.01
06	- تبذل الإدارة جهدها لإزالة المعوقات التي تعيق الاتصالات.	**0.536	0.01
07	- تعتمد الشركة على استخدام قنوات جديدة و حديثة و متطورة في الاتصالات.	**0.649	0.01
08	- يمكن الاتصال بالمستويات الإدارية العليا بدون عوائق.	**0.620	0.01
09	- تتم الاتصالات داخل وحدة العمل و ما بين الوحدات المختلفة بكل سهولة.	**0.752	0.01
10	- يساهم نظام الاتصال بالشركة على توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.	**0.682	0.01

** دال عند مستوى الدلالة (0.01) * دال عند مستوى الدلالة (0.05)

ج- الصدق البنائي:

الجدول رقم 04:

يوضح معاملات الارتباط بين أبعاد المقياس والدرجة الكلية للمقياس الذي تنتمي إليه

الرقم	بعد المقياس	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	الهيكل التنظيمي	**0.478	0.01
02	القيادة	**0.637	0.01
03	نمط الاتصال	**0.663	0.01

** دال عند مستوى الدلالة (0.01)

- **ثبات المقياس**: قام صاحب المقياس بحساب الثبات بطريقتين:

أ- **طريقة التجزئة النصفية**: تم ايجاد معامل ارتباط بيرسون بين العبارات الفردية و العبارات الزوجية لكل بعد من أبعاد المقياس، وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 05:

معاملات ثبات المقياس

الرقم	بعد المقياس	معامل الارتباط	معامل الثبات	مستوى الدلالة
01	الهيكل التنظيمي	**0.726	0.841	0.01
02	القيادة	**0.689	0.816	0.01
03	نمط الاتصال	**0.732	0.845	0.01
04	المقياس ككل	**0.792	0.845	0.01

ب- **طريقة ألفا كرونباخ**: استخدم صاحب المقياس طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات المقياس من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ للثبات الكلي وارتباط الفقرات، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 06:

يوضح معاملات ثبات المقياس بطريقة ألفا كرونباخ

الرقم	بعد المقياس	عدد الفقرات	معامل الثبات	مستوى الدلالة
01	الهيكل التنظيمي	10	0.864	0.01
02	القيادة	10	0.838	0.01
03	نمط الاتصال	10	0.813	0.01
04	المقياس ككل	30	0.904	0.01

5-2 **مقياس الرضا الوظيفي:**

قام محمود ايهاب عايش الطيب (2008) ببناء مقياس الرضا الوظيفي، حيث تكون من (19) عبارة، ويصحح المقياس عبارة عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي من خلال البدائل التالية: (1، موافق بشدة، 2، موافق، 3، محايد، 4، غير موافق، 5، غير موافق بشدة) في حالة ما إذا كانت العبارات ايجابية والعكس بالعكس إذا كانت العبارات سلبية: (5، موافق بشدة، 4، موافق، 3، محايد، 2، غير موافق، 1، غير موافق بشدة)، وتكونت الدرجة الكلية للمقياس (95) والدرجة الوسطى (48) والحد الأدنى للدرجات (19) درجة. وللتأكد من صلاحية المقياس قام صاحب المقياس بحساب خصائصه السيكومترية المتمثلة في الصدق والثبات، والتي يمكن عرضها في ما يلي بشيء من التفصيل:

- **صدق المقياس**:

أ- **الصدق الظاهري (صدق المحكمين)**: عرض الباحث المقياس على (07) أساتذة محكمين من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية من المختصين في الإدارة والإحصاء وعلم الاجتماع، ولقد أسفرت نتائج عملية التحكيم على نسبة قبول جد عالية فاقت 90٪ من طرف الأساتذة المحكمين.

ب- **صدق الاتساق الداخلي**: تم حساب صدق الاتساق الداخلي لعبارات المقياس على عينة قوامها (31) عاملاً وعاملة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل عبارات من المقياس والدرجة الكلية للمقياس.

الجدول رقم 07:

يوضح معاملات الارتباط بين كل عبارات من المقياس والدرجة الكلية للمقياس

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	- أتغيب في عملي في حالات الضرورة القصوى فقط.	**0.550	0.01
02	- أنا راض عن عملي.	0.751**	0.01
03	- أشعر أنني سعيد مقارنة بالآخرين.	**0.643	0.01
04	- أفضل العمل في هذه الشركة على غيرها	**0.563	0.01
05	- أشجع الآخرين للعمل لدى هذه الشركة.	0.361*	0.05
06	- لا أفكر في ترك هذه الشركة.	**0.756	0.01
07	- وظيفتي ممتعة لي بدرجة كافية.	**0.750	0.01
08	- عملي لا يسبب لي أية مشاكل.	**0.497	0.01
09	- لا أصاب بالإجهاد و الإرهاق عند أداء وظيفتي.	*0.482	0.01
10	- أشعر بأن وظيفتي حافلة بالتحديات.	*0.361	0.05
11	- يتناسب دخلي مع مسؤوليات الحالية في الشركة.	**0.689	0.01
12	- أرى أن راتبي كافي للعيش حياة كريمة.	0.616**	0.01
13	- تتفق مهنتي مع ميولي و قدراتي.	**0.632	0.01
14	- إنني راض عن الطريقة التي ينظم بها العمل في هذه الشركة.	**0.418	0.01
15	- إنني أعتبر شركتي منظمة مهنية و أشعر بالفخر لأنني أعمل بها.	0.590**	0.01
16	- يسرني ما أجده من تعاون من زملائي.	**0.421	0.01
17	- إنني راض عن نظام تقييم الأداء الحالي.	**0.418	0.01
18	- أرى أن الشركة تحقق لي شعورا بالأمن الوظيفي .	**0.497	0.01
19	- أشعر بعدالة و عدم تحيز في وظيفتي الحالية.	*0.415	0.05

** دال عند مستوى الدلالة (0.01)   * دال عند مستوى الدلالة (0.05)

- **ثبات المقياس**: قام صاحب المقياس بحساب الثبات بطريقتين:

أ- **طريقة التجزئة النصفية**: تم ايجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل العبارات الفردية ومعدل العبارات الزوجية لكل بعد من أبعاد المقياس، وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 08:

يوضح معامل ثبات مقياس الرضا الوظيفي بطريقة التجزئة النصفية

الرقم	المقياس	معامل الارتباط	معامل الثبات	مستوى الدلالة
01	مقياس الرضا الوظيفي	**0.697	0.821	0.01

ب- **طريقة ألفا كرونباخ**: استخدم صاحب المقياس طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات المقياس من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ للثبات الكلي وارتباط الفقرات، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 09:

يوضح معامل ثبات مقياس الرضا الوظيفي بطريقة ألفا كرونباخ

الرقم	المقياس	عدد الفقرات	معامل الثبات	مستوى الدلالة
01	مقياس الرضا الوظيفي	10	0.864	0.01

وتجدر الإشارة إلى أننا اعتمدنا كل من مقياس المناخ التنظيمي والرضا الوظيفي في صيغتهما العربية دون إعادة النظر في خصائصهما القياسية (السيكومترية) باعتبارنا ننتمي إلى نفس السياق الثقافي والحضاري، مع كل ما يمكن أن يوجد من خصوصيات ذات الطابع المحلي التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تحليل وتفسير البيانات، وهذا بعد تأكدنا من وضوح بنود المقياسين وسلامة لغتهما.

6- **تقنيات التحليل الإحصائي**: تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية للتحقق من صحة فرضيات الدراسة.

- الإحصاء الوصفي: والمتمثل في كل من: التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية ...

- الإحصاء الاستدلالي: والمتمثل في معامل الارتباط بيرسون، وذلك من خلال الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

ثالثا: نتائج الدراسة الميدانية: على هذا الأساس سيتم فيما يلي تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة في ضوء الدراسات السابقة والإطار النظري الذي يُفسر متغيرات الدراسة.

1. **تحليل نتائج الفرضية الأولى ومناقشتها:**

تُوجد علاقة ارتباطية بين الهيكل التنظيمي والرضا الوظيفي لدى العامل الجزائري.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لفحص العلاقة الارتباطية بين الدرجات التي تحصل عليها العمال من أفراد العينة على مقياس المناخ التنظيمي (بعد الهيكل التنظيمي)، وبين الدرجات التي حصلوا عليها على مقياس الرضا الوظيفي، حيث تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 10:

يوضح معامل الارتباط بين الهيكل التنظيمي والرضا الوظيفي

المتغيرات	العينة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	القرار
الهيكل التنظيمي - الرضا الوظيفي	143	0.769**	0.01	دال

يتضح من نتائج الجدول رقم (10) وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين الهيكل التنظيمي والرضا الوظيفي لدى العامل الجزائري، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.769) وهي

دالة عند مستوى الدلالة (0.01)، بمعنى كلما كان الهيكل التنظيمي محكم ومتين كلما زاد من مستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة يحي سليم ملحم (2006) والتي أكدت على أهمية العلاقة بين وضوح الأهداف ومرونة الهيكل التنظيمي وقدرته على التكيف من جهة ورضا العاملين من جهة أخرى، وهي نفس النتيجة التي أكدتها نتائج دراسة ايهاب محمود عايش الطيب (2008) والتي انتهت إلى أثر الهياكل التنظيمية في الرضا الوظيفي لدى عمال شركة الاتصالات الفلسطينية، كما توافقت هذه النتائج أيضاً مع نتائج دراسة موسى اللوزي (1994) والتي أظهرت رضا كبير من العاملين بمستشفيات القطاع العام عن أبعاد المناخ التنظيمي باستثناء الحوافز وتحمل المسؤولية والعلاقات الإنسانية والمخاطرة. فيما اختلفت هذه النتيجة مع نتائج دراسة عبد المحسن صالح الحيدر (2006) والتي أظهرت حياد توجهات أفراد العينة حول أثر الهيكل التنظيمي على رضاهم الوظيفي، كما أشار فوزي ميهوبي (2013) إلى أنَّ الهيكل التنظيمي يحدد أسلوب اتخاذ القرار ونمط السلطة وهو على أشكال منها النموذج الآلي الذي يتصف بعدم المرونة ولا يتيح فرصة التكيف مع المتغيرات المستجدة، والنموذج العضوي الذي يتميز بالمرونة وإتاحة فرصة الإبداع و المشاركة. فالمؤسسة أو الشركة التي تتبع هيكلاً تنظيمياً مرناً تسمح بتعزيز روح المبادرة بين العاملين مما يزيد من مستوى رضاهم الوظيفي والمهني.

وعلى هذا الأساس نقبل الفرضية الأولى التي تنص على وجود علاقة ارتباطية بين الهيكل التنظيمي والرضا الوظيفي لدى عامل بمصنع الإسمنت بمفتاح ولاية البليدة.

2. **تحليل نتائج الفرضية الثانية ومناقشتها:**

تُوجد علاقة ارتباطية بين القيادة والرضا الوظيفي لدى العامل الجزائري

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لفحص العلاقة الارتباطية بين الدرجات التي تحصل عليها التلاميذ من أفراد العينة على مقياس المناخ التنظيمي (بعد القيادة)، وبين الدرجات التي حصلوا عليها على مقياس الرضا الوظيفي، حيث تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 11:

يوضح معامل الارتباط بين القيادة والرضا الوظيفي

المتغيرات	العينة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	القرار
القيادة - الرضا الوظيفي	143	0.800❖❖	0.01	دال

يتضح من نتائج الجدول رقم (11) وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين القيادة والرضا الوظيفي لدى العامل، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.800) وهي دالة عند مستوى الدلالة (0.01)، بمعنى كلما كانت المؤسسة أو الشركة تتمتع بنظام قيادي جيد بين رب العمل أو الرئيس وبين العاملين كلما زاد ذلك من مستوى الرضا الوظيفي لديهم، مما يدل على أنه كلما توافرت العوامل والظروف والشروط العملية المناسبة للعاملين في مصنع الإسمنت كلما ارتفعت روحهم المعنوية وزاد رضاهم عن عملهم، وبالتالي ازدادت القدرة الإنتاجية لديهم، وتوافقت النتائج مع

نتائج دراسة (2001) [8] Gratto التي أظهرت أن الهيكل التنظيمي هو من أهم عناصر المناخ التنظيمي التي لها علاقة بمستوى الرضا الوظيفي. فالقيادة هي المحدد الأهم لنوعية المناخ التنظيمي في أذهان العاملين، والذي يساعد في زيادة مستوى الرضا الوظيفي لديهم. وهذا ما يؤكد بشكل كبير أهمية نمط القيادة وأسلوب الإدارة المستخدم في تعاملها مع المرؤوسين أو العاملين من خلال منحهم الدعم والثقة وتشجيعهم على تعزيز المبادرة وإبداء وجهات النظر بالإضافة إلى الاهتمام برغباتهم ومعاملتهم معاملة إنسانية وبدون تمييز، وقد اتفقت نتائج الدراسة مع نتائج ما توصلت إليه دراسة يحي سليم ملحم (2006)[] ، ونتائج دراسة يوسف جغلولي (2012)[10]، ونتائج دراسة ايهاب محمود عايش الطيب (2008)[11] ، فيما اختلفت مع نتائج دراسة محمد القريوتي (1994)[12] التي أظهرت عدم ارتياح العاملين في الجامعة الأردنية لفلسفة الإدارة. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على جوهر العلاقة بين نمط القيادة والرضا الوظيفي لدى العاملين بمصنع الإسمنت بمفتاح بولاية البليدة.

وعلى هذا الأساس نقبل الفرضية الثانية التي تنص على وجود علاقة ارتباطية بين نمط القيادة والرضا الوظيفي لدى العامل الجزائري بمصنع الإسمنت بمفتاح بولاية البليدة.

3. **تحليل نتائج الفرضية الثالثة ومناقشتها:**

تُوجد علاقة ارتباطية بين نمط الاتصال والرضا الوظيفي لدى العامل الجزائري

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لفحص العلاقة الارتباطية بين الدرجات التي تحصل عليها التلاميذ من أفراد العينة على مقياس المناخ التنظيمي (بعد نمط الاتصال)، وبين الدرجات التي حصلوا عليها على مقياس الرضا الوظيفي، حيث تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 12:

يوضح معامل الارتباط بين نمط الاتصال والرضا الوظيفي

المتغيرات	العينة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	القرار
نمط الاتصال- الرضا الوظيفي	143	0.658**	0.01	دال

يتضح من نتائج الجدول رقم (12) وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين نمط الاتصال والرضا الوظيفي لدى العمال، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.658) وهي دالة عند مستوى الدلالة (0.01)، بمعنى كلما كان نمط الاتصال ايجابي كلما زاد ذلك من درجة الرضا الوظيفي لديهم، وهذا ما يدل على الأهمية التي توليها إدارة الشركة في توفير نظام اتصال فعال تناسب فيه الاتصالات في جميع الاتجاهات بسهولة ويسر، ولقد اتفقت نتائج الدراسة مع ما توصلت إليه نتائج دراسة ايهاب محمود عايش الطيب (2008)[13] التي انتهت إلى أثر نمط الاتصال في زيادة مستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين، مما يتيح فرصة إبداء الرأي وترشيد القرارات الأمر الذي يؤدي إلى رفع المعنويات للمرؤوسين وتحقيق الانسجام في بيئة العمل، وحل بعض المشكلات، وتوافقت هذه النتائج مع ما توصلت إليه نتائج دراسة يحي سليم ملحم (2006)[14] التي أظهرت وجود علاقة ايجابية

بين مناخ نمط الاتصال والرضا الوظيفي للعاملين في إحدى شركات الاتصال بالأردن، وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها نتائج دراسة (1976)[15] Fried et al (1969)16, Payen et Panght ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية نمط الاتصال في زيادة مستوى رضا العاملين،. وذلك لن يتأتى إلا من خلال تبادل النصح والإرشاد والمشورة وإتاحة الفرصة المناسبة لهم للمشاركة في اتخاذ القرارات ووضع أهداف وحدات العمل، وقد اختلفت نتائج الدراسة مع نتائج دراسة محمد القريوتي (1994)[17] التي أظهرت أنَّ قنوات الاتصال مع الإدارة غير مفتوحة بدرجة كافية مما يؤثر في رضاهم الوظيفي.

وعلى هذا الأساس نقبل الفرضية الثالثة التي تنص على وجود علاقة ارتباطية بين نمط الاتصال والرضا الوظيفي لدى العامل بمصنع الإسمنت بمفتاح بولاية البليدة.

4. **تحليل نتائج الفرضية الرابعة ومناقشتها:**

تُوجد علاقة ارتباطية بين المناخ التنظيمي والرضا الوظيفي لدى العامل الجزائري.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لفحص العلاقة الارتباطية بين الدرجات التي تحصل عليها التلاميذ من أفراد العينة على مقياس المناخ التنظيمي، وبين الدرجات التي حصلوا عليها على مقياس الرضا الوظيفي، حيث تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 13:

يوضح معامل الارتباط بين نمط الاتصال والرضا الوظيفي

المتغيرات	العينة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	القرار
المناخ التنظيمي- الرضا الوظيفي	143	**0.804	0.01	دال

يتضح من نتائج الجدول رقم (13) وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين المناخ التنظيمي والرضا الوظيفي لدى العمال، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.804) وهي دالة عند مستوى الدلالة (0.01)، بمعنى كلما كان المناخ التنظيمي السائد مريح وايجابي كلما زاد ذلك من درجة الرضا الوظيفي لديهم، مما يدل على أنه كلما توافرت العوامل والظروف المناسبة للعاملين في مصنع الإسمنت كلما ارتفعت روحهم المعنوية وزاد رضاهم عن عملهم، وتوافقت هذه النتائج مع نتائج دراسة يحي سليم ملحم (2006)[18] التي أظهرت وجود علاقة ايجابية بين المناخ التنظيمي ككل وكل بعد من أبعاد الرضا الوظيفي للعاملين في إحدى شركات الاتصال بالأردن، وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها نتائج دراسة ايهاب محمود عايش الطيب (2008)[19] ،كما توافقت هذه النتائج أيضاً مع نتائج دراسة موسى اللوزي (1994)[20] والتي أظهرت رضا كبير من العاملين بمستشفيات القطاع العام عن أبعاد المناخ التنظيمي باستثناء الحوافز وتحمل المسؤولية والعلاقات الإنسانية والمخاطرة. بمعنى أنَّ المناخ التنظيمي يكتسي أهمية كبيرة من خلال وجود هيكل تنظيمي مناسب يتميز بالمرونة ووضوح الأهداف ووضوح خطوط السلطة الرسمية مع توافر أساليب إدارية مناسبة تتبنى قيم العدالة والمعاملة الإنسانية وتمنح العاملين الثقة وتحفزهم على المبادرة وتؤمن بأهمية مشاركة العاملين في صنع

القرارات والمشاركة في وضع الأهداف وخطط العمل، فضلاً عن وجود نمط اتصال فعال يسمح بسهولة ومرونة الاتصالات.

وعلى هذا الأساس نقبل الفرضية الثالثة التي تنص على وجود علاقة ارتباطية بين نمط الاتصال والرضا الوظيفي لدى العامل بمصنع الإسمنت بمفتاح ولاية البليدة.

5. **الاستنتاج العام:**

من خلال نتائج الدراسة الميدانية، وبعد القيام بتحليل كامل البيانات للجداول السابقة الذكر تم التوصل إلى نتائج تمثلت في ما يلي:

- وجود علاقة ارتباطية بين الهيكل التنظيمي والرضا الوظيفي لدى العمال، مما يدل على أنه كلما توافرت العوامل والظروف المناسبة للعاملين في مصنع الإسمنت كلما ارتفعت روحهم المعنوية وزاد رضاهم عن عملهم.
- وجود علاقة ارتباطية بين القيادة والرضا الوظيفي لدى العمال، مما يدل على أنه كلما كانت الظروف المتاحة ملائمة والشروط العملية مناسبة للعاملين في مصنع الإسمنت كلما ادى ذلك لتحفيزهم وزاد من رضاهم عن عملهم، وبالتالي ازدادت القدرة الإنتاجية لديهم.
- وجود علاقة ارتباطية بين نمط الاتصال والرضا الوظيفي لدى العمال، مما يدل على أهمية نمط الاتصال في زيادة مستوى رضا العاملين،. وذلك لن يتأتى إلا من خلال تبادل النصح والإرشاد والمشورة وإتاحة الفرصة المناسبة لهم للمشاركة في اتخاذ القرارات ووضع أهداف وحدات العمل.
- وجود علاقة ارتباطية بين المناخ التنظيمي والرضا الوظيفي لدى العمال، بمعنى أنَّ المناخ التنظيمي يكتسي أهمية كبيرة من خلال وجود هيكل تنظيمي مناسب يتميز بالمرونة ووضوح الأهداف ووضوح خطوط السلطة الرسمية مع توافر أساليب إدارية مناسبة تتبنى قيم العدالة والمعاملة الإنسانية وتمنح العاملين الثقة وتحفزهم على المبادرة وتؤمن بأهمية مشاركة العاملين في صنع القرارات والمشاركة في وضع الأهداف وخطط العمل، فضلاً عن وجود نمط اتصال فعال يسمح بسهولة ومرونة التواصل.

6. **اقتراحات الدراسة:**

في ضوء ما انتهت إليه الدراسة الحالية من نتائج، فإنَّه يُمكن الخروج ببعض الاقتراحات العملية، وذلك من خلال التأكيد على النقاط التالية:

* ضرورة أن تولي المؤسسات والشركات المناخ التنظيمي بجميع مكوناته وعناصره الاهتمام اللازم كونه متغير هام يساهم في التأثير على الرضا الوظيفي للعاملين، مما سيعمل على زيادة حبهم للمؤسسة وتعزيز ولائهم وانتمائهم لها.

* يجب على المؤسسات الصناعية و غيرها أن تعتمد على هياكل تنظيمية جديدة أكثر مرونة حتى تتمكن من تدعيم قدرتها على التكيف مع المستجدات الخارجية وحالات عدم الاستقرار.

* ضرورة تفعيل مشاركة العاملين في البرامج الجديدة المقررة وخاصة ما تعلق منها بمعايير الأداء والاعتراف بقدراتهم في وضع الأهداف المرحلية التي تساهم في تحقيق مرامي وغايات المؤسسة.

* ضرورة وجود قيادة إدارية واعية ومدركة تمتلك المهارات القيادية المختلفة لأنَّ ذلك سيسهم في تذليل كثير من المشاكل في مجال اتخاذ القرار وعملية التواصل داخل المنظمة.

* منح الأهمية للاتصالات الداخلية، وذلك من خلال فتح قنوات اتصال جديدة وتحسين القنوات الموجودة والعمل على إزالة ما يعيق تدفق الاتصالات بين جميع المستويات الإدارية وفي جميع الاتجاهات.

الاحالات و المراجع:

---

1 يوسف جغلولي (2012)، المناخ التنظيمي كبيئة اجتماعية للتنشئة التنظيمية لسلوك العامل داخل المنظمة، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (19)، جامعة الجزائر 2.

2 حامد بدر (1983)، الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (03).

3 يحي سليم ملحم (2006)، أثر المناخ التنظيمي على الرضا الوظيفي: دراسة حالة شركة الاتصال الأردنية الحديثة، المجلة العربية للإدارة، العدد (02)، المجلد (26)، المملكة العربية السعودية.

4 ايهاب محمود عايش الطيب (2008)،نفس المرجع السابق.

5 موسى اللوزي (1994)، الرضا عن المناخ التنظيمي لدى الأفراد العاملين في مستشفيات القطاع العام في الأردن، مجلة دراسات للعلوم الإدارية، العدد (06)، المجلد (21)، الأردن.

6 عبد المحسن صالح الحيدر (2006)، اتجاهات العاملين نحو المناخ التنظيمي وعلاقة خصائصهم الشخصية والوظيفية بتلك الاتجاهات، دراسة ميدانية في مستشفى الملك فيصل التخصصي في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للإدارة، العدد (02)، المجلد (26)، المملكة العربية السعودية.

7 فوزي ميهوبي (2013)، علاقة نمط القيادة والمناخ التنظيمي بالاحتراق النفسي والولاء التنظيمي لدى الممرضين، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر 2.

8 *Gratto, Frederic J (2001), "The Relationship between Organizational Climate and Job Satisfaction for Directors of Physical plants".*

9 يحي سليم ملحم (2006)، نفس المرجع السابق.

10 يوسف جغلولي (2012)، نفس المرجع السابق.

11 ايهاب محمود عايش الطيب (2008)،نفس المرجع السابق.

12 محمد القريوتي (1994)، المناخ التنظيمي في الجامعة الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، دراسة ميدانية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، العدد (05)، المجلد (09)، الأردن.

13 ايهاب محمود عايش الطيب (2008)،نفس المرجع السابق.

14 يحي سليم ملحم (2006)، نفس المرجع السابق.

15 *Payen, Payen, R,I and paugh, D, (1976), organisational structure and climate indummette , Md hand book of industrial and organisational psychology R.and M.C nally and cochicago.*

16 *fried lander, frank and rowton mu rgullies(1969), multiple impacts of organisational climate and individual value systeme upon jobs satisfation*

17 محمد القريوتي (1994)، نفس المرجع السابق.

18 يحي سليم ملحم (2006)، نفس المرجع السابق.

19 ايهاب محمود عايش الطيب (2008)،نفس المرجع السابق.

20 موسى اللوزي (1994)، نفس المرجع السابق.

قياس مؤشرات جودة الخدمات الصحية من منظور المرضى

دراسة استطلاعية لعينة من مرضى المستشفى الجامعي بمدينة باتنة – الجزائر

أ.الطيب جمعة
جامعة الحاج لخضر - باتنة-
salitayeb35@yahoo.fr

ملخص
جودة الخدمات الصحية على مستوى أداء الخدمة المقدمة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين مؤشرات جودة الخدمة الصحية ومستوى أدائها، وتختلف قوة هذه العلاقة من مؤشر إلى آخر، كما تم تحديد الأهمية النسبية لكل مؤشر ولأداة الدراسة ككل. وأظهرت النتائج أيضا عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في متوسطات تقديرات أفراد العينة باختلاف العوامل الديموغرافية. وتخلص الدراسة إلى بعض الاقتراحات التي من شأنها رفع مستوى جودة الخدمات الصحية المقدمة في المستشفى.
الكلمات المفتاحية: خدمات صحية، مؤشرات الجودة، المرضى، المستشفيات.
رموز **jel**: .I11, I1, I12, C12, M54

Résumé:
Mesure les signes qualitatifs des services sanitaires par rapport à les malades
Cette étude a pour objectif de faire reconnaitre les réalités de la qualité des services sanitaires au niveau des hôpitaux Algériens, et ce, notamment celle des service rendus
D'abord, ces études ont nettement démontré qu'il n'existe en aucun cas des différences statistiques importantes dans les estimations des membres participants choisis en dépit de leur (âge, sexe, niveau intellectuel) concernant la qualité des services au niveau de l'application. et comme le prouvent également les signes qualitatifs, qu'il existe une nette relation positive entre ces derniers dont le degré de différence varie légèrement d'un signe à un autre.
Cependant, cette étude propose enfin quelques suggestions qui seraient bénéfiques au bon fonctionnement et à l'amélioration positive de la qualité des services au niveau des hôpitaux.
Les mots clés: *services sanitaire, les signes qualitatifs, les malades, les hôpitaux*
Classification(JEL) : *I11, I1, I12, C12, M54.*

تمهيد:

إن الاهتمام بتحسين جودة الخدمة الصحية محدود جدا في بلادنا، حيث لا يزال الكثيرون يعتقدون أن هذا المفهوم غير ملائم للتطبيق في قطاع الخدمات، كون الخصائص المميزة لهذا القطاع تختلف عن الخصائص المميزة للقطاع الصناعي الذي يرتبط بهذا المفهوم. غير أن الواقع قد أثبت غير ذلك، إذ أصبح الاهتمام بجودة الخدمات تكافئ أو قد تفوق الاهتمام بالسلع في الكثير من بلدان العالم ولاسيما المتقدمة منها. وقد حظيت جودة الخدمة الصحية باهتمام أكبر عن غيرها من الخدمات نظرا لتعلق الأمر بصحة وحياة الإنسان، هذا ما جعلها ضرورة لازمة تزداد أهميتها بازدياد

قدرتها على إشباع الرغبات الكاملة للمرضى، سواء داخل المستشفى أو خارجه، وذلك عن طريق تلبية متطلباتهم واحتياجاتهم وتوقعاتهم المعلنة وغير المعلنة.

هذا يتطلب من مقدمي الخدمات التعرف على العوامل التي تؤثر على جودة ما يقدمونه وطرق معالجتها مما سيؤدي إلى تحسين الجودة ورفعها إلى المستوى المطلوب. وهذا لا يتأتى إلا من خلال التركيز على الجوانب المعتمدة في تقييمها والتي أوضحها المهتمين بهذا المجال عن طريق تحديد أبعاد جودة الخدمة الصحية، هذه الأبعاد التي تعد بمثابة مؤشرات لقياس مستوى جودة الخدمة الصحية.

وبهدف تثمين الطرح السابق، ونظرا لمحدودية الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في مستشفياتنا، جاءت هذه الدراسة كمساهمة لتقييم مستوى جودة الخدمة الصحية المقدمة بالمستشفى الجامعي لمدينة باتنة.

أولا: الإطار العام للدراسة

1.**مشكلة الدراسة** : شهد قطاع الخدمات الصحية والرعاية الطبية بالجزائر تطورات كبيرة منذ العقدين الأخيرين من القرن الماضي، تزامن مع التغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري بشكل عام. وعلى الرغم من ضخامة ما تنفقه الدولة على الرعاية الصحية وما تبذله من جهود في سبيل رفع مستوى الخدمات الصحية التي تقدمها القطاعات العامة، إلا أن الاستفادة من ذلك ما زال دون المستوى المطلوب، وبقي القطاع الصحي عرضة للعديد من المشاكل التي كان لها الأثر السلبي على تطور الخدمات الصحية، وتحسين جودة تقديمها للمواطن. وعليه تحاول هذه الدراسة الإجابة على السؤال الجوهري التالي: **كيف يمكن تحسين جودة الخدمة الصحية في المستشفى من خلال قياس مؤشرات الجودة وتقييمها من طرف المريض؟**

تتفرع من هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع جودة الخدمات الصحية في المستشفى الجامعي باتنة ؟
- هل هناك علاقة بين مؤشرات جودة الخدمة الصحية (المتغير المستقل) وهي العناصر الملموسة، الاعتمادية، الاستجابة، الأمان، التعاطف ومستوى أداء الخدمات الصحية (المتغير التابع)، ومدى قوة تأثير هذه العلاقة في تحسين مستوى جودة الخدمة الصحية؟
- ما هي الأهمية النسبية لمؤشرات جودة الخدمة بالنسبة المرضى في تقييم مستوى أداء الخدمة الصحية المقدمة لهم ؟
- ما مدى تأثير العوامل الديموغرافية (المتغير الوسيط) وهي النوع, العمر, المستوى التعليمي على الأهمية النسبية المعطاة لمؤشرات جودة هذه الخدمات ؟

2. **أهمية الدراسة:**

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى:

- أهمية المؤسسات الصحية بالنسبة للمجتمع, لما لها من تأثير على العنصر البشري، والذي يعتبر أساس التنمية الاقتصادية والمحرك الأساسي لعملية الإنتاج.

- تقييم مستوى جودة الخدمات الصحية المقدمة في القطاع الحكومي، وبيان جوانب الخلل والضعف إضافة إلى تبيان الجوانب التي يمكن من خلالها تفعيل دور إدارة هذه المستشفيات، والسعي للوصول إلى مستوى خدمات صحية ممتازة.
- إن أهمية هذه الدراسة جاءت كونها من الدراسات القليلة التي تناولت هذا الموضوع في المستشفيات الحكومية.
- يعتبر هذا البحث مقدمة لمجهود آخر يرجى المساهمة من خلاله في تحسين مستوى جودة هذه الخدمات.

ثانيا: الدراسة النظرية

1. **مفهوم جودة الخدمة الصحية** : يعتبر مفهوم جودة الخدمة الصحية من المفاهيم الغامضة التي يصعب إيجاد تعريف لها وقياسها بدقة. فليس هناك اتفاق عام بين المهتمين بهذا الموضوع على تعريف معياري موحد ومقبول، حيث ينظر كل منهم إلى هذا المفهوم من زاوية معينة وبالتاي يتعامل معه ويركز فيه على نقاط قد يختلف فيها مع غيره□. فجودة الخدمة الصحية من المنظور الطبي والمهني هي تقديم أفضل الخدمات وفق أحدث التطورات العلمية والمهنية ويتحكم في ذلك أخلاقيات ممارسة المهنة ونوعيتها وطبيعة الخدمة الصحية المقدمة. أما من المنظور الإداري فيعني كيفية استخدام الموارد المتاحة والمتوفرة والقدرة على جذب المزيد من الموارد لتغطية الاحتياجات اللازمة لتقديم خدمة متميزة، أما من وجهة نظر المريض وهو الأهم فتعني جودة الخدمة الصحية طريقة الحصول عليها ونتيجتها النهائية بر. أما تعريف الهيئة الأمريكية المشتركة لاعتماد منظمات الرعاية الصحية للجودة بأنها "درجة الالتزام بالمعايير المتعارف عليها لتحديد مستوى جيد من الممارسة ومعرفة النتائج المتوقعة لخدمة أو إجراء أو تشخيص أو معالجة مشكلة طبية معينة" تر، ويتضح من هذا التعريف أن الجودة تحدد على أساس الالتزام بالمعايير المهنية، وتقاس بأثر رجعي باستخدام المعايير المحددة مسبقا، وبهدف التحسين والتطوير المستمر.

2. **أبعاد (مؤشرات) جودة الخدمة الصحية**

1.2. **بعد الاعتمادية** : أوضح لوفلوك (lovelock) بأن الاعتمادية تشير إلى قدرة مقدم الخدمة على الوفاء والالتزام بتقديم الخدمة باعتماد ودقة وثبات.[4] وبين البكري بأن المعولية في الخدمة الصحية تعني القدرة على الأداء في إنجاز ما تم تحديده مسبقا وبشكل دقيق ويمثل هذا البعد (32%) كأهمية نسبية في الجودة قياسا بالأبعاد الأخرى. وأن من معايير التقييم لبعد الاعتمادية الأتي : دقة السجلات المعتمدة في إدارة المستشفى، المواعيد الدقيقة في الإجراءات الطبية.[5]

2.2. **بعد الاستجابة** : يرى لوفلوك (Lovelock) بأن الاستجابة تعني قدرة مقدم الخدمة وسرعة استجابته بالرد على طلبات المستفيدين واستفساراتهم.[6] وذكر البكري بان الاستجابة تعني المساعدة الحقيقية في تقديم الخدمة إلى المستفيد (المريض)، ويمثل هذا البعد (22%) كأهمية نسبية في الجودة قياسا بالأبعاد الأخرى.[7]

3.2. **بعد الضمان** : أشار محمود والعلاق إلى أن هذا البعد هو العهد ويقصد به معلومات القائمين على تقديم الخدمة وكياستهم، وقدرتهم على استلهام الثقة والائتمان. أما البكري فقد أطلق عليه تسمية التأكيد ويقصد بها السمات التي يتسم بها العاملون من معرفة وقدرة وثقة في تقديم الخدمة ويمثل هذا البعد (19%) كأهمية نسبية في الجودة قياسا بالأبعاد الأخرى، ومن معايير تقييم جودة الخدمة الصحية بموجب هذا البعد الآتي: سمعة ومكانة المستشفى عالية، المعرفة والمهارة المتميزة للأطباء والملاك التمريضي، الصفات الشخصية للعاملين.[9]

4.2. **التعاطف**: يرى كل من باراسيرامان وآخرون (Parasuraman, et.al) بأن بعد التقمص العاطفي يشتمل على المتغيرات التالية: اهتمام العاملين في المستشفى بالمستفيدين اهتماما شخصيا، تفهم العاملين في المنظمة لحاجات المستفيدين، ملائمة ساعات عمل المنظمة لتناسب جميع المستفيدين، حرص المنظمة على المصلحة العليا للمستفيدين.[10] كما يرى البكري أن التعاطف يعني درجة الرعاية والاهتمام الشخصي بالمستفيد، ويمثل هذا البعد (16%) كأهمية نسبية في الجودة قياسا بالأبعاد الأخرى، ومن معايير التقييم لهذا البعد: الاهتمام الشخصي بالمريض، الإصغاء الكامل لشكوى المريض، تلبية حاجات المريض بروح من الود واللطف.[11]

5.2. **بعد الملموسية** : أشار زيتمال وبرايتنر (Zeithmal & Britner) إلى أن الجوانب المتعلقة بملموسية الخدمة هي المباني وتقانة المعلومات والاتصالات المستخدمة فيه، والتسهيلات الداخلية للأبنية والتجهيزات اللازمة لتقديم الخدمة، والمظهر الخارجي للعاملين، والترتيبات الداخلية للمنظمة الصحية، ومواقع الانتظار للمستفيد من الخدمة، وغير ذلك.[12] وأوضح البكري أن الملموسية تتمثل بالقدرات والتسهيلات المادية والتجهيزات والأفراد ومعدات الاتصال، ويمثل هذا البعد (11%) كأهمية نسبية قياسا بالأبعاد الأخرى، ومن معايير التقييم لهذا البعد : الأدوات المستخدمة في التشخيص والعلاج، المظهر الخارجي لمقدمي الخدمة، وأماكن الانتظار والاستقبال المناسبة.[13]

ومما سبق يتضح أن الدراسات أثبتت أنه على الرغم من النظر إلى الأبعاد الخمسة على أنها ضرورية إلا أن الوزن النسبي لها يختلف من زبون لآخر، ومن منظمة لأخرى. إلا أن بعد الاعتمادية يظل في جميع الأحوال في المرتبة الأولى كأهم عنصر أو بعد يعكس جودة الخدمة، بغض النظر عن طبيعة الخدمة.[14]

3. قياس جودة الخدمة:

رغم تعدد مداخل قياس وتقييم جودة الخدمات، إلا أن هناك اتفاقا عاما بين الباحثين في هذا المجال على أنه يوجد نموذجان رئيسيان لقياس جودة الخدمات ينسب أولهما إلى باراسيرامان وآخرون (Parasuraman et al) وهو الذي يستند على توقعات العملاء لمستوى الخدمة وإدراكاتهم لمستوى أداء الخدمة المقدمة بالفعل، ومن ثم تحديد الفجوة أو التطابق بين هذه التوقعات والإدراكات وذلك باستخدام الأبعاد الخمس الممثلة لمظاهر جودة الخدمات والمشار إليها سابقا، وأطلق على هذا النموذج في قياس جودة الخدمات اسم مقياس الفجوة أو مقياس SERVQUAL.[15] أما النموذج الثاني فقد توصل إليه كل من كرونا وتيلور(Cronin & Taylor) وأطلق عليه نموذج الأداء الفعلي للخدمة SERVPERF،

ويعتبر نموذجا معدلا من سابقه، ويركز على قياس الأداء الفعلي للخدمة المقدمة للعميل على اعتبار أن جودة الخدمة يتم التعبير عنها كنوع من الاتجاهات.[16]

فقد تم من خلال هذه الدراسة إجراء اختبار لأربعة نماذج لقياس جودة الخدمة:

- SERVQUAL جودة الخدمة = الأداء - التوقعات.
- weighted SERVQUAL جودة الخدمة = الأهمية (الأداء - التوقعات)
- SERVPERF جودة = الأداء
- weighted SERVPERF جودة الخدمة = الأهمية ×الجودة

وقد خلص كرونا وتيلور إلى أن مقياسSERVPERF (الأداء فقط) أفضل المقاييس. حيث أن هذا المقياس يستبعد فكرة الفجوة من الأداء والتوقعات ويركز فقط على الأداء لقياس الجودة. لذا فإنه ينصح باستخدام هذا المقياس في العديد من المجالات نظرا لتميزه بالسهولة في التطبيق والبساطة في القياس. كما أنه يركز على قياس الأداء الفعلي للخدمة. وبناءا على هذه التوصية تم تبني مقياس SERVPERF واستخدامه في عدد من مجالات الخدمة وفي بيئات مختلفة، من بينها هذه الدراسة.

ثالثا: الدراســــة الميدانيــــــة

1. **فرضيات الدراسة** : استهدفت الدراسة تحليل ثلاث قضايا تتعلق بالموضوع متمثلة في :

1.1. **القضية الأولى** : تتمثل في اختبار مدى وجود علاقة بين مؤشرات جودة الخدمة الصحية ومستوى أداء هذه الخدمة التي تؤثر على رضا المريض، وفي حال وجود هذه العلاقة سنحاول معرفة مدى تأثير وقوة علاقة كل مؤشر على مستوى أداء الخدمة الصحية. ولتحقيق هذا الهدف سوف يتم اختبار خمسة فرضات تتعلق بمؤشرات الجودة (الاعتمادية، الاستجابة، الأمان، التعاطف، الملموسية)كما يلي:

- **الفرضية الأولى** : وتدرس مدى وجود علاقة بين مستوى أداء الخدمة الصحية ومؤشر الاعتمادية، ثم معرفة مدى قوة تأثير هذه العلاقة إن وجدت، وذلك باختبار الفرضية العدمية التالية :

H_o : " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى أداء الخدمة الصحية ومؤشر الاعتمادية ".

- **الفرضية الثانية** : تختبر مدى وجود علاقة بين مستوى أداء الخدمة الصحية ومؤشر الاستجابة، ثم قوة تأثيرها. من الفرضية العدميةH_o: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى أداء الخدمة الصحية ومؤشر الاستجابة"
- **الفرضية الثالثة** : تهتم بمعرفة مدى وجود علاقة بين مستوى أداء الخدمة الصحية ومؤشر الأمان، ثم قوة تأثيرها. من الفرضية العدمية H_o:" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى أداء الخدمة الصحية ومؤشر الأمان"
- **الفرضية الرابعة** : وتدرس مدى وجود علاقة بين مستوى أداء الخدمة الصحية ومؤشر التعاطف، ثم قوة تأثيرها. من الفرضية العدمية H_o : "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى أداء الخدمة الصحية ومؤشر التعاطف ".

- **الفرضية الخامسة** : تتعلق بمدى وجود علاقة بين مستوى أداء الخدمة الصحية ومؤشر الملموسية، ثم قوة تأثيرها. من الفرضية العدمية H_0 : " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى أداء الخدمة الصحية ومؤشر العناصر الملموسة ".

2.1. **القضية الثانية** : تحيط بالإجابة على السؤال التالي :

ما مستوى جودة الخدمات الصحية في المستشفى الجامعي باتنة ؟ ويتم ذلك بتحليل البيانات الخاصة بتقييم إجابات المرضى لمؤشرات جودة الخدمة الصحية. حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لاستجابات أفراد العينة على كل مجال من مجالات أداة الدراسة وعلى الأداة ككل. ومن ثم ترتيب مؤشرات الأداة ككل حسب أهميها، ثم ترتيب عبارات كل مؤشر من مؤشرات جودة الخدمة الصحية تنازليا حسب أهميتها (متوسطها الحسابي)،

وبناءا على ترتيب الأهمية النسبية لمؤشرات الجودة كما ورد في الجانب النظري، سيتم اختبار الفرضية العدمية التالية :

H_0 : " إن الأهمية النسبية لمؤشرات جودة الخدمات الصحية كما يلي : (1) الاعتمادية، (2) الاستجابة، (3) الأمان، (4) التعاطف و (5) الملموسية ".

3.1. **القضية الثالثة** : وتتعلق بمدى اختلاف الأهمية النسبية لمؤشرات جودة الخدمة الصحية، من حيث تأثيرها على مستوى أداء الخدمة الصحية وذلك باختلاف المتغيرات المعدلة المتمثلة في النوع، العمر والمستوى التعليمي، من خلال اختبار الفرضية العدمية التالية :

H_0 : " لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لمؤشرات جودة الخدمة الصحية من حيث تأثيرها على مستوى أداء الخدمة الصحية، وذلك باختلاف العوامل الديموغرافية ".

2. **حدود العينة ومجتمع الدراسة** : يتكون مجتمع الدراسة من جميع المرضى المقيمين في المستشفى الجامعي بولاية باتنة. فقد بلغ عدد أسرة هذا الأخير 636 سرير موزعة على عدة مصالح طبية. ولصعوبة تحديد فترة الدراسة ولعدم استقرار عدد المرضى في المستشفى تم الاعتماد على المقيمين الحاليين بالمستشفى أي أن فترة الدراسة تحددت في شهرين أي فترة البحث وتوزيع الاستبيان، وقد تم توزيع 120استبيان توزيعا مباشرا على المرضى، وذلك بعد الحصول على موافقة الجهات المختصة، وقد استثنيت بعض المصالح كجراحة العيون والحروق نظرا لحالتهم الصحية. وبعد تفريغ مجموع الاستبيانات تم استبعاد41 استبيان لعدم صلاحيتها بسبب نقص المعلومات الواردة فيها، أو لامتناع البعض الآخر عن الإجابة. وبذلك تمثل العينة ما نسبته 65.83% من إجمالي الاستمارات الموزعة.

3. **أداة الدراسة ووسائل جمع البيانات** : اعتمدت الباحثة في جمع البيانات والمعلومات على نوعين من المصادر هما :

1.3. **المصادر الثانوية الجاهزة** : وذلك بالرجوع إلى الكتب والدوريات والبحوث السابقة، العربية والأجنبية في الموضوع.

2.3. **المصادر الأولية** : تتمثل في تصميم وتطوير استبيان، وذلك استنادا على الأدب النظري في الموضوع بهدف الحصول على البيانات من أفراد مجتمع الدراسة. وقد تم توزيع هذا الاستبيان على متخصصين للتصحيح ليتم اعتماده بالشكل الأخير. ويتكون هذا الاستبيان من 16 عبارة تغطي أبعاد جودة الخدمة الصحية، وقد تم استنباط عبارات هذه المؤشرات الخمسة من مكونات كل مؤشر. وقد ارتبطت العبارات 16 بمقياس ثلاثي الأوزان، وقد أعطيت كل إجابة وزن بدءا من 3 درجات إلى درجة واحدة. حيث يعبر الرقم (3) على الايجابية و(2) على الحيادية و(1) على السلبية.

4. **المعالجة الإحصائية وتحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية**

1.4. **الأساليب الإحصائية المستعملة** :

- النسب المئوية والتكرارات لوصف أفراد مجتمع الدراسة.
- اختبار كا^2 (مربع كاي) حيث تم توظيفه لاختبار فرضيات الدراسة في القضية الأولى لمعرفة مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى أداء الخدمة الصحية ومؤشراتها، لأن من بين استعمالات χ^2 اختبار الاستقلال والتجانس بين متغيرين أو ظاهرتين سواء كانت كمية أو وصفية. وذلك عند مستوى دلالة 5% بناء على قاعدة القبول أو الرفض لفرضية العدم، التي تقبل إذا كان الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة المحسوبة أكبر من العتبة أي : ($Sig. = ... \succ \alpha = 0,05$).
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وذلك للحكم على استجابة العينة على متغيرات الدراسة. وقد تم توظيفهما إلى جانب درجة الموافقة لاختبار فرضيات الدراسة في القضية الثانية.
- معامل التوافق M وهو يستخدم في تفسير الظواهر الوصفية. تم توظيفه لاختبار فرضيات الدراسة في القضية الأولى ليبين مدى قوة العلاقة بين مستوى أداء الخدمة الصحية ومؤشراتها، إن ثبت وجود هذه العلاقة في الاختبار السابق.
- تحليل التباين الأحادي (فيشرF). لاختبار فرضيات الدراسة في القضية الثالثة لإثبات فيما إذا كانت تختلف استجابات أفراد عينة الدراسة على درجة جودة الخدمات الصحية في المستشفى باختلاف متغيرات النوع، العمر والمستوى التعليمي، عند مستوى دلالة 5% بناء على قاعدة القبول أو الرفض لفرضية العدم، بالاعتماد على قيمة الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة المحسوبة. ويهدف هذا التحليل إلى اختبار الفروق بين متوسطات عدة فئات أو مستويات.

2.4. **وصف عينة الدراسة** :

يتم وصف العينة عبر ثلاث خصائص من خلال عرض نتائج الدراسة، حيث وجد أن نسبة الإناث تمثل 57.7% حيث بلغ عددهم 46 وهذا يدل على أن النساء أكثر عرضة للأمراض من الرجال في مدينة باتنة. أما فيما يتعلق بالعمر فكان أكبر عدد من التكرارات في الفئة 36- 40 سنة حيث بلغت 27.84%. وفي المقابل كانت اقل نسبة لفئة اقل من 25 سنة بنسبة 7.44%. وبالنسبة للمستوى التعليمي فقد كان أغلب أفراد العينة من المستوى الثانوي حيث بلغت نسبتهم 36.7%. أما ذوي التعليم

الابتدائي أو المتوسط فمثلوا 29.11%، في حين نجد أن النسبة الباقية تتوزع بين المستوى الجامعي والأميين (جدول 1).

الجدول (1): وصف عينة الدراسة

النوع			العمر			المستوى التعليمي		
الفئة	التكرار	%	الفئة	التكرار	%	الفئة	التكرار	%
ذكر	33	42.3	أقل من 25 سنة	6	7.44	أمي	10	12.68
أنثى	46	57.7	30-26	13	16.45	ابتدائي أو متوسط	23	29.11
			35-31 40-36 45-41	9 22 18	11.39 27.84 22.78	ثانوي	29	36.7
			أكثر من 46	11	14.10	جامعي	17	21.51
المجموع	79	100	المجموع	79	100	المجموع	79	100

المصدر: من إعداد الباحثة على حسب نتائج الاستمارة.

3.4. التحليل الوصفي واختبار الفرضيات :

1.3.4.القضية الأولى:

تتعلق بمدى وجود علاقة بين مستوى أداء الخدمة الصحية ومؤشرات جودتها، ولدراسة هذه القضية يجب اختبار الفرضيات الخاصة بمؤشرات جودة الخدمة الصحية الخمسة (مؤشر الاعتمادية، الاستجابة، الأمان، التعاطف، العناصر الملموسة) والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول (2) : نتائج اختبار X^2 (مربع كاي) للعلاقة بين مستوى أداء الخدمة الصحية والمؤشرات الخمسة

العبارات	التكرارات				X^2_{cal} المحسوبة	الدلالة
	ايجابية (3)	حيادية (2)	سلبية (1)	المجموع		
مؤشر الاعتمادية						
1- الثقة في خبرة وكفاءة الأطباء	32	34	13	79	0.0026773	0.00
2- الحصول على الخدمة الصحية في جميع الأوقات	42	20	17	79		
3- إجراءات العلاج والتشخيص حسب الحالة الصحية	16	38	25	79		
المجموع	90	92	55	237		
مؤشر الاستجابة						
4- مسارعة الممرضين لخدمة المريض	34	30	15	79	4.3709E-30	0.00
5- عدم انتظار تلقي العلاج طويلا	31	40	8	79		
6- الاتصال بالمريض وتعريفه بالخدمات والإرشادات الصحية المقدمة في المستشفى	0	4	75	79		
المجموع	65	74	98	237		

مؤشـــر الأمان						
7- الرعاية اللازمة لدى كل مراجعة طبية للمستشفى	29	39	11	79		
8- وجود معلومات حول الخدمات الطبية المقدمة في المستشفى	19	19	41	79	4.6894E-06	0.00
9- سمعة المستشفى	24	19	36	79		
المجموع	72	77	88	237		
مؤشر التعاطف						
10- إمكانية الاتصال والتحدث مع الأطباء والمرضيين بسهولة	16	27	36	79		
11- كيفية استقبال ومعاملة موظف الاستقبال المريض	25	40	14	79	3.5474E-20	0.00
12- يتفهم العاملون في المستشفى مدى تقبل المريض الأسعار الحقيقية للخدمات الصحية	0	4	75	79		
المجموع	41	71	125	237		
مؤشر الملموسية						
13- الاستفادة من الأجهزة الطبية المعقدة	20	17	42	79		
14- وضعية قاعة الانتظار (جيدة، ومريحة)	23	27	29	79		
15- موقع المستشفى	38	22	19	79	1.36469E-01	0.00
16- مدى اطلاع المريض على البرامج والإعلانات الوقائية	25	3	51	79		
المجموع	106	69	141	316		

المصدر: من إعداد الباحثة على حسب نتائج الاستمارة

لقد بينت نتائج الجدول (2) أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى أداء الخدمة الصحية والمؤشرات الخمسة لأن قيمة الاحتمال المرفق بالإحصاءة المحسوبة اصغر من العتبة وبالتالي يتم رفض فرضية العدم. ولمعرفة مدى قوة علاقة هذه المؤشرات بمستوى أداء الخدمة الصحية نستعين بمعامل التوافق الذي وجدناه يساوي M=0.2874 بالنسبة لمؤشر الاعتمادية بأعلى تكرار حيادي وايجابي (92،90) مما يعني أن مؤشر الاعتمادية يؤثر على مستوى أداء الخدمة الصحية تأثير مقبول جدا وبقوة 28.74%. أما معامل توافق مؤشر الاستجابة فهو M=0.6143 بأكبر تكرار سلبي (98)، أي أن قوة علاقة هذا الأخير بمستوى أداء الخدمة الصحية تبلغ 61.43% بأثر سلبي على رضا المريض. في حين بلغ معامل توافق مؤشر الأمان M= 0.3352 وحيث أن جميع التكرارات متقاربة لحد ما (88، 77، 72)، فإن قوة العلاقة هذه لها تأثير مقبول لحد ما على رضا المريض. أما مؤشر التعاطف فقد كانت قوة علاقته M=0.5386 بأكبر تكرار سلبي (125)، مما يعني أن قوة العلاقة هذه لها تأثير سلبي يستوجب التصحيح. في حين بلغت قوة علاقة مؤشر العناصر الملموسة M = 0.39، لكن تأثيره غير مقبول (سلبي) لأن أعلى تكرار كان للإجابات السلبية (141).

2.3.4.القضيـة الثانيـة:

تتعلق بتحديد مستوى جودة الخدمة الصحية، من خلال ترتيب مؤشرات الجودة حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لاستجابات أفراد العينة على كل مؤشر من مؤشرات الدراسة وعلى الأداة ككل. وفقا للفرضية التالية:

H_0 : " إن ترتيب الأهمية النسبية لمؤشرات جودة الخدمات الصحية كما يلي : " (1) الاعتمادية، (2) الاستجابة، (3) الأمان، (4) التعاطف، (5) الملموسية".

2.3.4 .1. ترتيب استجابات أفراد العينة على مؤشرات الدراسة ككل :

جدول (3) : متوسطات وانحرافات مؤشرات الدراسة مرتبة تنازليا

مؤشرات الدراسة	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
الاعتمادية	1	2.16	0.76	متوسطة
الاستجابة	5	1.86	0.79	متوسطة
الأمان	3	1.93	0.81	متوسطة
التعاطف	2	2.04	0.85	متوسطة
الملموسية	4	1.88	0.87	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثة على حسب نتائج الاستمارة

إن مؤشرات الدراسة كانت على درجة من الأهمية حيث كان متوسطها الحسابي أعلى من (1.66)، إلا أنها لم تحتفظ بالترتيب الذي ورد في الفرضية مما يستوجب رفض الفرضية العدمية. باستثناء مؤشر الاعتمادية الذي حافظ على المرتبة الأولى بدرجة موافقة متوسطة (2.16)، يليه مباشرة مؤشر التعاطف الذي احتل المرتبة الثانية وهذا راجع إلى طبيعة وخصوصية هذه الخدمة التي تحتاج هذا المؤشر أثناء التعامل. يليه مؤشر الأمان الذي احتفظ بترتيبه (3)، يليه في الأهمية مؤشر العناصر الملموسة قبل مؤشر الاستجابة، وهذا ما يوضح نقص فعالية هذا الأخير في تحسين مستوى أداء الخدمات الصحية المقدمة في المستشفى الجامعي بمدينة باتنة. (الجدول 3)

2.3.4 .2. ترتيب استجابات أفراد العينة على كل مؤشر من مؤشرات الدراسة

المؤشر الأول (الاعتمادية):

جدول (4) :متوسطات وانحرافات استجابات أفراد العينة على عبارات مؤشر الاعتمادية مرتبة تنازليا

رقم العبارة	العبارة	ايجابية (3)	%	محايدة (2)	%	سلبية (1)	%	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
2	الحصول على الخدمة الصحية في جميع الأوقات	42	53.16	20	25.32	17	21.52	1	2.35	0.804	متوسطة
1	الثقة في خبرة وكفاءة الأطباء	32	40.51	34	43.04	13	16.45	2	2.24	0.715	متوسطة
3	إجراءات العلاج والتشخيص حسب الحالة الصحية	16	20.25	38	48.10	25	31.65	3	1.886	0.711	متوسطة
	الأداة ككل							-	2.158	0.76	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثة على حسب نتائج الاستمارة

إن عبارات مؤشر الاعتمادية متوسطة الأهمية حيث كان متوسطها الحسابي (2.16) أعلى من (1.66) باعتبار أن المقياس ثلاثي الأبعاد، وهذا يبين مدى أهمية هذا المؤشر في تقييم أداء الخدمة الصحية المقدمة. وتشير نتائج الدراسة إلى أن الحصول على الخدمة الصحية في جميع الأوقات احتلت المرتبة الأولى بدرجة تقدير متوسط (2.35). وقد كان اتجاه إجابات أفراد العينة عليها يميل للمستوى

الايجابي حيث بلغ عدد الأفراد الذين أجابوا بذلك (42) بنسبة (53.16). وهذا يبين مدى تركيز الإدارة على إرضاء المريض، وذلك من خلال تقديم الخدمة لهم في جميع الأوقات. يليها الثقة في خبرة وكفاءة الأطباء التي كانت مرضية لحد ما للمرضى، مما يبين مدى الجهد الذي يبذله الكادر الطبي في كسب ثقة وولاء المرضى. بعدها إجراءات العلاج والتشخيص حسب الحالة الصحية مقبولة لدى المرضى، مما يعني النجاح المتوسط لهذه الإجراءات في تحقيق أهدافها. (الجدول 4)

المؤشر الثاني (الاستجابة) :

جدول (5) : متوسطات وانحرافات استجابات أفراد العينة على عبارات مؤشر الاستجابة مرتبة تنازليا

رقم العبارة	العبارة	ايجابية (3)	%	محايدة (2)	%	سلبية (1)	%	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
5	عدم انتظار تلقي العلاج طويلا	31	39.24	40	50.63	8	10.13	1	2.29	0.639	متوسطة
4	مسارعة الممرضين لخدمة المريض	34	43.04	30	37.98	15	18.99	2	2.24	0.749	متوسطة
6	الاتصال بالمريض وتعريفه بالخدمات والإرشادات الصحية المقدمة في المستشفى	0	0	4	5.06	75	94.94	3	1.05	0.22	منخفضة
	الأداة ككل							-	1.86	0.79	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثة على حسب نتائج الاستمارة

إن متوسط أهمية مؤشر الاستجابة (1.86) باستثناء العبارة (6) فقد كانت درجة موافقتها منخفضة (1.05) أي أقل من (1.66) فكانت في المرتبة الأخيرة، وهي تتعلق بالاتصال بالمريض وتعريفه بالخدمات والإرشادات الصحية المقدمة في المستشفى باتجاه يميل للمستوى السلبي. وهذا يبين الإهمال الكلي للإدارة لقنوات الاتصال المباشرة مع المريض ومن ثم التغذية العكسية، على أساس الضغط الذي تواجهه في الطلب على الخدمة الصحية، وأن المريض هو الذي يبحث عن الخدمة التي يحتاجها، عكس عدم انتظار تلقي العلاج طويلا الذي احتل المرتبة الأولى، كونها الخدمة التي لا يجوز الانتظار طويلا للحصول عليها.كما أن المريض كان راض عن مسارعة الممرضين لخدمته، مما يعني انعكاس البعد الإنساني وترسخه بالنسبة للعاملين حيث أصبح جزء من سلوكهم. (الجدول 5)

المؤشر الثالث (الأمان) :

جدول (6) : متوسطات وانحرافات استجابات أفراد العينة على عبارات مؤشر الأمان مرتبة تنازليا

رقم العبارة	العبارة	ايجابية (3)	%	محايدة (2)	%	سلبية (1)	%	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
7	الرعاية اللازمة لدى كل مراجعة طبية للمستشفى	29	36.71	39	49.37	11	13.92	1	2.22	0.67	متوسطة
9	سمعة المستشفى	24	30.38	19	24.05	36	45.57	2	1.84	0.85	متوسطة
8	وجود معلومات حول الخدمات الطبية المقدمة في المستشفى	19	24.05	19	24.05	41	51.90	3	1.72	0.825	متوسطة
	الأداة ككل							-	1.926	0.81	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثة على حسب نتائج الاستمارة

إن عبارات مؤشر الأمان متوسطة الأهمية (1.93)، مما يبين اهتمام الإدارة بهذا المؤشر باعتباره العامل الأول لجذب ولاء المستفيد وأحد مسببات نجاح أو فشل تلقي الخدمة الطبية لأنه يؤثر على

الحالة النفسية للمريض، فقد احتلت الرعاية اللازمة لدى كل مراجعة طبية للمستشفى المرتبة الأولى باتجاه محايد، وهذا يبين درجة وعي الإدارة والطاقم الطبي لحاجة المريض لهذه الرعاية. أما سمعة المستشفى فقد احتلت المرتبة الثانية باتجاه يميل للسلبي، هذا ما يوجب على الإدارة البحث في أهم مسببات هذا التأثير السلبي على آراء المرضى، ونفس الشيء بالنسبة لمدى وجود معلومات حول الخدمات الطبية المقدمة في المستشفى مما يوضح الضعف الواضح لنظام المعلومات بالمستشفى، والذي انعكس سلبا على شعور المريض بالأمان ومن ثم على مستوى أداء الخدمة الصحية (الجدول 6).

المؤشر الرابع (التعاطف) :

جدول (7) : متوسطات وانحرافات استجابات أفراد العينة على عبارات مؤشر التعاطف مرتبة تنازليا

رقم العبارة	العبارة	ايجابية (3)	%	محايدة (2)	%	سلبية (1)	%	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
12	يتفهم العاملون في المستشفى مدى تقبل المريض للأسعار الحقيقية للخدمات الصحية	17	21.52	51	64.56	11	13.92	1	2.25	0.719	متوسطة
11	كيفية استقبال ومعاملة موظف الاستقبال المريض	25	31.65	40	50.63	14	17.72	2	2.13	0.688	متوسطة
10	إمكانية الاتصال والتحدث مع الأطباء والممرضين بسهولة	16	20.25	27	34.18	36	45.57	3	1.746	0.77	متوسطة
	الأداة ككل							-	2.042	0.85	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثة على حسب نتائج الاستمارة

مؤشر التعاطف متوسطة الأهمية (2.04)، وهذا يشير إلى أهمية مؤشر التعاطف في تحسين مستوى أداء الخدمة الصحية، حيث احتل تفهم العاملون في المستشفى مدى تقبل المريض للأسعار الحقيقية للخدمات الصحية المرتبة الأولى باتجاه محايد، وهذا يدل على أن الإدارة نجحت في تقليص الهوة بينها وبين المرضى حول الأسعار الحقيقية للخدمات الصحية. والمرتبة الثانية جاءت عن كيفية استقبال ومعاملة موظف الاستقبال المريض باتجاه محايد، وهذا يوضح مدى التعاطف في المعاملة الذي يبديه العاملون للمرضى. أما عن إمكانية الاتصال بالأطباء والممرضين بسهولة فقد كانت سلبية التأثير على المرضى، ما يبين غياب لغة الحوار بين المريض والكادر الطبي مما شكل حاجز أمام المريض لتقبل الخدمة ومن ثم التأثير على مستوى أداء الخدمة الصحية. (الجدول 7).

المؤشر الخامس (العناصر الملموسة) :

جدول (8) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على مؤشر العناصر الملموسة مرتبة تنازليا حسب المتوسط الحسابي

رقم العبارة	العبارة	ايجابية (3)	%	محايدة (2)	%	سلبية (1)	%	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
15	موقع المستشفى	38	48.1	22	27.85	19	24.05	1	2.24	0.184	متوسطة
14	وضعية قاعة الانتظار(جيدة ومريحة)	23	29.11	27	34.18	29	36.71	2	1.92	0.807	متوسطة
13	الاستفادة من الأجهزة الطبية المعقدة	20	25.32	17	21.52	42	53.16	3	1.72	0.707	متوسطة
16	مدى اطلاع المريض على البرامج والإعلانات الوقائية التي تقوم بها المستشفى	25	31.64	3	3.80	51	64.56	4	1.67	0.92	متوسطة
	الأداة ككل							-	1.88	0.87	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثة على حسب نتائج الاستمارة

إن عبارات مؤشر الملموسية متوسطة الأهمية (1.88)، مما يشير إلى اهتمام إدارة المستشفى بتوفير الوسائل المادية المساعدة على تحسين مستوى أداء الخدمة. فكان موقع المستشفى جيد حيث جاء في المرتبة الأولى باتجاه ايجابي، وهذا يبين أن الإدارة العليا نجحت لحد ما في اختيار الموقع المناسب للمستشفى مما كان له وقع ايجابي على مستوى أداء الخدمة الصحية. ثم يليها وضعية قاعة الانتظار بمستوى سلبي. كما تبين عدم استفادة المرضى من الأجهزة الطبية المعقدة، مما يضطرهم للاستفادة منها من خارج المستشفى. يليها عدم اطلاع المريض على البرامج والإعلانات الوقائية التي تقوم بها المستشفى، وهذا يبين تقصير إدارة المستشفى في استخدام أساليب ترويجية وتعريفية لاطلاع المستفيد على البرامج والإعلانات الوقائية التي تقوم بها. (الجدول 8).

3.3.4.**القضيـــة الثالثـــة**: تتعلق باختبار الفرضية التالية

H_o : " لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لمؤشرات جودة الخدمة الصحية من حيث تأثيرها على مستوى أداء الخدمة الصحية، وذلك باختلاف العوامل الديموغرافية ".

لتحديد ذلك تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات أداة الدراسة ككل وحسب متغيرات النوع، العمر والمستوى التعليمي(الجدول9)،

جدول رقم (9): متوسطات وانحرافات تقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مؤشر من المؤشرات وحسب متغيرات النوع، العمر والمستوى التعليمي

المتغير	المستوى/الفئة	المتوسطات والانحرافات	المؤشرات				
			الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس
العمر	أقل من 25 سنة	المتوسط الحسابي	2.90	2.70	2.85	2.15	3.46
		الانحراف المعياري	0.50	0.30	0.39	0.29	0.35
	من 26- 30 سنة	المتوسط الحسابي	2.83	2.94	2.90	2.09	3.58
		الانحراف المعياري	0.42	0.33	0.43	0.38	0.5
	من 31- 35 سنة	المتوسط الحسابي	2.83	3.05	2.92	2.18	3.60
		الانحراف المعياري	0.37	0.36	0.38	0.36	0.51
	من 36- 40 سنة	المتوسط الحسابي	2.93	2.90	2.92	2.06	3.61
		الانحراف المعياري	0.41	0.35	0.43	0.36	0.51
	من 41- 45	المتوسط	2.86	2.97	2.96	2.03	3.65

	سنة	الحسابي					
		الانحراف المعياري	0.45	0.32	0.45	0.42	0.55
	من 46- 50 سنة	المتوسط الحسابي	2.88	2.85	2.81	2.14	3.30
		الانحراف المعياري	0.41	0.28	0.39	0.42	0.42
	ذكر	المتوسط الحسابي	2.87	2.90	2.90	2.07	3.54
		الانحراف المعياري	0.41	0.30	0.40	0.38	0.48
	أنثى	المتوسط الحسابي	2.82	2.87	2.90	2.13	3.57
		الانحراف المعياري	0.40	0.39	0.41	0.38	0.52
المستوى التعليمي	أمي	المتوسط الحسابي	2.84	2.90	2.88	2.05	3.45
		الانحراف المعياري	0.40	0.31	0.40	0.30	0.45
	مستوى ابتدائي	المتوسط الحسابي	2.80	2.85	2.95	2.15	3.66
		الانحراف المعياري	0.42	0.33	0.48	0.39	0.42
	مستوى ثانوي	المتوسط الحسابي	2.95	2.98	2.96	2.01	3.50
		الانحراف المعياري	0.32	0.39	0.42	0.35	0.48
	مستوى جامعي	المتوسط الحسابي	2.90	2.89	2.95	2.10	3.58
		الانحراف المعياري	0.44	0.30	0.42	0.40	0.56

المصدر: من إعداد الباحثة على حسب نتائج الاستمارة

حيث بينت النتائج وجود فروقات ظاهرية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مؤشر من مؤشرات أداة الدراسة حسب متغيرات النوع، العمر والمستوى التعليمي، ولكن هل لهذه الفروقات دلالة إحصائية؟ لمعرفة ذلك تم استخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي، الذي أشارت نتائجه لوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha=0.05)$ في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات أداة الدراسة ككل تعزى لمتغير العمر، النوع والمستوى التعليمي لأن الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة المحسوبة أصغر من العتبة، وعليه فإننا نرفض فرضية العدم. (الجدول 10)

جدول (10) : تحليل التباين الأحادي حسب العمر، النوع والمستوى التعليمي

مصدر التباين		مجموع مربع التباين	متوسط مربع التباين	قيمة F المحسوبة	الدلالة
العمر	بين المجموعات	0.0566	0.0113	0.0433244	0.00122794
	داخل المجموعات	6.2682	0.2612		
النوع	بين المجموعات	1E-05	1E-05	3.7559E-05	0.00473975
	داخل المجموعات	2.13	0.26625		
المستوى التعليمي	بين المجموعات	70.012	20.0042	0.01527	0.00268379
	داخل المجموعات	4.4199	0.2762		

المصدر: من إعداد الباحثة على حسب نتائج الاستمارة

رابعا: النتائج والتوصيات

1. نتائج الدراسة

أولا : أظهرت الدراسة أنه فعلا هناك علاقة بين مؤشرات جودة الخدمة الصحية ومستوى الأداء المطلوب. غير أن قوة هذه العلاقة يختلف تأثيرها من مؤشر لآخر، فنجد قوة هذه العلاقة لها تأثير سلبي على جميع المؤشرات، ما عدا مؤشر الاعتمادية الذي كانت قوة علاقته بمستوى أداء الخدمة مقبولة جدا، ثم مؤشر الأمان كان مقبول لحد ما.

ثانيا : أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك نوع من الوعي والالتزام لدى الإدارة العليا والطاقم الطبي والفني بتحقيق الجودة من خلال تحقيق رضا المريض.

- فقد احتل مؤشر الاعتمادية المرتبة الأولى، حيث أشارت الدراسة إلى أن الخدمات الطبية يتم تقديمها في جميع الأوقات، وأن هناك ثقة كبيرة في خبرة وكفاءة الأطباء، كما حققت إجراءات العلاج والتشخيص نجاحا متوسطا.
- وأشارت الدراسة إلى أن مؤشر التعاطف احتل المرتبة الثانية، وهذا يؤكد أهمية هذا المؤشر الذي يحتاجه هذا النوع من الخدمات، فقد بينت الدراسة أن الإدارة نجحت في تقليل الفجوة بينها وبين المريض حول أسعار الخدمات المقدمة، كما أبدى العاملين الاستعداد الايجابي للتعاون مع المريض وحسن استقبالهم. في حين تناقض هذا الموقف مع الأطباء والممرضين الذين انعدم تواصلهم الايجابي معه.
- كما أوضحت الدراسة أن مؤشر الأمان مهم في تحسين مستوى الخدمة المقدمة، فالمرضى يؤكدون وجود الرعاية اللازمة عند كل مراجعة طبية في المستشفى، غير أن الإدارة العليا لا تعمل أبدا على تطوير نظام المعلومات الخاص بها، ناهيك عن سمعة المستشفى التي لم تبلغ المستوى المطلوب.
- نجحت إدارة المستشفى في اختيار موقع المستشفى، في حين أنها لم تحقق الدرجة المطلوبة في توفير الأشياء الملموسة كالأجهزة الطبية المعقدة ووضعية قاعة الانتظار، ناهيك عن التقصير الكبير في البرامج والإعلانات الوقائية التي تقوم بها المستشفى.

◆ عملت الإدارة على إعطاء الوقت أهمية كبيرة، وذلك من خلال تقليل مدة الانتظار لتلقي العلاج من جهة، ومسارعة الممرضين لخدمة المريض من جهة أخرى. كما اتضح من الدراسة أن الإدارة أهملت كليا قنوات الاتصال المباشرة مع المريض من أجل تعريفه بالخدمات والإرشادات الصحية المقدمة في المستشفى.

ثالثا : أظهرت نتائج اختبار مدى اختلاف استجابات أفراد العينة على مستوى جودة الخدمات الصحية المقدمة في المستشفى باختلاف متغيرات النوع، العمر والمستوى التعليمي عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في متوسطات تقديرات أفراد العينة على فقرات أداة الدراسة ككل تعزى للمتغيرات الديموغرافية.

2. **الاقتراحات** :

على ضوء ما جاءت به الدراسة الميدانية لتقييم نظام جودة الخدمات الصحية في المستشفى الجامعي لمدينة باتنة كجزء من القطاع الصحي العام الجزائري، وعلى ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، فان الباحثة تقترح ضرورة وعي والتزام الإدارة والفريق الطبي بتحسين مستوى جودة الخدمات الصحية في المستشفى وذلك من خلال :

◆ وضع نظام فعال لتلقي شكاوى المرضى يضمن سرعة الرد عليها وعلاجها، لتحقيق التواصل المستمر بينهم وبين إدارة المستشفى.

◆ كسر الحاجز بين الأطباء والمرضى وخلق لغة الحوار.

◆ بناء قاعدة معلوماتية لبعض الأمراض، ثم الاتصال بالمرضى ممن سبق التعامل معهم لتعريفهم بالخدمات العلاجية والوقائية الجديدة.

◆ تنمية المهارات السلوكية لجميع العاملين في المستشفى لتحسين قدراتهم التعاملية مع المرضى.

◆ التأكيد على التعاون بين الفنيين والإداريين والطاقم الطبي لمصلحة العمل، لأن جميع الأعمال بالمستشفى مكملة لبعضها البعض.

◆ توفير نظام جيد لمتابعة وتقييم الأداء، مع ضرورة وجود مؤشرات للتقييم الموضوعي لأداء العاملين بالمستشفى.

◆ ضرورة وضع معايير لقياس أداء الخدمات الصحية بالمستشفى، والعمل باستمرار على تقييم إدراك وتوقعات المرضى من الخدمات التي يقدمها المستشفى بما يضع احتياجات ورغبات المرضى في مقدمة اهتمامات إدارة المستشفى.

◆ ضرورة اهتمام إدارة المستشفى بمضامين الفكر الإداري في مجالي الإدارة الصحية وإدارة المستشفيات، وتعميقها فيما يتصل بجودة الخدمات الصحية وأبعادها، لما لذلك من إسهام وتعزيز لقدرة المستشفى في تقديم خدمات صحية بجودة مميزة.

◆ إقامة وتوسيع العلاقة بين إدارة المستشفى وأساتذة الجامعات والمعاهد من خلال إقامة دورات تدريبية وندوات ومؤتمرات في مجال جودة الخدمات الصحية.

الاحالات و المراجع:

[1] - فريد توفيق نصيرات, **إدارة منظمات الرعاية الصحية.** دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان, 2008، ص 83.

[2] - عبود على السكري وآخرون، "تقييم جودة الخدمات الصحية في مستشفى الديوانية التعليمي"، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاجتماعية،** مجلد 11، العدد 3، 2009، ص5.

[3] - عبد العزيز مخيمر، محمد الطعامنة، **الاتجاهات الحديثة في إدارة المستشفيات(مفاهيم وتطبيقات)** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية، 2003، ص 187.

[4] *- Lovelock .C. **Service Marketing**, 3rd ed. prentice- Hall, international Edition و New York, 1996, p 465.*

[5] - تامر ياسر البكري, **تسويق الخدمات الصحية،** دار اليازوري, عمان, 2005, ص ص212- 231.

[6] - Lovelock .C, op.cit.,p.456.

[7] - البكري, مرجع سابق، ص ص212- 231.

[8] - أحمد محمود, بشير العلاق، "العلاقة المنطقية بين جودة الخدمة بالإدراك ورضا المستفيد (دراسة تحليلة)"، **مجلة اربد للبحوث والدراسات،** المجلد 3، العدد 2، 2001، ص42.

[9] - البكري, مرجع سابق، ص ص 212- 231

[10] *- Parasuraman A, Zeithmal, Valarie A, & Berry Leonard, "SERVQUAL: A multiple-Item Scale Measuring-Customer Perception of Service Quality", **Journal of Retailing**, 1988,Vol 64, No 1,pp12-14.*

[11] - البكري، مرجع سابق، ص 212 .

[12] *- Zeithmal, Valarie A, and Britner M, **service Marketing Integrating Customer**, **Focus across the Firm**, New York :McGraw-Hill, International Edition, 2003, p 28.*

[13] - البكري, مرجع سابق، ص 212 .

[14] - عوض بدير، **تسويق الخدمات المصرفية،** البيان للطباعة والنشر، القاهرة ، 1999، ص 345، نقلا عن قاسم نايف المحياوي، **إدارة الجودة في الخدمات: مفاهيم وتطبيقات وعمليات**، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان، 2006، ص 96.

[15] *- **Parasuraman A, Zeithmal, V**alarie A, & Berry Leonard,"A Conceptual Model of Service Quality and its Implications for Future Research **", Journal of Marketing**, 1985,Vol 64, No 4,p 14.*

[16] *- Cronin,Jr& Tylor.S," Measuring Service Quality: a reexamination & Extension", **Journal of marketing**, No.56, July, 1992, p51.*

دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر

د. عدالة العجال
جامعة مستغانم
adj_adala@yahoo.fr

أ. وليد شرارة
جامعة تلمسان
walid2782@yahoo.fr

ملخص:

أصبح الأمن الغذائي من القضايا الاستراتيجية التي تقلق الدول، خاصة السائرة منها في طريق النمو وهذا لمواجهتها تحديات مناخية، بشرية، مالية، تكنولوجية وعلمية. ولتحقيق الأمن الغذائي، وبلوغ الاكتفاء الذاتي الغذائي في بعض المنتجات، تبنت الجزائر بمفردها، وبالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، مجموعة من السياسات والبرامج الزراعية.

وعليه، فالهدف من هذه الورقة البحثية هو، الوقوف على وضعية الأمن الغذائي في الجزائر عقب الإصلاحات الزراعية والفلاحية. حيث، تضمن المحور الأول مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالأمن الغذائي ومختلف مؤشراته، أما المحور الثاني فتم تخصيصه لتطور الأمن الغذائي في الجزائر وهذا من خلال عرض أهم المؤشرات التي ترسم صورة واضحة عنه.

الكلمات المفتاحية: أمن غذائي، اكتفاء ذاتي، منتجات زراعية.

Résumé

La sécurité alimentaire est devenue l'une des affaires stratégiques qui préoccupe les pays, notamment ceux en voie de développement, car elle est envisagée par plusieurs défis ; climatiques, humains, financiers, technologiques et scientifiques. Or, pour assurer la sécurité alimentaire, et plus atteindre l'autosuffisance alimentaire pour certains produits, l'Algérie a adopté seule, ou en collaboration avec la FAO, un ensemble de politiques et programmes agricoles.

En effet, l'objectif de notre recherche est de montrer la réalité de la sécurité alimentaire, notamment après les réformes mises en œuvre dans le domaine agricole. Dés lors, le premier axe est consacré à la mise en évidence des différents concepts de base liés à la sécurité alimentaire et les divers indicateurs pour le mesurer, tandis que le second axe a pour objet de présenter le développement de la sécurité alimentaire en Algérie, et ce, à travers les indicateurs les plus importants qui permettent d'en donner une image claire.

Mots clés : *sécurité alimentaire, autosuffisance, produits agricoles*

تمهيد:

تعيش الدول النامية العديد من المشاكل، على غرار الأمن الغذائي الذي يعتبر من بين مسألة متشعبة كونها تواجه من جهة تحديات على المستوى الداخلي كالنمو الديموغرافي، تغيرات المناخ، شح الموارد المائية لدى البعض... ومن جهة أخرى تحديات على المستوى الخارجي كالارتفاع المستمر للأسعار العالمية للمواد الغذائية. إذا كان الأمن الغذائي، هو قضية ذات بعد اقتصادي بالدرجة الأولى، فإنه لا يقل أهمية بالنسبة للأبعاد الأخرى كالبعد السياسي، والاستراتيجي، مثلا، حيث تعتبر الدولة

هي المسؤول الأول عن توفير الغذاء للمجتمع ويكون هذا من خلال تبني استراتيجيات للنهوض بالقطاع الزراعي واللجوء إلى الأسواق العالمية للأغذية في حالة عدم القدرة على تأمين الغذاء.

والجزائر كغيرها من الدول النامية، قامت بمجموعة من الإصلاحات الزراعية والريفية، على رأسها المخطط الوطني للتنمية الزراعية، وكذا سياسة إعادة التجديد الزراعي والريفي وهذا لتأمين قدر كبير من الأغذية عن طريق الإنتاج المحلي، وتخفيض نسبة التبعية إلى الدول المتطورة.

وعليه، فموضوع ورقتنا البحثية ليس الوقوف على هذه المخططات والسياسات الإصلاحية، وإنما تشخيص واقع الأمن الغذائي الناتج عنها، على مستوى الدولة، الأسر والأفراد من خلال دراسة بعض المؤشرات خاصة في ظل النمو الاقتصادي وزيادة حجم الدخل الذي سجلته البلاد في السنوات القليلة الماضية، أو بمعنى آخر فإن بحثنا يهدف إلى الإجابة على السؤال التالي:

" ما هو واقع الأمن الغذائي في الجزائر في السنوات القليلة الماضية؟"

وللإجابة على هذه السؤال تم تقسيم العمل إلى محورين أساسين وهما:

- مفاهيم عامة حول الأمن الغذائي؛
- واقع الأمن الغذائي في الجزائر.

أولا: مفاهيم عامة حول الأمن الزراعي

للإحاطة بالموضوع لابد في البداية التطرق للمفاهيم التي لها علاقة بالموضوع.

1- الإكتفاء الذاتي: يمكن تعريفه على أنه: "كفاءة بلد ما في مدى مساعدته وبشكل مستقل لتوفير الاحتياجات الغذائية لسكانه. بحيث يمكن تقدير هذه الكفاءة من خلال تحديد مؤشر الاكتفاء الذاتي الغذائي، والذي يمكن أن يأخذ بعين الأعتبار سواءً عينة من المحاصيل المستهلكة من طرف الأسر، أو كل الأغذية الظاهرة في كشف الوفورات الغذائية، بما فيها تلك الموجهة إلى السوق الخارجية "،□ وعليه فإن الاكتفاء الذاتي الغذائي هو مفهوم كمي يمكن قياسه عن طريق المعدل التالي:

$$\text{الإكتفاء الذاتي الغذائي} = \frac{\text{الانتاج الغذائي}}{\text{الوفرة الغذائية}} \times 100 \quad (2)$$

2- إنعدام الأمن الغذائي:

حسب كوراد "COURADE" فإن إنعدام الأمن الغذائي: "هو احتمال كبير من أجل مجموعة من السكان عدم تمكنها من الدخول بشكل مستقر عبر الزمن إلى مستوى الاستهلاك الملائم لنشاطاتها الاعتيادية ولأذواقها، لأسباب تكون معظمها مستقلة عن إرادتها، نتيجة عدم التأكد من توافق التموينات و/أو من وسائل (القدرة الشرائية مثلا) إقتناء حصة غذائية كافية ومقبولة للاستجابة للمتطلبات البيولوجية (إلى حد يمكن تحديدها بدقة) وللأنماط الغذائية".[3]

من خلال هذا التعريف، يمكننا استنتاج ما يلي:

- إن ظهور إنعدام الأمن الغذائي في قطر من الأقطار يعزى إلى: إما عدم توفر الغذاء لمجموعة من المستهلكين، انقطاعه ولو لفترة وجيزة عن المستهلكين ،أو عدم تلبية الحصص الغذائية للحاجات البيولوجية أو الأنماط الغذائية لهؤلاء السكان؛
- إنعدام الأمن الغذائي قد يفرض على بعض السكان وليس بإرادتهم؛
- إنعدام الأمن الغذائي يرجع في معظم الأحيان إلى حالات عدم التأكد والتي قد يكون سببها تجاري أو مالي بحث .

كما يمكن تلخيص أسباب إنعدام الأمن الغذائي في سببين رئيسيين وهما : انخفاض الانتاج المحلي بسبب التغيرات المناخية، والارتفاع المفاجئ للأسعار الدولية لاستيرادات الغذائية و/أو انخفاض الصادرات الموجهة لتمويل فاتورة الأغذية. ير

3- **الأمن الغذائي**: ليس هناك تعريف موحد بالنسبة للأمن الغذائي فقد عرفته منظمة الزراعة والأغذية على أنه " ضمان التموين بالغذاء الكافي لكل الأفراد في كل وقت".سم انطلاقا من هذا التعريف فإنه يتم تحقيق الأمن الغذائي من خلال تموين الأفراد بالغذاء الكافي للعيش وهذا يكون إما بالانتاج المحلي، أو عن طريق إتمام إحتياجات الاستهلاك لجوءًا إلى السوق الدولية.

إن تموين الغذاء للأفراد، ليس سببه الوحيد والأساسي هو ارتفاع الانتاج الغذائي ولكنه يرتبط بارتفاع القدرة الشرائية للمجموعات. فقد يمكن أن يتغير مستوى الأمن الغذائي ما بين مناطق مختلفة داخل نفس البلد.[6]

وعليه فإن مستوى الأمن الغذائي قد يتغير باختلاف مستوى التحليل، على سبيل المثال، قد يكون هناك أمن غذائي على مستوى الدولة، وقد لا يتحقق على مستوى منطقة أو مجموعة أفراد منتمين إلى هذه الدولة .

من جهته، قدم مينفييه "MINVIELLE" هو الآخر تعريفا للأمن الغذائي على أنه:" القدرة على امتلاك باستمرار، غذاء كافي للتمتع بأحسن صحة والعيش في حياة فعالة "، ل فلقد أضاف الكاتب من خلال هذا التعريف عنصرا مهما ألا وهو نوعية الغذاء، حيث لا يرتبط الأمن الغذائي فقط بتوفير الغذاء مهما كان نوعه، وإنما يجب أن يجعل الغذاءُ الفردَ بعيدا عن الأمراض بعيدا عن الخمول.

ومن التعاريف الأخرى التي يمكن إيرادها في هذا الصدد ذلك الذي قدمته منظمة اليونيسف:" الأمن الغذائي هو القدرة المادية والمالية للأسر على ضمان توفير غذاء واحد كافي لكل أفرادها ويسمح لهم بالحصول على الطاقة القصوى (البدنية، الفكرية، لإعادة الانتاج والانتاج)".□ حيث لا يختلف هذا عن التعاريف السابقة إلا أنه يركز على توضيح مفهوم الأمن الغذائي على مستوى الأسرة.

وعليه الأمن الغذائي مفهوم يتعلق بالبلد، الأسرة، والأفراد باعتبارهم اللبنة الأساسية للمجتمعات، ولم يبقى المفهوم عند هذه الحدود، وإنما توسع أكثر ليشمل مفهوم الأمن الغذائي العالمي، والذي غايته مستقبلا:" هي ضمان للكل وفي كل وقت، الدخول المادي والإقتصادي إلى الأغذية الأساسية الضرورية"،[9] إذا مفهوم الامن الغذائي هو في تطور مستمر حسب تطور المتغيرات

فبعدما كان ينظر إليه على مستوى الدولة أصبح حاليا مفهوم عالمي خاصة مع تطور ظاهرة العولمة ونشأة المنظمات الدولية التي تهتم بهذا الشأن.

ومن أجل توحيد الرؤية العالمية، تجاه الأمن الغذائي، فقد تقدمت منظمة الأغذية والزراعة العالمية، بتعريف له، على الشكل الآتي" :الأمن الغذائي، هو توفر، الإمكانية الفيزيائية، والاقتصادية - الاجتماعية، للبشر كافة، للحصول على الغذاء الكافي، والصحي، الذي يؤمن العناصر الغذائية الضرورية، للقيام بفعاليات الحياة الصحية"[10]

يستخلص من هذا التعريف،أن الأمن الغذائي يشمل العناصل التالية:

- توافر الغذاء، كما وجودة؛
- توافر القدرة على الحصول على الغذاء، كما وجودة؛
- توافر شروط التغذية الصحية.

4- مؤشرات قياس مستوى الأمن الغذائي:

ثمة مؤشرات كثيرة لقياس مستوى الأمن الغذائي تشمل عوامل متنوعة تؤثر فيه، نذكر منها ما يأتي:[11]

- **مستوى المتاح من الغذاء:** يتعلق هذا المستوى أساسا بتطور الزراعة بشقيها؛ النباتي والحيواني، وبالميزان السلعي للمنتجات الغذائية (الفرق بين التصدير، والاستيراد)، وبمدى حفظه من التلف (نظام التخزين)؛
- **مدى تطور نظام التسويق**: يكشف هذا المؤشر، عن القدرة على تأمين احتياطات كافية، من المواد الغذائية المختلفة، وإمداد السوق بها، على نحو منتظم، بالكميات، والنوعيات المناسبة، وفي المكان والزمان المناسبين؛
- **مستوى إنتاج الغذاء**: فبالعلاقة مع تزايد السكان يكشف هذا المؤشر عن مدى استقرار الأمن الغذائي، وديمومته؛
- **الاحتياجات الغذائية اليومية**: يكشف هذا المؤشر عن كمية الطاقة التي يحصل عليها الفرد يوميا، ونسبة مساهمة المصادر النباتية، والحيوانية فيها. وتعرف الاحتياجات الغذائية اليومية، بأنها" كمية الطاقة اليومية الضرورية لكل فئة من الأفراد، لعيش حياتها الطبيعية، وهي بحالة صحية جيدة " [12] . وتختلف، كمية الطاقة اليومية الضرورية لكل فرد، بحسب العمر، والجنس، والوزن، والنشاط الفيزيائي، الذي يزاوله .تستخدم في هذا المجال، المؤشرات المعيارية، المكيفة بحسب هامش الفروق الفردية، بين السكان . ويتم حساب المؤشرات المعيارية، كمتوسطات لمعاينات كثيرة، للطاقة، التي يحصل عليها الفرد، وتبقيه في حالة صحية جيدة، بإضافة حد الانحراف المعياري إليه، وطرحه منه؛
- **توزيع الدخل الوطني:** يكشف هذا المؤشر، عن حصة الفئات الاجتماعية المنتجة له فيه، أي حصة أصحاب الأجور، وأصحاب الأرباح، وأصحاب الريوع، وأصحاب الفوائد، ولهذا فهو يحدد القوة الشرائية المتاحة، لكل فئة اجتماعية؛

- **نصيب الفرد من الدخل الوطني** (الدخل الاسمي): يكشف هذه المؤشر عن القوة الشرائية الاسمية، المتاحة لكل فرد. ونظراً لأنه، يأخذ قيمة متوسطة، فهو لا يراعي الفروق، بين مختلف الفئات الاجتماعية، من حيث حصتها في الدخل الوطني، فتبدو القوة الشرائية للعمال والفلاحين، وغيرهم، من الفئات الاجتماعية الكادحة،تساوي القوة الشرائية للأغنياء،على اختلاف فئاتهم، وهذا غير صحيح؛
- **مؤشر ميزانية الأسرة**: يكشف هذا المؤشر عن توزيع دخل الأسرة لتلبية احتياجاتها المختلفة، ومنها بالطبع الاحتياجات الغذائية؛
- **مستوى الأسعار العام**: ومستوى أسعار المواد الغذائية .يحدد هذا المؤشر، مستوى الطلب بصورة عامة، ومستوى الطلب، على المنتجات الغذائية بصورة خاصة؛
- **القدرة الشرائية:** أو الدخل الحقيقي .يعبر هذا المؤشر، عن كمية السلع، والخدمات، التي يمكن الحصول عليها، بالدخل الاسمي. سوف نتعرض لمختلف هذه المؤشرات في المحور التالي.

ثانيا: واقع الامن الغذائي في الجزائر

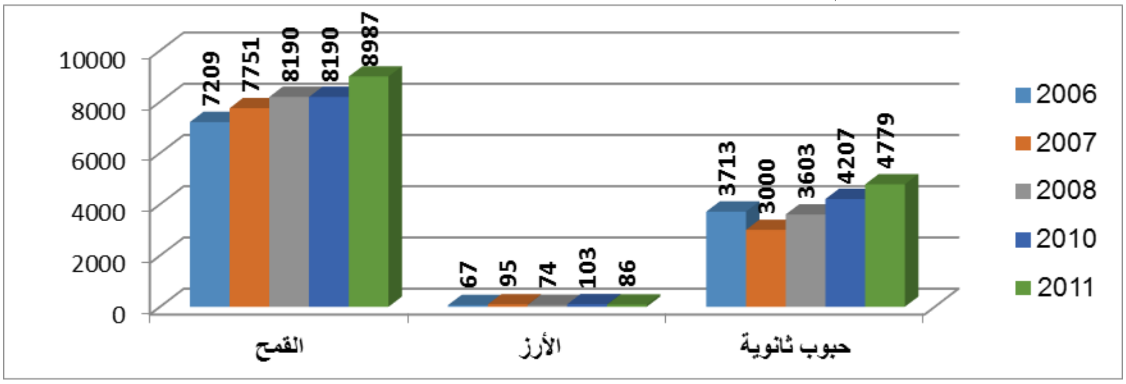
من خلال هذا المحور، سنحاول توضيح أهم النتائج المتوصل إليها والتي يمكن أن ترسم صورة على واقع الأمن الغذائي في الجزائر وهذا بالاعتماد على معطيات: الميزان السلعي الغذائي للجزائر، والناتج الداخلي الخام، بالاضافة إلى استهلاك الأسر من الأغذية.

1° تطور وضعية الأمن الغذائي في الجزائر، نتيجة استمرارية وفرة الأغذية وارتفاع المتاح للاستهلاك منها خلال الفترة 2006 - 2011 إلا البعض منها كالأسماك، والسبب الرئيسي والبديهي لهذا التطور هو نمو عدد السكان بمعدل 9.66% خلال هذه الفترة.

إن الميزان السلعي الغذائي لبلد ما، يتكون من الإنتاج، التبادلات الدولية (استيراد، تصدير) وكذا المتاح من الأغذية، وهذا الأخير هو محور دراستنا في هذه النقطة بغية إعطاء صورة عن واقع الأمن الغذائي في الجزائر. حيث يمكن دراسة المتاح من خلال التطرق لتطوره بالنسبة لأهم الأغذية.

من البيان رقم 01 وخلال الفترة الممتدة بين 2006- 2011 نلاحظ أن المتاح من القمح عرف ارتفاعا ملحوظا قُدر ب 24.66% باعتباره الغذاء الأول في الميزان السلعي الغذائي، وهذا راجع إلى أنه المصدر الأساسي للغذاء لدى الفرد الجزائري . أما بالنسبة للحبوب الثانوية وباعتبارها تشكل أهم مصدر لأغذية المواشي، فلقد شهد المتاح منها تطورا ملحوظا على العموم خلال الفترة، مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 28%، كما هو الحال بالنسبة لمادة الأرز، إلا أن المتاح من هذه الأخيرة عرف تذبذبا من سنة إلى أخرى خلال نفس الفترة .

الشكل رقم01: تطور المتاح من الحبوب خلال الفترة 2006- 2011 (الف طن)

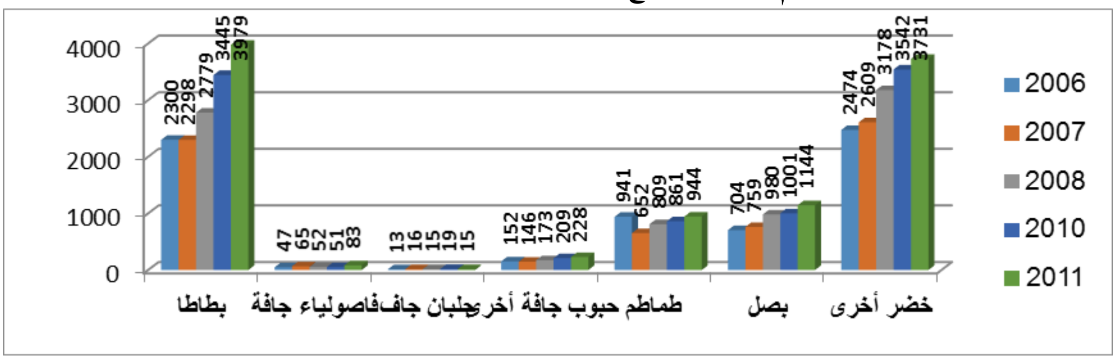


المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات موقع FAOSTAT

يوضح البيان رقم 02 تطور كميات المتاح من الخضروات ما بين 2006 و2011، فبالنسبة للخضر الطازجة تعتبر البطاطا رابع مادة من حيث ترتيب كميات المواد المتاحة في الميزان الغذائي ،فلقد تضاعف المتاح منها بمقدار 1.73 خلال هذه الفترة، كما هو الحال بالنسبة للمتاح من البصل إذ سجل ارتفاعا قدره 62.5 %، أما المتاح من الطماطم فقد شهد انخفاضا ثم ارتفاعا تدريجيا ،إلا أن الزيادة بين 2006- 2011 كانت بنسبة ضئيلة جدا وقُدرت بـ 0.32 %، أما بالنسبة للخضر الطازجة الأخرى فقد عرف المتاح منها ارتفاعا محسوسا خلال ذات الفترة بنسبة 50.81 %.

أما الخضر الجافة فتضاعف المتاح منها خلال نفس الفترة بنسب تتراوح بين 15% و76 % .

الشكل رقم02: تطور المتاح من الخضر خلال الفترة 2006- 2011 (الف طن)

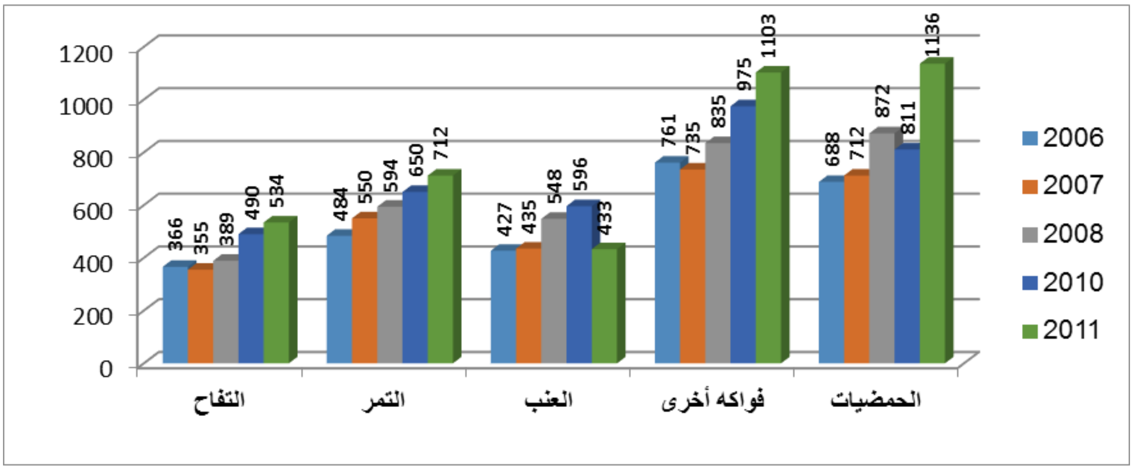


المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات موقع FAOSTAT

في الفترة الممتدة من 2006 وإلى 2011، شهدت معظم أنواع الفاكهة ارتفاعا في المتاح بأكثر من 40% تأتي في المرتبة الأولى الحمضيات بمقدار 65.12 %، يليها التمر بـ 47.11%، يتبعها التفاح بـ 45.90% والفواكه الأخرى بـ 44.94%.

إلا أن المتاح من العنب قد شهد ارتفاع إلى غاية 2010 قدر ب 39.57% ثم انخفض مجددا وعامة فقد سجلت هذه الفاكهة في الفترة 2006 و2011 ارتفاعا قدره 1.41 %. (بيان رقم03)

الشكل رقم03: تطور المتاح من الفواكه خلال الفترة 2006- 2011 (الف طن)



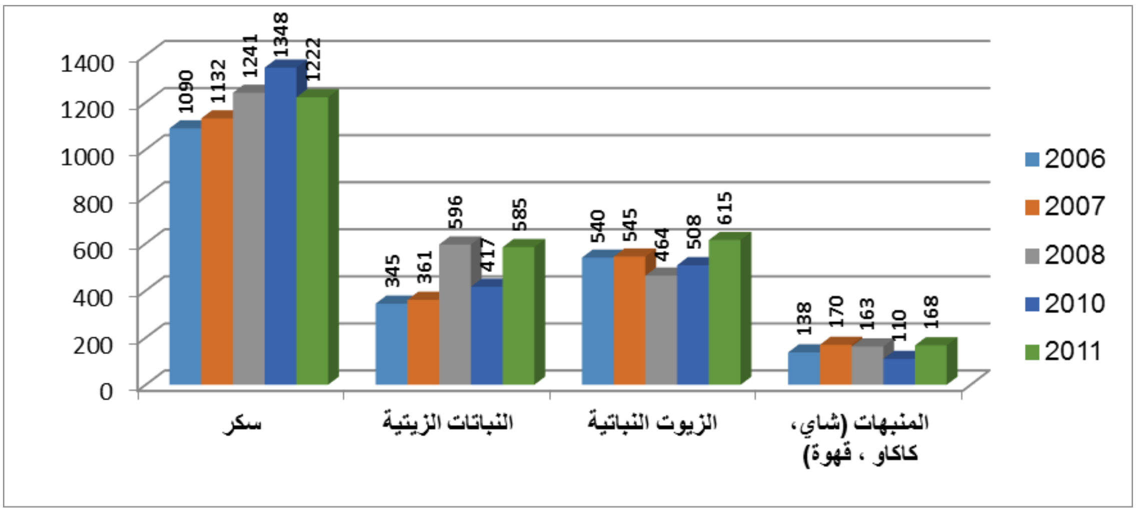
المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات موقع FAOSTAT

شهدت معظم المحاصيل الصناعية تذبذبا في الكميات المتاحة خلال الفترة 2006 و2011 وهذا راجع إلى أن أغلب هذه المواد يتم استيرادها من الخارج ولا يتم التحكم في توفرها أو في أسعارها.

- حيث يُعد السكر اهم منتوج في هذه المجموعة، فقد قفز المتاح منه من 1.09 مليون طن سنة 2006 إلى 1.348 مليون طن سنة 2010 مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 23.66%، ثم عرف انخفاضا محسوسا سنة 2011.

أما الاتجاه العام للمتاح بالنسبة للمواد الأخرى الموضحة في البيان رقم04 فقد سجل ارتفاعا قُدر بـ 69.57%، 13.89%، 21.74% على التوالي، لكل من النباتات الزيتية، الزيوت النباتية والمنبهات(قهوة شاي).

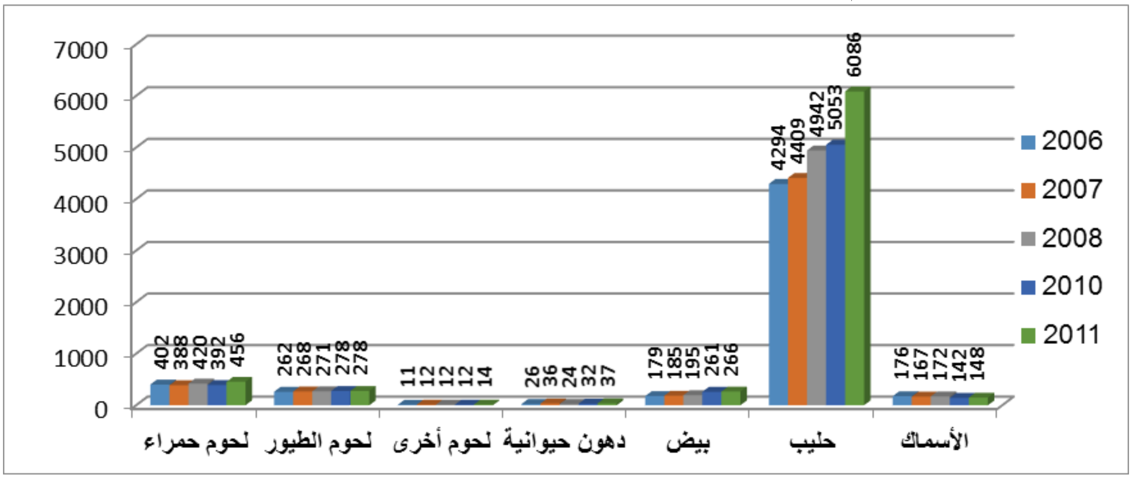
الشكل رقم04: تطور المتاح من بعض المحاصيل الزراعية خلال الفترة 2006- 2011 (الف طن)



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات موقع FAOSTAT

يمثل البيان 05 تطور المتاح لأهم المنتجات الحيوانية والأسماك التي تعتبر من أهم مصادر البروتينات الحيوانية. إذ يعتبر الحليب ثاني مادة من حيث الكمية المتاحة في "الميزان الغذائي الجزائري" وهذا بعد القمح، لكونه غذاء كامل بالنسبة للفرد وكونه يستهلك لدى معظم الفئات العمرية (الرضع إلى الشيوخ)، حيث عرف المتاح منه ارتفاعا من سنة إلى أخرى بين 2006 و2011 وبشكل عام فقد تضاعف بمقدار 1.41، خلال هذه الفترة .

الشكل رقم05: تطور المتاح من المنتجات الحيوانية خلال الفترة 2006- 2011 (الف طن)



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات موقع FAOSTAT

كما شهدت المواد التالية: لحوم الطيور، لحوم أخرى، البيض، هي الأخرى ارتفاعا مستمرا خلال الفترة مسجلة بذلك زيادة في الكمية المتاحة قدرها على التوالي: 6.11 %، 27.27%، 48.60 % .

أما فيما يخص اللحوم الحمراء والأسماك فقد عرفت تذبذبا من سنة إلى أخرى فقد سجلت اللحوم الحمراء ارتفاع في الاتجاه العام للمتاح قُدر بـ 13.43%، وشهدت الاسماك إنخفاضا في المتاح قُدر بتقريبا 16% خلال ذات الفترة .

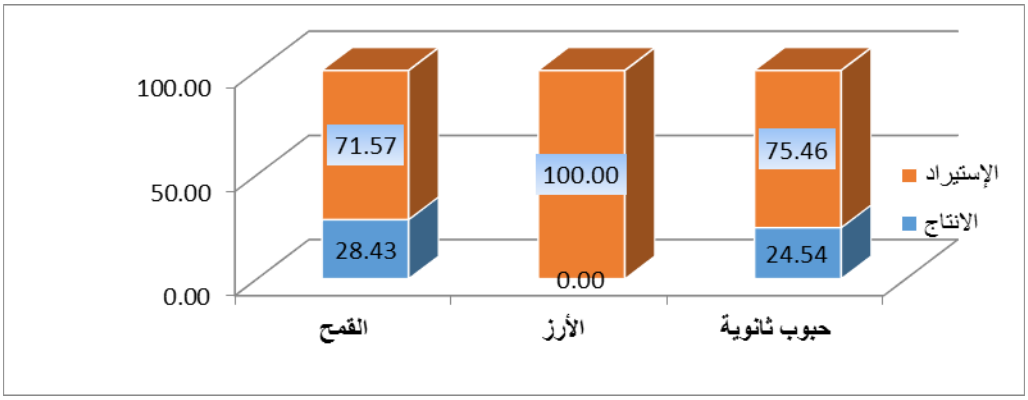
بالرغم من هذا التطور يبقى هذا المؤشر لا يعكس صورة دقيقة عن وضعية الأمن الغذائي في الجزائر، لأنه لا يُظهر الطلب الفعلي والاستهلاك الفعلي للمواد الغذائية في الجزائر.

2° عدم وجود إكتفاء غذائي ذاتي حيث قدرت النسبة العامة لتغطية المتاح بالانتاج المحلي في سنة 2011 بـ 57.39% ، كما أن معدل سد الحاجيات الغذائية هو بنسب متفاوتة، فمن الأغذية من تم فيه تحقيق إكتفاء ذاتي، ومنها من تم تغطية المتاح بنسب معتبرة من الإنتاج، ومنها من تم سده كليةً بالإستيراد.

إن الاكتفاء الذاتي بالنسبة للحبوب في الجزائر يبدو منخفض جدا (بيان رقم 06). فبالنسبة للقمح وبالرغم من أنه يحتل المرتبة الأولى من حيث المتاح في الميزان الغذائي للجزائر، فإن الانتاج منه لم يغط إلا 28.43% ، مثله مثل الحبوب الثانوية التي لم يغطي الانتاج منها إلا 24.54% من

المتاح، بحيث عرف إنتاج كل من القمح والحبوب الثانوية تذبذبا بين 2006- 2011 ويرجع هذا خاصة إلى أن هذا النوع من الزراعة يعتمد بشكل كبير على سقوط الأمطار وكما هو معلوم فإن معدل التساقط هو في تغير من سنة إلى أخرى في السنوات الأخيرة وهو ما أثر على حجم الإنتاج. أما فيما يخص الأرز فإن الجزائر تعتمد كليا أي بنسبة 100 % على الاستيراد.

الشكل رقم 06: نسبة الإنتاج والإستيراد إلى المتاح للحبوب لسنة 2011 (%)



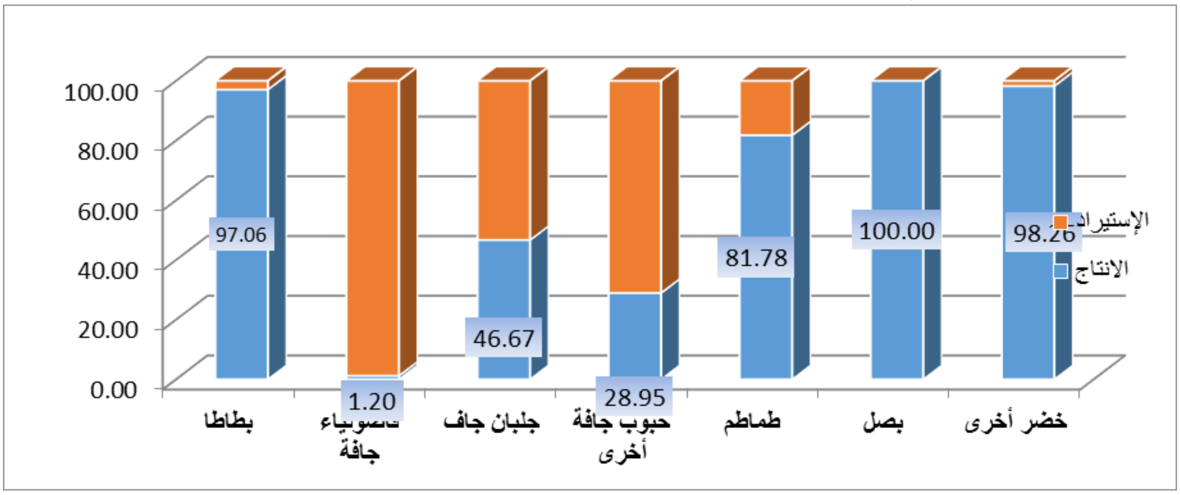
المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات موقع FAOSTAT

من البيان رقم 07 يمكن القول بأن الجزائر حققت اكتفاءً ذاتيا سوى بالنسبة لمنتوج البصل، وهذا ليس فقط بالنسبة لسنة 2011 بل منذ 2006، وبالرغم من هذا لا نجد هناك صادرات من هذا المنتوج إلى الخارج. حيث تشير الإحصائيات إلى أنه قد بلغت الكميات التالفة بـ 57 ألف طن سنة 2011 والتي كان من الممكن تخزينها في ظروف جيدة وتصديرها إلى الخارج.

كما تقترب الجزائر من تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة للمنتجات التالية: الخضر الأخرى، البطاطا والطماطم، فقد كانت نسب الانتاج إلى المتاح على التوالي: 98.26%، 97.06%، و81.78% . وبالنسبة للخضر الأخرى فلو أخذنا بعين الاعتبار الكميات التالفة حسب معطيات الميزان السلعي الغذائي، لتم تحقيق اكتفاءً ذاتيا يُقدر بـ 107.76 % وعليه يمكن تصدير الفائض، وهذه الملاحظة يمكن تسجيلها أيضا لمنتوج البطاطا، إلا أنه لا يمكن تجنب الاستيراد كليا من هذه المادة ما دامت الجزائر تستورد دوما بذور البطاطا، وفي نفس السياق فإن إنتاج البطاطا قفز من 2.181 مليون طن سنة 2006 إلى 3.862 مليون طن سنة 2011 أي تضاعف الانتاج بمقدار 1.77 وهذا ما يدل على نجاعة الاصلاحات الزراعية ونجاحها، وعلى رأسها سياسة التجديد الزراعي والريفي (2009- 2012) حيث من خلالها تم تحقيق معدل عام للنمو الزراعي قُدر بـ 13.8 % وهو أكبر من الهدف الذي حُدد بـ 8.3 %.

أما في مجال الحبوب الجافة، فتعتمد الجزائر على أكثر من 50% من الاستيراد لتحقيق أمنها الغذائي خاصة وما تشهده أسعار هذه المواد من ارتفاعات في الفترة الأخيرة.

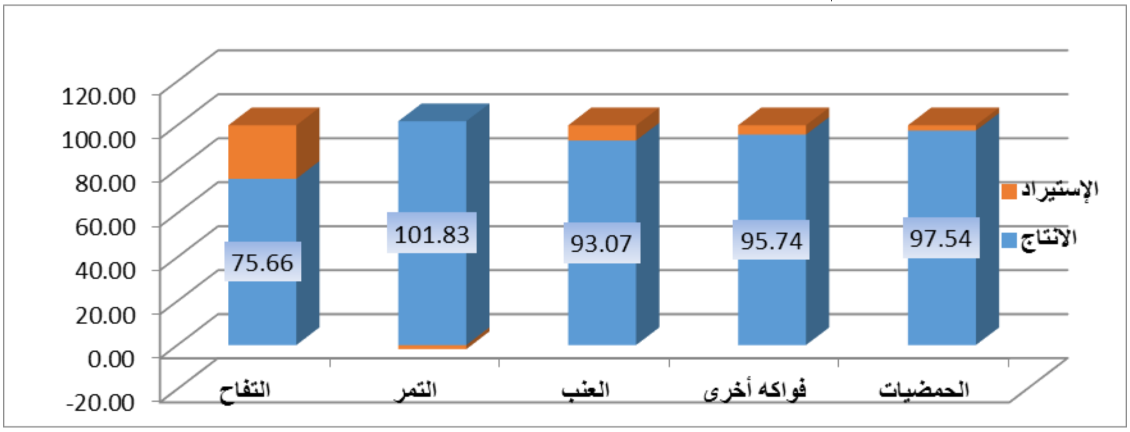
الشكل رقم 07: نسبة الإنتاج والإستيراد إلى المتاح للخضار خلال الفترة لسنة 2011 (%)



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات موقع FAOSTAT

بالنسبة للفواكه (بيان رقم 08) فقد حققت الجزائر إكتفاءً ذاتيا في منتوج التمر بل قامت بتصدير الفائض منه، بحيث يتميز هذا الاكتفاء باستقرار لعدة سنوات، وبنمو مستمر وإن كان ضئيل ما بين 2006 و2011. أما بالنسبة للتفاح والحمضيات والعنب والفواكه الأخرى فالجزائر تقترب من تحقيق الاكتفاء الذاتي فيها، مادام أن إنتاجها يغطي ما بين 75 و97 % من المتاح. حيث وأنه بالنسبة لكل من الفواكه الأخرى والحمضيات إذا ما اخذنا بعين الاعتبار الكميات التالفة من الميزان الغذائي لسنة 2011 نجد أن الجزائر قد سدت كل احتياجاتها منها بل بوجود فائض قدره: 2.87 %، و0.85% على التوالي لكل من الحمضيات والفواكه الأخرى والتي كان من الممكن تصديرها قبل تلفها.

الشكل رقم 08 : نسبة الإنتاج والإستيراد إلى المتاح للفواكه لسنة 2011 (%)

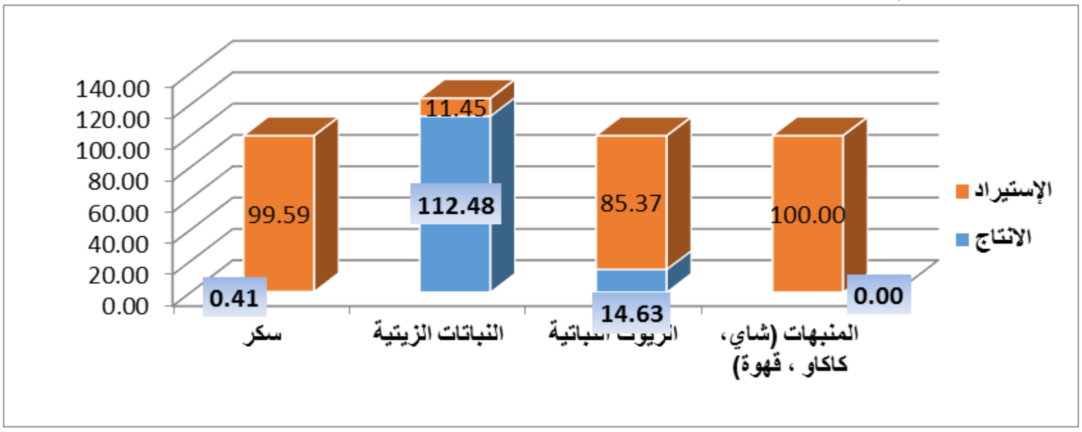


المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات موقع FAOSTAT

تبعا للبيان رقم 09 فإن الجزائر حققت اكتفاءً ذاتيا بالنسبة للنباتات الزيتية المتأتية خصوصا من الزيتون الذي عرفت زراعته انتعاشا في السنوات الأخيرة، أما النباتات الزيتية التي يتم استيرادها فهي أغلبها نباتات لا يتم زراعتها بمساحات كبيرة في الجزائر مثل الفول السوداني، السمسم، دوار الشمس...

وبالنسبة لباقي المنتجات وهي السكر المنبهات (قهوة، شاي)، الزيوت النباتية، فالجزائر تعتمد على استيرادها بنسب مرتفعة جدا تبلغ لدى البعض منها 100% لسد حاجياتها.

الشكل رقم 09: نسبة الإنتاج والإستيراد إلى المتاح لبعض المحاصيل الصناعية لسنة 2011 (%)



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات موقع FAOSTAT

حققت الجزائر إكتفاءً غذائيا ذاتيا مستمرا منذ 2006 بالنسبة للحوم الأخرى وإكتفاءً غذائيا ذاتيا في سنة 2011 فقط بالنسبة لمنتوج البيض، حيث بالنظر إلى الكميات التالفة من هذه المادة في 2011 كان يُمكن تصدير ما قيمته 3.10% من المتاح الفعلي .

اقتربت الجزائر في نفس السنة من تحقيق إكتفاءً ذاتيا في منتوجي لحوم الطيور واللحوم الحمراء، وهذا بعدما كانت نسبة الانتاج إلى المتاح لهما على التوالي: 98.92%، و86.62%، كما تجدر الإشارة إلى أن الجزائر حققت إكتفاءً ذاتيا بالنسبة للحوم الطيور في سنة 2010 إلا أنها لم تستطع الحفاظ عليه في 2011.

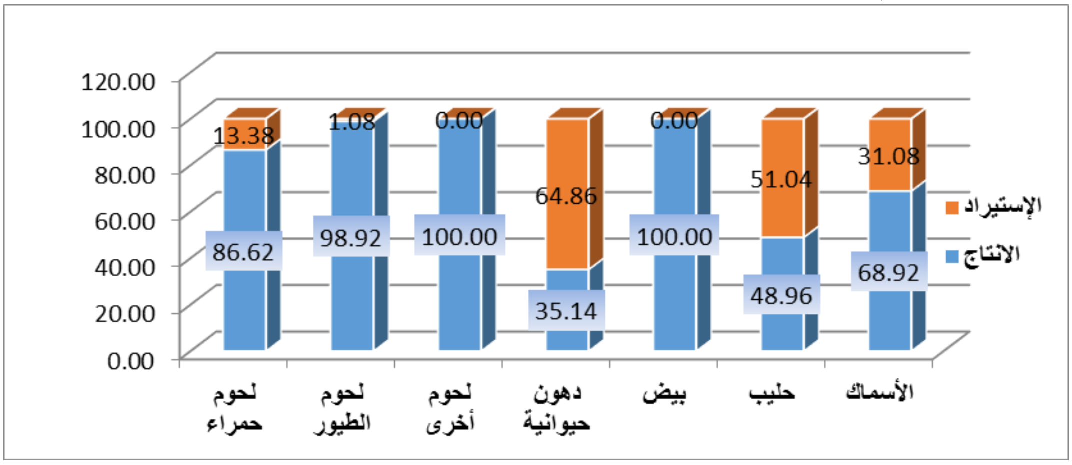
وفيما يخص الأسماك فالجزائر تعتمد على أكثر من 30% من الواردات لتغطية حاجياتها ، حيث الملاحظ بالنسبة لهذا المنتوج، انخفاض الانتاج فيه ما بين 2006 و2011 بمعدل يقترب من 30%.

أما فيما يخص الحليب فبالرغم من أنه يشكل مصدرا أساسيا للمستهلك الجزائري، فإن الجزائر لم تتمكن من تغطيته سوى بنسبة 48.96% من إنتاجها في سنة 2011، حيث تم تسجيل نسبة أحسن منها قليلا سنة 2010 قدرت بـ 52.13%.

أما فيما يتعلق بالدهون الحيوانية (الزبدةو غيرها) فلم تتمكن الجزائر أن تحقق فيها إكتفاءً غذائيا ذاتيا منذ 2006 وإلى غاية 2011 حيث تم تسجيل أحسن معدل لتغطية المتاح عن

طريق الانتاج سنة 2008 قدر بـ 37.5% لينخفض فيما بعد إلى 31.25% سنة 2010 ثم ليرتفع مجددا إلى 35.14% سنة 2011.

الشكل رقم 10 : تطور نسبة الإنتاج والإستيراد إلى المتاح للمنتجات الحيوانية لسنة 2011 (%)



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات موقع FAOSTAT

إن دراسة الاكتفاء الذاتي في الجزائر لخصت مدى مساهمة الإنتاج الغذائي الجزائري في المتاح، لكن كما نعلم أن الأمن الغذائي لا يرتبط فقط بوفرة الغذاء، وإنما باحتياجات الفرد وبقدرته الاقتصادية.

3° شهدت كمية الطاقة المتاحة يوميا للفرد الجزائري، تطورا ملحوظا في الفترة الأخيرة، لكن بالرغم من هذا لم تقدر الجزائر بلوغ تلك التي تحققها الدول المتطورة، لا بل حتى تلك التي تحققها دول الجوار. كما تبقى المصادر الحيوانية دوما مصدرا ضئيلا لكمية هذه الطاقة مقارنة مع المصادر النباتية.

يكشف الجدول رقم01، تطور كمية الطاقة، التي يحصل عليها الفرد يوميا، في بعض الدول العربية وبعض الدول المتطورة .

الجدول رقم 01: تطور كمية الطاقة المتاح لكل فرد خلال الفترة 1996- 2011 (حريرة/ للفرد/ يوميا)

	1996	2001	2006	2011
الجزائر	2784	2886	3047	3220
المغرب	3089	3117	3271	3334
تونس	3201	3258	3275	3362
مصر	3332	3409	3388	3557
إيطاليا	3558	3674	3610	3539
فرنسا	3519	3640	3513	3524

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات موقع FAOSTAT

تبين المعطيات في الجدول أعلاه أن مستوى الطاقة التي يحصل عليها الفرد الجزائري تفوق المتوسط العالمي للسعرات الحرارية اليومية وهي في تطور مستمر من سنة إلى أخرى حيث سجلت نمو

قدره 15.66% ما بين 1996 و2011، ومع هذا يبقى مستوى الجزائر منخفضا، في هذا المجال، مقارنة مع الدول المتقدمة كفرنسا وإيطاليا، بل يبقى المستوى منخفضا حتى مع الدول العربية المجاورة كالمغرب وتونس ومصر.

كما أن تحليل الطاقة من حيث المصادر – نباتية / حيوانية –(الجدول رقم 02)، يبين أن حصة الطاقة المتأتية من المصادر الحيوانية في تأمين الطاقة تضاعفت بمقدار 1.22 ما بين 2007 و2011 إلا أنه ثمة نقص كبير، من ناحية هذا المصدر في تأمين الطاقة، البروتينات والدهون للفرد الجزائري، مقارنة مع دولٍ أخرى.

الجدول رقم 02 : تطور العناصر التي يتحصل عليها الفرد الجزائري يوميا

(طاقة :حريرة/يوميا، بروتين ودهون :غرام/يوميا)

	2007			2008			2010			2011		
	طاقة	بروتين	دهون	طاقة	بروتين	دهون	طاقة	بروتين	دهون	طاقة	بروتين	دهون
الإجمالي	048	3.5	7.2	110	6.5	5.4	139	6	8.8	220	0.4	5.7
المصادر النباتية	724	2.1	8.2	766	3.8	5.4	791	3.5	8.3	824	5	2.5
المصادر الحيوانية	24	1.3	9.1	44	2.8	0	48	2.6	0.5	96	5.4	3.1

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات موقع FAOSTAT

4° سجل الناتج المحلي الخام للفرد الجزائري ارتفاعا مشهودا خلال الفترة 2009- 2013، وهذا من شأنه أن يحسن القدرة الشرائية للفرد الجزائري عامة ويعزز أمنه الغذائي خاصة . كما شهد الناتج الخاص بالفرد الجزائري تحسنا مقارنة بدول الجوار، لكن يبقي بعيدا كل البعد عن ذاك المحقق في الدول المتطورة.

الجدول رقم 03: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال الفترة 1996- 2011 (دولار أمريكي)

	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	3 771	4 350	5 272	5 310	5 361
المغرب	2 861	2 823	3 044	2 902	3 109
تونس	4 163	4 176	4 305	4 197	4 329
مصر	2 462	2 804	2 973	3 256	3 314
فرنسا	40 488	39 448	42 578	39 759	41 421
إيطاليا	35 724	34 673	36 988	33 814	34 619

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات من موقع البنك العالمي

تبين معطيات الجدول رقم 03 أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام في الجزائر هو في ارتفاع مستمر ما بين 2009 و2013 حيث تضاعف بمقدار 1.42خلال هذه الفترة وهو ما يعكس نوعا ما ارتفاع القدرة الشرائية بالنسبة للفرد الجزائري، إذ أن هذا الأخير أصبح له ناتج يفوق ذلك الذي يتحصل عليه الفرد في الدول العربية المشار إليها في الجدول، ففي سنة 2013 على سبيل المثال ،تجاوز الناتج المحلي الخام للفرد في الجزائر بمعدل : 23.83%، 72.43%، 61.76% على التوالي ،بالنسبة لذلك المحقق في كل من : تونس، مصر، المغرب، لكن مع هذا فإن الناتج الداخلي الخام للفرد يبقى منخفض جدا مقارنة مع تحققه الدول المتقدمة، كإيطاليا وفرنسا حيث مثل ناتجها المحلي الخام للفرد أكثر من 6 أضعاف ذلك المحقق بالنسبة للفرد في الجزائر في سنة 2013.

بما أن هذا المؤشر- الناتج المحلي الخام للفرد- يعبر عن قيمة متوسطة، فمن جهة فإنه لا يراعي الفروق، بين مختلف الفئات الاجتماعية (الإطارات، الموظفين البسطاء، التجار...)، من حيث حصتها في الدخل الوطني، وبالتالي تتكافئ القوة الشرائية للطبقات الفقيرة والغنية على حد سواء، أي أن الأمن الغذائي يتساوى لدى الجميع وهذا غير ممكن، ومن جهة أخرى وكما هو معلوم فإن توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع في أي بلد كان، لا يتم بالتساوي تماما، وهو ما يوضحه معامل جيني لقياس عدالة توزيع الدخل، ففي هذا الشأن تشير المعطيات أن الجزائر لديها معامل قدره 36.90% وهو معامل أدنى من دول الجوار (تونس والمغرب)، وفي نفس السياق أيضا، تشير دراسة إحصائية لسنة 1995 أن النسبة الإجمالية لعدد السكان الذين يتجاوزون خط الفقر الوطني تمثل حوالي 22.6 % من عدد السكان، وقد قدرت هذه النسبة في المدن بـ14.7 %من عدد سكان المدن وقدرت في الأرياف بنسبة 30.3 % من عدد سكان الأرياف.

5° تغير هيكل النفقات السنوية للأسر الجزائرية بين 2000 و2011 وانخفاض نفقات المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية، بنسبة 2.8% وهذا من شأنه أن يقلل من درجة الأمن الغذائي لدى الفرد الجزائري.

إن ارتفاع الدخل لدى الأفراد لا يعكس بالضرورة وجود أمن غذائي، ولكن لابد من معرفة كيف يتم توزيع هذا الدخل لتلبية مختلف احتياجات الاسرة، بمعنى آخر تحديد حصة ما تنفقه الأسر على الاحتياجات الغذائية مقارنة مع بقية النفقات.

إن تحليل بنية استهلاك الأسر تشير إلى وجود تغيرات هامة في مقادير الحصص الأساسية وهذا كما يوضحه الجدول رقم 04 .

والملاحظ أن نفقات السكن والتكاليف تمثل 20.4% من إجمالي ما أنفقته الأسر في 2011، في حين أنها كانت تمثل سوى 13.5% في 2000 وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار كراء المساكن، كما انخفض الانفاق المتعلق بالمواد المختلفة والنفقات الأخرى بـ 3.4% خلال الفترة 2000- 2011 . والملاحظ أيضا هو زيادة حجم الإنفاق في مجال النقل والصحة ب 2.6% خلال نفس الفترة وهذا راجع إلى نمو وتطور تكنولوجيا الاتصالات وهو ما يدفع بالفرد إلى زيادة إنفاقه في هذا المجال.

الجدول رقم 04: تطور نسبة النفقات السنوية العامة للأسر في الجزائر بين 2000 و2011 (%)

مجموعات المواد	حصة الانفاق في 2000 (%)	حصة الانفاق في 2011 (%)
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	44.6	41.8
الملابس والأحذية	8.6	8.1
السكن وأعبائه	13.5	20.4
الأثاث والمفروشات	3.4	2.7
الصحة ونظافة الجسم	6.2	4.8
النقل والاتصالات	9.4	12.0
التعليم، الثقافة والترفيه	3.9	3.2
مواد مختلفة ونفقات أخرى	10.4	7.0
المجموع	100	100

المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

وفيما يخص الإنفاق الخاص بالملابس والأحذية، الأثاث والأغراض المنزلية، الصحة والنظافة، التعليم والثقافة والترفيه فقد شهدت انخفاضا ضئيلا تغير بين 1.4 % و0.5 %.

أما بالنسبة للغذاء والمشروبات فإنه يأخذ أكبر حصة من الأنفاق الإجمالي للأسرة الجزائرية والتي تقلصت حصته بمقدار 2.8% في الفترة 2000- 2011 حيث مرت من 44.6% إلى 41.8% .

6° تعتبر كل من: الحبوب، الخضر الطازجة، اللحوم والحليب من أهم المواد التي يتم الإنفاق عليها من قبل الأسر الجزائرية . فتبعا للجدول رقم 05 الموضح أسفله فإن نفقات الغذاء والمشروبات للأسر الجزائرية تتميز بما يلي:

- تأخذ اللحوم بمختلف أنواعها أكبر حصة والتي تقدر بـ 21.59%، تليها بعد ذلك الحبوب ومنتجاتها وهذا بنسبة 17.46% ،ثم تأتي الخضر في المرتبة الثالثة من حيث الإنفاق وهذا بمعدل 16.71% من إجمالي إنفاق الأسر؛
- كما تخصص الأسر الجزائرية ما قدره 8.43% من نفقاتها للحليب ومنتجاته ، وما قدره 7.61% للنفقات الغذائية الأخرى أما بالنسبة للفواكه الطازجة والجافة فتقدر نفقاتها بـ 7%؛
- وفيما يخص السكر، المنبهات(القهوة، الشاي)، المشروبات غير الكحولية والتوابل، فنفقاتها تتراوح ما بين 1.68 % و4 % . إلا أن الغريب في الأمر هو تدني ما تنفقه الأسر على الأسماك باعتبارها غذاء يُوفر قدر كبير من البروتينات، فقد قُدرت نسبة الإنفاق عليه فقط بـ 1.41 %، كما لا يخفى على الجميع بأن الجزائر تمتد على شريط ساحلي طويل يطل على البحر المتوسط ويزخر بثروة سمكية هائلة، إلا أن أسعار السمك عرفت ارتفاعات في الفترة الأخيرة وهو ما دفع الفرد الجزائري لتعويضها بمصادر أخرى.

الجدول رقم 05: توزيع النفقات السنوية لمجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية للأسر في الجزائر – سنة 2011 (%)

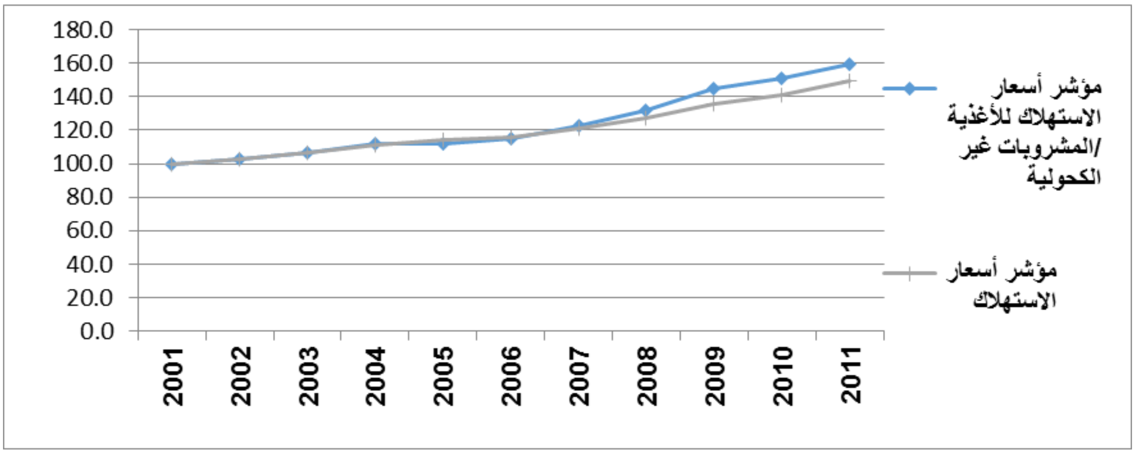
المواد	(%)	المواد	(%)
منتجات الحبوب	17,46	خضر جافة	1,97
لحم الخروف	10,30	خضر مصبرة	1,36
لحم البقر	2,77	فواكه طازجة	5,07
لحوم أخرى	0,22	فواكه جافة	1,93
لحوم الطيور، الأرانب...	8,31	سكر والمنتجات المسكرة	4,00
الأسماك	1,41	قهوة، شاي، النقيع	3,26
حليب ومنتجات الحليب	8,43	مشروبات غير كحولية	3,73
زيوت ودهون	7,12	توابل، ملح	1,68
خضر طازجة	13,38	نفقات غذائية أخرى	7,61
المجموع			**100**

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات موقع الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

7° تأثرت القدرة الشرائية للمواد الغذائية سلبا، وهذا نتيجة الارتفاع المتواصل للمؤشر العام لأسعار الاستهلاك من جهة وبالارتفاع المستمر لمؤشر استهلاك الأغذية والمشروبات غير الكحولية من جهة أخرى.

إن تحديد القدرة الشرائية لا يتحدد فقط بالدخول وإنما يأخذ بعين الاعتبار مدى استقرار المستوى العام للأسعار وكذا مستوى أسعار المواد الغذائية ومن اجل هذا سوف نتطرق لتطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر لمعرفة اثرها على الامن الغذائي للفرد الجزائري.

الشكل البياني رقم 11 : تطور مؤشر أسعار الاستهلاكو مؤشر إستهلاك الاغذية والمشروبات غير الكحولية خلال الفترة 2001- 2011 (%)



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات من موقع الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

فحسب البيان رقم 11 فإن مستوى الأسعار العام هو في تغير موجب منذ بداية الفترة المدروسة أي منذ سنة 2001 إلى غاية 2011 حيث شهد أدنى نسبة تغير في سنة 2006 وقدرت بـ 1.8 % كما عرف أقصى نسبة تغير سنة 2009 و2011 أين بلغت على التوالي 6.5% و5.7% .

خلال نفس الفترة شهد مؤشر أسعار الاستهلاك الخاص بالأغذية والمشروبات غير الكحولية هو الآخر ارتفاعا محسوسا، فمن البيان نجد أن المنحنيين يبدوان متطابقان أي أن معدل التغير لكلا المؤشرين كان تقريبا متساويا وهذا إلى غاية 2007، لكن في الفترة ما بين 2007- 2009 أصبح مؤشر أسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية، يرتفع بنسب تتجاوز بكثير تلك التي يرتفع بها مؤشر العام لأسعار الإستهلاك فعلى سبيل المثال في سنة 2008 كان التغير في قيمة مؤشر العام للاستهلاك حوالي 5.1 % في حين كانت نسبة التغير بالنسبة لمؤشر إستهلاك الأغذية والمشروبات غير الكحولية تقدر بـ 7.5% لكن بعد سنة 2009 عاد المنحنيين ليتغيرا بنفس الميل.

وهذا ما يفسر أن أسعار جميع المواد أصبحت في إرتفاع مستمر إلى غاية 2007، ثم بقيت أسعار جميع المواد فيزيادة مستمرة لكن هذه الزيادة كانت شديدة بالنسبة للمواد الغذائية إلى غاية 2009 وهو ما أثر فعلا على القدرة الشرائية للفرد خاصة ذو الدخل المحدود وبالتالي أثر على حصة استهلاكه من الغذاء وبالتالي قد زعزعة أمنه الغذائي.

الخاتمة :

على مستوى الدولة يمكن القول بأن الجزائر تتمتع بأمن غذائي، وهذا ما لاحظناه من خلال دراسة التطور المتاح من مختلف الأغذية، أين تم تغطيته في جل السنوات الأخيرة، بنسب يفوق الـ55 % عن طريق الانتاج المحلي، ليتم تأمين الفارق عن طريق الإستيراد من الأسواق الدولية. وقد أدى هذا التطور في المتاح إلى تحسن الوضع الغذائي لدى الفرد الجزائري ويبرز هذا جليا من خلال الزيادة المتواصلة، في كمية الطاقة التي يتحصل عليها يوميا.

إلا أنه ومثلما رأينا في المحور الأول فإن الأمن الغذائي لا يقتصر فقط على توفير الغذاء، وإنما له علاقة بالعناصر الإقتصادية، فقد أثبتت مختلف المعطيات أن الأسر الجزائرية تخصص أكثر من 40% من نفقاتها على الأغذية والمشروبات غير الكحولية، وهي نسبة معتبرة، كما أن نصيب الفرد الجزائري من الناتج الداخلي الخام هو في نمو مستمر، والذي من شأنه أن يعزز أمنه الغذائي، إلا أن أسعار المواد عامة والمواد الغذائية خاصة لم تستقر عند مستوى معين بل هي في ارتفاع متواصل عبر الزمن وهو ما يضعف القدرة الشرائية للفرد الجزائري وبالتالي يؤدي إلى زعزعة أمنه الغذائي.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تحديد الطلب الفعلي للاستهلاك من المواد الغذائية من خلال إستعمال أدوات التنبؤ وهذا لتجنب الفائض من المتاح ومن جهة أخرى تحسين طرق التخزين لتجنب تلف المنتجات؛
- التركيز على تحقيق الإكتفاء الذاتي بالنسبة للمنتجات التي لدى الجزائر نسب معتبرة في تغطية المتاح منها عن طريق الانتاج، والعمل على إنشاء شراكات للإنتاج في الخارج أو عقود شراء طويلة الأجل بالنسبة للمنتجات التي لا يمكن زراعتها في الجزائر أو زراعتها مكلفة جدا، ما دام لا يمكن الاستغناء عنها وأن الأسعار العالمية هي في ارتفاع مستمر؛

- تحسين واقع كمية الطاقة الموفرة للفرد الجزائر من خلال توفير الأغذية الصحية والتي تنتج طاقة أكبر وكذا تفعيل الاستغلال الأمثل، للموارد الزراعية المتاحة، في تنمية الثروة الحيوانية، وتنشيط الصيد البحري؛
- تقسيم الناتج الداخلي الخام بعدالة بين الأفراد أي بمعنى آخر تخفيض معامل جيني إلى أدنى مما هو عليه، والقضاء على الفقر وهذا لتحسين القدرة الشرائية لدى الجميع؛
- المحافظة على استقرار المستوى العام لأسعار مختلف المواد ومستوى أسعار المواد الغذائية كون أن ارتفاعها يهز الأمن الغذائي للفرد الجزائري.

الاحالات و المراجع:

---

1 MINPAT/SIDA, Les populations à haut risque alimentaire, juin-juillet, p .3.
2 F. ABDOUCHE, Les Céréales et la sécurité alimentaire en Algérie, les éditions el Hikma, Alger, 2000, p19
3 G. Courade , Le risque de l'insécurité alimentaire : de l'imprudence écologique au démantèlement de l'Etat providence, Module 1-2-4 : agriculture, CIDEP, 1994-1995, p. 576.
4 F. ABDOUCHE, op cit, p17
5 G. Courade , Pèlerinage aux sources : concepts et analyse de la question agro-alimentaire dans le système des Nations Unies, Module 1-2-4 : agriculture, CIDEP, 1994-1995, p. 45.
6 G. Courade, Pèlerinage aux sources, Ibid, p49.
7 J.P MINVIELLE Maîtrise de la sécurité alimentaire : le défi de la complexité, ORSTOM, Paris, Actualité n° 44, 1994, p 16-17
8 UNICEF, Analyse de la situation des femmes et des enfants, 1993, p 144-145
9 G. Courade, op. cit, p 49

10 تقرير المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة - الفاو، لجنة الأمن الغذائي العالمي، "مسح للمفاهيم والمقاربات"، الدورة الثامنة، روما، إيطاليا، 2003، ص 13- 20.

11 مندر خدام، الأمن الغذائي السوري، الهيئة العمة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص 21- 22

12 سميرة الزغبي، أوضاع الأمن الغذائي في سوريا، المركز الوطني للسياسات الزراعية، ورقة عمل رقم 17،2006.

13 وهي تشمل الذرة، الشعير...

14 عدا فاكهتي :الأناناس والموز.

*15 fao.org/OSD/CPF/Countries/Algeria/ALG_CPF_2013-2016.**doc.***

16 كل الفواكه عدا الموز والأناناس.

17 **معامل جيني** (نسبة للعالم كورادو جيني) من المقاييس الهامة والأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل القومي، تعتمد فكرته على منحنى لورنز، حيث أن معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد، وكلما أنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل.

18 A . BOUYACOUB Le paradoxe de la consommation inégalitaire en Algérie, in El Watan le 17 - 09 - 2009
19 http://www.africaneconomicoutlook.org/fr/statistiques/tableau-14-indicateurs-de-pauvrete-et-de-distribution-du-revenu

20 يرصد هذا المؤشر لتغير في أسعار التجزئة في جميع أنحاء البلاد، مما يتيح إجراء تحليل مقارن لتطور الأسعار في الوطن.

تفعيل نظام محاسبي سليم بما يسهم في التقليص من فجوة التوقعات

(دراسة تحليلية)

أ.رشيدة خالدي
جامعة عمار ثليجي - الأغواط
rachida_khaldi@yahoo.fr

د. عبد الرزاق خليل
جامعة 08 ماي 1945 - قالمة
a.khelil@mail.lagh-univ.dz

ملخص:

بعد فشل كبرى الشركات الأمريكية ظهرت مشكلة حديثة في مهنة المراجعة والتي تعرف باسم فجوة التوقعات والتي تعكس التبيان بين ما يتوقعه مستخدمي القوائم المالية من مراجعي الحسابات وما يستطيع المراجع أدائه فعلا، وللعمل على حل هذه المشكل وجب عدم تجاهلها، وتسخير الجهود لدراسة العوامل التي أدت إلى وجودها وعمل اقتراحات وتوصيات بناءة من شأنها التقليص أقصى حد ممكن من هذه الفجوة، حيث يعتبر وجود نظام معلومات محاسبي سليم في المؤسسة من بين الوسائل التي تساعد على التقليص من فجوة التوقعات، وذلك من خلال توفير المعلومات السليمة والتي تساعد أطراف القضية (قضية فجوة التوقعات) على اتخاذ القرارات المناسبة لمعالجة هذه المشكلة.

الكلمات المفتاحية: فجوة التوقعات، نظام المعلومات المحاسبي، مراجعي الحسابات، مستخدمي القوائم المالية.

Abstract:

Activating a sound accounting system, including contributing to the reduction of the expectations gap (Analytical study)

After the failure magnify American companies modern problem emerged in the audit profession, known as the expectations gap, which reflects Clarification between what you expect users of financial statements of Auditors and can References actually his performance, and to work on solving this problem should not be ignored, and harnessing the efforts to study the factors that led to the presence and work of suggestions and recommendations constructive that will reduce as much as possible of the gap, where the existence of a sound accounting information system in the organization of the means which help to reduce the expectations gap, and through the provision of sound information which helps the parties to the case (the case of the expectations gap) to take appropriate decisions to address this problem.

Keywords: *Expectations gap, Accounting information system, Auditors, Users of financial statements.*

تمهيد:

إن مشكلة فجوة التوقعات من المشاكل التي واجهت مهنة المراجعة في السنوات الأخيرة، حيث فقدت المهنة ثقة مستخدمي القوائم المالية وهذا راجع إلى تزايد الأزمات المالية والاقتصادية في العالم ككل وإنهيار كبرى شركات العالم، حيث تساءل مستخدمي القوائم المالية للمؤسسات عن عدم إعطاء مراجع الحسابات تحذير بخصوص الانهيار القريب لهذه الشركات، وبالتالي فمهنة المراجعة واجهت انتقادات حادة من قبل المجتمع والتي تعبر عن التباين الموجود بين إعتقادات مستخدمي القوائم

المالية لمسؤوليات مراجع الحسابات، وبين إعتقاد وإدراك المراجع نفسه لتلك المسؤوليات، وهذا ما أدى إلى ظهور فجوة التوقعات.

حيث تنعكس هذه الفجوة على مصداقية القوائم المالية للمؤسسة والتي تعتبر مركز لإتخاذ القرارات، ولهذا ونظرا إلى التأثيرات التي يمكن أن تشكل خطر على كل من مستخدمي القوائم المالية وكذا مهنة المراجعة فإن من الضروري العمل على تقليص هذه الفجوة، حيث توجد عدة إقتراحات من شأنها أن تساهم بدراجات متفاوتة في التقليص من فجوة التوقعات، من بين هذه الاقتراحات وجود نظام معلومات محاسبي سليم من شأنه أن يوفر المعلومات السليمة والواضحة والتي تجعل مراجع الحسابات قادر على تلبية احتياجات مسخدمي القوائم المالية.

أولا: نظام المعلومات المحاسبي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي نظام فرعي من نظم المعلومات الإدارية (*MIS : Management Information Systems*)، حيث لا يعتبر نظام المعلومات المحاسبي مكملا لنظام المعلومات الإداري ولا منفصلا عنه، إلا أنه يعتبر من بين أهم مكوناته.

وفقا لما سبق يجب التعريف أولا بنظم المعلومات الإدارية حيث يعرف على أنه[1]: " مجموعة الأجزاء المترابطة التي تعمل مع بعضها البعض بصورة متفاعلة، لتحويل البيانات إلى معلومات يمكن استخدامها لمساندة الوظائف الإدارية: تخطيط، رقابة، اتخاذ قرارات، تنسيق، والأنشطة التشغيلية في الوحدة الاقتصادية".

كما يمكن تعريفه على أنه[2]: "مجموعة منتظمة من الموارد: مادية، معلوماتية، عمال، بيانات، عمليات...إلخ، حيث يسمح بجمع، معالجة وتخزين، إيصال المعلومات في شكل معطيات، نصوص، صور وأصوات...".

في حين عرف نظام المعلومات المحاسبي (*AIS : Accounting Information Systems*) بأنه[3]: " الجزء الأساسي والهام من نظم المعلومات الإدارية داخل الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال، إذ يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية والمحاسبية من مصادر خارج وداخل الوحدة الاقتصادية، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية ومحاسبية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل الوحدة الاقتصادية".

وكغيره من النظم يتكون نظام المعلومات المحاسبي من مدخلات وعمليات ومخرجات، يمكننا أن نعرج عليها كالتالي[4]:

1.المدخلات:

تنشأ البيانات المحاسبية نتيجة للعمليات المحاسبية التي تتم خارج أو داخل الوحدة الاقتصادية، وتعرف العملية المحاسبية بأنها حدث اقتصادي يمكن قياسه كميا، يؤثر على أصول وخصوم الوحدة المعينة، ويظهر في حساباتها وقوائمها المالية، ويمكن تمييز المدخلات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي إلى أربعة مصادر من خارج وداخل الوحدة الاقتصادية :

- البيانات التي تتجمع بصورة روتينية من العمليات الخارجية اليومية العادية مع الأفراد والهيئات والوحدات الأخرى خارج المؤسسة، وهي غالبا ما تتعلق بعمليات البيع والشراء والمدفوعات والمتحصلات النقدية؛
- البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة غير روتينية من مصادر خارجية كالهيئات التجارية، والجهات الرسمية والحكومية مثل: تعليمات جديدة لمصلحة الضرائب، تغيرات في الأسعار، مؤشرات الصناعة؛
- البيانات العادية التي تتجمع بصورة روتينية من العمليات داخل الوحدة الاقتصادية، نتيجة للمعاملات بين الأقسام الداخلية ومراكز المسؤولية، مثل بيانات التكاليف الصناعية في المراحل الإنتاجية المختلفة، حركة الوارد والمنصرف من المخزون، الأجور والمرتبات؛
- البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة غير روتينية من القرارات الإدارية الداخلية مثل وضع سياسات جيدة، أو تغيير المعايير المستخدمة في الأداء، أو أهداف جديدة مطلوب تحقيقها.

2. **العمليات:**

إن الهدف الأساسي من وجود النظام المحاسبي في الوحدة الاقتصادية هو إنتاج المعلومات الضرورية والمفيدة، التي تساعد المستخدمين الخارجيين والداخليين في اتخاذ القرارات، ونظرا للتباين والاختلاف الشديد بين نوعية وتوقيت وعمومية أو خصوصية المعلومات التي يحتاجها كل من المستخدمين الخارجيين والمستخدمين الداخليين، فغالبا ما يتكون النظام المحاسبي بدوره من نظامين فرعيين هما المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية، حيث لا تعتبر المحاسبة المالية بديلة للمحاسبة الإدارية بل كل منها يكمل الآخر.

3. **المخرجات:**

يمكن تصنيف مخرجات نظام المعلومات المحاسبي بشقيه المالي والإداري إلى نوعين: (مخرجات يومية روتينية ومخرجات معلومات تغذية عكسية)، يتضمن النوع الأول المخرجات اليومية الخاصة بتوثيق النشاط والمعاملات الروتينية العادية للوحدة الاقتصادية، سواء مع أطراف وهيئات خارج الوحدة، أو بين مراكز المسؤولية داخل الوحدة، ومن أمثلة هذه المخرجات: أوامر الشراء، محاضر الاستلام، شيكات المدفوعات، فواتير البيع للعملاء، أوامر الشحن...إلخ حيث تعتبر البيانات التي تتضمنها هذه المخرجات مدخلات رئيسية لعمليات التشغيل اليومي في النظام المحاسبي بشقيه المالي والإداري، لإخراج النوع الثاني من المخرجات وهي مخرجات معلومات التغذية العكسية.

ثانيا: ماهية فجوة التوقعات

إن من بين الأثار التي ترتبت على فقدان مستخدمي القوائم المالية الثقة في مراجعي الحسابات عقب إنهيار الشركات العالمية، هي زيادة عدد الدراسات التي تناولت موضوع مسؤوليات مراجع الحسابات، والتي خلصت إلى أن هناك تباين واضح بين ما يتوقعه مستخدمي القوائم المالية من مراجعي الحسابات وما يقوم بآدائه فعلا وهذا ما يسمى بفجوة التوقعات.

1. **تعريف فجوة التوقعات**

سبقت الإشارة إلى أن الاختلافت في الرأي بين مراجع الحسابات ومستخدمي القوائم المالية، إثر الصعوبات التي تواجهها مكاتب المراجعة العالمية جراء فشل المؤسسات التي قامت بمراجعة حساباتها ولم تعطي إنذارا بفشلها، سببا جوهريا في نشوء ما يعرف بفجوة التوقعات، والتي مرت بمراحل عدة إلى أن زاد الاهتمام بهذه الفجوة، لذلك سنحاول أن نتطرق إلى بعض التعاريف التي تناولت مفهوم فجوة التوقعات عبر مراحل مختلفة:

وقد عرفها *Liggio* سنة 1974 من خلال مقالته الشهيرة بعنوان (فجوة التوقعات هزيمة قانونية للمراجع)، على أنها[5]: " الفرق بين مستويات الأداء المهني للمراجعة كما يتوقعه مستخدمي القوائم المالية، ومستويات الأداء كما يراها المراجعون أنفسهم".

كما تُعرّف فجوة التوقعات على أنها[6]: " تعبير عن مدى التباين والاختلاف بين أبعاد حدود ما يتوقعه المستخدمون من أداء المراجعون وبين ما تقره المعايير المؤطرة لمهنة المراجعة، وكذا مقدار الاختلاف بين ما تقره هذه الأخيرة وبين الأداء الفعلي للمراجع".

وفجوة التوقعات تُمثل[7]: " الفرق بين ما يقوم به أو ما يمكن أن يقوم به المراجعون، وبين ما ينبغي أو ما يتوقع أن يقوم به المراجعون على أساس توقعات المجتمع المطلوبة منهم".

من خلال إستعراضنا للتعاريف السابقة نلاحظ أن كل التعاريف أكدت على أن فجوة التوقعات عبارة عن تباين واضح بين متغيرين إثنين هما: توقعات مستخدمي القوائم المالية، وأداء مراجعي الحسابات بغض النظر على مستويات الأداء المهني لمراجع الحسابات سواء كان ناقصا أو كاملا، والتي إختلفت من كاتب إلى آخر.

2. **خصائص فجوة التوقعات:**

تتميز فجوة التوقعات في مهنة المراجعة بعدة مميزات يمكن أن نوجزها في ما يلي[8]:

- فجوة التوقعات دائما ما تعبر عن فائض طلب أصحاب المصلحة في المؤسسة على خدمات ومسؤوليات مراجع الحسابات، ومن الصعب أن توجد الفجوة كفائض عرض لخدمات ومسؤوليات مراجع الحسابات، وهذا لأسباب كثيرة يمكن أن تكون أهمها وببساطة أن المحاسبة والمراجعة مهنة وصناعة تستهدف تحقيق عوائد اقتصادية ومهنية معا، ومن طبيعتها أنها تنشط وتعمل بجودة أعلى في ظل اقتصاديات السوق، ولذلك عندما يوجد طلب على خدماتها فإنها تسعي للوفاء به لتحقيق هدفين رئيسيين هما الهدف المادي والهدف المهني؛
- فجوة التوقعات غير ساكنة، أو يمكن القول عنها أن لها طبيعة ديناميكية، وهذا لأنها محددة بمتغيرين هما:
  - طلب أصحاب المصلحة في المؤسسة على خدمات ومسؤوليات مراجع الحسابات؛
  - عرض مراجع الحسابات لخدماته ومسؤولياته؛
- فجوة التوقعات كمية ونوعية، بمعني أن فائض الطلب على خدمات مراجع الحسابات هو فائض في التشكيلة المهنية لخدماته ومسؤولياته من جهة، وفائض في جودة أدائه المهني؛

◆ فجوة التوقعات ضارة بالمهنة وبالمجتمع، لأن وجودها معناه قصور في عرض خدمات ومسؤوليات المهنة كما ونوعا مما يفقد ثقة طالبي الخدمات المهنية في مؤدي المهنة من جهة، كما ينعكس ذلك سلبا على المجتمع في صورة نقص في درجة الثقة والاعتماد على المعلومات المالية وغير المالية الملائمة في اتخاذ القرارات؛

◆ فجوة التوقعات دولية ونسبية لأن دول العالم بدون استثناء تعاني منها، ولكن بدرجة أو بأخرى، وبالطبع في ظل العولمة وتحرير التجارة الخارجية يتم تصدير فجوة التوقعات بالتأكيد إلى دول العالم الثالث، وبهذا فان الدول تتباين فيما بينها في حجم ونوعية هذه الفجوة.

3. **أطراف القضية (فجوة التوقعات)**:

تكمن أهمية جودة عملية المراجعة في كون المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية يتوقعون من مخرجات عملية المراجعة المتمثلة في تقرير مراجع الحسابات الجودة التامة لأنهم يعتمدون في إتخاذ قراراتهم ورسم سياساتهم على تلك القوائم المالية، لذلك فإن جودة المراجعة مصلحة مشتركة لجميع الأطراف المتعلقة بفجوة التوقعات[9].

ومن الشائع أن فجوة التوقعات تعبر عن الفرق بين ما يتوقعه مستخدمي القوائم المالية من المراجع وبين ما يقوم مراجع الحسابات بأدائه فعلا، وسوف يكون من المفيد عند محاولة معالجة هذه الفجوة دراسة الأطراف ذات المصلحة بإعتبارهم طرف في هذه القضية، وبالموازات مع الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة، هناك أطراف ذات الضغط على المهنة والذي يرجع لهم دور كبير وتأثير على هذه الفجوة.

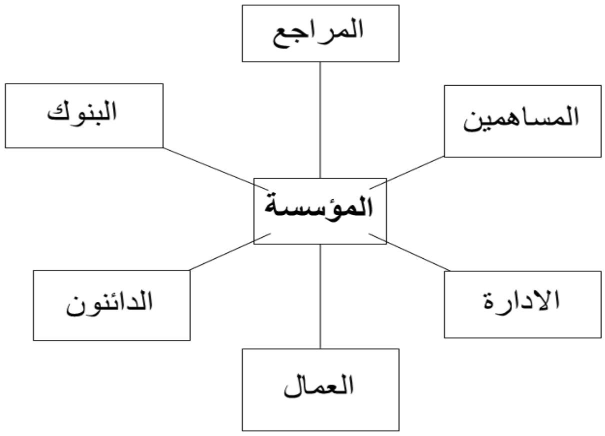
1.3 **الأطراف ذات المصلحة**

إن القوائم المالية هي ناتج مجموعة متشبعة من قوى الطلب والعرض، حيث أن دور مراجع الحسابات في تلك العملية يعتبر عنصرا هاما، أولا كمشارك في عملية عرض القوائم المالية للمراجعة، وثانيا كوكيل إقتصادي يعطي تأكيد عن تلك المعلومات لكافة الأطراف التي تطلب التقارير المالية للشركة[10].

حيث تعتبر العلاقة بين مراجع الحسابات والاطراف الأخرى، علاقة وكالة ضمنية نشأت هذه العلاقة من خلال العرف المهني وإن كان المراجع وكيلا عن الأطراف الأخرى وممثلا لمصالحهم، إلا أن دالة هدفه قد تتعارض مع دالة هدف الأطراف الاخرى، فالمراجع يسعى إلى تعظيم منفعته (دالة هدفه الذاتية) والمتمثلة في العائد المادي والاحتفاظ بالعميل وتجنب المسؤولية القانونية والاحتفاظ بسمعة جيدة، في حين أن الاطراف الأخرى تسعى لمعرفة اكبر توضيح ممكن للأمور غير المؤكدة بالقوائم المالية، وبالتالي فإن تحقيق مصلحة الأطراف الأخرى قد تكون على حساب مصلحة المراجع وكذلك فإن تحقيق مصلحة المراجع قد تكون على حساب مصلحة الأفراد الأخرى[11]، وهذا ما يؤدي إلى وجود فجوة التوقعات، وبإعتبار أن مراجع الحسابات يستفيد ويفيد في المؤسسة فإنه طرف من أطراف المصلحة في المؤسسة على غرار مستخدمي القوائم المالية في المؤسسة.

بينما هناك مجموعات أخرى مثل المحللين الماليين والمستشارين والهيئات التنظيمية ونقابات العمال، تكون الفائدة بالنسبة لهم غير مباشرة وذلك لأنهم يقدمون النصيحة أو يمثلون هؤلاء الذين يأملون في أن تكون لهم فوائد مباشرة[12]، وهذا ما يوضحه الشكل التالي.

الشكل رقم 1: يوضح الأطراف ذات المصلحة



المصدر: من إعداد الباحثين

2.3 الأطراف ذات السلطة

وبخلاف الأطراف ذات المصلحة الذين يهتمون بنتائج الأعمال والموقف المالي للمؤسسة، فإن هناك أطراف يمثلون الزعماء والأطراف ذات السلطة الذين يتعين أخذهم في الاعتبار عندما يتم دراسة فعالية وظيفة المراجعة وفجوة توقعات المراجعة على النحو التالي[13]:

- ✓ **السياسيون**: إن السياسيون سواء على المستوي الوطني أو المحلي قد يكون لديهم مصلحة حقيقية من وراء أداء المراجعة، لذلك إذا ما كان هناك غش جوهري في المؤسسة ولم يتم اكتشاف ذلك الغش عن طريق المراجع فإن الجمهور العام قد يلوم ويعاتب السياسيون عن عدم ضمانهم وتأكيدهم على أن عملية المراجعة كانت فعالة وقد يتم رفض عملية المراجعة، أو قد يتم زيادة نطاق عملية المراجعة كاستجابة لمثل ذلك الضغط من الجمهور العام أو المنظمين المعنيين بالإشراف على المحاسبة ومراقبتها عن طريق المسؤوليات أو عملية المراجعة، وعموما إن أي تغيير على نطاق عملية المراجعة قد يحتمل بالطبع أن يكون له أثر على التوقعات من عملية المراجعة.
- ✓ **المنظمين**: قد يتخذ المنظمين عدة أشكال وصور تتراوح ما بين القائمين على مصلحة المؤسسة أو هيئة سوق المال، أو الجهات المتعددة المحددة عن طريق قانون المؤسسات أو قانون رأس المال إلى الجهات أو التنظيمات المحاسبية ذاتها، وكأمثلة أخرى مجلس ممارسات المراجعة، ومجلس التقارير المالية بالإضافة إلى مجلس المعايير المحاسبية، ومن الأهمية بما كان القول بأن عملية التنظيم قد غيرت العلاقات عن طريق فرض واجبات ومسؤوليات على البعض وإعطاء حقوق للبعض الأخر أو على الأقل خلق مناخ من خلاله سوف يتم فرض تلك الواجبات بشكل تلقائي أو منح الآخرين حقوق معينة.

✓ **الأكاديميين**: يأخذ الأكاديميين في السنوات الأخيرة مزيد من الاهتمام لتفعيل عملية المراجعة، وقد يكون هناك جدال حول وجود تأثير لبعض الأكاديميين على ما الذي يعتقده مستخدمي القوائم المالية بخصوص التنظيمات المهنية والمراجعين، وربما للمدى الذي معه قد يتم تغيير نطاق اتجاهات تلك الجهات والمراجعين، وكأمثلة على هؤلاء الأكاديميين نجد: *Briloff* في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي المملكة المتحدة هناك *Puxty*، *Willmott*، فضلا عن *Mitchell* والذي يعتبر في نفس الوقت أحد السياسيين.

4. **مكونات فجوة التوقعات:**

بناء على تعريف عرفه الباحث بروتر بأن فجوة التوقعات هي الفرق بين ما يتوقعه المجتمع من المراجعين وبين ما يحصلون عليه فعلا منهم، ومن خلال هذا التعريف فإن هذا الفرق يمكن تقسيمه إلى:

1.4 **الفجوة المعقولة** (***Reasonableness Gab***)[14]:

تنشأ بسبب أن مستخدمي القوائم المالية يتوقعون دورا أكثر فعالية للمراجعة مقارنة بما توفره الآن، من أداء من الناحية التطبيقية وهذا تطبيقا لمعايير المراجعة على سبيل المثال: يتوقع مستخدمي القوائم المالية أن عملية المراجعة ستكشف عن كافة حالات الغش، إلا أن الناحية العملية تشير على أن عملية المراجعة ستكشف عن حالات قليلة من الغش، فقد أوضحت دراسة بروتر أن هناك اعتقاد بأن المراجع يفحص كل عملية مالية وكل رصيد حساب، بينما في الواقع العملي يقوم المراجع بفحص عينات من العمليات والأرصدة، فليس من المعقول أن يقوم المراجع بفحص كل العمليات المالية أو أرصدة الحسابات، لا سيما عند مراجعة المؤسسات الكبير ذات العمليات الضخمة والمعقدة.

2.4 **فجوة الأداء** (***Performance Gab***)[15]:

تمثل فجوة الأداء الفجوة بين ما يمكن توقعه من أداء المراجعين بشكل معقول عن طريق مستخدمي القوائم المالية وبين ما يتصوره هؤلاء المراجعين من أدائهم الفعلي، وتنقسم تلك الفجوة بدورها إلى قسمين فرعيين هما:

- **قصور في أداء المراجعين (فجوة الأداء المعيب)**: تعرف بالفرق بين ما ترى المهنة أنه يمكن للمراجعين القيام به بدرجة معقولة وبين ما يقومون به فعلا مثل: إذا ما أصدرت مهنة المراجعة معيارا ينص على أن المراجعين يجب أن يلاحظوا إجراءات جرد المخزون للمؤسسة محل المراجعة، إلا أن المراجع قد يفشل في أن يقوم بذلك، ومن ثم فإن أدائه يقال عليه أنه معيب بسبب أنه لم يقم بالتصرف بالمنهجية التي تتماشى مع معايير المراجعة المهنية.
- **قصور المعايير والقواعد المنظمة للمهنة (فجوة المعايير الناقصة)**: وتعرف بالفرق بين ما يتوقعه مستخدمي القوائم المالية أنه يمكن للمراجعين القيام به بدرجة معقولة وبين ما ترى المهنة ذاتها أنه يمكن لأعضائها (المراجعين) القيام به بدرجة مؤهلة. وبعبارة أخرى هي الفجوة بين الواجبات المتوقعة بشكل معقول من المراجعين و بين واجباتهم طبقا لمعايير المراجعة.

ولذلك فقد يتوقع المستخدم بشكل معقول أن يقوم المراجعين بإعداد تقرير المسير عن مواقف اختلاس أصول المؤسسة بواسطة مديرها وعن طريق الموظفين الرئيسيين بالمؤسسة، فإذا لم يتطلب القانون و المهنة لذلك ستكون هناك فجوة معايير ناقصة.

ثالثا: نظام معلومات محاسبي سليم كإقترح للتقليص من فجوة التوقعات

1. **الأثار السلبية والإيجابية لفجوة التوقعات:**

سبقت الإشارة إلى أن فجوة التوقعات من بين أهم المشاكل التي تواجه المهنة لذلك فهي تخلف آثار عدة يمكن أن نميز في هذا الإطار بين نوعين هما[16]:

1.1 **الآثار السلبية**: تبرز هذه الآثار من خلال الآتي :

- **على مستوى البورصة**: يشكل رأي المراجع أحد أهم المدخلات في عملية إتخاد القرارات من قبل المستثمرين في البورصة، فحدوث فجوة التوقعات بين هؤلاء المستثمرون والمراجعين، يعد مؤشرا كافيا لديهم لإهمال هذا المدخل لاعتباره لا يعكس من وجهة نظر المستخدمين الرأي الصادق والحقيقي للبنود المعبر عنها، وحينذاك يمكن أن تؤثر في بناء سوق مالية كفئة.
- **على مستوى مهنة المراجعة**: تعمل فجوة التوقعات على سلب الثقة من مهمة المراجعة، باعتبارها مصدر تأكيد مهم للمستخدمين حول صدق أو عدم صدق بنود القوائم المالية الختامية للمؤسسة، أن هذا الشكل يؤثر على المراجعة من خلال إفراغها من محتواها السلوكي والإجرائي فضلا على اعتبارها إجراء روتيني لا طائل من ورائه، وأن دور المراجعة في بث الثقة في المعلومات المالية أمر غير مؤسس على الأداء الفعلي الكف من قبل المراجع، بالتالي هذه المعلومات لن تصبح مصدر ثقة بمجرد التقرير عليها فضلا على عدم قدرة المراجعة على التنبؤ بالمشاكل المستقبلية وعدم استطاعتها اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية التي تؤثر على استمرارية المؤسسة في النشاط.
- **اختلال التوصيل الفعال**: إن حدوث التباعد في توقعات المستخدمين وأداء المراجعين يوقع حالة عدم الرضى، مما ينعكس ذلك على مجالات التوصيل الفعال من خلال أن المستخدمين يعتبرون تقرير المراجع لا فائدة من ورائه مما يؤثر سلبا على إعداده وصياغته والتزام أحسن أساليب التوصيل من قبل المراجع.

2.1 **الآثار الإيجابية**: تكمن هذه الآثار في الآتي:

- **تفعيل دور المنظمات المهنية**: مما لاشك فيه أن اتساع فجوة التوقعات لها آثار سلبية منها ما ذكر ومنها ما يتعدى بشكل مضاعف إلى أطراف أخرى، في ظل الذي سبق تتأثر وتتراجع مهنة المراجعة في بث الثقة في القوائم المالية الختامية للمؤسسات، لهذا ومن أجل تحسين هذا الوضع تعمل مختلف المنظمات والتي هي: (المنظمات المهنية، الجامعة وأصحاب المهنة، المنظمات الحكومية والمهنية لمهنة المراجعة، المنظمات الأخرى المهتمة بمهنة المراجعة كلجنة البورصة، منظمات المستخدمين بغية تحسين أدوار المراجعة)، إلى تأهيل الإطار العام للمراجعة من خلال العمل على سن المعايير المناسبة والمؤطرة لكل الوضعيات التي يعرفها المراجع، فضلا عن العمل

على تضييق هذه الفجوة من خلال المقارنة بين توقعات المستخدمين وأداء المراجعين كعقلنة التوقعات وتحسين أداء المراجعين.

- **الاهتمام بالأنظمة**: إن الزيادة المستمرة في التباين بين توقعات المستخدمين وأداء المراجعين جعل مختلف الهيئات والمنظمات المذكورة في النقطة السابقة، تلجأ إلى الاهتمام بمختلف الأنظمة التي لها علاقة بالمراجعة والتي تؤثر على مخرجاتها، إن هذا الاهتمام يكون من خلال العمل على تأهيل هذه الأنظمة بما يمكنها من تحقيق أهدافها وبما يضمن الاستفادة من توجيه عملية المراجعة، تكمن هذه الأنظمة في الآتي:
  - ✓ النظام المحاسبي في المؤسسة؛
  - ✓ نظام الرقابة الداخلية.

إن النظامين السابقين هما موضوع فحص وتقييم المراجعة المالية، من خلال فحص النظام المحاسبي ومن ثمة اكتشاف مواطن الخطأ والخلل في مخرجاتها، بالتالي العمل على تحسينه بما يوفر عناء الفحص للمراجع ويكسب الثقة من خلال أسلوب العينات المنفذ على النظام، كذلك الشان بالنسبة لنظام الرقابة الداخلية من خلال تقييمه من قبل المراجع، فكلما كانت إجراءاته قوية وسليمة وصارمة كلما كانت دافعا لمنع وقوع الأخطاء والغش، بالتالي تسعى هذه المنظمات إلى تفعيل وتأهيله بما يسهم في تضييق فجوة التوقعات.

2. مبادئ سلامة نظم المعلومات المحاسبية:

إن مشكلة فجوة التوقعات جعلت من الباحثين العمل على وضع مقترحات من شأنها التقليص أكثر من فجوة التوقعات، من بينها دعم استقلالية مراجع الحسابات، ودراسة توقعات مستخدمي القوائم المالية، وكذا توسيع مسؤوليات مراجع الحسابات عند أداء مهامه ...الخ، كما يعتبر وجود نظام معلومات محاسبي سليم من بين الأمور التي يمكن لها أن تساعد مراجع الحسابات العمل على أداء مهنة المراجعة بأعلى جودة ممكنة، حيث أن نظام المعلومات المحاسبي الموثوق من شأنه توفير الجهد على مراجع الحسابات وكذا مستخدمي القوائم المالية حيث يعتبر مستخدمي القوائم المالية أن سلامة النظام تعني سلامة مخرجاته وبالتالي سلامة رأي مراجع الحسابات، في المقابل هناك عدة مبادئ تؤكد موثوقية النظام المحاسبي والتي من شأنها أن تثبت سلامة النظام من عدمه، حيث تتمثل هذه المبادئ في النقاط التالية[17]:

1.2 مبدأ أمن النظام: يعرف أمن النظام المعلومة المحاسبية بكونه درجة الحماية التي يتمتع بها النظام ضد الوصول غير المشروع بنوعيه المادي والمنطقي، وتعتبر مستويات الأمن الجيدة أداة مهمة لتقليل المخاطر والتهيدات الناجمة عن الاستخدام غير الأخلاقي للبيانات (مثل تدمير، تعديل، وتسريب البيانات).

كما تعتبر مستويات الأمن الجيدة لنظام المعلومات المحاسبي أداة لتقليل المخاطر المرتبطة بالاستخدام المادي غير المشروع مثل السرقة والاتلاف المقصود لبعض مكونات النظام، ويتوجب على

إدارة نظم المعلومات المحاسبية وبغرض تعزيز أمن النظام تصميم بنية تكنولوجية آمنة من ناحية وتبني سياسات وإجراءات فصل وظيفي خصوصا ما يتعلق بوظائف معالجة وحيازة البيانات، واستخدام نظم رقابة الوصول المادي والمنطقي وتعزيز إجراءات حماية الحواسيب الشخصية، واستخدام منظومة الأجهزة والبرمجيات لحماية شبكات الأعمال، وتنفيذ متطلبات عمل التجارة والأعمال الالكترونية.

2.2 **مبدأ سرية معلومات الشركة**: يعرف هذا المبدأ على أنه مجموعة الاجراءات التي تسهم في الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالشركة، سواء بعملية جمعها أو معالجتها أو تخزينها، بحيث لابد من وضع سياسات وإجراءات من شأنها الحفاظ على سرية المعلومات، مع توثيقها وتحديد مسؤولية صيانة النظام، والآلية المتبعة في ذلك، بالاضافة إلى تقييم هذه الآليات من فترة لأخرى.

3.2 **مبدأ خصوصية معلومات الزبائن**: وهي مجموعة من الاجراءات التي تضمن خصوصية المعلومات الخاصة بزبائن الشركة، خلال مراحل جمع المعلومات الخاصة بزبائن الشركة وتصنيفها وتخزينها، من خلال تحديد المسؤولين عن توفير هذه الخصوصية، مع التوثيق الدقيق لذلك، ووضع الإجراءات التي من شأنها تلبية النظام لحاجات الزبائن المتجددة.

4.2 **مبدأ جاهزية النظام**: تعرف جاهزية النظام بمدى قدرة المستخدم النهائي على استخدام النظام ضمن منظومة الوقت المناسب لتنفيذ متطلبات عمل منظمة الأعمال، وينطوي مفهوم استخدام النظام على القدرة على تنفيذ أنشطة دورة معالجة البيانات من إدخال وتخزين ومعالجة وإعداد تقارير بأكبر مستويات الكفاءة الممكنة.

رابعا: دراسة تحليلية لآراء مراجعي الحسابات في الجزائر

كما أشرنا سابقا أن فجوة التوقعات عبارة عن مشكلة تواجهها جميع دول العالم وهذا نظرا إلى ارتباطها بمتغيرين إثنين لا تخلو أي دولة من وجودهما وهما أداء مراجع الحسابات وتوقعات مستخدمي القوائم المالية، لذلك فإننا لا يمكن القول أن الجزائر تخلو من هذه الفجوة التي تهدد المهنة، لذلك نحاول من خلال دراستنا هذه تحليل آراء مراجعي الحسابات في الجزائر والتعرف أكثر على مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في التقليص من فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في الجزائر.

1. **مجتمع وعينة الدراسة:**

تعتمد دراستنا على تحليل آراء كل المهتمين بمجال المحاسبة والمراجعة في الجزائر، ولهذا سنعتمد في دراستنا على عينة ممثلة لمجتمع الدراسة والتي تدخل ضمن الفئتين التاليتين:

- ✓ <u>الفئة الأولى:</u> أساتذة الجامعة المتخصصين؛
- ✓ <u>الفئة الثانية:</u> المهنيين المعتمدين والمسجلين في جدول المنظمة؛

حيث تتكون العينة من 160 فرد يتوزعون في الولايات التالية (الجزائر، المدية، الجلفة، الأغواط، غرداية، ورقلة، الوادي، بسكرة، سطيف، قسنطينة، تيارت، غليزان، مستغانم، وهران)، ولتسهيل عملية جمع البيانات تم إستخدام طريقة الإستبيان ليسهل على المستقصيين إعطاء المعلومات الكافية، إلا أننا بعد جمع البيانات تقرر الابقاء على 100 استمارة فقط، نظرا لإستبعاد بعض الاستمارات لعدم الرد والجدية في الإجابة.

2.**خصائص عينة الدراسة:**

◆ **المؤهل العلمي**: نلاحظ أن أغلب أفراد العينة الأولى هم من حاملي الشهادة المهنية نظرا إلى أن الدراسة تهتم بمراجعي الحسابات حيث يعتبر محافظي الحسابات من أكثر المزاولين للمهنة، كما أن حاملي شهادة الماجستير والدكتوراه والتي يصل عددهم إلى 20 لديهم دراية بالجانب العلمي لمهنة المراجعة في الجزائر.

الجدول رقم (01): خصائص العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ليسانس	00	00
ماجستير	15	%15
دكتوراه	05	%05
شهادة مهنية	80	%80
المجموع	100	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS21

◆ **الوظيفة الحالية**: نلاحظ من خلال تحليل نتائج الجدول أعلاه أن أعلى نسبة من المجيبين هو من يشغلون وظيفة محافظ حسابات بنسبة 65% حيث يمكننا إرجاع ذلك إلى قدرتهم على الاجابة من منظور مهني كما أن الاستبيان يستهدف بالدرجة الأولى مراجعي الحسابات والتي يعتبر محافظي الحسابات الممثل الرئيسي لهم، كما كان عدد الخبراء المحاسبين 10 خبير في الجزائر، في حين وصل عدد الأساتذة الجامعيين المتخصصين إلى 25 أستاذ.

الجدول رقم (02): خصائص العينة حسب الوظيفة

الوظيفة الحالية	التكرار	النسبة
أستاذ جامعي	25	%25
محافظ حسابات	65	%65
خبير محاسبي	10	%10
المجموع	100	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS21

3. **الخبرة المهنية**: نلاحظ من خلال تحليل الجدول أعلاه أن أكثر المجيبين هم من لديهم خبرة من 6 سنوات إلى 15 سنة وهذا يعني أن أغلب المستقصيين والذين تصل نسبتهم إلى 70% لديهم خبرة طويلة نوعا ما ويمكن الاعتماد على إجاباتهم.

الجدول رقم (03): خصائص العينة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	20	%20
من 6 إلى 15 سنة	70	%70
أكثر من 15 سنة	10	%10
المجموع	100	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS21

4. **صدق وثبات الاستبيان**: للتأكد من ثبات الأداة المستعملة في جمع البيانات الأولية، قمنا باستخدام معامل الفا كرونباخ *cronbach's alpha* ونستخدم هذا المعامل لقياس ثبات الإتساق الداخلي بين عبارات الاستبيان كالتالي:

الجدول رقم (04): يوضح معامل ألفا كرونباخ بالنسبة للعينة.

العبارات	ألفا كرونباخ
20	0.987

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS21

من خلال الجدول السابق نجد أن معامل ألفا كرونباخ يساوي 0.987 وبالتالي يمكننا أن نقول أن أداة الدراسة تمتاز بثبات عالي مما يعني إمكانية الاعتماد على الاستبيان في قياس المتغيرات المدروسة و بالتالي إمكانية تعميم نتائج الاستبيان على كل مجتمع الدراسة.

5. **نتائج تحليل بيانات العينة:**

◆ **المجموعة الأولى رصد ملامح فجوة التوقعات**: رأينا في السابق من خلال مميزات فجوة التوقعات أن من سماتها الأساسية أنها دولية، أي أن دول العالم بدون استثناء لا تخلو من هذه الفجوة نحاول من خلال دراستنا هذه الاثبات أولا أن الجزائر لا تخلو من هذه الفجوة من خلال تحليل آراء مراجعي الحسابات في الجزائر حول إمكانية واقعية توقعات مستخدمي القوائم المالية، وكذا قدرة مراجعي الحسابات على تلبية هذه التوقعات من خلال بذل الحد الأقصى من جهده، وفقا لما سبق يوضح الجدول رقم (05) اتجاه العبارات في ما يخص هذه المجموعة.

الجدول رقم (05): يوضح اتجاه عبارات مجموعة رصد ملامح فجوة التوقعات في الجزائر

الرقم	العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاتجاه
01	يتوقع مستخدمي القوائم المالية من مراجعي الحسابات أكثر من طاقته؛	0.54123	3.45	موافق
02	على مراجع الحسابات إكتشاف جميع حالات الخطأ والغش في القوائم المالية؛	0.59478	2.55	غير موافق
03	على مراجع الحسابات إكتشاف كل التصرفات الغير قانونية في المؤسسة؛	0.41236	1.95	غير موافق
04	على مراجع الحسابات الحفاظ على استقلاليتهم مهما كانت المهددات؛	0.67894	3.61	موافق
05	على مراجع الحسابات تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار؛	0.51478	2.99	محايد
06	على مراجع الحسابات محاولة العمل على الاستجابة لتوقعات مستخدمي القوائم المالية.	0.94123	4.11	موافق
//	**الاتجاه العام لعبارات المجموعة**	0.61389	3.11	محايد

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS21

◆ **المجموعة الثانية: مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في التقليص من فجوة التوقعات**

من بين الأثار الايجابية التي تؤثر بها فجوة التوقعات هي سعي المنظمات المهنية الدولية منها والمحلية إلى الاهتمام بالأنظمة للخروج بإقتراح مناسب للتقليص أكثر من فجوة التوقعات، هذه الأنظمة تتمثل في نظام المعلومات المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية، نحاول من خلال هذه الدراسة معرفة مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في التقليص من فجوة التوقعات في مهنة المراجعة، حيث يوضح الجدول رقم (06) اتجاه العبارات في ما يخص هذه المجموعة.

الجدول رقم (06): يوضح اتجاه عبارات مجموعة مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في التقليص من فجوة التوقعات

الرقم	العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاتجاه
07	سلام نظام المعلومات المحاسبي يعني تسهيل عملية المراجعة؛	0.74126	4.99	موافق بشدة
08	إن وجود نظام معلومات محاسبي سليم في المؤسسة يؤدي إلى القيام بعملية المراجعة بأعلى جودة ممكنة؛	0.98412	4.56	موافق بشدة
09	يعتبر مستخدمي القوائم المالية أن سلامة النظام تعني سلامة مخرجاته وبالتالي سلامة رأي مراجع الحسابات؛	0.78946	3.81	موافق
10	إن مشكلة فجوة التوقعات تجعل من الظروري الاهتمام بنظام المعلومات المحاسبي حتى يسهل على المراجع آداء مهامه وبالتالي تلبية توقعات مستخدمي القوائم المالية؛	0.54781	3.66	موافق
11	يجب العمل على تفعيل نظام المعلومات المحاسبي بما يسهم في التقليص من فجوة التوقعات.	0.55412	4.21	موافق بشدة
//	**الاتجاه العام لعبارات المجموعة**	0.72335	4.246	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS21

من خلال الجدول نلاحظ أن الفجوة واضحة حيث أن مراجعي الحسابات أكدوا على أن مستخدمي القوائم المالية دائما ما تكون توقعاتهم تفوق طاقة مراجع الحسابات مما ينشأ لنا فجوة التوقعات في الجزائر، حيث يتوقع مستخدمي القوائم المالية أن من مسؤوليات مراجع الحسابات اكتشاف جميع حالات الأخطاء والغش والتصرفات الغير قانونية التي تحتوي عليها القوائم المالية في حين ينفي مراجعو الحسابات مسؤوليتهم في ما يخص هذه النقطة، وبرجوعنا إلى مسؤوليات مراجعي الحسابات في ما يخص هذه النقطة نجد أن على مراجع الحسابات اكتشاف حالات الأخطاء والغش الجوهرية فقط والتي تؤثر تأثير مباشر على القوائم المالية، إلا أن مراجعي الحسابات موافقين على أن مراجع الحسابات عليه أن يحافظ على استقلاليتهم طوال مدة التكليف برغم التهديدات التي تواجه وهنا يتفق مراجعي الحسابات مع مستخدمي القوائم المالية.

رأي مراجعي الحسابات في ما يخص مسؤولية مراجع الحسابات على تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار كان "محايد" حيث يرون أن ليس بالضرورة أن يجد المراجع خلال عملية الفحص مؤشرات تدل على فشل المؤسسة أو استمراريتها، إلا أن المراجعون على استعداد إلى العمل أكثر على تلبية توقعات مستخدمي القوائم المالية منهم والعمل على زيادة نطاق مسؤولياتهم بما يتفق مع توقعات مستخدمي القوائم المالية.

بناءا على نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن الإتجاه العام لمجموع العبارات كان إيجابيا، حيث أكد مراجعي الحسابات أن نظام المعلومات المحاسبي يمكن له أن يكون من بين الاطار الاستراتيجي للتقليص من فجوة التوقعات، حيث تمت موافقتهم بالإجماع على أن سلامة النظام المحاسبي تعني بالضرورة سلامة مخرجاته وبالتالي سلامة عملية المراجعة وبأعلى جودة ممكنة، كما أن المراجعين وافقوا على أن مشكلة فجوة التوقعات من بين المشاكل التي تواجه المهنة والتي جعلت من المنظمات

المهنية السعي أكثر للبحث على حلول لها حيث يعتبر تفعيل نظام المعلومات المحاسبي من بين الاقتراحات لذلك، والذي أكدا المراجعين موافقتهم على هذا الحل.

- **المجموعة الثالثة تفعيل نظام المعلومات المحاسبي**: من خلال ما سبق أكد مراجعي الحسابات أن وجود نظام معلومات محاسبي سليم من شأنه العمل أكثر على تقليص فجوة التوقعات في مهنة المراجعة وكذا التقليص من بذل مجهودات زائدة من قبل مراجع الحسابات وتضييع وقت أكثر في مراجعة نظام المعلومات المحاسبي، لذا نحاول من خلال هذه الدراسة معرفة آراء مراجعي الحسابات في ما يخص مبادئ تفعيل نظام المعلومات المحاسبي، حيث يوضح الجدول رقم (07) اتجاه العبارات في ما يخص هذه المجموعة.

الجدول رقم (07): يوضح اتجاه عبارات مجموعة تفعيل نظام المعلومات المحاسبي

الرقم	العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاتجاه
12	تعتبر مستويات الأمن الجيدة أداة مهمة لتقليل المخاطر والتهيدات الناجمة عن الاستخدام غير الأخلاقي للبيانات؛	0.51478	3.66	موافق
13	لا بد من وضع سياسات وإجراءات من شأنها الحفاظ على سرية المعلومات وتوثيقها؛	0.59220	4.51	موافق بشدة
14	يجب تحديد مسؤولية صيانة النظام والآلية المتبعة في ذلك، بالاضافة إلى تقييم هذه الآليات من فترة لأخرى؛	0.94126	2.62	محايد
15	وضع مجموعة من الاجراءات التي تضمن خصوصية المعلومات الخاصة بالزبائن، خلال مراحل جمع المعلومات الخاصة بزبائن الشركة وتصنيفها وتخزينها؛	0.51478	5	موافق بشدة
16	قدرة النظام تكمن في تنفيذ أنشطة معالجة البيانات من إدخال وتخزين ومعالجة وإعداد التقارير بأكبر مستويات الكفاءة الممكنة.	0.55144	4.11	موافق
//	**الاتجاه العام لعبارات المجموعة**	0.62289	3.98	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS21

في آخر مجموعة والتي تضم مجموعة من العبارات التي ترمي إلى معرفة أهم النقاط التي يرتكز عليها نظام المعلومات المحاسبي السليم، حيث أكد مراجعي الحسابات من خلالها عن المبادئ التي تطرقنا إليها سابقا والتي تجعل من نظام المعلومات المحاسبي أكثر فعالية، في حين اكدوا على أن مستويات الأمن الجيدة في نظام المعلومات تعتبر أداة مهمة لتقليل المخاطر والتهديدات الناجمة عن الاستخدام غير الأخلاقي للبيانات (المدخلات)، كما أكدوا على أنه لا بد من وضع سياسات وإجراءات من شأنها الحفاظ على سرية المعلومات وتوثيقها، وكذا وضع اجراءات تضمن خصوصية المعلومات الخاصة الزبائن.

6. ***استنتاجات الدراسة التحليلية:***

على ضوء تحليل نتائج الاستبيان السابقة يمكننا أن نخرج بالاستنتاجات التالية:

- الجزائر كغيرها من الدول لا تخلو من فجوة التوقعات؛
- ليس من مسؤولية مراجعي الحسابات اكتشاف جميع حالات الأخطاء والغش والتصرفات الغير قانونية في القوائم المالية؛

- مراجع الحسابات مسؤول على الحفاظ على استقلاليته طوال مدة التكليف بالرغم من التهديدات التي تواجهه والتي تتزايد من يوم إلى آخر؛
- فجوة التوقعات من أكثر المشاكل الحديثة التي تواجه مهنة المراجعة لذا يجب السعي إلى تقليصها؛
- مراجعي الحسابات في الجزائر على استعداد للعمل أكثر على تلبية توقعات مستخدمي القوائم المالية؛
- نظام معلومات محاسبي سليم من بين عناصر الاطار الاستراتيجي المقترح للتضييق من فجوة التوقعات في مهنة المراجعة؛
- وجود نظام معلومات محاسبي سليم في المؤسسة يؤدي إلى القيام بعملية المراجعة بأعلى جودة ممكنة؛
- وجود نظام محاسبي فعال في المؤسسة يزيد من ثقة مستخدمي القوائم المالية في مخرجات النظام وبالتالي رأي مراجع الحسابات.

خلاصة:

إن مشكلة فجوة التوقعات من بين المشاكل الحديثة التي واجهت مهنة المراجعة في الجزائر والتي تعبر بدرجة أولى على فقدان ثقة مستخدمي القوائم المالية والذين يعتبرون المستلمين الأولين لمخرجات عملية المراجعة الثقة في مهنة المراجعة، وإذا ما تم تجاهلها أو الإدعاء أن توقعات مستخدمي القوائم المالية غير معقولة وفوق طاقتهم سيفقد مستخدمي القوائم المالية الثقة "نهائيا" من المهنة وهنا تفقد المهنة أهميتها، وبهذا يجب العمل أكثر على القضاء على هذه المشكلة والتي تعتبر كلمة القضاء على الفجوة غير معقولة حيث أن من المستحيل القضاء عليها نهائيا نظرا إلى أنها مربوطة بمتغيرين اثنين لا يمكن تقليصهما وهما العرض والطلب (عرض خدمات المراجعة وطلب مستخدمي القوائم المالية).

الجزائر كغيرها من الدول لا تخلو من فجوة التوقعات وهذا راجع إلى طبيعة المهنة، لذلك فإنه يجب العمل والسعي إلى تقليص هذه الفجوة إلى أقصى حد ممكن حيث يعتبر وجود نظام معلومات محاسبي سليم في المؤسسة من بين الاقتراحات الاستراتيجية التي تساعد على حل هذه المشكلة نظرا إلى أن سلامة النظام تعني بالضرورة سلامة مخرجاته وبالتالي سلامة رأي مراجع الحسابات حول تلك المخرجات، وبموجب ما توصلت إليه الدراسة من نتائج نوصي بالتالي:

1. ضرورة تحديد مسؤوليات مراجع الحسابات في الجزائر تحديدا واضحا؛
2. ضرورة تفعيل نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة بأحدث التقنيات والاجراءات؛
3. ضرورة توعية مستخدمي القوائم المالية بمسؤوليات مراجع الحسابات في حدود المعقول؛
4. على مراجعي الحسابات العمل على تلبية توقعات مستخدمي القوائم المالية وعدم تجاهل توقعاتهم؛
5. التحديد الواضح لواجبات ومسؤوليات وأهداف عملية المراجعة، وتعديل توقعات المجتمع عن طريق وسائل الاعلام الفعال وزيادة وعي وثقافة الرأي العام بوظيفة المراجعة وأهدافها.

الاحالات و المراجع:

1 Bocij, P.Chaffy,D. Greasley,A. Hiickie,S.: "***Business information System*** ", *2nd ed, Prentice Hall, USA,2003, P 43.*

2 بويهي محمد، حنك سعيدة، **" مساهمة نظم المعلومات في تحسين أداء النظم"**، مجلة الأبحاث الإقتصادية، جامعة سعد دحلب البليدة، العدد07، ديسمبر 2012، ص 261.

3 أحمد حسين علي حسين، **" نظم المعلومات المحاسبية، الإطار الفكري والنظم التطبيقية"** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 12.

4 المرجع السابق، ص 51.

5 Liggio carld, "The Expectation Gap : The Accountant's lagal Waterloo ", CPA journal, Vol3, No.3,1974, P27.

6 صديقي مسعود، **" نحوى إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية"**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر- الجزائر، 2004، ص 144.

7 محمد سامي راضي، **"موسوعة المراجعة المتقدمة"**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2011، ص21.

8 عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، **"الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنلوجيا المعلومات وعولمة أسواق رأس المال- الواقع والمستقبل- "**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص ص 12- 14.

9 مهدي خليل محمد بدوي، **" فجوة التوقعات في عملية المراجعة بين الطرف الثالث والمراجعون وخبراء الضرائب: دواعي ومبررات- دراسة حالة ولاية الجزيرة السودان"**، مذكرة ماجستير، جامعة السودان المفتوحة- السودان، قسم الدراسات العليا، تخصص محاسبو ومراجعة، 2012، ص 7.

10 أمين السيد أحمد لطفي، **"المراجعة وحوكمة الشركات"**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010، ص ص76- 77.

11 محمد بشير غوالي، **"دور مراجع الحسابات في تلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية- دراسة حالة عينة من ممارسي مهنة المراجعة في ولايات الجنوب الشرقي الجزائري"**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة الجزائر، العدد 12، 2013، ص 132.

12 طارق عبد العال حماد، **" التقارير المالية- اسس الاعداد والعرض والتحليل- "**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 40.

13 أمين السيد احمد لطفي، **"المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص ص 431- 433.

14 محمد الفيومي محمد وآخرون، **"دراسات متقدمة في المراجعة"**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 09.

15 أمين السيد احمد لطفي، **"المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال"**، مرجع سبق ذكره، ص.ص، 782- 784.

16 مسعود صديقي، مرجع سابق، ص ص 152- 153.

17 صبري ماهر مشتهى، علاَّم محمد حمدان، طلاَّل حمدون شكر، **" مدى موثوقية نظم المعلومات المحاسبية وأثرها في تحسين مؤشرات الأداء المصرفي دراسة مقارنة على المصارف الأردنية والفلسطينية المدرجة ببورصتي عمان ونابلس"**، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد 38، العدد 1، الجامعة الأردنية، عمان- الأردن، 2011، ص 24.

الملاحق:

الملحق رقم 1: الاستبيان الموجه إلى عينة الدراسة.

السادة: مراجعي الحسابات المحترمين

القسم الأول: معلومات عامة.

أولا: المؤهل العلمي:

❑ ليسانس ❑ ماجستير ❑ دكتوراه ❑ شهادة مهنية

ثانيا: الوظيفة الحالية:

❑ أستاذ جامعي ❑ محافظ حسابات ❑ خبير محاسبي

رابعا: الخبرة المهنية:

❑ اقل من 5 سنوات ❑ من 6 إلى 15 سنة ❑ اكثر من 15 سنة.

القسم الثاني: العبارات الخاصة بموضوع الدراسة: يرجى التكرم بعد قراءة العابارت التالي إختيار الإجابة المناسبة لها.

1. **المجموعة رقم 01: رصد ملامح فجوة التوقعات في الجزائر**

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يتوقع مستخدمي القوائم المالية من مراجعي الحسابات أكثر من طاقته؛					
02	على مراجع الحسابات إكتشاف جميع حالات الخطأ والغش في القوائم المالية؛					
03	على مراجع الحسابات إكتشاف كل التصرفات الغير قانونية في المؤسسة؛					
04	على مراجع الحسابات الحفاظ على استقلاليتهم مهما كانت المهددات؛					
05	على مراجع الحسابات تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار؛					
06	على مراجع الحسابات محاولة العمل على الاستجابة لتوقعات مستخدمي القوائم المالية.					

2. **المجموعة رقم 02: مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في التقليص من فجوة التوقعات.**

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
07	سلام نظام المعلومات المحاسبي يعني تسهيل عملية المراجعة؛					
08	إن وجود نظام معلومات محاسبي سليم في المؤسسة يؤدي إلى القيام بعملية المراجعة بأعلى جودة ممكنة؛					

09	يعتبر مستخدمي القوائم المالية أن سلامة النظام تعني سلامة مخرجاته وبالتالي سلامة رأي مراجع الحسابات؛					
10	إن مشكلة فجوة التوقعات تجعل من الظروري الاهتمام بنظام المعلومات المحاسبي حتى يسهل على المراجع آداء مهامه وبالتالي تلبية توقعات مستخدمي القوائم المالية؛					
11	يجب العمل على تفعيل نظام المعلومات المحاسبي بما يسهم في التقليص من فجوة التوقعات.					

3. **المجموعة رقم 03: تفعيل نظام المعلومات المحاسبي.**

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
12	تعتبر مستويات الأمن الجيدة أداة مهمة لتقليل المخاطر والتهيدات الناجمة عن الاستخدام غير الأخلاقي للبيانات؛					
13	لا بد من وضع سياسات وإجراءات من شأنها الحفاظ على سرية المعلومات وتوثيقها؛					
14	يجب تحديد مسؤولية صيانة النظام والآلية المتبعة في ذلك، بالاضافة إلى تقييم هذه الآليات من فترة لأخرى؛					
15	وضع مجموعة من الاجراءات التي تضمن خصوصية المعلومات الخاصة بالزبائن، خلال مراحل جمع المعلومات الخاصة بزبائن الشركة وتصنيفها وتخزينها؛					
16	قدرة النظام على تنفيذ أنشطة معالجة البيانات من إدخال وتخزين ومعالجة وإعداد التقارير بأكبر مستويات الكفاءة الممكنة.					

فقاعة هوس الزنبق (Tulip Mania) في هولندا

(الفقاعة المالية الأولى في التاريخ)

أ. هشام غربي
جامعة الوادي
ghichamdz@gmail.com

أ د. عبد الغني دادن
جامعة ورقلة
dadene@gmail.com

ملخص:

تعتبر فقاعة "هوس الزنبق"، أول فقاعة سعرية تنفجر نتيجة لاحتدام المضاربة على أصل معين في التاريخ، حيث تشكلت خلال الفترة ما بين 1633 و1637 في هولندا، أي قبل حوالي 378 سنة، وكان موضوعها هو المضاربة على زهرة الزنبق أو التولب " Tulip" حسب التسمية الهولندية لها، وتكتسي دراستها أهمية بالغة، كونها أعطت العديد من التفسيرات النظرية والتحليلية لما يحدث الآن من فقاعات مالية داخل الأسواق المالية نتيجة الهوس بالمضاربة على مختلف الأصول العينية والمالية، كالعقارات والنفط والأسهم والسندات وغيرها من المشتقات المالية وحتى المضاربة على الديون.

الكلمات المفتاحية: هوس الزنبق، الفقاعة.

Abstract:

Is a bubble, "Tulip Mania", the first bubble forming explode as a result of the intensification of speculation on a particular asset in the history, where formed during the period between 1633 and 1637 in the Netherlands, about 378 years ago, and the theme is speculation on the "Tulip flower" by naming the Dutch have, and are of studied paramount importance, being given the many theoretical explanations and analysis of what is happening now in financial bubbles in financial markets as a result of the obsession on speculation on a different kind of financial assets, such as real estate, oil, stocks, bonds and other financial derivatives and even speculating on the debt.

Key words: *Tulip Mania, Bubble, Speculation*.

تمهيد:

يعتبر موضوع فقاعة "هوس الزنبق" من المواضيع التي لم يتم تناولها بما يكفي في الأوساط الاقتصادية والمالية، على الرغم من أهميته الكبيرة ،كأحد الجذور التاريخية لظاهرة الفقاعات المالية وكيفية تشكلها بالنظر إلى سلوك المستثمرين، وهي التي أحدثت ذعرا كبيرا في الأوساط الاستثمارية في هولندا خلال النصف الأول من القرن السابع عشر، الذي تميز فيه ظهور البنك المركزي الهولندي سنة 1609كأول البنوك المركزية في التاريخ مع نشأت البورصة الهولندية في نفس الفترة، وهذا ما جعل هوس المضاربة على زهرة الزنبق يشتد بعد ظهور التعامل بالمشتقات المالية المستقبلية، وإجراء عمليات التداول داخل البورصة، ونحن هنا في هاته المقال سوف نقوم بدراسته بالتركيز على النقاط الرئيسية التالية:

- تحديد المفاهيم التعريفية حول الفقاعة.

- الهوس بالزنبق في هولندا (مقارنة بالمستوى العام لأسعار بقية الأصول).
- المتاجرة بالمشتقات المالية للزنبق في البورصة الهولندية.
- كيفية تشكل الفقاعة بمستويات سعرية قياسية ثم انهيارها.
- الإجراءات التي تم اتخاذها كحلول في تلك الفترة.

أولا: مفاهيم تعريفية حول الفقاعة

1. تحليل بعض التعريفات المرتبطة بالفقاعة المالية:

لقد عرف قاموس أكسفورد اللغوي الإنجليزي الفقاعة The bubble لغة: هي أي شيء هش، واه أو فارغ بلا قيمة أو خادع المظهر، ومنذ القرن السابع عشر أصبحت الكلمة تنطبق على المخططات التجارية أو المالية الوهمية□.

وكلمة مخططات تشير هنا بكل وضوح إلى الخلق المتعمد وليس ظاهرة سلوكية واسعة الانتشار في الأسواق المالية أو أنها غير موجهة من قبل مدبرين.

وقدم الاقتصادي روبرت شيلر- الحائز على جائزة نوبل سنة 2013 عن نموذج التحليل التجريبي لتسعير الأصول المالية - تعريفا مفصلا وواضحا لظاهرة الفقاعات المالية في كتابه "الوفرة اللاعقلانية" ويقول فيه «إن فقاعة المضاربة هي حالة تحدث عندما تتسبب الأنباء عن زيادات في الأسعار في اشعال حماس المستثمرين، والذي ينتشر بفعل العدوى السيكولوجية من شخص لآخر، وفي هذه العملية تتضخم الروايات التي قد تبرر الزيادة في الأسعار، وهذا من شأنه أن يجذب طبقة أكبر واكثر من المستثمرين الجدد الذين ينجذبون إلى هذا الاستثمار على الرغم من تشككهم حول قيمته الحقيقية، بدافع من حسدهم لنجاحات الآخرين من جهة وبفعل الاثارة التي تنطوي عليها المقامرة من جهة أخرى، وهذا ما يعمل على نشر العدوى أكثر، وبعد انفجار الفقاعة تعمل نفس هذه العدوى على تغذية الانهيار السريع مما يسبب في سقوط الأسعار وخروج المزيد من المستثمرين من الأسواق وتضخيم الأخبار السلبية عن الاقتصاد».

ويبدو من خلال تعريف شيلر أن جوهر معنى كلمة "فقاعة" يفضي إلى طرح ضمني حول الاسباب وراء الصعوبة التي يواجهها "المال الذكي" في تحقيق الربح من خلال المراهنة على الفقاعات المالية، حيث تعمل العدوى السيكولوجية على زرع اعتقاد نفسي بأن ارتفاع الأسعار له ما يبرره بشكل عادي، وبذلك تصبح المشاركة في الفقاعة شبه عقلانية ولكنها ليست كذلك.

ولأن الفقاعات المالية هي ظواهر اجتماعية سيكولوجية بالأساس، فإن السيطرة عليها، أمر بالغ الصعوبة بحكم طبيعتها، وربما قد تنجح التدابير التنظيمية التي تم اتخاذها مؤخرا عقب اندلاع الازمة المالية العالمية التي حدثت سنة 2008 والتي تسببت فيها انفجار الفقاعة العقارية سنة 2007، في الحد من نشأة الفقاعات المالية مستقبلا، لكن لا يوجد ما يؤكد ذلك إلى حد الآن على اعتبار تكرارها في كل مرة دون الاكتراث لما حدث في التاريخ من فقاعات هزت الاقتصاد العالمي من قبل، وكأن هذا الدرس لا يمكن التعلم منه.

ومن بين المشاكل المحيطة بكلمة "فقاعة" كذلك أنها تخلق صورة ذهنية لفقاعة متوسعة كفقاعة الصابون ومن المحتم أن تنفجر فجأة ودون رجعة، ومما يجعلها أكثر صعوبة أن فقاعة المضاربة تميزها النوبات، بحيث تنخفض وتيرتها في فترة من الفترات ثم تعود لتشهد تصاعدا حادا وتتضخم من جديد وهذا ما يغذيه الروايات السائدة بين المستثمرين.

وهناك من فسر بأن هذه النوبات هي بمثابة وباء المضاربة الذي يتفشى في كل مكان ويحدث الفقاعة الكبرى بفعل "شلال المعلومات"* الذي يعطي للمستثمرين مختلف الروايات الجديدة حول الاقتصاد كما أنه يتمتع بقدرة هائلة في الوصول إلى تفكيرهم.[تر]

كما أشار برندان براون Brendan Brown في دراساته حول الفقاعات المالية التي تتشكل في الاسواق الائتمانية، أن الفقاعة «هي وصف لحالة تحدث عندما تتسبب المضاربة على سلعة ما في تزايد سعرها، بطريقة تؤدي لتزايد المضاربة عليها. حينها يبلغ سعر هذه السلعة مستويات خيالية، حتى يبلغ مرحلة ما يسمى بانفجار الفقاعة وحدوث هبوط حاد ومفاجئ في سعر هذه السلعة [ير]».

كذلك يُقصد بهذا التعبير وصف بعض الاقتصادات التي تشهد رواجاً اقتصادياً كبيراً لفترات زمنية محدودة، دون أن تستند إلى قاعدة إنتاجية متينة قادرة على توليد الدخل المنتظم والاستمرار في الرفاهة والرواج على أسس دائمة ومتواصلة.

2. التعريف بزهرة الزنبق:

يؤكد خبراء تصنيف الزهور أن أولى الزنابق قد انبثقت من منحدرات منطقة سلسلة جبال "باميرز الروسية " واتسع انتشارها في التلال والوديان الواقعة في جبال "تيان شان" حيث نقطة التقاء الصين بالتبت من ناحية مع روسيا وأفغانستان من ناحية أخرى، وكان اللون الأحمر هو الغالب على الزنابق الجبلية وحظيت بالتبجيل لدى رجال القبائل الأشداء، وهي بأشكال متنوعة حيث الزهرة التي أسرت قلوب العثمانيين وحدا بالهولنديين إلى أن يتخلوا عن فطرتهم السليمة، وتغنى بها كبار شعراء العرب القدامى وحظيت بالإعجاب ببلاد فارس منذ سنة 1050م[سم].

ارتبطت تنقلات الزنبق بتنقل الإمبراطورية العثمانية وبين سلاطينهم أينما حلو في المناطق الأوربية من بلغاريا إلى غاية النمسا ومن أشهر السلاطين الذي ارتبط اسمه بالزنبق هو السلطان با يزيد الذي توفي عام 1403م، حيث أن الزنبق توقف مؤقتا من التوجه نحو الغرب بوفاته، لكن سرعان ما عاد هذا السريان من جديد باحتلال محمد الفاتح للقسطنطينية من البيزنطيين وهو الحفيد الأكبر لبا يزيد التي أسماها الأتراك بإسطنبول، واشتهر بتغنيه بزهر الزنبق وكانت الجيوش التركية تتزين بها في لباسها العسكري واستمر الوضع كذلك حتى لاحظ كل من ارتحل إلى تركيا من السفراء والضباط اهتمام الأتراك بالزنبق كرمز للجمال المقدس.

وعند منتصف القرن السادس عشر، كانت زهرة الزنبق قد وصلت إلى مركز اهتمام أوربا وبدأت رحلتها باتجاه الغرب، ويؤكد التاريخ بأن "لوبو فاز" حاكم الهند البرتغالية هو أول من أدخل الزنبق إلى أوربا بعد ما تم عزله عن الحكم من قبل حاكم لشبونة[شم]، وقد أزهرت أول زنبقة في أوربا

عام 1559 في حديقة جوهان هاينرتش هيروارت في مقاطعة بافاريا الألمانية، ثم انتشرت خلال هاته السنين في أنحاء أوربا من فرانكفورت إلى فيينا وفرنسا وانجلترا بين هذا التاريخ حتى سنة 1593 حين استوردت جامعة «ليدن» في هولندا هذه الزهور واستنبتتها في حديقتها، التي صارت في ما بعد من أقدم وأشهر حدائق الزهور عامة في أوروبا.

وزاد انتشارها في هولندا عن طريق الغزو الإسباني عام 1628كما أنها كانت تنبت بشكل طبيعي في شمال أفريقيا (المغرب والجزائر وتونس) لكن لم تأخذ ذلك الاهتمام الكبير الذي حظيت به في أوربا.

ولقد اتسعت شعبية هذه الزهرة الجديدة في هولندا إلى درجة تنافس شديد بين البساتين في إنتاج أنواع بديعة من أصناف مهجنة للزنبق، وفي عام 1610 شهدت باريس ظاهرة هوس الزهارين النبلاء، وبعد ذلك وبحلول سنة 1620 غدت زهرة الزنبق رسميا الزهرة الأثيرة لدى كثير من أفراد النخبة الهولندية الأكثر نفوذا في الجمهورية.

ثانيا -الهوس بالزنبق في هولندا (مقارنة بالمستوى العام لأسعار بقية الأصول):

1.الهوس بالزنبق:

ذكرت السجلات المتعلقة بتجارة الزنبق أنه لم يهوس أحد من الأقاليم المتحدة بها أكثر من الطبيب "كلايس بيترز" من أمستردام، حتى بلغت به درجة الهوس باستبدال اسمه بسبب الزنبق ليصبح حرفيا « نيكولايس تولب » (تولب Tulp هي الكلمة الهولندية لزهرة الزنبق) واشتهر بعد ذلك بـ « الدكتور زنبق » في سنة 1621 وعندما انتخب حاكما لأمستردام في عام 1622 وكان عليه أن يختار شعار النبالة حسب تقليدهم، وشح الدكتور تولب درعه بزنبقة من نوع "الروزن" أما خاتم الحاكم الذي استعمله الدكتور زنبق فقد كان يطبع صورة زنبقة حمراء شمعية على المئات من الوثائق الرسمية التي كان يصادق عليها، وكان سياسيا ناجحا وظل عمدة لمدينة أمستردام أربع مرات [٣] .

وخلال هاته الفترة بزغ نوع نادر وجميل جدا من أنواع الزنبق يسمى بـ « سمبر أغسطس »□ وورد هذا الاسم بصورة دائمة فيما يتصل بظاهرة الولع بالزنبق إلى درجة أنه أصبح تقريبا اسما مرادفا للزنبق وذكر المؤرخ فان فاسينابر أن هذا النوع النادر كان يحوزه فقط رجل واحد في أمستردام وكان هذا الأخير مصر على أن لا يتخلى عن زهرة "سمبر أغسطس" مهما كان السعر الذي يتم عرضه مقابلها، ولقد أمطره الأثرياء في هولندا بوابل من عروض الشراء الباهظة مقابل بصلة واحد وهذه المبالغ لا تعتبر باهظة فحسب بل كانت مذهلة إلى درجة أن 12000 جيلدر(العملة الهولندية) في عام 1623 لم تكن كافية للحصول على رزمة تتكون من عشرة بصلات وفقا لما يدونه المؤرخ فان فاسينابر في سجلاته .

وبقى الرجل المالك لهذا النوع يرفض العروض رغم وصولها إلى 3000 جيلدر مقابل بصلة واحدة ومن هنا بدأت أعراض ظاهرة الهوس بالزنبق تنتشر، وعلى اثر ذلك بدأ الهولنديون في رحلة البحث عن أصناف تنافس زهرة سمبر أغسطس، وانتشرت زراعة الزنبق وظهر العديد من المتخصصين فيها، وظهر اسم جديد من أنواع الزنبق وهو "نائب الملك"، وهذه الزهرة أصبحت تتربع على عرش السوق

وهي ذات معالم واضحة وشعلات أرجوانية وكانت مبهرة وارتفع سعرها ارتفاعا كبيرا لأنها تعتبر كذلك من الزنابق النادرة على غرار "سمبر أغسطس" لكن ليست بنفس بهائها وما يميزها عن الأخيرة هو أنها معروضة للبيع في السوق.

ومهما كانت قوة ميل الهولنديين للبستنه، فقد كان العامل الأشد إغراء للعمل في هذا الميدان هو الأرباح التي يمكن الحصول عليها من الاتجار بالزنبق حتى أصبح مربو الزنبق أثرياء جدا من وراء هذه التجارة.

وبعد الجهود الكبيرة المبذولة في تربية الزنبق، أصبحت منتشرة على نطاق واسع وظهر أكثر من 500 صنف من مختلف أنواع الزنبق كانت تزرع آنذاك في هولندا وازداد عرض أبصال الزنبق تدريجيا في الأسواق وتجذب جميع الفئات على اختلاف قدراتهم المالية كل يقتنى المستوى الذي يقدر عليه، وبدأ عدد كبير من الحرفيين ومن يمتلك رأس المال المطلوب ليقوم باستثمار بسيط في تجارة الأبصال، أما المغامرون فقد كان لديهم أموال أقل، لكنهم تمتعوا بالإرادة أقوى كي يغامروا بأموالهم[10].

ويتضح هنا أثر فعالية خاصيتين من خصائص التجار الهولنديين المذهلة وهي: (**الولع بالادخار والهوس بالمقامرة**) وقد يبدوا هذان الدافعان على طرفي نقيض تماما لكنهما في واقع الأمر تضافرا معا ليشعلا فتيل الهوس بالزنبق.

ولقد ذهل العديد من الزائرين للأقاليم المتحدة جراء ذلك الذعر العام الناجم عن تخوف من إنفاق يتجاوز الموارد المالية للفرد، وإذا ما أضيف إلى ذلك الزيادة العامة للثروة التي تمتعت بها الجمهورية في الفترة ما بين عامي 1600 و1630، فمعنى ذلك أن عددا مهما من العائلات الهولندية كانت تحتفظ بمدخرات مالية وهي حالة فريدة بالمقارنة مع جميع الدول الأوروبية آنذاك ومثلما كان الحال فيما يتصل بالادخار، كان الهوس بالمقامرة قد سرى بعدواه إلى طبقات المجتمع كافة فما من هولندي يؤثر أن يدخر ماله في الوقت الذي يستطيع أن يستخدمه في كسب المزيد من المال.

وبالمقارنة مع هذه الرهانات المجنونة بدت تجارة الزنبق استثمارا حسنا، ذلك أن تربية الزنبق أصبح أكثر راحة بالمقارنة مع بقية الأعمال الجاهدة وقد تواصل ارتفاع أسعارها انسجاما مع الطلب المتزايد، فلا غرابة إذا أن يعتقد الهولنديون أنهم قد عثروا على حلم يراود كل مقامر وهو: "**الرهان الآمن**".

2. تقييم الحالة السعرية للزنبق بواسطة القدرة الشرائية والمستوى العام للأسعار في هولندا:

ولإجراء عملية المقارنة بين المستوى العام للأسعار في العصر الذهبي للجمهورية الهولندية ومستواها في عالم اليوم، يمكن الحساب استنادا للأسعار النسبية للذهب أو المواد الغذائية الأساسية ولعل أفضل المقارنات تتحقق من خلال النظر في الرواتب والمكاسب المالية المختلفة ويمكن أن نوضح ذلك في أمثلة نموذجية للسلع والأسعار التي كانت سائدة في القرن السابع عشر:

حيث كان (الجيلدر) هو العملة الرئيسية في هولندا:

وكان سعر الصرف كما يلي:

1 جيلدر = 20 ستايفر، حيث 8ستايفر تمثل الأجر اليومي لدهان خبير في هولندا سنة 1601.
يعني أن الأجر السنوي لهذا العامل هو: 110 جيلدر.

- وكان الطن من السمك بـ 13 جيلدر حسب أسعار عام 1636.
- وكان 750 جيلدر هو الراتب السنوي للأستاذ الجامعي في هولندا سنة 1592.
- وكان 5200 جيلدر هو أعلى سعر موثق بشكل معتمد دفع في زهرة واحدة من الزنبق سنة 1637.[11]

من خلال هذه المقارنات السعرية نلاحظ جيدا وبشكل واضح الهوس بالزنبق إلى درجة الجنون حتى نوافيها الاسم المناسب، وهذا يعتبر مرض ساهم في تدمير العديد من الأسر الهولندية الثرية.

وأصبح التجار المتلهفون على الأرباح يتنقلون في كل مكان بحثا عن زهر الزنبق وهي أصبحت التجارة المفضلة عن التوابل والحبوب والأخشاب والأسماك حيث كانت زهور الزنبق في ذلك الوقت تفوق في سعرها أغلى أنواع السلع المكدسة على أرصفة أمستردام، وكان بعض الزهر النادر يعادل في قيمته أكثر من وزنه ذهبا 100 مرة وتاجر الزنبق كان يكسب في السنة الواحدة ما يقارب 40 ألف جيلدر.

وبهذا أصبحت هذه الأبصال تشكل خطرا كبيرا على المعادن الثمينة التي أولع الناس بها أكثر من أي شيء آخر.

فكانت بداية الهوس بالزنبق من مدينة هورن الهولندية في إقليم فريزلاند الغربية وهي تقع في واجهة بحر زويدر وهي منطقة تعج بالتجارة العالمية خاصة مع منطقة البلطيق، وفي النصف الأول من القرن السابع عشر وقف مبنى حفرت على واجهته الأمامية ثلاث زهرات حجرية من زهور الزنبق، ومن هنا بدأ الولع به حيث حفرت هاته الزهور على واجهته إحياء لذكرى بيعه في صيف عام 1633 لقاء ثلاث زهور من الزنبق النادرة.

ووصل في هذا العام سعر الزنبق إلى ذروة لم يسبق لها مثيل في هذا الإقليم وفقا لما أرخه " ثيودوروس فيليوس" في مدونته التاريخية، وكانت هاته الصفقات مثيرة للانتباه وبدأت على إثرها أولى الأمارات التي تنذر بأن شيئا ما يقترب من الهوس آخذ في التطور في المرحلة التي استخدم فيها الزنبق بحسبانه مالا لأول مرة وما يثير العجب بالدرجة ذاتها أنه جرى تقييم الزنابق بمبالغ ضخمة.

وحتى لو لم يكن سعر المنازل في إقليم فريزلاند غير مرتفع مقارنة مع الأسعار في أمستردام فإن منزل بذلك الحجم داخل أسوار بمدينة هورن لا يمكن أن يساوي أقل من 500 جيلدر وبناء على ذلك فإن قيمة البصلة من الزنبق كانت عالية جدا وفق معايير ذلك الزمان، والأبصال التي كانت تباع حينها لم تكن فريدة تماما مثل زهرة "سمير أغسطس" التي كان يتعذر الحصول عليها لقاء أي مبلغ كان.

وبدأت منذ نهاية سنة 1634 درجة ارتفاع الأسعار في تسارع واستمر هذا التسارع في عام 1635 إلى درجة أن قيمة بعض الأبصال كانت تتضاعف خلال أسبوع.

ويقدم مؤرخ معاصر لتلك الفترة فكرة بسيطة عن الكيفية التي ارتفعت بها الأسعار وذكر بأن:

- زهرة واحدة من زنبق "الأدميرال دي مان" كانت تشترى بـ 15 جيلدر وتباع بـ 175 جيلدر.
- وزهرة من زنبق "بيزاردين" تضاعفت قيمتها اثني عشرة مرة من 45 جيلدر إلى 550 جيلدر.
- وتضاعفت قيمة زهرة "جنراليسمو" عشرة مرات من 95 جيلدر إلى 900 جيلدر.
- أما سعر زنبقة "فان جودا" فقد ارتفعت بنسبة الثلثين بين شهر ديسمبر من عام 1634 وشهر جانفي من عام 1635، ثم ارتفعت بنسبة 50 ٪ أخرى ما بين شهر مارس من عام 1636م وشهر جانفي من عام 1637[12].
- ومن الطبيعي أن بصلة واحدة من زهرة زنبق "سمير أغسطس" قد شهدت بدورها ارتفاعا حادا، من 5500 جيلدر في عام 1633 إلى مستوى مذهل وصل إلى 10000 جيلدر في الشهر الأول من عام 1637 وكان هذا المبلغ كافيا لغذاء وكساء وإسكان أسرة هولندية كاملة لنصف حياتها، وذات المبلغ كان كافيا لشراء أفخم المنازل في أحدث قنوات أمستردام وحديقة طولها 80 قدم، حدث ذلك في زمن كانت البيوت في المدينة باهظة الثمن كملكية عقارية، شأنها في ذلك شأن العقارات في أي مكان آخر في العالم.[13]

وساعد على هذا الإقبال أن الأقاليم المتحدة كانت تتعافى من ركود اقتصادي دام طويلا حتى معظم عشرينات القرن السابع عشر وقد تسبب به الحرب مع اسبانيا إلا أن الطفرة شديدة النشاط في الاقتصاد الهولندي بمختلف قطاعاته أعقبت ذلك الكساد بدءا من عام 1632 وكان مغزى تلك الطفرة أنه في كثير من الحالات تتوافر في البلاد أموال أكثر مما يتوافر في أي وقت مضى.

ثالثا: المتاجرة بالمشتقات المالية للزنبق في البورصة الهولندية

واكب ازدهار تجارة الزنبق في هولندا الثورة المالية فيها، حيث شهدت هذه الفترة تطورا كبيرا على مستوى التعاملات المالية من خلال نشأت البنك المركزي الهولندي مع البورصة الهولندية التي كانت أول بورصة في التاريخ، وبعدها تطور عمل تجار الزنبق الذين تجاهلوا عادات الخبراء، من مجرد الاتجار بالزنابق التي كانت بحوزتهم إلى شراء الأزهار وبيعها وهي مازالت تحت الأرض، ومنذئذ لم تعد الأبصال وحدة التبادل، وأصبح التبادل يتم عبر **السند الإذني***.

1. **السندات الإذنية للزنبق (العقود المستقبلية حاليا)**:

وهي عبارة عن قسائم من الورق تدون عليها تفاصيل الزهرة المباعة، وتتضمن التاريخ الذي ستقلع فيه الزهرة وتصبح جاهزة للتسليم، وسمح هذا النظام بأن تجري المتاجرة بالزنبق على امتداد أشهر الخريف والشتاء والربيع، لكن ينطوي أيضا على مخاطر كبيرة إذ لا فرصة للمشتري بأن يفحص الأبصال التي اشتراها، ولم تكن هناك أي ضمانات للجودة، كما لم يكن بمقدوره أن يتيقن بأن الزهرة مملوكة للبائع أم لا أو حتى ما إذا كانت الأبصال موجودة بالفعل.

وأطلق الهولنديون على هاته الفترة من مراحل الهوس بالزنبق بمرحلة (**الاتجار بالريح**)[14] وهو وصف غني بالمعاني الاقتصادية، وكان ذلك هو الابتكار الذي جعل من أشد أشكال المغالاة في الهوس أمرا ممكنا، ذلك أن استحداث السندات الإذنية لعب دورا أكبر بكثير من جعل تجارة الزنبق نشاطا منتعشا على مدار السنة، بل إنه جعل من تلك التجارة تمرينا في المضاربة، لأن التسليم كان يتم في العادة بعد شهور عدة، ولم تشجع تلك السندات على بيع الكثير من الأبصال وإعادة بيعها، بالقدر الذي شجعت به على بيع السندات ذاتها وإعادة بيعها.

فالأزهار التي كانت ذات يوم قيمتها تنبع من جمالها، لم تعد آنذاك غير تجريدات يتعامل بها تجار لا يأبهون إلا بالأرباح التي يدرها الزنبق وأصبح النقل المتكرر لمطالبة بملكية مشكوك فيها من تاجر إلى آخر، ولم يمض وقت طويل حتى أصبح أمرا عاديا تمام أن يقوم الزهارون ببيع الزنابق التي عجزوا عن تسليمها لمشترين عجزوا بدورهم عن دفع ثمنها.

لقد سمحت موافقة تجار الزنبق على شراء أبصال لن تكون جاهزة للتسليم قبل عدة أشهر، بنشأة ما يعرف عندنا حاليا بأسواق العقود المستقبلية، التي تعرف ببساطة بأنها شكل من أشكال المضاربة يقامر فيها التاجر بسعر مستقبلي لبعض السلع، سواء أكانت زنبقا أم نفطا بأن يقطع على نفسه عهدا بأن يدفع سعرا محدد لتلك السلع بتاريخ محدد في فترة قادمة، وهذا منبثق من أن أولى أسواق الآجلة في العالم كانت نظمت في أمستردام وكان هذا ابتكار ابتدعه تجار الخشب والتوابل في سوق الأوراق المالية الهولندية[15].

وكان الزنبق أول سلعة تشترى وتباع خارج أسواق أمستردام مثلما كان أول سلعة يتاجر بها أي شخص آخر من خارج دائرة كبار التجار وخبراء سوق الأوراق المالية، وقد شكل ذلك جزءا كبيرا من شغف الناس بالزنبق خاصة في ظل عدم تواجد صناديق تعاونية في القرن السابع عشر ولا شهادات إيداع ولا خطط متعلقة بتعويضات ضريبية للمستثمرين، وبتالي هناك صعوبة كبيرة لحيازة رأس المال واستثماره في مختلف المجالات، لكن سبيلا جديدا انفتح فجأة وبدا بسيطا ومباشرا بصورة مغرية، وتراءى كأنه يقدم ربحا مضمونا ولا يتطلب غير القليل من رأس المال .

وتعد المتاجرة عن طريق الدفع الآجل وسيلة مغامرة في إدارة الاستثمار لكنها تنطوي على مزايا تبدو مهمة، فهي مثلا ترضي بائعا قد ينتظر وصول شحنة قادمة من وراء البحار ومن المحتمل أن يكون هو ذاته بشكل من الأشكال لا يمتلك ما يعتزم بيعه، وهو بذلك يبيع المغامرة المتمثلة في هبوط سعر بضائعه قبل أن يدفع بها إلى السوق وبإمكانه أن يدفع عربونا يساوي 10 ٪ من سعر البضاعة المتفق عليها ووجد من ضمن له مبلغ من المال بتاريخ معلوم فيستطيع أن يرتب أموره المالية بناء على ذلك.

ويمكن لترتيب من هذا النوع أن يدر على المشتري ربح طالما كان توقعه صحيحا بحركة الأسعار أنها سترتفع أو ستنخفض، فعلى سبيل المثال إذا عرض زهار 100 جيلدر مقابل سند إذني يضمن له حيازة زنبقة من فصيلة "جودا" منذ اقتلاعها خلال أربعة أشهر، فإنه كان يراهن على أن يبيع السند بثمن أعلى مما دفع قبل أن يصبح مطالبا بتسديد ثمن الزهرة وإذا لم يستطع مثلا أن

يحصل على أكثر من 80 جيلدر لقصاصة الورقة التي أصبحت بحوزته فسوف يتحمل بالطبع خسارة تصل إلى 20 جيلدر عند موعد اقتلاعها، لكن في سوق زنبق متواصل الارتفاع لا بد من أن المقامرة على أسعار المستقبل قد بدت بسيطة بصورة عبثية وبدت احتمالات تكبد الخسارة أمرا مستبعدا جدا.

فالمتاجرة عن طريق الدفع الآجل خطيرة للغاية، في ظل إغراءات ارتفاع الأسعار المتواصلة، فعلى سبيل المثال الزهار الذي يملك رأسمال لا يتجاوز 50 جيلدر وهو يوقن بأن الأسعار ستواصل صعودها، يقوم بشراء خمسة من بصلات الزنبق التي تكلف الواحدة منها 100 جيلدر والمبلغ المتاح لديه يكفي أن يدفع ما نسبته 10 ٪ عربونا عن كل بصلة، فإذا تضاعف سعر الزنابق عند اقتلاعها يصبح مالك لما قيمته 1000 جيلدر، وبعد بيع الأبصال بالسعر الجديد يمكنه أن يدفع ما تبقى من رصيد التزامه وقد حقق ربحا صافيا قدره 500 جيلدر، أما إذا انخفض السعر إلى النصف فسوف يتكبد الزهار الذي استثمر جميع مدخراته خسارة تصل إلى 200 جيلدر وهو مبلغ غير قادر تماما على دفعه .

ومنذ أمد بعيد كانت الحكومة الهولندية على وعي بالمخاطر الناجمة عن ما بات يعرف بـ « بالبيع على المكشوف » ووصفتها بأنها عملية غير أخلاقية وخطرة للغاية لما لها من عواقب وخيمة نظرا لتداول سلع ليست بحوزة البائع ولا المشتري، بالإضافة إلى أن الزنبق سلعة ذات أحوال متقلبة بصورة غير اعتيادية، حتى وفق المعايير المرنة للتجارة عن طريق الدفع الآجل، فالتاجر المتعامل بالأخشاب كان يعرف ما يشتري بصورة دقيقة، أما التاجر المتعامل بالزنبق لتسليمها عندما يحين موسم الاقتلاع ليست لديه أية فكرة عما يشتريه، فهو يقامر على شيء ما زال ينمو، ولكي يحقق الأرباح يتعين عليه من ناحية أن يتوصل إلى تقدير دقيق للسعر المتوقع للبصلة خلال عدة شهور، كما ينبغي عليه من ناحية أخرى أن يعرف شيئا عما يحدث للبصلة وهي ما تزال تحت الأرض، وسنت الحكومة قوانين تمنع الممارسة بها ولكن بقيت آليات التنفيذ صعبة في ظل التوجه الكبير للمستثمرين والتجار للبيع الآجل وخاصة ما تعلق بتجارة الزنبق .

وكي يمتلك التجار المعلومات الأساسية الدقيقة على القيمة الحقيقية والدقيقة للزهرة لجئوا إلى وزنها، وكانت الأوزان تقدر بـ «بالذرات» والذرة هي وحدة قياس صغيرة للغاية استعيرت من لغة الصاغة، وكانت تساوي أقل من 1000/2 من الأوقية (الأونسة) أي 20/1 غرام.[16]

وعلاوة على الوزن، كان من المهم معرفة التاريخ الذي ستكون فيه البصلة جاهزة للقطاف، ومن هنا كانت السندات الإذنية التي يتداولها الزهارون تدون وزن البصلة عند زراعتها، كما أن السجلات التي كان يستخدمها كل تاجر ليدون مشترياته تضمنت عمودا يسجل فيه المتعامل حجم أبصاله بالذرات.

ومن هذه الزاوية أصبحت وحدة البيع هي الذرة وليست البصلة، ومن مزايا هذه الطريقة أنها تجعل المتاجرة أكثر إنصافا ذلك أنه بموجب النظام القديم للدفع على أساس البصلة، كان يتعين على التاجر أن يدفع ذات السعر لقاء زنبقة غير ناضجة تزن مثلا 100 ذرة مثلما يدفع لبصلة ناضجة تزن 400 ذرة، بيد أن اعتماد هذا النظام كان يعني أن الأسعار كانت تتصاعد بوتيرة أعلى بكثير من وتيرتها السابقة، وتقدم السجلات الخاصة بتجارة الزنبق أمثلة على الزيادات المتضاعفة والمذهلة

التي يمكن أن يحققها المستثمر في بصلة واحدة، ومن هذه الأمثلة أن تاجر من مدينة ألكمار يدعى "جيريت بوش" زرع بصلة من نوع « نائب الملك » في حديقته وكانت تزن 81 ذرة لدى زراعتها في خريف عام 1636م وعند اقتلاعها عام 1637 أصبحت تزن 416 ذرة، أي أن حجمها قد تضاعف 5 مرات و جنى كذلك ثلاثة أصناف أخرى بمردود زيادة أكبر، فلو بقيت الأسعار المدفوعة لهذه الأصناف ثابتة دون تغيير فسوف يجني زبائن بوش عوائد تصل إلى 514 ٪ في غضون فترة ضئيلة لا تتجاوز تسعة شهور وربما لم يكن بمقدور أي استثمار آخر في طول الأقاليم المتحدة وعرضها أن يدر أرباحا مذهلة بهذه السرعة أو أن تكون مضمونة الأرباح بهذا الشكل .

ولو نجري عملية مقارنة بينها وبين نشاطات استثمارية أخرى لنفس الفترة سوف نلاحظ بأن بعض الرحلات البحرية التي قامت بها شركة "الهند الشرقية الهولندية" التي تمتعت باحتكار تجارة التوابل المربحة، قد حققت منها أرباحا وصلت إلى ما نسبته 400 ٪ بيد أن رحلة بحرية واحدة لجزر الهند كانت تستغرق أكثر من سنتين كي تنجز مهمتها تماما، كما أن سفن الشركة وهي تمخر عباب البحار كانت عرضة للقرصنة والغرق والهجوم الإسباني[17].

ولو نقف عند الزيادة الرهيبة للأسعار وفق التقييم الجديد وبأمثلة موثقة في سجلات البيع آنذاك سوف نجد أن سعر سبعة أزهار من الزنبق من صنف جودا قد بيعت في غضون ساعة ونصف بـ 10 جيلدرات للذرة الواحدة ذلك يعني أن المشترين دفعوا 1500 جيلدر للبصلة الواحدة، وبيعت ثلاثة بصلات من نوع "أدميرال" تزن كل واحدة منها 92 ذرة و214 ذرة و446 ذرة بـ 710 جيلدر، و1045 جيلدر، و1620 جيلدر على التوالي للبصلة الواحدة.

والعجيب في الأمر أن أناسا عاديين انخرطوا في هوس الزنبق و غامروا بكل أموالهم التي تسلفوها و باعوا ممتلكاتهم العينية مقابل أرباح مغرية قد لا تصلهم، ووجدوا التجار الذين خبروا السوق فرصة في بيع أزهارهم للوافدين الجدد وقبلوا منهم عربونات عينية غير نقدية لأن الأهم بالنسبة إليهم هو القبض على مقابل الأزهار بأي طريقة ممكنة، وكان الشرط ألا يدفع ما تبقى من سعر الشراء إلا عند التسليم فقط والذي يتم عادة عند موسم الاقتلاع، وهذا يذكرنا الآن بما يعرف بالعقود المستقبلية المعمول بها حاليا في أسواق المشتقات المالية.

كما يوجد مثال آخر عن استخدام أنواع من المعاملات التي تشبه الابتكارات المالية الحالية وهي حسب ما تم تدوينه في السجلات أن إحدى الصفقات تشير إلى بيع باقة من أزهار الزنبق من صنف «التاج الأبيض» مقابل 525 جيلدر نقدا، مع تأمين يتمثل في أربع بقرات تسلم على الفور، وتشير بعض الحوارات المذكورة أن زهارين عرضوا أحيانا مبادلة جزئية لصنف من الزهور بصنف آخر ومن هنا كانت الأرباح هائلة لكن الحقيقة هي أن تجارة الزنبق التي بناها التجار كانت تستند إلى أوهى الأسس.[18]

2. بورصة الزنبق في السوق المالي الهولندي:

تعتبر بورصة أمستردام في هولندا من بين أعرق وأقدم البورصات في العالم حيث تقع مقابل البنك المركزي الهولندي وتم تأسيسها إبان الطفرة الاقتصادية للمدينة في مطالع القرن السابع عشر،

حيث تم افتتاحها سنة 1610 ، وتم استخدام طرق لتداول الزنبق داخل البورصة ساعدت على اشتداد الهوس به منها طريقة «الألواح» التي نقوم بتوضيحها كما يلي:

حيث كان يعطى كل من المشتري والبائع لوحا مدعما بالخشب ويقوم التاجر الذي يرغب في الشراء بتدوين السعر الذي يعتزم دفعه على لوحه حيث يختار رقما أقل بكثير من القيمة الفعلية للأبصال التي يريدها، كذلك يحدد البائع السعر الذي يريد على لوح آخر، ومن الطبيعي أن يكون السعر المكتوب باهظا وبعدها يتم تمرير الصفقة للوسطاء، وهؤلاء يتفقون فيما بينهم لما يعدونه سعرا عادلا، وهو سعر يقع بين السعرين المكتوبين على اللوحين وليس بالضرورة أن يكون الوسط، ثم يدون السعر التوافقي بشكل سريع على اللوحين ويعاد إلى التجار ، ولمشتري الزنبق وبائعه الخيار، إما أن يقبلا بالتحكيم أو يرفضانه وإن كان خيارهم القبول يدفع المشتري عمولة تقدر بـ نصف ستايفر عن كل جيلدر ويتم تثبيت العمولة عند حد أقصى قدره 3 جيلدر يتقاضاها الوسيط، أما إذا رفض أي من المشتري أو البائع إتمام الصفقة، فعليه أن يعبر عن رفضه بمسح السعر التوافقي عن لوحه، وإذا قام الطرفان بذات الخطوة يتم إلغاء الصفقة وإن كان مسح السعر من طرف واحد فعليه أن يدفع ثمن رفضه بغرامة تتراوح بين 2 ستايفر و6 ستايفر بسبب تعطيله التداول وهكذا حفز هذا النظام على زيادة سرعة التداول[19] .

وكانت إرادة المتاجرة ليس فقط في الزنابق الحقيقية المادية، بل تعدتها كذلك في حقوق امتلاك الأبصال التي كانت ما تزال تحت الأرض، وهكذا غيرت تجارة الزنبق من نشاط موسمي مرتبط بأشهر الصيف بعد قلع الأبصال إلى تجارة يمكن أن تستمر على مدار السنة، كما أخفقت اللجان المشرفة على الصفقات والوسطاء في التحقق مما إذا كان أعضاؤها يمتلكون ما يكفي من المال لتسديد ديونهم أو حتى إذا كانت بحوزتهم الزنابق التي كانوا يتاجرون بها.

وبدا غياب أزهار الزنبق الحقيقي ذات الوجود المادي تحذيرا أوليا، لكن اللجان المشرفة على الصفقات غضت عنها الطرف ليتم تشجيع المضاربة المنفلتة من دون أية حماية، وغدا متاحا تماما آنذاك لشخص لا يمتلك شيئا أن يتاجر بالزنبق وأن يستخدم الربح المحقق من صفقة ما في تمويل مشترياته الثانية، أملا منه أنه سيكون قادرا على تحويل التزامه بشراء فعلي لزنبق معين إلى متعامل آخر قبل أن يستدعى للمساءلة بمدة طويلة، وكان من الممكن للرجل ذاته وبنفس الدرجة، أن يتكبد خسائر لا يستطيع تغطيتها في اللحظة التي تهوي فيها الأسعار .

رابعا: انفجار فقاعة هوس الزنبق

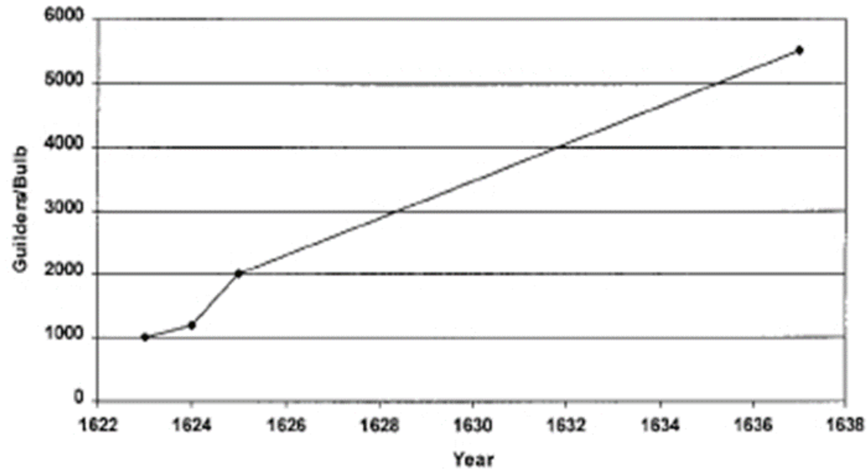
1. **ذروة الهوس بالزنبق وتشكل الفقاعة:**

يعتبر شهري ديسمبر من عام 1636 وجانفي من عام 1637 هما اللذان شهدا على وصول الهوس بالزنبق إلى ذروته، حيث أن رزمة من الزنبق الأرخص والمدعو « سلع الأرطال » من صنف "جيل كرونين" التي كانت تشترى بما لا يزيد على 20 جيلدر في شهر سبتمبر من عام 1636، أصبحت تباع بـ 1200 جيلدر في نهاية ديسمبر من نفس السنة، أما زنبق « السويسرية » وهو أحد الأصناف

الأكثر شيوعا ومتوسط القيمة لم يتجاوز سعره 60 جيلدر في سبتمبر من عام 1636 للرطل، وما إن حل شهر جانفي من السنة الموالية حتى أصبح سعره 120 جيلدر ووصل في شهر فيفري من نفس السنة إلى 1500 جيلدر للرطل الواحد .

والمنحنى الموالي يوضح التطور السعري لزهرة سمير أغسطس التي وصلت إلى 5500 جيلدر سنة 1637.[20]

الشكل رقم 2: التطور السعري لزهرة سمير أغسطس



***Source**: Peter M. Garber, **Famous First Bubbles "The Fundamentals of Early Manias"**, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, England, 2000,p 50.*

كما ارتبطت ذروة ارتفاع أسعار الزنبق في هولندا بشخصية الزهار المشهور «ووتر بارتلميز وينكل» وهو من أغنى الرجال في مدينة ألكمار، وقبل أكثر من سنة من اندلاع طفرة السوق بصورة حقيقية تمكن وينكل من مراكمة مجموعة مذهلة من أزهار الزنبق ذات الجودة العالية وما إن حل ربيع عام 1636 حتى كانت بحوزته أكثر من 70 بصلة من أبصال الزهر فائقة الفتنة، تمثل ما يقرب 40 نوع من الأصناف المختلفة والنادرة، وهو الذي كان يعول سبعة أطفال بعد وفاة زوجته.

ومن بين ما يجعل ثروة وينكل تبلغ هاته الأهمية ليس من أجل بهاءها أو ندرتها بقدر ما تكمن الأهمية في كونها أنه يمتلكها حقيقة وبشكل فعلي في مخازنه، وذلك يعني أن موجوداته كانت أكثر قيمة من تلك المتوافرة لدى معظم التجار الذين لم يكونوا يمتلكون شيئا سوى سندات أذنيه مدون عليها سعر وتاريخ وهمي للتسليم، ولم تتوافر لهم أية ضمانة بأن زنابقهم كانت ذات جودة عالية أو حتى أنها موجودة بالفعل.

وفي صيف عام 1636م توفي وينكل وتم نقل أطفاله السبعة إلى ميتم مدينة ألكمار، وفق ما هو معمول به آنذاك حيث يتم استكمال تربية الأطفال، ولم يكن لدى أطفال وينكل حينها غير فرصة وحيدة فقط ليؤمنوا لأنفسهم حياة أكثر اطمئنانا وهي أنه يتعين عليهم بيع زهور أبيهم.

ولم يرد أمناء الميتم بيع الزهور الموروثة في شهر سبتمبر من سنة 1636 بعد أن صنفت بعناية حسب قيمتها ووزنها، في الوقت الذي شهدت فيه الأسعار ارتفاعا متواصلا، وأجري المزاد العلني في ألكمار في 1637/2/5، قد تم في اللحظة المناسبة تماما، ففي الشهور التي أعقبت موت وينكل

تضاعفت أسعار الزنبق عدة أضعاف ولم يبق في السوق عدد كبير من المشترين الجدد وعندها بلغت أسعار الزنبق ذروتها.

كان المزاد العلني الذي أقيم في مدينة ألكمار اللحظة الأبرز في الهوس بالزنبق، وجذب البيع العديد من الجماهير وحضره عدد كبير من الخبراء والأثرياء حيث تباع فيه أبصال حقيقية بكميات كبيرة مقابل الحصول على المال نقدا، وقبل أن تبدأ عملية البيع العلنية تقدم رجل ثري وطلب التفاوض بصورة سرية واشترى زنبقة معروفة باسم "فيوليتين أدميرال فان إنخويزين" بمبلغ مذهل وصل إلى 5200 جيلدر، أي ما يقرب السعر الذي حققته زنبقة سمبر أغسطس في عام 1636وأضاف زهرتين باسم زنبق "برابانونز الأرجواني" مقابل 3200 جيلدر لكلاهما واشترى تشكيلة متنوعة من زهور السوسن والقرنفل وشقائق النعمان وقد دفع لقاءها 12467 جيلدر، ليكون في نهاية المطاف مجموع ما اشتراه هو 21000 جيلدر وهو مبلغ صاعق حين يدفع في صفقة شراء واحدة، و كان هذا كافيا لشراء منزلين كبيرين في "قيصر جراخت" في أمستدام .

ثم انطلق المزاد العلني، فبيعت أول مجموعة بـ 263 جيلدر وكانت من فصيلة "بوترمان" ذات المستوى المتوسط وتزن 563 ذرة أي ما يقرب من نصف جيلدر للذرة الواحدة، أما المجموعة الثانية فقد كانت صغيرة الحجم من نوع "سيبيو" ولا يزيد وزنها على 82 ذرة وبيعت بـ 400 جيلدر أي بمعدل 5 جيلدرات للذرة الواحدة، وبيعت مجموعة أخرى من صنف "باراجون فان ديلفت" بـ 605 جيلدر، كما بيعت مجموعة أخرى من الزهور الممتازة من نوع "بروين بوربر" بـ 2025 جيلدر، ما يساوي 6 جيلدر و7 ستايفرات للذرة الواحدة.[21]

وسارت الأمور على هاته الوتيرة زهرة وراء الأخرى حتى وصلت الأسعار إلى درجات قياسية، أما أغلى سعر تحقق فقد كان من نصيب زهرتين كبيرتين من صنف نائب الملك تزن كل منهما 658 و 410 ذرة، وقد بيعت الأولى بـ 4203 جيلدر والثانية بـ 3000 جيلدر، أما فيما يتعلق بقيمة البصلة مقابل كل ذرة فقد حققت المستوى الأعلى فصيلة الروزن من نوع "أدميرال ليفكنز" وهي البصلة الأخف وزنا التي بيعت ذلك اليوم حيث كلفت مشتريها 1015 جيلدر أي ما يعادل 17 جيلدر و4 ستايفرات للذرة الواحدة.

وبهذا حققت أبصال ووتر وينكل في نهاية المزاد أرقاما مذهلة فبالإضافة إلى 21467 جيلدر التي تم الحصول عليها من البيع السري المبكر، فقد بيعت الزنابق السبعون المفردة التي عرضت على المزاد العلني ما مجموعه 52923 جيلدر، أما الأبصال المشتملة على 22 صنف والتي بيعت بالذرات فقد حققت مبلغا وصل إلى 15610 جيلدر، وبهذا فقد بلغت القيمة الإجمالية للمزاد برمته ما يقرب 90000 جيلدر. [بر بر]

وفي غضون ساعة أو ساعتين ارتقى أطفال وينكل من وضع يتامى فقراء إلى أثرياء بصورة استثنائية، ولو قسمنا هذا المبلغ عن عددهم لتحصل كل واحد منهم على ما يفوق 13000 جيلدر، وهو مبلغ يزيد عن 40 مرة الدخل السنوي لعائلة حرفية عادية آنذاك، وفي غضون تلك الفترة بلغ الهوس ذروته وبالضبط بعد أسبوعين منها، حيث دفع تاجر من هارلم يدعى هنريك بيترز 100 جيلدر في

زهرة لا يزيد وزنها على 7 ذرات وهو سعر يتجاوز مستوى 14 جيلدر للذرة وهو السعر الأعلى الذي سجل تاريخيا لقاء زنبقة واحدة.

وبلغة الحسابات، تم رصد ما قيمته 20 مليون جيلدر من الأبصال قد تم شرائها وبيعها في مدينتي هارلم وأمستردام معا خلال الفترة الواقعة بين 1633م و1637م، وبمجرد الافتراض بأن التجارة في كل مركز من المراكز العشرة الأخرى المعروفة بارتباطها بالهوس قد وصلت إلى ما لا يقل عن 10/1 من ذلك المبلغ في تلكما المركزين الكبيرين، يجعل دورة رأس المال الاسمية للاتجار بأبصال الزنبق بصورة كاملة خلال تلك السنوات لا تقل عن 40 مليون جيلدر، في حين أن شركة الهند الشرقية الهولندية وهي المؤسسة الأقوى والأكبر في أنحاء أوربا كافة آنذاك، كانت تحظى برأسمال مقداره 6 ملايين ونصف مليون جيلدر، وهذه الصورة توحي لنا بأن تجار الزنبق في هولندا وصلوا إلى درجة متهورة وغير مسؤولة مثلما أكد ذلك العديد من النقاد الاقتصاديين حيث أدرج أحدهم عملية مقارنة بين سعر زهرة من الزنبق تبلغ قيمتها 3000 جيلدر وما يمكن استبدالها بـ 10 سلع حقيقية في تلك الفترة موضحة وفق الجدول التالي :

جدول (1) يوضح مقارنة سعر زهرة الزنبق بعدد من السلع الاستهلاكية

الرقم	السلعة الحقيقية	المبلغ بالجيلدر
1	6 ثيران سمينة	720
2	12 خروف سمين	120
3	24 طن من القمح الجيد	450
4	48 طن من نبات الجودار	558
5	2 طن من الزبدة	192
6	ألف رطل من الجبن	120
7	كوب فاخر من الفضة	60
8	حزمة كاملة من الكتان الفاخر	80
9	تجهيز غرفة نوم كاملة	200
10	سفينة	500
المجموع		3000 جيلدر

Source: *Peter M. Garber, Op.Cit, p82.*

يتضح من هذا المنظور أن تجارة الزنبق لم تكن في حالة عادية، حيث كانت مؤشرات مثيرة للقلق وأن الأمور لا تسير بصورة سليمة في بورصة تداول الزنبق، ولهذا السبب لم تكن تجارة الأبصال غير مستقرة فحسب بل كانت في جوهرها تفتقر إلى المنطق، فلا يمكن لسوق أن ينتعش طويلا ما لم يعتمد على عناصر الاستقرار والقدرة على التنبؤ.

2. **انفجار الفقاعة وانهيار الأسعار:**

في الثلاثاء الأول من شهر فيفري 1637م، افتتح كالعادة أحد الأعضاء الرسميين في بورصة التداول عارضا للبيع رطلا من زنابق التاج الأبيض طالبا سعرا معتدلا يبلغ 1250 جيلدر، وفي مجرى الأحوال العادية للأحداث كان يجد عددا من المشترين المتلهفين، وكانت توزع الألواح والطباشير فيحصل المزاود الأعلى على الزنبق المعروض، فيما تستمر بقية يوم التداول في الهوس المعهود، بيد أنه

في ذلك اليوم لم يتقدم أحد بالمزايدة على الأبصال، فعرضها مرة ثانية بسعر أقل بلغ 1100 جيلدر وظل الإحجام على المزايدة قائما، فاستبد به اليأس وعرضها مرة ثالثة بمبلغ 1000 جيلدر ولم يتقدم أحد للمزايدة[23] .

ويمكننا الآن أن نتصور ذلك الصمت المربك الذي خيم على البورصة مع استمرار المزاد المرعب و أدرك المتعاملون أهمية ما يجري أمامهم و ساد التوتر بين تجار يفتقرون إلى أدنى فكرة عما ينبغي عليهم فعله، لأنهم دفعوا أسعارا مشابهة في غضون الأيام القليلة الماضية أملا في بيعها بأسعار أعلى، لكن وفي ظرف دقائق تبخرت أحلامهم وكان واضحا أنه من المستحيل الاستمرار في التداول ذلك اليوم، وتناقلت الأخبار على وجه السرعة بين المتعاملين وأسرهم وانتشرت في كل منطقة من هارلم، ليعم بعد ذلك جميع أنحاء الأقاليم المتحدة حيث اكتشف الزهارين والتجار أن الأزهار التي كانت تساوي آلاف الجيلدرات قبل يوم أو يومين فقط لم تعد قابلة للبيع بأي ثمن .

وبدأت بعض المحاولات لتنظيم فئة من التجار مزادات علنية وهمية وعرضوا أبصالهم بحسومات ضخمة لكن الكل تجاهلهم، وانهارت تجارة الزنبق لأن الأسعار لم تهوي إلى الربع أو العشر بل تلاشت تماما، ووجد العديد من التجار أنفسهم في كارثة مؤكدة لأن معظمهم كانوا حرفيين ومزارعين وباعوا كل أدواتهم وآلاتهم واشتروا بها الأزهار للمتاجرة في أسعارها وطمعا في الأرباح السريعة غير المكلفة، و الأخطر من ذلك هو شراء العديد منهم الأزهار بسندات أذنيه مستقبلية وتراكمت عليهم الديون بصورة يستحيل معها سدادها في ظل ممتلكاتهم الوهمية .

وهناك بعض الزهارين الأقل تفاؤلا والذين يصنفون ضمن الزمرة المعقولة قد انتابهم شعور بقلق حيال الارتفاع المتواصل لأسعار الزنبق قبل أيام من وقوع الانهيار، وأيقنوا أنه هناك صعوبة في دفع الأسعار إلى مستويات أعلى بذات الوتيرة السابقة في ظل أن بعض أصناف الزنبق قد بلغت الذروة في قيمتها، وقد كانوا وكأنهم ينتظرون حدوث أمر ما وها هو قد حدث.

ففي أواخر شهر ديسمبر من عام 1636، لم يستطع صيدلاني يربي الزنبق ويدعى "هنريكوس" من مدينة جرونتجن أن يبرم صفقة مع رجل من سكان مدينة ألكمار يبيعه بموجبها رزمة من الزنبق مقابل 7000 جيلدر، إلا بعد أن وقع على عقد يتعهد فيه للزبون بأنه إذا ما هوت الأسعار قبل صيف 1637م سيكون بإمكان المشتري أن يلغي الصفقة وألا يدفع أكثر من 10 ٪ من السعر المتفق عليه.[24]

وقد توقف تداول الأبصال باستثناء الزنابق الأكثر ندرة والتي تتمتع بفرص ضئيلة للبيع، وطبقا لمصادر معاصرة لتلك الفترة، فإن الزهرة التي كانت تساوي 5000 جيلدر قبل الانهيار بيعت بـ 50 جيلدر بعده، وفي الغالب بيعت معظم الأزهار بما نسبته 1 ٪ من قيمتها القديمة، وبناء على ذلك فإنه ما من شك في أن الانهيار كان مذهلا، لأنه كان أكثر سرعة من الكارثة المالية الأسوأ سمعة في التاريخ و المتمثلة في انهيار « بورصة وول ستريت » في عام 1929م، و « الكساد العظيم الذي أعقب الانهيار » إذ استغرق هبوط أسعار الأسهم إلى مستواها الأدنى ما يزيد عن عامين، وحتى في أثناء تلك

الفترة ظلت الأسهم محتفظة بـ 20 ٪ من قيمتها السابقة ومن المذهل فعلا أن نرى تجارة بكاملها توقفت دون سابق إنذار لأن مزادا علنيا واحدا فيها قد فشل .

ويبدو أن القلة فقط من المتعاملين قد أدركوا بالضبط وسط كل ذلك الإرباك، **الأسباب** التي أدت إلى انهيار تجارة الزنبق بتلك الطريقة المثيرة للاهتمام، فقد تغذت تجارة الزنبق من وقود أشعل الهوس به في الأسواق، وسببه أن الطلب خلال الفترة ما بين شتاء 1636 و 1637م قد فاق العرض بكثير، حينها بدأ الزنبق يستهلك كل ما يحيط به، فقد اقتحمت الزنابق المباعة بالرطل و الزنابق الرديئة في التداول، وكانت سرعة التداول استثنائية من يد إلى أخرى في ذروة الطفرة، ففي معظم أسواق المضاربة برفع الأسعار يوجد من يضارب بخفضها فيقبضون على رأس المال انتظارا لهبوط الأسعار كي يتمكنوا من شراء سلع مخزنة بأثمان زهيدة .

بيد أن الزنابق التي تم الاتجار بها في الشهر السابق للانهيار كانت بلا قيمة، فلم يوجد طلب عليها إلا من طرف المضاربين حتى وصلت أسعارها إلى مستوى لا يمكنهم استغلاله، وتم الاتجار بأردأ أصناف الزنبق حتى لم تعد هناك أية أصناف جديدة قابلة للتداول بأسعار يمكن دفعها وهذا يعني أنه من المستحيل أن يدخل إلى السوق زهارون جدد ، وكان أغلبهم يتاجرون من دون مال آملين في الارتفاع الدائم للأسعار، وحتى الذين يعتقدون بأن تجارة الزنبق لا تزال سليمة سيصبحون بالتأكيد عاجزين عن تلبية الارتفاع المتواصل للأسعار، وهكذا ومع بداية شهر فيفري كان المال والأبصال اللذان يمثلان الوقود الذي أشعل الولع قد استنفدا وحدث الانفجار .

وعندما انهار السوق كان عدد كبير من المتعاملين لا يزالون مسؤولين عن الإيفاء بعقودهم المستقبلية التي أبرموها، على اعتبار أن كل تاجر منهم قد وضع عربونا على زنابق غدت بلا قيمة، وعليهم أن يكملوا المبالغ المتبقية للاستكمال مشترياتهم عند قطف الأزهار خلال أشهر قليلة، ولم يكن أمام الكثيرين منهم غير العجز عن الوفاء بالدين.

خامسا: الإجراءات التي تم اتخاذها كحلول في تلك الفترة

بعد أربعة أيام فقط على الانهيار، ناد المتعاملون بترتيب اجتماع عام يعقد في أمستردام للبحث في آليات تقليل الأضرار التي سببها الانهيار، وكانت الاستجابة سريعة جدا من قبل معظم التجار نظرا للقلق الشديد الذي انتابهم، وتم انتخاب مندوبين عن 12 مدينة في هولندا لحضور اجتماع أمستردام الذي عقد في 23 فيفري 1637م في وقت كان مؤكد أن تجارة الزنبق قد أصبحت في حالة من الفوضى المطلقة، لأن الوفود لم يهتموا بكيفية إنعاش تجارة الزنبق بقدر ما انصب جل تفكيرهم في الطرق التي تمكنهم من تعويض الخسائر الكبيرة التي وقعوا فيها[25] .

وكانت الحالة صعبة جدا بالنسبة لكل المتعاملين سواء التجار أو شريحة مربي الزنبق، حيث تحملت هذه الفئة (المربين) أعباء وتكاليف باهظة على مدى السنة السابقة جراء شراء الأبصال وفسائل الزرع لتربيتها في حدائقهم الشاسعة محاولة منهم تلبية الارتفاع الحاد في الطلب، وها هم قد غدوا مثقلين بديون كبيرة لعملاء لم يدفعوا سوى تأمينات ضئيلة ثم باعوا زنابقهم لتجار آخرين وبذلك تبددت حقوق الملكية في واحدة من سلاسل التجارة والصفقات الطويلة المعقدة والتي تم

ابتكارها خلال فترة الهوس، فكان إذا ما وجد زهار واحد فقط من أولئك التجار المتورطين في واحدة من تلك الاتفاقات نفسه عاجزا عن سداد ديونه، فإن الانهيار كان يصيب سلسلة بكاملها، أما مربو الزنبق الذي يتواجدون عند نهاية السلسلة فلم يكن أمامهم أدنى احتمال بأن يتلقوا الرصيد المتبقي لهم من بيع أبصالهم عندما يحل موعد الدفع في شهر جوان .

وقد تم مناقشة جميع هاته المشكلات في اجتماع أمستردام، ومن أهم الحلول المقترحة فيه، أن الصفقات التي أبرمت قبل موسم الزراعة الأخير يجب أن تظل ملزمة، وأنه في الوقت الذي يحق للمشترين إلغاء أيه صفقة شراء أبرمت منذ 30 أكتوبر 1636م فإنهم مطالبون بدفع ما نسبته 10٪ من سعر البيع على سبيل التعويض، ويبدوا أن هذا المقترح يخدم المربين ورفضه التجار الكبار في أمستردام، لكن دافع المربين عليه بقولهم أن معظم الأبصال قد بيعت قبل نهاية أكتوبر واشتراها متعاملون أثرياء قادرون على سداد ديونهم ولم يشهد سوق الزنبق تغييرا إلا خلال شهري ديسمبر 1636و جانفي 1637م عندما تدفق على السوق الزهارين الأفقر إبان انفجار الولع بالزنبق، واعترف القرار خلال الاجتماع بتلك الحقيقة وتمت الموافقة عليه .

وفيما يلي شرح مفصل لكيفية تطبيق القرار:

إذا بيعت بصلة سعرها الأصلي 30 جيلدر وأعيد بيعها ثلاث مرات، على سبيل المثال بـ 60 جيلدر ثم بـ 100 جيلدر وأخيرا بـ 200 جيلدر، حينها يختار التاجر الذي عرض 200 جيلدر بين أن يسلم الثمن ويتسلم الزهرة أو إذا لم يعد يرغب في الاحتفاظ بها فيتعين عليه أن يدفع 20 جيلدر للتاجر الذي باعها له نظير إلغاء العقد المبرم بينهما، وحينها يعود حق الملكية للتاجر الذي دفع 100 جيلدر، وللثاني بدوره أن يختار إما أن يبقي على الزهرة التي بحوزته أو أن يدفع تعويضا قدره 10 جيلدر للتاجر الذي اشترى منه الزهرة، وبذلك فإن استفادة مربي الزنبق من هذا القرار أصبحت واضحة في أن جميع الأسعار المندرجة تحت عقد البيع في سلسلة المتاجرة بما في ذلك السعر الأصلي الذي أقره المربي، يجب أن تنال استحقاقاتها أيضا، وإذا لم يرغب أحد من التجار في الاحتفاظ بالزهرة، تعود ملكيتها إلى المربين الذي سيحظى بـ 10 ٪ من سعر البيع على سبيل التعويض، وعندها سيتمتع بكل الحق في بيع الزنبقة لمشترآخر إذا أمكنه ذلك طبعا .

ومن هنا اقتنع تجار أمستردام بأحقية المربين في الحصول على جزء من حقوقهم لقاء أعباء الزرع، لأنهم تيقنوا تماما باستحالة استرجاع أموالهم الوهمية التي باعوا بها أزهارهم لغيرهم الذين باعوها هم بدورهم كذلك بنفس الطريقة وأن هذه السلسلة الطويلة صعبة المتابعة حتى اشتهرت مقولة بين المدينين والدائنين في تلك الفترة عندما يريد أحدهم أن يطلب حقه من الآخر، فيرد عليه بقوله: «عندما يدفع لي من اشترى مني، سأدفع لك» ويضيف بعبارة متشائمة: «لكنني لا أعثر له على أي أثر»[26].

لكن حاولوا تخفيض النسبة المفروضة عليهم على اعتبار أنهم كذلك مضرورين جراء عدم تحصيل أموالهم من عملائهم، وبعد رفض طلباتهم المقدمة إلى المحاكم المحلية، سارع مجلس قضاء هارلم للإيجاد حل لهته الطلبات المتكررة، وأصدر حكما مفاده أن المشترين الراغبين في إعفاء

أنفسهم من التزاماتهم يمكنهم إلغاء عقودهم بدفع ما نسبته 3.5 ٪ من سعر البيع الأصلي، وبعدها تعود ملكية الأبصال لمربي الزنبق، وكان ذلك أفضل اقتراح يمكن تحمله ولما علمت بقية المحاكم في المدن الأخرى بالحكم سارعت بالاتصال بمحكمة لاهاي التي تشرف على الأقاليم المتحدة أجمع، و أيدت هذا الحكم وتم تحويله عن البرلمان الهولندي حتى يتم تقنينه بشكل عام ويصبح ساري المفعول على الجميع.

وهكذا بلغ الهوس نهايته ولم يخلف أعقابه ركود كبير في الاقتصاد، على اعتبار أن الأزمة مست الأشخاص دون المؤسسات وأن الأرباح الورقية الكبيرة غطتها الخسائر الورقية الكبيرة، والحكم القضائي قلل من حجم الكارثة ولو أنه لم يسترجع الأصول الكبيرة التي أضاعها العديد من الأشخاص في استثمار ساخن هز أقطار هولندا وامتد إلى بعض الأقاليم المجاورة.

الاحالات و المراجع:

---

1 - يمكن مراجعة التعريف اللغوي لإسكفورد على الرابط التالي:
http://www.oxforddictionaries.com/definition/english/bubble

2- روبرت شيللر، الوفرة اللاعقلانية، ت، محمد رياض الأبرش، مكتبة العبيكان، الرياض، 2005، ص 95.

* - أصبحت الآن تسمى بنظرية شلال المعلومات، وذلك عندما يأخذ المستثمرون في الحسبان أفعال الآخرين، وإمكانية وصولهم إلى معلومات أفضل، وبالتالي ينتهي بهم الأمر إلى فعل الشيء ذاته، وهي بذلك تقدم مثالا للكيفية التي يؤدي بها السلوك المتعمد من جانب الأفراد إلى نتائج جماعية غير رشيدة.

3 - روبرت شيللر، مرجع سبق ذكره، ص 213.

*4 - Brendan Brown, **Bubbles in Credit and Currency**, PALGRAVE MACMILLAN, New York(USA),2008,P3.*

5 - مايك داش، الولع بالزنبق، ت، محمد عبد القادر، ط1، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث (كلمة)، الامارات العربية المتحدة، 2012، ص25.

*6 - Douglas E. French، **early Speculative Bubbles and Increases in the Supply of Money**, published by Ludwig von Mises Institute, Alabama, (USA),2009,p21.*

7 - مايك داش، مرجع سبق ذكره، ص 371.

*8 - Charles Mackay, **Memoirs of Extraordinary Popular Delusions and the Madness of Crowds**, office of the national Illustrated Library, London. 2008, p51*

9 - مايك داش، مرجع سبق ذكره، ص 378.

*10 - A. Maurits van der Veen, **The Dutch Tulip Mania: The Social Foundations of a Financial Bubble**, Department of Government College of William & Mary, October 2012,P5.*
11 - A. Maurits van der Veen, Ibid., p7.

12 - لمزيد من المعلومات حول التسميات السعرية لأزهار الزنبق بعد ارتفاعها في شهر جانفي 1637 يمكن الاستعانة بالرابط التالي:
http://library.wur.nl/tulips/blauw_content.html

13 - مايك داش، مرجع سبق ذكره، ص 237.

* - السند الأذني: هو التزام مكتوب من شخص أو أكثر بدفع مبلغ من النقود أو أداء أصول معينة ذات قيمة لشخص أو لأمره أو لحامله في تاريخ محدد.

14 - نيال كامبيل فرغسن، صعود المال " التاريخ المالي للعالم"، ت، محمود عثمان حداد، مراجعة أحمد محمود، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة)، الامرات العربية المتحدة، 2012، ص 145.

15 - نيال كامبيل فرغسن، المرجع نفسه، ص 135.

16 -A. Maurits van der Veen, Op.Cit, p 7.

17 - نيال كامبل فرغسن، مرجع سبق ذكره، ص 135.

*18 - Charles P. Kindleberger and Robert Z. Aliber, **Manias, Panics, and Crash "A History of Financial Crises"** Published by John Wiley & Sons، Inc. Hoboken, New Jersey, USA, 2005, P116*
19 - Donald Rapp, BUBBLES, BOOMS, AND BUSTS, "The Rise and Fall of Financial Assets"Springer ScienceBusiness Media, LLC ,USA, 2009,P14.

*20 -Peter M. Garber, **Famous First Bubbles "The Fundamentals of Early Manias"**, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, England, 2000,p 50.*

*21 - Mark Hirschey, **How Much is a Tulip Worth?, Financial Analysts Journal,** vol. 54, no. 4 (July/August 1998),p3.*

22 - مايك داش مرجع سبق ذكره، ص 325.

23 - - Mark Hirschey, Op.Cit, p 5.

24 - Peter M. Garber, Op.Cit, p 62.

25 - مايك داش، مرجع سبق ذكره، ص 364.

26 - نفس المرجع، ص368.

الاتجاهات الرئيسية للتنمية وواقع التجربة التنموية الجزائرية

د. عبد الباسط هويدي
جامعة الوادي
habdelbasset@yahoo.fr

أ. عبد اللطيف قنوعه
جامعة الوادي
tifaguenoua@yahoo.fr

ملخص:

في هذا المقال سنتناول الاتجاهات الرئيسية للتنمية، والنماذج التنموية في الدول المتقدمة والنماذج التنموية في الدول النامية.

حيث عرضنا في النموذج الأول عدة اتجاهات أهمها: الاتجاه التطوري المحدث، اتجاه النماذج والمؤشرات، الاتجاه السيكولوجي، الاتجاه الانتشاري، ثم تحدثنا عن الماركسية الكلاسيكية وقضيا التنمية، ثم الماركسية المحدثة وقضيا التنمية، ثم تحدثنا عن التنمية في الدول النامية، كنموذج أمريكا اللاتينية، ونموذج الصين، ثم الجمع بين النموذجين في التجربة الهندية، ثم تحدثنا عن التنمية في الجزائر في مختلف مرحلها، سواء مرحلة ما قبل الانفتاح السياسي والاقتصادي أو مرحلة الانفتاح على النموذج الرأسمالي من جديد وتأثيرات هذا الانفتاح على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التنمية، الاتجاهات التنموية، السياسات التنموية، مخططات التنمية، الرأسمالية، ، الانفتاح الاقتصادي، الإصلاحات الاقتصادية.

Abstract:

The main trends of development and the reality of the Algerian developmental experience

In this article we will discuss the main trends of development, such as Models of development in developed countries and development models in developing countries. Where we offered in the first model a several directions, including: updated evolutionary direction, the direction of models and indicators, the psychological trend, the trend trickle-down, and then we talked about classical Marxism and spent a development, then spent the updated Marxism and development, then we talked about the development in developing countries, as a model for America Latin, and the China model, and then combine the two models in the Indian experience, and then we talked about the development in Algeria in various stage are, whether pre-political and economic openness stage or opening to the capitalist model of the effects of this new openness to social and economic development.

Keywords: *development, development trends, development policies, development plans, capitalism, economic openness, economic reforms.*

تمهيد:

تحاول الجزائر منذ الاستقلال المضي في اتجاه طريق التنمية، وهي على الرغم من ذلك لازالت تعاني مشكلات عدة لا تعانيها البلدان المتقدمة، التي عرفت عدة اتجاهات ونظريات للتنمية، ساهمت في وصولها إلى ما هي عليه من تقدم، ولكن التجربة الجزائرية في ميدان التنمية، بعد أكثر من 50 سنة لازالت تشكو من نقص ملحوظ في الإداريين المدرّبين الذين تتوافر لديهم المهارات اللازمة، لإدارة عمليات التنمية، والندرة النسبية في الأشخاص الذين تتوفر فيه الخبرة والمعرفة الفنية، والرغبة والمقدرة على شغل الوظائف الجديدة، التي نشأت نتيجة الاتساع في مجالات الدولة، والانخفاض النسبي في مستوى المهارات والخبرات الفنية، والقدرات التنظيمية والإدارية، هذا إلى جانب الإحجام الفكري عن الابتكار والتجديد، والصراع بين القيم البالية المعوقة للتقدم، والقيم الجديدة، الدافعة نحوه، بالإضافة إلى ضعف مستويات الإنتاج، والكفاية الإنتاجية في الزراعة والصناعة، وفي الخدمات، وعدم تناسب الطاقات الإنتاجية مع زيادة القوى البشرية.

أولا: الاتجاهات الرئيسية للتنمية

1. **التنمية في الدول المتقدمة:**

1.1 **الاتجاه الرأسمالي:**

1.1.1 **الاتجاه التطوري المحدث (والت روستو)**: لقد حاول والت روستو وضع بديل للنظرية الماركسية بعد أن تعاظم تأثيرها في تلك المرحلة. ولقد صنف **روستو** جميع المجتمعات إلى خمس فئات[1]:

أ. المجتمع التقليدي.

ب. الشروط المؤهلة للانطلاق.

ج. مرحلة الانطلاق.

د. مرحلة النضج.

هـ. مرحلة الاستهلاك الوفير.

2.1.1 **اتجاه النماذج والمؤشرات (بارسونز وهوسيلتز)**[2]: يقوم هذا الاتجاه على قضية مفادها أنه يمكن التفريق بين المجتمعات المتقدمة والنامية اعتمادا على مجموعة من المؤشرات الكمية وكيفية والتي تعتبر بمثابة محكات نستطيع من خلالها التعرف على الدول المتقدمة والنامية ومن أهم رواد هذا الاتجاه العالم الاجتماعي **بارسونز** والذي يذهب إلى أن القدرة التكييفية للمجتمع تمكنه تدريجيا من التخلص من خصائص التخلف والتحول نحو تبني مستويات ثقافية تقوم على خصائص التقدم[3]. ولقد استعار منه **هوسيليتز** الخصائص الثلاث الأولى حيث يرى بأن المجتمعات المتقدمة هي تلك المجتمعات التي تشهد متغيرات العمومية والتوجيه نحو الأداء وتخصيص الدور أما المجتمعات المتخلفة فهي المجتمعات التي تشهد المتغيرات المقابلة وهي الخصوصية والعزو وتشتت الدور[4].

3.1.1 **الاتجاه السيكولوجي (ماكيلانك وهاجين)**: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن عملية التغيير الموجه في المجتمع تتوقف إلى حد كبير على طبيعة أفراد المجتمع أنفسهم، من حيث استعدادهم واستجابتهم

لقبول أو رفض التغيير وهذا يرتبط إلى حد كبير بخصائص الشخصية، والاتجاهات والمعتقدات السائدة وأسلوب التنشئة ودرجة الوعي...الخ. ومن هذا المنطلق تؤكد بعض النظريات الغربية على دور الأبعاد السيكولوجية في عملية التنمية وارتباطها إلى حد كبير بتغيير الأفراد للمجتمع، وتوفير العدد الكافي ممن يتصفون بالطموح والرغبة في الإنجاز والقدرة على التقمص والتصور لأدوار وإمكانات مستقبلية[5].

ويركز أصحاب هذا الاتجاه على مسألة نفسية الإنسان بحد ذاتها وسلوكه نحو التغيير، فعملية التنمية عندهم هي رهن بتغيير أفراد المجتمع من حيث القيم والحوافز والسلوك ، فالمجتمع الذي حقق أو أنه يحقق تنمية الآن هو المجتمع الذي يوجد به عدد كبير من الأفراد الذين يتصفون بالطموح والابتكار والقدرة والدافعية نحو الإنجاز وأكبر من يمثل هذا الاتجاه هما "**دافيد ماكليلاند**" و"**هاجن**"[6].

4.1.1 **الاتجاه الانتشاري (ويلبيرت مور ودانيال ليرنر)**: يقوم هذا الاتجاه على أن التنمية يمكن أن تتحقق من خلال انتقال العناصر المادية والثقافية السائدة في الدول المتقدمة إلى الدول النامية وهذا يعني بطبيعة الحال أن على الدول الأخيرة أن تشهد عملية تثقيف إذا ما أرادت تحقيق التنمية. كذلك يفترض هذا الاتجاه أن العناصر الثقافية تنتقل أولا من عواصم الدول المتقدمة إلى عواصم الدول النامية، ثم تنتشر بعد ذلك في عواصمها الإقليمية، إلى أن تسود في النهاية كل مناطق وأقاليم هذه الدول أما ما يميز هذا الاتجاه عن غيره هو اهتمامه بالعلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدان الغربية وبقية أجزاء العالم. أبرز من يمثل هذا الاتجاه "ويلبيرت مور" و"دانيال ليرنر"[7].

و ما يؤاخذ عن هذا الاتجاه هو أنه ركّز على انتشار ثقافة وحضارة المنظومة الغربية[8].

2.1 **الاتجاه الاشتراكي:**

1.2.1 **الماركسية الكلاسيكية وقضيا التنمية**: تعالج النظرية الماركسية قضية التخلف والتقدم والتنمية من خلال مفاهيم الصراع كقوة دافعة للتقدم، والعوامل الاقتصادية كمحدد لوضع المجتمع التاريخي وبنائه الاجتماعي، والمراحل التاريخية كمراحل حتمية بفعل التطور الجدلي للمجتمع والعلاقات بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، والطبقة كوسيلة لإحداث التغيير والتنمية. وينبغي أن نتوقع تغلغل التخلف في المجتمعات المتخلفة في كل من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، مما يؤدي إلى تخلف شكل الإنتاج ووجود وعي اجتماعي متخلّف ويمكن بلورة أفكار ماركس فيما يتعلق بالتنمية والتخلف في ضوء الأبعاد التالية:

- أثر المفهوم الديالكتيكي: فالمرء لا يستطيع أن يفهم النظام القائم دون أن يقوم بنقده ويضع له قضية عكسية[9]؛
- العلاقة بين البناء الاقتصادي الأساسي والبناء العلوي؛
- حتمية الثورة.

و باختصار فإن أصحاب هذا الاتجاه يرون أن مشكلة التنمية تتمثل في التناقض الموجود بين شكل الإنتاج وعلاقات التوزيع ، فمتى تم الوفاق بين ذلك الشكل وهذه العلاقات ساد الاستقرار في الحياة الاجتماعية والاقتصادية[10].

2.2.1 **الماركسية المحدثة وقضايا التنمية**: إن هذا الاتجاه يعتمد في تحاليله على الخصوصية التاريخية والثقافية للبناء الاجتماعي[11] فالتنمية من هذا المنظور يجب أن تحقق غايات قومية تكون مصادرها الظروف التاريخية للبلدان النامية ويحسب هذا الاتجاه على نظرية التبعية في علم اجتماع التنمية في مقابل نظرية التحديث، ويقسمه المهتمون إلى منظرين وممارسين فمجموع المنظرين هم بول باران، ومير جاليه، وشارل بتلهايمر، وهيربرت لوفيفر ماركيوز وغيرهم أما أهم الممارسين فمن بينهم فرانزفانون، وماوتسي تونغ، وستالين في نموذجه استراتيجية التصنيع القسري[12].

إن الفرق بين الماركسيتين هو أن الماركسية المحدثة تعتبر إشكالية التخلف وليس التنمية هي المحصلة النهائية أو النتيجة لانتشار وتوسع نطاق الرأسمالية العالمية، أما **ماركس** فيرى عكس ذلك وهو أن البلدان المتقدمة من الناحية الاقتصادية هي التي تبدي للبلدان النامية الوضع الذي ستكون عليه مستقبلا وهذا ترجمة لمراحل التطور عنده أي حتمية المرور على الرأسمالية للوصول إلى الاشتراكية فالشيوعية يعتبرها قمة التطور والتنمية[13]،كما أن الثورة عند الماركسيين التقليديين هي محصلة الصراع بين الطبقات داخل المجتمع الواحد، لكن فرانزفانون يعتبر أن العنف هو الأداة الوحيدة للقضاء على الاستعمار وردعه هذا الأخير الذي قام على العنف ولن ينهار إلا بالعنف وعليه فليس من السهل تغيير الوضع بالطرق السلمية[14] ومن بين الآراء التي تتبناها الماركسية المحدثة، الجدل الصاعد والهابط، وكمثال على هذا الجدل استغلال القطاع الحضري للقطاع الريفي في الدول النامية، ويتضح هذا على أرض الواقع من خلال عملية الجذب لرؤوس الأموال وفائض الإنتاج واليد العاملة من خلال الهجرة، وسيطرة العواصم على التوابع سواء على مستوى البلدان المتقدمة أو البلدان المتخلفة وهذا الرأي يتبناه فرانك[15]، كما اهتم الماركسيون المحدثون بالخصوصيات التاريخية للأمم ودور الدولة الأمة في التحرر باعتبار هذه الخصوصيات واحدة من القوانين النوعية للتطور الاجتماعي في حين أغفلها التقليديون من الماركسيين حين ركزوا على آلية التحقيب[*] دون خوضهم في الواقع الحقيقي لهذه المجتمعات[16] ويرى رواد الماركسية المحدثة أن التحول في الأشكال الاجتماعية النموذجية وخاصة المجتمع الرأسمالي، يمكن للمجتمعات النامية الوصول إليها دون الوقوع في الصراعات التي تقود إلى الانفجارات الثورية[17].

ولكن على الرغم من ذلك فهناك من النقاد من يرى أن الماركسية المحدثة ليست إلا امتداد شكلي وضمني للماركسية الكلاسيكية، حيث وصفت باليوتوبيا الجديدة لكونها تنظّر إلى المساواة والعدالة في توزيع الثروة العالمية وهذا ما لم يتحقق في ظل توسع العولمة التي تجتاح العالم وتستغله أبشع استغلال وتعيد إنتاج الاستعمار بشكل جديد[18].

2. **التنمية في الدول النامية:**

يستهدف هذا المطلب إلقاء الضوء على أهم القضايا التي يطرحها واقع التنمية في البلدان النامية فالتدقيق في مفهوم التطور الاقتصادي وإدخال بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية فيه هو دون شك خطوة متقدمة في فهم المسائل المطروحة أمام البلدان المتخلفة[19].

وسوف نحاول هنا مقارنة بعض التجارب التنموية المعبرة عن سيطرة التوجيه الإيديولوجي للنموذج الرأسمالي (أمريكا اللاتينية) أو النموذج الاشتراكي (الصين) أو تجارب مازلت تتخبط في محاولة الجمع بين النموذجين السابقين في توجيه عملية التنمية والتغيير (الهند).

والخروج من بوتقة الاحتواء التاريخي والمستمر لدول الأطراف (العالم الثالث) في نظام التقسيم الدولي للعمل والتأثير السلبي لهذا الاحتواء على الهياكل الداخلية لهذه الدول[20].

1.2 **النموذج الرأسمالي (أمريكا اللاتينية):**

لقد ارتبطت إستراتيجية التنمية السائدة في أمريكا اللاتينية بمفاهيم مثل التبعية باعتبارها نظرية يحاول أصحابها علاج مشكلات التخلف وهي نظرية قائمة في الحقيقة على نقد النظريات الكلاسيكية، الليبرالية والماركسية على السواء[21] وكذلك الهامشية والازدواجية في تراث التنمية المعاصرة.

على الرغم من وصف تجربة التنمية في أمريكا اللاتينية، بخصائص اللاشمولية والتبعية الاقتصادية والهامشية والازدواجية والفضل في مواجهة مظاهر التخلف المختلفة، إلا أن ذلك لا ينفي جهود ومحاولات التغيير الاقتصادي فيها.

و لقد تميز نموذج التنمية في أمريكا اللاتينية بما يلي:

أ- التنمية وسياسة التوجه نحو الخارج: من المظاهر الأساسية للتوجه نحو الخارج، الاعتماد على رأس المال الأجنبي في عملية النمو الاقتصادي. وتشجيع القطاع الخاص في الداخل على التعاون معه.

ب - الهامشية: شاع استخدام هذا المفهوم لوصف بعض ملامح الواقع التنموي في أمريكا اللاتينية، ويشير المفهوم إلى الجماهير الغفيرة التي تسكن مناطق الأطراف المحيطة بدوائر الرخاء الاقتصادي المتحضرة، ويمثلون الأغلبية الفقيرة من السكان.

2.2 **النموذج الاشتراكي (الصين):**

في مقابل إستراتيجية التنمية الموجهة نحو الخارج في البرازيل تمثل التجربة التنموية في الصين نموذجا للاعتماد على الذات ومواجهة الاحتياجات الأساسية للجماهير، وفعالية المشاركة الجماهيرية في عملية التنمية.

لقد كانت سياسة التركيز على تكثيف العمل من أهم منجزات **ماو** العملية. فإن نجاح التنمية من وجهة نظره تعتمد على الاستخدام الفعال للقطاعات البشرية في عمليات التغيير.

وبالرغم من النجاح الذي حققته تجربة الاعتماد على الذات، والتوجه الداخلي للتنمية في الصين، إلا أن هذا النجاح مرتهن إلى حد بعيد بطبيعة البناء الاقتصادي، والمساحة الجغرافية، وطبيعة الشعب

الصيني، هذا بالإضافة إلى حملات التعبئة والتوجيه الإيديولوجي. وقد حاول **ماو** بث الكثير من القيم والأخلاق الايجابية في الشعب الصيني. ورغم محاولة البعض تشويه هذه الصورة، فإن النجاح الذي حققته الصين مرتبط إلى حد كبير بالشخصية الكاريزمية **لماو سيتونغ**.

3.2 **الجمع بين النموذجين في التنمية في الدول النامية (الهند)**:

بعد أن حصلت الهند على الاستقلال، اتخذت من التنمية الاقتصادية المخططة أسلوبا للتغيير وللقضاء على التخلف. ووضعت الخطط الخماسية على أساس المبادئ الأساسية لسياسة الدولة التي نص عليها الدستور الهندي. وتحتم هذه المبادئ الأساسية على الدولة أن تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما تضمن تحقيق عدم تركز الثروة ووسائل الإنتاج في يد فئات معينة مما يضر بالصالح العام.

إن الخطط الخماسية التي انتهجتها الهند يمكن مناقشتها في ضوء أربع مراحل هم:

المرحلة الأولى: وتتميز بجهود التغيير التي تبعت الحرب العالمية الثانية وتقسيم شبه القارة الهندية، وهي فترة الإصلاح الاقتصادي والتكامل السياسي.

المرحلة الثانية: مرحلة البناء والتجديد.

المرحلة الثالثة: فتمتد من الفترة التي أعقبت الخطة الأولى حتى منتصف الستينات. وتتميز بركود نسبي في الزراعة وانهيار عميق في الاقتصاد ترتب على الكارثة التي لحقت بالمحاصيل الزراعية.

المرحلة الرابعة: وتبدأ منذ منتصف الستينات وتصاعد معوقات التنمية التي ارتبطت بانهيار مستوى الادخار والاستثمار وارتفاع معدل البطالة، وانخفاض الدخل الفردي. وذلك بالرغم من تزايد مظاهر التغيير الموجه نحو التنمية وإتباع سياسات سكانية، ونمو التصدير، ونمو بعض الصناعات المحلية.

ثانيا: التنمية في الجزائر

1. **الاختيار الاشتراكي**(62- 88): لقد تولد اقتناع عام لدى طلائع الثورة التحريرية بأن أسلوب العمل المناسب والفعال للجزائر، بعد الاستقلال هو الأسلوب الاشتراكي. ذلك أن المراحل المقبلة ما هي إلا امتداد للثورة التحريرية ضد الاستعمار كما أن هذا الاختيار ما هو إلا انعكاس للقناعة الراسخة لدى هذه الطليعة من أن الاستعمار الرأسمالي يحرص على غلق أبواب التصنيع في وجه البلدان المستعمرة، من أجل تخصيص الاقتصاد الجزائري في الزراعة تطبيقا لقانون القيمة الرأسمالي، ولمبدأ التقسيم الدولي للعمل الذي يحصر الصناعة ضمن محتكرات البلدان المستعمرة لتفكيك اقتصاد المستعمرات، وتجريدها من شروط التنمية المستقلة، وتوثيق علاقات تبعيتها وتكريسها.[22]

ومما يؤكد حتمية هذا الاختيار بعد الاستقلال هو أن الجزائر قد خرجت من عهد الاستعمار بإمكانيات فردية هزيلة. فلم تكن قد تكونت على الصعيد الاجتماعي طبقة وطنية قادرة على تحقيق التنمية، وإنما طبقة برجوازية صغيرة في التجارة أو بعض النشاطات الصناعية الصغيرة مرتبطة في تموينها وتجهيزها برأس المال الأجنبي، إلى جانب طبقة إقطاعية أو شبه إقطاعية في الزراعة خاضعة لعلاقات إنتاج جامدة، ومن ثم كان مستوى المعرفة الفنية التطبيقية ضعيفا وزاده ضعفا

مستوى التعليم المنخفض الذي يرفع نسبة الأمية، غداة الاستقلال إلى أكثر من 95 ٪ من السكان الجزائريين. ويجعل مستوى المعرفة النظرية إذا قيس بعدد الثانويين والجامعيين، البالغ سنة 1954 حوالي 6800 طالب من مجموع السكان الجزائريين، يهبط إلى ما يقرب من 0.08 ٪ ثم هناك شرط ثالث للتنمية هو القدرة الادخارية للفرد التي كانت أيضا جد ضعيفة بالنسبة للفرد الجزائري.[23]

و هكذا يترجح الدور القيادي للدولة في التنمية على الأقل في السنوات الأولى للاستقلال، ويزداد الاقتناع بأسلوب الإنتاج الاشتراكي، وبفاعليته في تحقيق الأهداف التالية التي يحددها الميثاق سنة 1976 وهي:

- دعم الاستقلال الوطني
- إقامة مجتمع متحرر من استغلال الإنسان للإنسان.
- ترقية الإنسان وتوفير أسباب تفتح شخصيته وازدهارها.[24]

2.1 **التنمية المخططة**: إن التخطيط هو الركيزة التنظيمية لسير عملية التنمية الشاملة وأداة الدولة الاشتراكية لتحقيق أهدافها.

و لهذا بات من الضروري، وبعد أقل من خمس سنوات من الاستقلال، أن تشرع الجزائر في اعتماد التخطيط. ودخلت في **العهد الجديد** سنة 1967 بتطبيق أول مخطط وهو المخطط الثلاثي 1969/1967 الذي تبعته بعد ذلك سلسلة من المخططات الأخرى.

لقد اعتبر الميثاق الوطني سنة 1967 التخطيط « الأداة المثلى لتوجيه الاقتصاد والسير به في طريق الديمقراطية، وأنه الوسيلة الفعالة لتوزيع عادل لثمار التنمية وتكاليفها»واعتبر أيضا أن التنمية المنسجمة للبلاد لا يمكن أن تتحقق إلا بناء على «تخطيط علمي المفهوم، ديمقراطي التصميم، حتمي التنفيذ».

ويتضمن التخطيط على هذا الأساس، حصرا دقيقا للإمكانيات البشرية والمادية المتاحة والمحتملة للمجتمع. وهي قاعدة موضوعية لتحديد أهداف المخطط، التي تجسد أيضا أولويات اقتصادية واجتماعية محددة، ويتم اتخاذ القرارات التخطيطية المتعلقة بتوزيع الموارد بين مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي وفروعها انطلاقا من التقديرات العلمية لتلك الإمكانيات والأهداف. ويجري أيضا على ضوء هذه التقديرات اتخاذ القرارات المناسبة لأحداث التغيرات الاجتماعية اللازمة والموافقة للمرحلة التاريخية الراهنة لتطور المجتمع، وإجراء التنظيمات الاقتصادية التي تقتضيها.[25]

إن إشكالية التخطيط الكبيرة تكمن في نظام توزيع استثماراته، لأنه يعبر عن اختيارات اجتماعية واقتصادية معينة تتعلق كما نعرف بمستقبل تطور المجتمع. ذلك لأن توافق نظام توزيع تلك الاستثمارات مع الأهداف المحددة للتنمية يجعل التخطيط ناجحا، بينما يؤدي أي خطأ في ذلك التوزيع إلى أحداث ارتباك في سير العمل الإنمائي، وانحراف خطير عن أهداف التخطيط[26].

3.1 **الترقية الاجتماعية والثقافية**: من ركائز التنمية في الجزائر هو أن يكون هدفها خدمة مصالح الشعب وترقية مستوى أفراده، وخاصة منهم الذين ساهموا بجهودهم العضلية أو الفكرية في زيادة الإنتاج ومستوى الدخل القومي.

و يتطلب هذا الإنجاز الاجتماعي والاقتصادي العظيم إحداث نوعين من التغيرات الاجتماعية هما:

- تغيرات في علاقات الإنتاج، التي يجب أن تنسجم مع طبيعة الهدف المنشود، الذي هو ترقية الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمنتجين. ومن المستحيل أن يتأتى ذلك في إطار علاقات إنتاج استغلالية يكون فيها العمال مجرد بائعين لقوى عملهم، ويكون من يملك القوى الاقتصادية، المتمثلة في وسائل الإنتاج، هم الأشخاص الذين اشتروها.
- تغيرات في علاقات تسيير الأمة: لأن تنمية تريد لنفسها أن تكون شعبية الطابع لا يمكن أن تصبح كذلك إلا إذا كان شعبها يشارك فعلا في اتخاذ قراراتها، وتمثل المجالس الشعبية البلدية (1967) والولائية (1969) والوطنية (1976) قنوات مشاركة المواطنين، عن طريق منتخبيهم في إدارة شؤون الدولة وتنمية البلاد.[27]

4.1 **الاعتماد على الإمكانيات الوطنية**: من الاهتمامات الكبيرة للسياسة الإنمائية في الجزائر تأكيدها على ضرورة الاعتماد على الإمكانيات الوطنية بشكل أساسي، والحرص الدائم على تجسيد هذا المبدأ، وعلى تنمية هذه الإمكانيات بكل حيوية ونشاط.

وهذا طبيعي جدا بالنسبة لبلد حريص على حماية استقلاله السياسي، وعلى تطبيق سياسة اقتصادية رشيدة، وعلى التحكم في مقاليد أمورها وعلى ضمان نجاح التنمية الوطنية.

هناك حقيقتان لابد من التنبيه إليهما وإعطائهما كل العناية اللازمة هما:

- من الخطأ الانسياق وراء الأطروحة المعروفة، والتي طالما روجها اقتصاديو الخمسينات، أمثال: **راغنار توركس**، حول اعتبار ضعف الدخل الفردي الحقيقي، وما ينجر عنه من انخفاض الادخار سبب عجز البلدان المتخلفة عن التنمية.
- من الخطأ تجاهل الأخطار السياسية التي يمكن أن تتولد عن الاستدانة الواسعة من الخارج، حتى ولو كانت من أجل الاستثمار.

2. **سياسة الإصلاحات والمنظومة التعليمية** (1988/ 2002):

1.2 **مشاريع الإصلاحات الاقتصادية:**

لقد شهدت الجزائر في هذه المرحة اختلالا سياسيا وأمنيا كبير انعكس على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بشكل واضح ويمكن استعراض أهم المشاريع الاقتصادية والاجتماعية في هذه الفترة رغم ما يتخللها من ضعف الاهتمام بالتخطيط أو رسم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ومن انقطاعات متكررة في تنفيذها وأهم المشاريع التي طبقت في هذه المرحلة هي:

1.1.2 المرسوم التشريعي[28] رقم 07/93 مؤرخ في 93/04/24 الذي يتعلق بالأهداف العامة للفترة 97/93 ويتضمن المخطط الوطني لسنة 93 والآفاق على الأمد المتوسط والتوازنات الاقتصادية الكلية والمالية لسنة1993 إلى غاية 1997

2.1.2 وثيقة[29] مقدمة من طرف الحكومة الجزائرية أثريت من طرف المجلس الاقتصادي الاجتماعي تتعلق بدراسة مشروع وضع وصياغة استراتيجية وطنية، برمجت في سياق معالجة الاقتصاد الوطني الكلي للمرحلة 2000/1996 تنطلق من متابعة وتعميق برنامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي في مجال تحضير شروط النمو المستدام.

3.1.2 التعليمة الرئاسية المؤرخة في 2001/11/15 والمتضمنة البرنامج الوطني لدعم الإنعاش الاقتصادي [30]

3. الإصلاحات الاقتصادية والنظام الدولي الجديد:

إن العالم اليوم ينقسم إلى مجموعات في ظل الرأسمالية. دول المركز التي تمتلك القوة الاقتصادية، وفئة تقع في وسط الشعوب النامية جزئيا، تتمثل في البرجوازية الوطنية والتي تمتد للبرجوازية العالمية وأداة لتنفيذ سياستها[31]، في مناطق الأطراف حيث يتم ارتباطها بالسوق الرأسمالية العالمية والشركات المتعددة الجنسيات من أجل تحويل فوائضها وبالتالي تعميق التخلف بداخلها وسد الطريق أمامها وتدمير استعدادها للتنمية[32].

إن الغاية من كل إصلاح اقتصادي هو تنشيط ديناميكية التنمية. وما أحوج بلادنا إلى هذا التنشيط.. العالم اليوم يمر بمرحلة صعبة أشبه ما تكون بمرحلة المخاض التي تتشخص أوجاعه في إرهاصات الأزمة أو الأزمات الاقتصادية الدولية. وقد تعممت هذه الأوجاع، ومست بشكل متفاوت، جميع بلدان العالم. سواء كانت رأسمالية، أو اشتراكية، أو إنمائية.

الكل يشعر بالداء، ولكن الدواء بقي موضوع اختلاف بين اتجاهين رئيسين احدهما يذهب إلى أن الدواء في مراجعة النظام الاقتصادي الدولي، في جميع الآليات التي يقوم عليها، وهنا موقف مجموعة البلدان النامية التي تتعاطف معها مجموعة البلدان الاشتراكية، وثانيهما يذهب إلى أن الدواء وجوب إسراع البلدان النامية إلى تصحيح أسلوب تسييرها الاقتصادي وهذا هو موقف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتنمية، اللذين يشكلان ركيزتي النظام الاقتصادي الدولي الراهن، الذي تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية بكل شراسة.

هذا الاختلال في توازن العلاقات الدولية يعبر عنه الدكتور سمير أمين بالتبادل اللامتكافئ حيث يقول: حيث لا تجني الدول المتخلفة من تجارتها مع السوق العالمية العدد الحقيقي لمنتجاتها فتمتص دول المركز فائض القيمة على شكل أرباح ليصبح تراكما رأسماليا مركزيا[33] الشيء الذي يعطي شكل العولمة الاستقطابية للإمبريالية المعاصرة[34]. باعتبار أن العولمة موجة جارفة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية عبر العالم لا تقيد بحدود أو ضوابط ولا يمكن السيطرة عليها أو التحكم بها[35].

يكاد الحوار، حول الداء، يشبه الحوار بين الطرشان، ولا يبدو في الأفق حد لهذه الأوجاع. وهذا ما يفرض على الجزائر، كبلد نامي، أن تعتمد سياسة تعزيز المكاسب انطلاقا من الرصيد التجريبي، والإمكانيات المادية والبشرية، والتعبئة الشاملة، وتوظيفها كلها في دعم المسيرة التنموية ورفع حركة وتيرتها إلى معدلات تضمن حدوث التنظيم الاقتصادي، وتجنبها حالات الركود أو الانكماش لأن هذا يعقد حالة الأزمة التخلّفية التي لم تتجاوزها بعد.

خلاصة:

تعكس التجربة التنموية الجزائرية (المخططات الخمس + الإصلاحات الاقتصادية ونظام اقتصاد السوق)، اللاتوازن الواضح في توزيع الاستثمارات، ويظهر أن الهيكل الذي حضي بالأولوية المطلقة هو هيكل جهاز الإنتاج (صناعة وزراعة) وأهملت باقي القطاعات الغير منتجة كالتعليم بدعوى عدم تدخله في عمليات زيادة وتحسين الإنتاج بصفة مباشرة وهذه الاستراتيجية القائمة على أولوية القطاعات الإنتاجية على حساب القطاعات غير المنتجة سرعان ما بدت آثارها السيئة على التنمية ككل. فخلق الهياكل الاقتصادية الضخمة دون الاهتمام اللازم بقطاع التعليم والتكوين والتعليم العالي مهد الطريق لبروز أزمة خانقة على مستوى التسيير والمتابعة التقنية أدت أخر الأمر لتهافت هذه الاستراتيجية غير المتوازنة.

ومن خلال هذا المقال اتضح لنا جليا اللاتوازن المقصود في الاستثمار بين القطاعات وبين ذهنية المخطط الجزائري الذي كان يضع نصب عينيه فهما مرسخا، وهو أن التنمية تقوم أساسا على صناعة قوية وأن إفراد الاستثمار في هذا القطاع وتعزيزه بالهياكل اللازمة كفيل بالوصول إلى هذا الهدف، ونسي واضعوا هذه المخططات أن الصناعة القوية تقوم على كواهل إطارات وتقنيين وفنيين ومسيرين أكفاء وأن الاستثمار في هذه الموارد البشرية، كفيل بإخراج جيل بأكمله من الإطارات والتقنيين والمهندسين الماهرين والمهندسين الماهرين، ولن يكون هذا الاستثمار مجديا إلا بالاهتمام اللازم بقطاع التعليم والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي هذا القطاع الذي كما نلاحظ من خلال تلك الأرقام لم يولى العناية الكافية به حتى يؤدي دوره المنوط به في الآجال المتوسطة والبعيدة.

و من خلال هذا المقال أمكننا التوصل إلى النتائج العامة التالية:

- تركيز اهتمام الدولة على الاستثمار في قطاع الصناعة والمحروقات وإهمال باقي القطاعات.
- ضعف التحكم في الإحصاءات الدقيقة عن الموارد الإنتاجية المالية والمادية والبشرية والطبيعية للمجتمع. ويرجع هذا إلى عدم توفر الدولة على جهاز إحصائي منظم قوي قادر على حصر وتصنيف هذه الموارد. مع العلم أن أرقامها ضرورية جدا للتخطيط.
- الافتقار لجهاز تخطيط مركزي قوي وذي سلطة اقتصادية عامة على جميع هياكل الدولة والمؤسسات الأخرى في المجتمع.
- تفشي بعض مظاهر البيروقراطية الناتجة في كثير من الأحيان عن ضعف التكوين الذي يسمح بسرعة معالجة قضايا التسيير.
- نقص اهتمام الدولة بالتسيير والمتابعة وضعف الجهاز الإداري البيروقراطي.

◆ نقص اهتمام الدولة بالتعليم والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي كقطاعات استثمارية ولقد ظهرت نتائج هذا الإهمال فيما بعد.

الاحالات والمراجع:

(1) - عادل مختار الهواري و آخرون: **قضيا التغيير و التنمية الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998، ص ص 184 185.

(2) - كمال التابعي: **تغريب العالم الثالث- دراسة نقدية في علم الاجتماع التنمية**، دار المعارف، القاهرة، 1993، ص 131.

(3) - عادل مختار الهواري و آخرون: مرجع سابق، ص 196.

(4) - علي غربي: **التنظير السيولوجي و نظرية التنمية**، مطبوعات جامعية، السنة الجامعية 2002/2001 ، جامعةبسكرة، ص 27.

(5) - عادل مختار الهواري و آخرون: مرجع سابق، ص 198

(6)- عبد الفتاح بوخمخم: **مفهوم الدافعية في مختلف نظريات السلوك التنظيمي**، مجلة العلوم الإنسانية العدد 15 سنة 2001، جامعة منتوري قسنطينة، ص 115 .

(7)- علي غربي : التنظير السسيولوجي و نظرية التنمية: مرجع سابق، ص، 21 .

(8)- نفس المرجع، ص، 22 .

(9) - عادل مختار الهواري و آخرون: مرجع سابق، ص 206.

(10)- محمد باقر الصدر : **إقتصادنا**، دار التعارف للمطبوعات سنة 1991، مصر . ص 329.

(11) - السيد عبد العاطي السيد، محمد بيومي: **علم الاجتماع الاقتصادي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط1، 2001، ص 334.

(12) - جرهام كرو: **الاجتماع المقارن و النظرية الاجتماعية، ما بعد الثلاث عوالم**، ت: جمال أبو شنب، الاسكندرية، 2002، ص 137.

(13) - دافيد هاريسون: **علم اجتماع التنمية و التحديث**، ت: محمد عيسى برهوم، عمان، 1998. ص 97.

(14) - السيد الحسيني: **التنمية و التخلف، دراسة تاريخية بنائية**،ط2 القاهرة،دار المعارف، 1982.

(15) - عبد الباسط عبد المعطي: **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط1، 1998، ص ص247 - 251.

* مفهوم مشتق من (الحقب التاريخية)، حيث أن الماركسيين اعتمدوا على تقسيم التاريخ إلى حقب كل منها نتيجة لما قبلها.

(16) - علي غربي و آخرون: **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**، دار الفجر، القاهرة، ط1، 2003، ص ص 129 - 130.

(17) - مريم أحمد مصطفى و آخرون: **التغير و دراسة المستقبل**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص 211.

(18) - راسل جاكوبي: **نهاية اليوتوبيا**، ت: فاروق عبد القادر، مطابع الوطن، الكويت، 1999، ص 13.

(19)- صبحي محمد قنوص، **أزمة التنمية،دراسة تحليلية للواقع السياسي و الاقتصادي لبلدان العالم الثالث** الطبعة الثانية، 1999،الدار الدولية للإستثمارات الثقافية القاهرة 1999 ،ص، 215 .

(20)- عبد الخالق عبد الله، **التبعية و التبعية الثقافية، مناقشة نظرية**، مجلة المستقبل العربي العدد 83 السنة الثامنة لعام 1986، ص17 .

(21)- محمد السيد سعيد، **نظرية التبعية و تفسير تخلف الإقتصاديات العربية**، مجلة المستقبل العربي، العدد السادس لعام 1984، ص30.

(22) - محمد بلقاسم حسن بهلول: **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج 1، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 145.

(23) - نفس المرجع، ص 42.

(24) - نفس المرجع والصفحة.

(25) - محمد بلقاسم حسن بهلول: مرجع سابق، ص 43.

(26) - نفس المرجع ص 145.

(27) - محمد بلقاسم حسن بهلول: مرجع سابق، ص 46.

(28)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية ،رقم 26، المؤرخة في1993/04/26.

29)- Par Internet : Le CNES ~ ***Avis Relative a L Avant Projet de Stratigie National de Devloppement economique*** *: Moyen Terme 1996/2000 .*

(30)- التعليمة الرئاسية المؤرخة في 2001/11/15 و المتعلقة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي .

(31) - علي غربي و آخرون: مرجع سابق، ص 151.

(32) - أحمد محمد حجازي: **علم اجتماع الأزمة**، مكتبة الأزارطية، الاسكندرية، 1998، ص 172.

(33) - سمير أمين: **الأمة العربية**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990، ص 127.

(34) - ممدوح حبشي: **يا رأسماليي كل البلاد اتحدوا**، القاهرة، 1999، ص 110.

(35) - مها ذياب: **تهديدات العولمة للوطن العربي**، جريدة المستقبل العربي، عدد 276، سنة 2002، ص 155.

تسويق السياحة الميسرة كنمط جديد لترقية الوجهات السياحية

- التجربة الفرنسية -

أ. حمزة رملي
المركز الجامعي ميلة
hamzaremli@yahoo.com

أ. نسرين عروس
جامعة سطيف 1
arounes19@hotmail.fr

ملخص

يهدف التسويق السياحي إلى البحث عن حاجات السياح ومحاولة اشباعها، ولا يمكننا القول أننا نلبي جميع حاجات ورغبات السياح إذا لم نقم بخدمتهم بجميع شرائحهم وفئاتهم. وتعد السياحة الميسرة "سياحة ذوي الاحتياجات الخاصة " ظاهرة جديدة في مجال السياحة العالمية تسعى إلى استقطاب جزء صغير من السوق الكلية للسياحة، ويتكوّن هذا الجزء من: ذوي الاحتياجات الخاصة، المسنين، ذوي الإعاقات الدائمة أو المؤقتة (كسر، أو عملية مثلا)؛ ومن هذا المنطلق عملت بعض الدّول الأوروبية والأمريكية على إلزام المتعاملين في القطاع السياحي لتغيير ممارساتها ووضع مختلف المرافق في المنتجعات والفنادق وأماكن الترفيه تحت تصرف الجميع.

ونحاول في ورقتنا البحثية هذه التطرق إلى مفهوم السياحة الميسرة ومعرفة مختلف مبادئها، أسسها ودعائمها، كما سنتناول التجربة الفرنسية في هذا المجال خاصة وأنها تبنت العلامة "السياحة والمعاق" للترويج لهذا النمط من السياحة .

الكلمات المفتاحية: التسويق السياحي، السياحة الميسرة ،التجربة الفرنسية.

رموز **jel**: *M31, L82*

Abstract:

Marketing of Accessible Tourism as a new type to promote tourist destinations - the French experience –

Tourism marketing consists in identify and satisfy the needs and expectations of tourists, but we can't say that we meet all the needs of all categories of tourists if we couldn't deliver products and services that meet a specific part of tourists with special needs. So in recent years, some European and American countries have adopted this mode of tourism (accessible tourism), taking measures to change practices, policies and procedures to make all means and services in hotels and major spots of entertainment accessible to everyone.

In this research we will try to address the concept of tourism for people with special needs, and we take for example the French experience.

Key words: *accessible tourism, people with special needs, the labels of accessible tourism, the French experience*

(JEL) Classification : *M31, L82*

تمهيد:

تعتبر السياحة بمختلف أنواعها وأنشطتها الترفيهية هواية لدى أكثر من مليار سائح في العالم، وكلّما كانت المناطق السياحية والمركّبات تحتوي على مرافق تسهر على راحة السائح ورفاهه كلّما زاد تعلّقه بها، بمعنى أنّ توفير احتياجات السائح من أكبر مبادئ التسويق في السياحة اليوم، وباعتبار ذوي الاحتياجات الخاصة - من أصحاب الإعاقة الدائمة أو المؤقّتة والمسنين- فئة كبيرة من فئات السياح حسب معطيات منظّمة السياحة العالمية (بلغت 10% من مجموع السيّاح حول العالم)؛ كان على البلدان السياحية والقائمين على السياحة فيها الاهتمام بهذه الفئة لأنّها تعدّ سوقا فتيّا من أسواق السياحة الآن، وقد جاء اعتراف منظمة السياحة العالمية بهذه الفئة وبسياحتها فيما يسمّى "بالسياحة الميسّرة أو المتاحة للجميع" سنة 2005، ووضعت هذه الهيئة شروط هذا النوع من السياحة وظوابطها وحثّت على التسويق لها. وتعمل العديد من الدّول اليوم خاصة الأوروبية منها على استقطاب هذه الفئات والاستفادة من هذا السوق الذي يمثّل محيطا أزرقا تنافسيا، وقد ارتأينا أن نركّز في هذه الورقة على التجربة الفرنسية باعتبار تبنّيها للسياحة الميسّرة وإطلاقها للعلامة: "السياحة والمعاق".

إشكالية البحث: انطلاقا من حداثة مصطلح السياحة الميسّرة وحداثة تطبيق هذا النوع من السياحة؛ وباعتبار أنّ التعريف بهذه السياحة ضعيف خاصة في بلداننا العربية أردنا أن ننطلق في بحثنا هذا من التساؤل التّالي: **كيف يتمّ التسويق للسياحة الميسّرة بشكل ينمّي ويرقّي من الوجهات السياحية؟**

أهمّية البحث: تأتي أهمية البحث في هذا الموضوع من كون هذا النوع من السياحة نوعا مستحدثا، ومن أهمّية السّوق الذّي يحتويه هذا النوع باعتبار العدد الهائل من السيّاح الذي يمكن أن يستقطب، كما يكتسي أهمّية بالغة باعتباره يقدّم نموذجا ناجحا في هذه السياحة بالعرض والتحليل وهو النموذج الفرنسي.

أهداف البحث: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى التعريف بهذا النوع من السياحة وإلى الكشف عن أساليب التعامل مع هذه الفئة من السياح انطلاقا من التسويق الذي يوصلهم إليها، كما نهدف إلى الوقوف على أبرز مرتكزات الاستراتيجية الفرنسية الناجحة في هذا المجال.

منهج البحث: اعتمدنا في هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي انطلاقا من المسح المكتبي والشبكي للعديد من المصادر والمراجع ذات الصّلة على قلّتها نظرا لحداثة الموضوع، وعلى أهمّ المراجع التي تطرّقت إلى التجربة الفرنسية في هذا الإطار خاصة الموقع الرّسمي للعلامة الفرنسية.

هيكل البحث: لدواعي البحث في الموضوع وتماشيا مع خصائصه قمنا بتقسيمه إلى محورين رئيسيين: الأوّل يبحث في الإطار النّظري للسياحة الميسّرة بمختلف مصطلحاتها وتعريفاتها وشروطها وظوابطها، والثّاني يدرس بالعرض والتحليل التجربة الفرنسية وتبنّيها للعلامة "السياحة والمعاق". وعليه كان التقسيم على النّحو التّالي:

- **الإطار النّظري للسياحة الميسّرة؛**
- **التجربة الفرنسية في إطار السياحة الميسّرة.**

أولا: الإطار النّظري للسياحة الميسّرة

تعدّدت المصطلحات التي تصف السياحة الميسّرة لكن معناها ومحتواها يصبّ في اتجاه واحد وهو الاهتمام بفئة كبيرة وهامة من السيّاح وهي فئة ذوي الاحتياجات الخاصّة، هذه الفئة بالتعريف تحتوي أيضا على المسنّين وأصحاب الإعاقة المؤقّتة. ونحاول في هذا المحور تقديم التأصيل النّظري لهذا النوع من السياحة

1. **مفهوم السّياحة الميسّرة:**

السّياحة الميسّرة، السياحة المتاحة، سياحة ذوي الاحتياجات الخاصة (*Available Tourism, Disability Tourism, Handicap Tourism, Accessible Tourism*)... كلّها مصطلحات لمعنى واحد يشير إلى نمط سياحي حديث نسبيا، مرتبط بهذه الفئة الواسعة من المجتمع، تشكل ما نسبته بين (10 ٪ - 12 ٪) تقريبا من إجمالي عدد السواح على مستوى العالم الذي بلغ نحو (940) مليون سائح في عام 2010 (مليار و35 مليون سائح سنة 2012[1])، وتقوم على توفير متطلبات وخدمات الضيافة *hospitality* (الايواء و الاطعام و الشراب ...) والترفيه *recreation* والترويج لهذه الفئة من البشر التي وصل حجمها الى (650) مليون شخص على مستوى العالم، بحسب منظمة العمل الدولية ILO، و نحو (35) مليون في المنطقة العربية وفقا لمنظمة العمل العربية ، والعمل الجاد والدؤوب من أجل التغلب على كافة الحواجز والمشاكل التي تحول دون تمتع هؤلاء بالتسهيلات *facilities* والامتيازات *privileges* والخدمات التي يتمتع بها بقية السواح بغض النظر عن انواعهم و الفئات التي ينتمون اليها[2].

وتعرّفها منظّمة *Tourism Australia* على أنّها عملية تمكين الناس ذوي الإعاقة وكبار السن من الاستمتاع بشكل مستقل وعلى أساس الإنصاف والكرامة من خلال تقديم المنتجات السياحية والخدمات والجوّ الملائم لهم؛ بما في ذلك التنقل، والرؤية، والسمع والأبعاد المعرفية[3]. وتعرّفها الشبكة الأوروبية للسياحة الميسّرة (ENAT) كما يلي: "السياحة المتاحة"، "السياحة العالمية"، "السياحة الشاملة" وفي بعض الدول مثل اليابان "السياحة الخالية من الحواجز"؛ هي السياحة التي تكون في متناول جميع الناس، سواء من الأصحاء أو من ذوي الإعاقة، بما في ذلك الإعاقات الحركية، السمعية، البصرية، المعرفية، أو الإعاقة الذهنية والنفسية والاجتماعية وكذا المسنين وذوي الإعاقات المؤقتة"[4].

واعتمادا على الأبحاث في هذا الموضوع واستنادا للتعاريف السابقة؛ يمكننا تعريف السياحة الميسرة على أنّها: توفير الخدمات السّياحية ومتطلّباتها لجميع السيّاح بمختلف فئاتهم بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقات الدائمة والمؤقّتة، الأشخاص المسنون وذوو الإعاقات النفسية، وتلبية احتياجاتهم عن طريق كسر الحواجز المعيقة لهم في سبيل ذلك بإتاحة وابتكار الوسائل التي تمكّنهم من الاستمتاع.

2.أهمّية السّياحة الميسّرة:

تشير ENAT الشبكة الأوروبية للسياحة الميسرة إلى أن سوق السياحة الميسرة العالمي يقدر بـ645 مليون سائح يضاف لهذا الرقم العدد من يهتم بهم من أهل أو أصدقاء أوأولياء نظرا لحالتهم الصحية؛ منهم 80 مليون سائح في البلدان الأوروبية و50 مليون سائح في البلدان العربية إذا توفرت لهم شروط ومعايير السياحة الميسرة. وتتميّز هذه الشريحة من السياح بالولاء والمساهمة في زيادة التدفق للحركة السياحية، وإرتفاع لنسبة إشغال الغرف الفندقية لأن غالبيتهم يصطحبون مرافقين ويساهمون في التخفيف من تدني الحركة السياحية الموسمية، لأن لديهم الوقت للسفر في أوقات هبوط ذروة المواسم للوجهات السياحية، وتتم تغطية برامج نسبة كبيرة منهم ضمن برامج التأمينات الاجتماعية للسياحة العلاجية وفترة النقاهة المرضية بعد إجراء العمليات أو لمجرد الاستجمام والراحة لفترات أطول من غيرهم من الفئات السياحية الأخرى.

إذن فالأمر يتعلق بشريحة تسويقية ضخمة في صناعة السياحة والسفر، تعتمد إمكانية تفعيلها واستثمارها على نضج القوانين والمواصفات التي ينبغي أن تعتمدها الدولة، بالإضافة إلى قطاع السياحة ككل والخطط والإستراتيجيات التي ينتهجها لاستقطاب هذه الشريحة الكبيرة من السيّاح وتشجيع العاملين في هذا القطاع (كالمطاعم والنوادي والفنادق ووسائل النقل) على اتخاذ السبل التي تكفل تحقيق ذلك.

إن تبنّي السياحة الميسرة من قبل أي دولة يعود بالنفع لها من نواحي كثيرة، فبالإضافة إلى المردودات الاجتماعية والسمعة الحسنة التي تجنيها دوليا؛ فالعوائد الاقتصادية لهذا النوع من السياحة كبيرة جدا، وقد أدركت الشركات والمؤسسات التي دخلت هذا المضمار هذه الحقيقة؛ فهناك تنافس كبير فيما بينها لاستقطاب هذه الشريحة التسويقية الضخمة. وتشير الدراسات إلى أنّ السائح من ذوي الإحتياجات ينفق في إجازته ما بين 30 إلى 200 بالمائة أكثر من السائح العادي، وعادة ما يكون مصحوبا بشخص آخر يرعاه، وهو ما يحقق سياحة مزدوجة في نفس الوقت. علما بأن الكثير من السيّاح ذوي الإحتياجات الخاصة يفضّلون السفر في غير مواسم الذروة؛ لرغبتهم في الهدوء مما يمنح المرافق السياحية زبائن على مدار العام. كما يخلق هذا النوع من السياحة سوقا وصناعة سياحية متكاملة فهو أيضا يوفّر العمالة ويساهم في دعم الاقتصاد[5] .

3.المنشآت السّياحة المعنية بالسّياحة الميسّرة[6]:

يهتمّ العمل السّياحي الميسّر بتكييف المنشآت السّياحية حسب متطلّبات ذوي الاحتياجات الخاصّة، هذه المنشآت تتمثّل في:

- **منشآت الإقامة:** من الفنادق، والقرى السياحية ودور الضيافة، النُزل والمساكن والإيجارات المفروشة والمركّبات والمنتجعات؛
- **منشآت الإطعام:** من المطاعم الكبيرة إلى مطاعم الأكل الخفيف إلى الكافيتيريات وحتّى الحانات؛

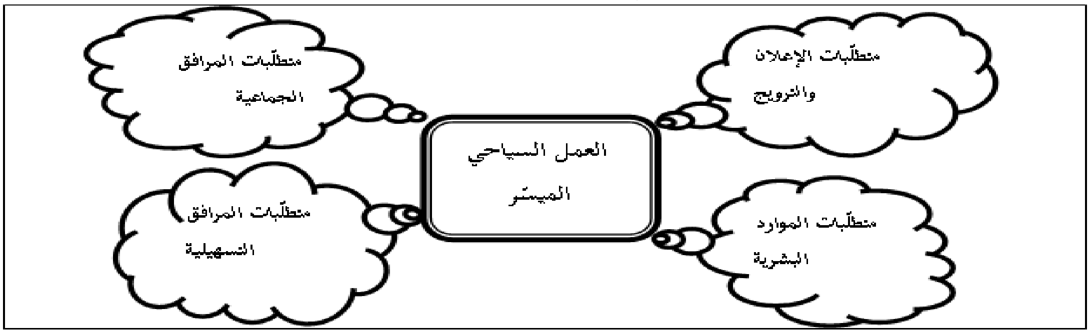
◆ **منشآت وأماكن الجذب السياحي:** من المواقع الأثرية والمتاحف وقاعات العرض، القلاع والحدائق...إلخ؛

◆ **المعالم الترفيهية والرّياضية:** كالحدائق والمسارح والمنشآت الرّياضية السياحية والترفيهية وحمامات السّباحة ومرافق الاستحمام والشّواطئ ومسارات المشي.

4.I.متطلّبات العمل السياحي الميسّر:

أقرّت منظّمة السياحة العالمية على جملة من الشروط التي يجب توفيرها لتبنّي السياحة الميسّرة، وجاءت هذه الشّروط في القرار المسمّى (A/RES/492(XVI)/10) الصادر في 2005، والذّي دعمته بقرارات في دورتها التاسعة عشر بكوريا في أكتوبر 2011. وجاءت هذه الشروط مقسّمة حسب مكوّنات العمل السياحي لذوي الاحتياجات الخاصة والذّي يمكن تمثيله من خلال الشّكل الموالي:

الشّكل رقم01: مكوّنات العمل السياحي الميسّر



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على القرار رقم 10 لمنظمة السياحة العالمية المتخذ في دورتها في داكار 2005

ومن جملة الظوابط والمتطلبات التي يبنى عليها نموذج السياحة الميسّرة نذكر ما يلي[7]:

1.4.شروط الإعلام والإشهار:

تتمثّل شروط السياحة الميسّرة فيما يتعلّق بالإعلام والترويج فيما يلي:

◆ ينبغي أن ترمي الجهود الترويجية والتسويقية إلى التعريف بهذه السياحة، كما ينبغي أن تكون الرّموز والإشارات في الإعلانات والإشهارات وكذا المناطق السياحية موحّدة على نحو عالمي ومفهومة لكلّ أصحاب الإعاقات؛

◆ يجب أن تحتوي مناطق الاستقبال السياحي على قوائم من خدمات الدّعم لذوي الاحتياجات الخاصة، كخدمات إصلاح أو استبدال الأطراف الاصطناعية، الخدمات الطّبية المتخصّصة بهم، العيادات البيطرية للكلاب المدرّبة لتكون مرشدا لهم...إلخ؛

◆ يجب أن تحتوي نظم الحجز على بيانات واضحة تشير إلى المرافق والخدمات المتاحة فعلا لهذه الفئة، وذلك لضمان توفير المعلومات الصحيحة وتسهيل إجراءات الحجز؛

◆ ينبغي أن تكون نظم الحجز وأماكن الاستقبال سهلة الولوج إليها بحيث يمكن لأي سائح التفاعل معها بشكل مستقل، وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي أن تصمّم المواقع ونظم الحجز بشكل موحّد عالميا لتكون قابلة للاستخدام من قبل الجميع؛

◆ ينبغي للهيئات المكلّفة بالسياحة الميسّرة تلقّي ومتابعة شكاوى الزبائن السياحية وتسجيل وحلّ المشاكل المتعلقة بتوفير الخدمات والتسهيلات، والترويج أو الإعلان عن كيفية الوصول إليها عن طريق إجراءات محددة بوضوح.

2.4.شروط الموظّفين والمرشدين السياحيين:

لا يقتصر الأمر على الإعلانات والترويج للسياحة الميسّرة بل يتعدّاه إلى الموارد البشرية والموظفين القائمين عليها، والذّين يمكن توضيح الشروط التي يجب أن تتوفر فيهم في العناصر التّالية:

◆ يجب أن يكون موظفو المنشآت السياحية والخدمات المرتبطة بالسياحة على استعداد للتعامل مع المشاكل التي تواجه العملاء المسنين أو ذوي الإعاقة؛

◆ ينبغي أن يتلقى الموظّفون القائمون على المنشآت السياحية تكوينا جيّدا تدمج فيه القدرة على السيطرة على المرافق المخصّصة لذوي الاحتياجات الخاصة، وعلى توفير الخدمات الخاصة بهم؛

◆ يجب أن يكون هناك موظّفون على دراية وتكوين جيّد في التواصل مع ذوي الاحتياجات الخاصة؛ كالتكوين في فهم لغة الإشارة أو الكتابة بالبراي أو استخدام الأجهزة المعلوماتية المتخصصة في هذا المجال؛

◆ ينبغي تدريب الموظّفين على التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة بلباقة وكياسة وعلى وجه كبير من السرعة، لتوفير معلومات كاملة عن الخدمات والتسهيلات المتاحة لهم، وتقديم المساعدة لتسهيل حصولهم على الخدمات التي يصعب وصولهم إليها؛

◆ يجب على أعوان الأمن وضباط السلامة في المنشآت السياحية والمركبات استيعاب ونقل الأشخاص ذوي الإعاقة، وأن يتوفّر لديهم في جميع الأوقات قائمة بالغرف وأرقام المقصورات التي يحتلها هؤلاء الأشخاص، للتدخل السريع في حالات الطوارئ.

3.4. متطلّبات المرافق الجماعية:

هناك العديد من المرافق التي يجب اعتبارها كأمكنة ومرافق جماعية يشترك فيها السيّاح بمختلف فئاتهم بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة، ويبقى على القائمين على السياحة تيسير الوصول إليها من قبل هؤلاء، ومن هذه المرافق وشروطها ما يلي:

أ. مواقف السيارات والمركبات:

تعتبر مواقف السّيارات من المرافق التي يشترك فيها ذوو الاحتياجات الخاصة مع باقي السيّاح ولذلك يجب أن تكون:

◆ متاحة لمركبات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وأن تحمل إشارات وعلامات واضحة بالقرب من مدخل / مخرج المباني أو الموقع السّياحي، ويتمّ اختيار مواقعها بدقّة بحيث تكون غير مستخدمة من قبل الأشخاص غير المعوقين؛

◆ أن تتوفّر المواقف على نقاط للرّكوب والنّزول من على مركبات ذوي الاحتياجات الخاصة، هذه النّقاط لابدّ أن تكون قريبة من مداخل ومخارج المباني والمصاعد ومن الدروب المخصصة لهم؛

◆ يجب أن تكون مواقف السيارات واسعة بشكل يسمح بتنقّل مركبات ذوي الاحتياجات الخاصة بينها أو حتى الكراسي المتحرّكة، أي أن تترك مسافات مخصصة لتنقلهم ويشترط في هذه المساحات أن لا تؤدّي إلى طرق مغلقة.

ب. المصاعد: يجب أن تحتوي الهياكل متعدّدة الطوابق على عدد كاف من المصاعد الواسعة بما يكفي للأشخاص الذّين يستعملون كراس متحركة، كما ينبغي أن تحتوي على أنظمة معلوماتية تسهيلية لهم كتقنيات البراي، الأنظمة الصوتية الإرشادية والأنظمة المكتوبة.

ج. الهواتف العمومية: يجب تصميم الهواتف العمومية بطرق تسمح باستخدامها السهل من قِبل فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، وعليه فمشاكل التنقّل إليه، ارتفاعه عن الأرض، دليل الاستخدام من قبلهم ومستوى الصّوت؛ أمور لابدّ أن يأخذها مصمّمو المنشآت السياحية بعين الاعتبار.

د. الحمامات: يتمّ تصميم الحمامات في أمكنة يسهل الوصول إليها بسرعة من قبل المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، كما يجب تجهيزها بجميع المعدّات التقنية التي تسهّل الانتقال من الكراسي المتحرّكة إلى خزانة المياه، حنفيات المياه وكذا آليات التّنظيف.

4.4. متطلّبات المرافق التسهيلية:

تحتوي المنشآت السياحية والمركّبات على مرافق ضرورية للسيّاح، ففي حين لا يجد السيّاح العاديين عناءً في الاستفادة منها؛ نجد الكثير من ذوي الاحتياجات الخاصّة والمسنين يصعب عليهم استغلالها في كثير من الأحيان لذلك وجب وضع بعض التسهيلات لهذه الفئة لمساعدتها على التمتّع برحلات سياحية وترفيهية ناجحة وممتعة، ومن هذه المرافق نذكر:

أ. المحطّات والمرافق ذات الصلة بالنّقل: يجب أن تكون المحطّات مصمّمة بشكل يسمح لهذه الفئة بسهولة التنقّل منها وإليها، كما يجب أن تتوفّر فيها جميع شروط الإعلام والإرشاد الخاص بهذه الفئة: من أنظمة المعلومات الصوتية والمكتوبة والملموسة، وكذا شروط التنقّل بالسلالم الخاصة أو المصاعد إذا كان هناك ارتفاع فيها وإشارات المرور الصوتية، كما يجب أن تنصّ قوانينها على منحهم الأولوية في وسائل النّقل الجماعية؛ في الأخير لابدّ أن تحتوي محطّات النّقل على أمكنة لحفظ أمتعة ذوي الاحتياجات الخاصة وكراسيهم المتحرّكة.

ب. مرافق الإقامة: لابدّ من توفير غرف ذات عدد معقول في المنتجعات السياحية والمركّبات لذوي الاحتياجات الخاصّة، كالغرف التي تأوي شخص بكرسي متحرّك بدون مساعدة، ووينبغي تصميم هذه الغرف في مثل هذه الطريقة للسماح لجميع المستخدمين لتنفيذ إجراءات التنقل، الاستيعاب، تحديد مكانهم والتواصل بسهولة وبشكل مستقل. وهذا ينطبق أيضا على الحمامات والشرفات إذا كانت الغرفة مجهزة بذلك. وللوقاية والحماية لابدّ أن تتوفّر الغرف على أجهزة إنذار وأرقام الأعوان الأمنيين وأن تكون للغرف مخارج ومداخل للنجدة، ولتفادي الازدحام يجب مراعاة اتساع الممرات بحيث تسمح بمرور كرسيين متحرّكين على الأقلّ. وكلّ هذه الإجراءات لابدّ أن تتّخذ أيضا في حالة المخيّمات الصيفية أو الشاليهات.

ج. **مرافق خدمات المطاعم**: ينبغي أن يقدّم عدد من المطاعم والكافيتريات والمقاهي في المناطق السياحية تسهيلات لوصول هذه الفئات إلى الخدمات السياحية، كتصاميم للأثاث لتمكين استخدامها من قبل أصحاب الكراسي المتحركة، تصاميم الأشرطة على ارتفاعات مختلفة، توفير قوائم مسموعة ومكتوبة ومرئية للقراءة بسهولة، مع نوع من الحمامات للمعاقين...الخ كما ينبغي على هذه المؤسسات أن تحمل علامات واضحة لتسهيل العثور عليها.

د. **المتاحف وغيرها من المباني ذات الأهمية السياحية**: المتاحف وغيرها من المباني ذات الأهمية التاريخية والثقافية والدينية، والتي تتوفر للزيارات السياحية، ينبغي أن تحلّ المشاكل التي يمكن مواجهتها من قبل الزوار من ذوي الاحتياجات الخاصة في حركتهم، من خلال توفير السلالم أو المصاعد، ويجب أن تأخذ المعلومات المقدمة بعين الاعتبار احتياجات الزوار الصم أو المكفوفين؛ وتحقيقا لهذه الغاية، يجب توفير جميع المعلومات في أشكال صوتية أومكتوبة عن طريق شاشات العرض. كما يستحسن وجود خدمات مناسبة للإعارة خارج الكراسي المتحركة أو غيرها من الأجهزة للزوار من ذوي الاحتياجات الخاصة.

ه. **النزهات**: يجب أن تتوفّر حافلات النّقل لمشاهدة المعالم الأثرية والأماكن السياحية على مترجمي لغة الإشارة للسياح الصم وضعاف السمع و / أو مواد وصفية كالمطبوعات الإرشادية أو دليل البراي في جميع مواقع الزيارة. كما يجب أن تكون قادرة على استيعاب السياح ذوي الإعاقات الجسدية ويجب تقديم كل المعلومات السمعية والبصرية وغيرها من المساعدات إلى المكفوفين والصم.

انطلاقا ممّا سبق يمكن القول أنّ السّياحة الميسّرة أو المتاحة هي نمط جديد من السّياحة موجّه إلى سوق معتبر من أسواق السّياحة، كما يعتبر محيطا أزرقا لقلّة المنافسة فيه – على الأقلّ في الوقت الحالي- نظرا لعدم اهتمام العديد من الدّول به. وعليه فإنّ أخذ متطلّبات السّياحة الميسّرة بعين الاعتبار وتنفيذ أنشطتها بالتوازي مع الأنشطة السّياحية العادية وإتاحتها يعود بمداخيل هامّة ويحسّن من صورة الوجهات السّياحية المهتمة به. وسنأتي في المحور الموالي إلى عرض تجربة رائدة في مجال السّياحة الميسّرة وتسويق منتجاتها ووجهاتها وهي التجربة الفرنسية.

ثانيا: تسويق السياحة الميسرة (التجربة الفرنسية)

تعتبر السياحة الميسرة سوقا محتملا جد مهم بالنسبة لكل الأسواق السياحية في العالم، خاصة و أن عدد الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة قد فاق المليار شخص حسب الاحصائيات المذكورة في المحور الأول من البحث، وبالتالي يمكن العمل على استقطاب نسبة كبيرة من هؤلاء الأشخاص وإدماجهم في الحياة العادية وتزويدهم بخدمات سياحية ترقى إلى تطلعاتهم، وهذا ما تعمل لأجله الدول الأوروبية. والتجربة الفرنسية في هذا المجال خير مثال على ترقية سياحة ذوي الاحتياجات الخاصة ومحاولة تكييف خدماتها وعروضها السياحية مع هذه الفئة من الأشخاص.

1. **الاهتمام بتسويق السياحة الميسرة في العالم:**

تزايد الاهتمام بسوق السياحة الميسرة في العالم خاصة وأن فئة ذوي الاحتياجات الخاصة في تزايد، والاهتمام بالمجال السياحي أيضا في تزايد نظرا للأهمية التي تشكلها السياحة في اقتصادات

الدول. وبما أن التسويق السياحي يسعى إلى تحديد حاجات ورغبات جميع السياح ومحاولة إشباعها، تطوير نوعية الخدمات، ضمان الاستدامة والتنافس، فهذا يعني أنه لا يمكن الحديث عن تسويق سياحي متكامل إن لم نسوق نوع آخر من السياحة يهتم بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة.

وبعد القوانين التي تم سنها في مختلف الدّول بهدف إدماج هذه الشريحة في المجتمع، أصبح من السهل توسيع نطاق الاهتمام بهذه الفئة. وفي هذا الإطار تعدّ الدول الأوروبية سباقة لترقيه سوق السياحة الميسرة والاهتمام بهذه الفئة، فأُنشأت الشبكة الأوروبية للسياحة الميسرة تحت شعار : "لنعمل جميعا لجعل السياحة في أوروبا متاحة للجميع".

أ.الشبكة الأوروبية للسياحة الميسرة: *European Network for Accessible Tourism "ENAT"*

أُسّست هذه الشبكة في جانفي 2006 من طرف 9 منظمات (سويدية، يونانية، إسبانية، ايطالية، برتغالية، استرالية، إيرلندية، بلجيكية، بروكسل) بدعم من الإتحاد الأوروبي، تفتح أبوابها لكل مشجعي السياحة الميسرة والذين لديهم اهتمامات ويرغبون في التعرف أكثر على هذا النوع من السياحة، خاصة وأن هذه الفئة تقدر بـ 25٪ من مجموع المجتمع الأوروبي.

وتسعى هذه الشبكة إلى محاولة التهيئة لمقاصد سياحية أوروبية والمساهمة في تقديم منتجات وخدمات متاحة للجميع وأيضا محاولة الاستفادة من الخبرات والتجارب في هذا المجال[8]. ومحاولة منها للتعريف بالشبكة وبالسياحة الميسرة والترويج لنشاطات هذه المؤسسة تم إطلاق"*ENAT flyers*" وهي مطوية تضم جميع المعلومات حول الشبكة.

ب.علامة"AccessiB" في كندا:

هناك بعض التجارب في كندا التي تسعى إلى تسويق سياحة ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث تعد جمعية " *Kéroul* " من بين الجمعيات الرائدة في هذا المجال في كندا، حيث تعمل على تقديم خدمات سياحية في 5 مناطق من بينها كيبيك ومونريال[9]، ومن بين الوسائل الترويجية التي استعملتها لإيصال الفكرة ومنتجاتها هي مطوية "***Accessi B***"[10].

ج. علامة صفر حواجز الإسبانية "barrerra-cero": في إسبانيا يتم الاهتمام بهذا النوع من السياحة وللترويج بها، ونذكر هنا كمثال الترويج عن طريق موقع الانترنت (التسويق الإلكتروني) على موقع *barrerra-cero.com* (صفر حواجز بالإسبانية) وهو موقع متخصص في سياحة ذوي الاحتياجات الخاصة* .

د.العالم العربي والسياحة الميسّرة:

لم تبد الدول العربية اهتماما كبيرا بهذا النمط من السياحة؛ واقتصرت المساعي الرامية إلى استحداثه في بعض الملتقيات والمؤتمرات التي نظّمت لتشجيع الاستثمار في مجال تهيئة مقاصد سياحية ترعى حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وتكفل استمتاعهم برحلاتهم. إذ نجد الملتقى الدّولي الأول

* عنوان الموقع الإلكتروني الكامل هو: *http://espagneaccessible/_wordpress.com/about*. .

لتنمية سياحة ذوي الاحتياجات الخاصة في الشرق الأوسط الذي عقد في معرض السفر العربي سنة 2005، حيث دعى إلى توفير مزيد من المنشآت السياحية والترفيهية والبنى التحتية التي تلبي احتياجاتهم بتأمين خدمات الضيافة والترفيه، وتعتبر إمارة دبي من أوّل المناطق العربية التي أبدت اهتماما بهذه التجربة عقب التوسعات التي عرفتها مطاراتها الدّولية والخدمات التي أدرجتها ضمن خدمات فنادقها ذات 4 و5 نجوم وتشكيل فريق خاص تحت اسم "رعاية"؛ مهمته تطوير الخدمات التي يوفّرها المطار وابتكار المزيد من التسهيلات لخدمتهم[11]. كما سيتم عقد الملتقى العربي الأوروبي للسياحة الميسرة في الأردن في 23 أكتوبر 2013 بالتعاون مع الشبكة الأوروبية للسياحة الميسرة حيث يأتي بمثابة خطوة مميزة للتسويق السياحي وخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة [12].

II.2.التجربة الفرنسية في مجال السياحة الميسرة:

تعتبر فرنسا الوجهة السياحية الأولى في العالم، وهي تحتلّ المرتبة الثالثة من ناحية الإيرادات السياحية[13]، ولهذا عمدت على تطوير قطاعها السياحي بشتى جوانبه بهدف النمو بهذا القطاع، وبما أن فرنسا كغيرها من الدّول بها أشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة ومسنين قدر بـ20 مليون شخص[14]، لم تغفل عن هذه الفئة بل قامت بإدماجها في المجتمع، واعتبرها المتعاملون في قطاع السياحة كفرصة تسويقية لها من المبادئ الإنسانية ما لها، وفي هذا الإطار تعتبر فرنسا من بين أولى الدول الأوروبية التي خاضت مجال السياحة الميسرة وقد وفرت جميع متطلبات هذه السياحة في العديد من مدنها وأقاليمها بجعلها مقاصد سياحية متاحة لجميع شرائح السياح، خاصة بعد صدور القانون رقم 102- 2005 الهادف إلى مساواة حقوق وحظوظ الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة مع غيرهم من الأشخاص العاديين وعدم التمييز بينهم وإعطائهم حق المواطنة[15].

II.1.2.الأنشطة المتّخذة في إطار السّياحة الميسّرة في فرنسا:

شرع القائمون على السّياحة في فرنسا بالتعاون مع قطاعات أخرى في تطبيق بعض الأنشطة واستحداث تقنيات لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصّة من الاستفادة من المزايا السياحية المقدّمة، ومن ضمن هذه الانشطة نذكر ما يلي[16]:

أ.العلاج بالحيوانات الأليفة (La zoothérapie):

هذا النّشاط يعتمد على وضع وساطة مساعدة لذوي الاحتياجات الخاصة متمثّلة في بعض أنواع الحيوانات، وتنقسم هذه الأنشطة إلى نوعين:

- **العلاج بمساعدة الحيوانات:** وهو نوع من السّياحة العلاجية ووسيلة للتدخّل العلاجي بواسطة الحيوانات، هذه الاخيرة تستعمل كمساعد للعلاجات التقليدية، وتلعب الحيوانات دورا وسيطا بين الطبيب وذوي الاحتياجات الخاصة.
- **التأهيل بمساعدة الحيوانات:** تستخدم الحيوانات هنا لتحسين نوعية حياة الشخص من خلال زيادة الدافع للمشاركة في الأنشطة الترفيهية والتعليمية وهياكل التعليم البيئي والتّأهيل فيما يسمّى بالمزارع البيداغوجية.

ويختلف النّوعان في كون العلاج يتطلّب تعريفا واضحا للأهداف العلاجية والمقررة في المراحل المختلفة (أي قبل وأثناء وبعد العلاج)، في حين النوع الثاني لا يتطلّب ذلك.

ب.العلاج بركوب الخيل (*L'équithérapie ou hippothérapie*):

لا يختلف هذا النّشاط عن سابقه إلاّ في نوع الحيوان المستخدم؛ حيث يقتصر هنا على الخيول، ويستخدم الحصان لدعم مجموعة متنوعة من الأنشطة: كالرعاية، العمل على الأرض، رممارسة ركوب الخيل، الاكتشاف، حمل الأمتعة،...كما يستخدم في التأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي والعلاجات الطّبيعية والنّفسية. وعليه فإتاحة هذا النّشاط في الهياكل العمومية الأساسية: الصّحية، الاجتماعية، التعليمية يجعلها تشارك في التدريب ودعم التكامل والتنمية البدنية والعقلية لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة.

ج.كلاب ذوي الاحتياجات الخاصّة والكلاب المرشدة (*Handi'chiens, et chiens guides*):

على خلاف الأنواع السّابقة؛ تقوم جمعية تربية كلاب المعاقين على تدريب كلاب قادرة على مساعدتهم في الحياة اليومية، وتحريك الكراسي المتحركة، التقاط وتحريك الأشياء وإغلاق وفتح الأبواب وما شابه ذلك. والهدف هنا هو تعزيز الاستقلال الذاتي لهذه الفئة. أمّا الكلاب المرشدة أو الكلاب الدّليل فهي كلاب مدرّبة على توجيه الأشخاص ضعيفي أو منعدمي البصر والمكفوفين للتنقّل، وتحتاج هذه الكلاب إلى تدريب خاص من طرف مدرّبين معتمدين من قِبل الدّولة قبل أن تمنح لمستعمليها، كلّ هذا في إطار القانون الفرنسي المؤرّخ في 30 ديسمبر 2005 والمتعلّق بمراكز تدريب كلاب ذوي الاحتياجات الخاصّة.

د. العلاج النّباتي أو البستاني (*l'hortithérapie*):

كعلاج الحيوانات الأليفة التي تعتمد على الحيوان، العلاج البستانية تستخدم الممارسات النباتية والحدائق لدعم وتحفيز التنمية البدنية والعقلية لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة، فهي تستخدم أيضا كوسيلة لإعادة التّأهيل، وتشتهر كندا وأمريكا وفرنسا بهذه الطّريقة أين نجد في فرنسا أنواع من الحدائق العلاجية والحدائق المكيّفة.

ه.رياضة ذوي الاحتياجات الخاصّة (*handisport*):

بعد التطوّرات الحاصلة على السيّاحة الرّياضية كان من الضّروري إتاحة الانشطة الرّياضية لذوي الاحتياجات الخاصّة؛ في فرنسا تعمل الفدرالية الفرنسية لرياضة المعوقين على توفير الرياضات التنافسية والترفيهية واللجان الإقليمية والمواقع الرّياضية وتحديد الإدارات وتكييفها حسب متطلّبات العمل السياحي الميسّر.

و.الصّيد لذوي الاحتياجات الخاصة (*Handipêche*):

من الواضح أنّ الصّيد هو نشاط يمكن أن يمارسه جلّ المعاقين على اختلاف درجة الإعاقة، وهذا يتطلّب إتاحة نقاط الصّيد لهذه الفئة وانتهاج وسائل حسّية بسيطة والإشراف الكافي عليها. على سبيل المثال لابدّ من تقريب المسافات من مواقع الصّيد لهذه الفئة واختيار المواقع بدقّة نظرا لصعوبة نقل

المعدّات، وتقوم فرنسا بترتيب أماكن الصيد بالطوّافات لهذه الفئة عن طريق الإتحاد المحلّي لصيد السّمك وجمعية *Handipêche*.

2.2. التقيّد بمتطلبات العمل السياحي الميسّر في فرنسا:

بهدف تحقيق أهداف تسويق هذه النشاطات السياحية، سعى الفاعلون الأساسيون في مجال السياحة الميسرة إلى توفير جميع متطبات السياحة الميسرة والمذكورة في الجزء الأول من هذا البحث، ويمكن إيجازها فيما يلي:

أ. الإعلام والإشهار:

حيث تم اعتماد مواقع انترنت مكيفة وتراعي خصائص فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، تقدم هذه المواقع جميع المعلومات الخاصة بالأماكن المتاحة لهذه الفئة. وقبل اعتماد هذه المواقع رسميا يتم اختبارها من طرف مجموعة من الأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة؛ كلّ حسب الاعاقة أو الحاجة التي يعاني منها بهدف الحصول في الأخير على موقع انترنت متاح لهذه الفئة، حيث توفّر للمكفوفين بأنظمة القراءة الحسّية للنصوص (البراي)؛ وذلك بالاعتماد على برنامج قراءة للشاشة يحول المعلومات إلى جهاز عرض يشتغل بتقنية البراي يمكّن المكفوف من الحصول على كافة المعلومات باستقلالية تامة، أما بالنسبة للمعاقين حركيا فيتم تزويدهم بشاشة لمس أو استعمال لوحة مفاتيح خاصة تعوِّض الفأرة، كذلك بالنسبة للمعاقين عقليا فهم يعانون من عجز عقلي يمنعهم من تذكر وحفظ المعلومات بشكل كبير؛ وبالتالي يتم وضع رسائل إعلانية قصيرة سهلة التذكر مع مراعاة أن تكون الكتابة واضحة وبتعابير دقيقة ومُكمَّلة برسومات توضيحية بالنسبة لجميع هؤلاء الأفراد[17]، بالإضافة إلى مواقع الانترنت تقوم مختلف الهيئات المختصة في السياحة الميسرة بإصدار مطويات تحوي كل المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة كما ذكرنا سابقا.

وينص قانون الفاتح أوت 2006 والمعدّل بقانون 30 نوفمبر 2007 أنه عندما يتم تزويد الزوار والسياح بمعلومات عن طريق وسيلة التنبيه المرئية أو الصوتية يجب أن تترجم وتفسر أيضا للأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة؛ بحيث يجب أ تكون عناصر المعلومات المُوفّرة مرئية ومسموعة ومفهومة من قبل جميع الزوار باختلافهم.

ب. الموظّفون والمرشدون السياحيون:

سعت مختلف الفيدراليات والنقابات بالإضافة إلى وزارة السياحة الفرنسية إلى تنظيم دورات تكوينية خاصة بالأفراد الذين يكون لديهم اتصال مباشر مع السياح من ذوي الاحتياجات الخاصة، ويُعد تخصص " استقبال السياح من ذوي الاحتياجات الخاصة " ضمن إطار التكوين للحصول على شهادة التقنين السّامين في السياحة *BTS Tourisme* * كأحد أهم الأمثلة التي يمكن ذكرها في هذا الصدد[18]، ومن بين التعليمات التي يتم إعطاؤها للأفراد عند تكوينهم ما يلي[19]:

---

* *Brevet de Technicien Supérieur en tourisme*

◆ أنه عندما يكون الشخص من ذوي الاحتياجات الخاصة برفقة شخص ما؛ لا نوجه الحديث إلى الشخص المرافق وإنما إلى الشخص المعني مباشرة، وفي حالة ما إذا لوحظ أن هذا الشخص لم يستوعب جيدا فيتم توجيه الكلام لهما معا بنفس الطريقة حتى لا يحس الشخص بالتهميش من جهة ومن جهة أخرى حتى يتمكن المرافق من شرحه له؛

◆ عند التعامل مع الأشخاص الذين لديهم قصر في السمع، عدم التردد في استعمال الكتابة كوسيلة أخرى للتواصل مع هذه الفئة؛ كما يحبذ التكلم معهم بطريقة مفهومة دون رفع الصوت ولا الاكثار من تحريك الشفاه؛

◆ حسن التعامل مع الأشخاص المضطربين نفسيا أو عقليا فهم قد لا يحسنون التصرف في مكان يعتبر بالنسبة لهم جديد كقاعة الاستقبال، قاعة الفطور أو المطعم؛

◆ حسن ارشاد المكفوفين إلى غرفهم وإلى مختلف المرافق باقتراح مساعدته باليد (يد المرشد) عوض رفع يد هذا الشخص مباشرة.

ب. متطلّبات المرافق الجماعية:

بترتيب المتطلّبات حسب ما جاء في المحور الأوّل نتطرّق هنا إلى متطلّبات المرافق الجماعية لذوي الحاجات الخاصة في فرنسا.

◆ **مواقف السيارات والمركبات:** تم توفير أماكن خاصة بركن السيارات المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة، وكذا تخصيص طرق خاصة بهم لاستعمالها في تنقلاتهم المختلفة باستعمال الكراسي المتحركة أو أي وسيلة مساعدة أخرى، وتم نص كل هذا في قوانين تلزم المتعاملين في السياحة والعمران بالتقيّد بها، مع تحديد المسافات اللّازم مراعاتها عند تهيئة هذه المرافق، كا يتم وضع إشارات خاصة تُعلم الجميع في الأماكن العمومية بتخصيص مكان معين لهذه الفئة.

وينص قانون 1أوت 2006 أن كلّ مكان مخصص لمواقف السيارات يجب أن يكون به مكان أو عدد أكثر خاص بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة. وينص المنشور رقم 51-2000 لـ 23 جوان 2000 بأنه يجب ترك مساحة عرضها 3,30 م خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة، بحيث لا يتم التعدي فيها على الرصيف أو على حركة المرور، والأشخاص من هذه الفئة والذين يملكون سيارات تحمل الرمز GIC أوGIG * أو سيارات النقل العمومي للأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة؛ وحدهم يمكنهم التوقف في هذه المساحات، كما ينص على ضرورة ترك ارتفاع يُقدّر بـ 2,15 م في أماكن توقف سيارات هذه الفئة والمكيفة مع الكاسي المتحركة لهم.

◆ **وسائل النّقل**: اعتماد وسائل نقل خاصة بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث قامت الجمعية الفرنسية للتقييس AFNOR (Association Française de Normalisation) بإعداد دليل إرشادي

---

* GIG. *Grand Invalide de Guerre* ، GIC. *Grand Invalide Civil* ، يتم من خلاها التعرف على أحقية استعمال هذا الشخص الموقف الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة ، وتم تعويض البطاقات التي تحمل هذه التعليمة ابتداء من 1 جانفي 2011 ببطاقة أخرى هي البطاقة الأوروبية لركن سيارات ذوي الاحتياجات الخاصة ويتم التحصل عليها بعد تكوين ملف خاص وإرساله إلى الجهة المعنية بتسليم هذه البطاقات.

خاص بالنقل الموجه لذوي الاحتياجات الخاصة، حيث يسمح للفاعلين في القطاع أن يأخذوا بعين الاعتبار الحاجات الخاصة بهذه الفئة وتطلعاتها، وتحسيس المؤسسات الناشطة في هذا المجال بمشكلة إتاحة هذه الوسائل لكافة المسافرين من عدمها. كما تخص تعليمات هذا الدّليل وسائل النقل في الفنادق البرية، البحرية، مؤسسات الطيران والأماكن الخاصة بهم في المطارات وغيرها من أماكن تواجد هذه الفئة لاستعمال وسائل النقل[20]، حيث أصبح مطاري أورلي ومارسيليا متاحين للجميع، بهما كل التسهيلات والمرافق الخاصة بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة، كذلك مؤسستي الطيران Ryanaire و Air Franc أخذتا بعين الاعتبار مسألة إتاحة خدماتها للجميع.

◆ **المصاعد والسلالم الميكانيكية**: يتم دائما انجاز سلالم ثابتة عادة بجوار السلالم الميكانيكية تحسبا لاستعمالها من قبل بعض الأشخاص، أيضا عادة ما يتم وضع جزء يبين للمكفوفين أنهم عند بداية السلّم، كما يتم تزويد المصاعد الكهربائية بمنبهات صوتية وأخرى ضوئية مثلا يتم إعلام الشخص بالطابق الذي يتواجد فيه عند وصول كلّ طابق[21].

◆ **المراحيض والحمامات**: توفير مراحيض وحمامات مزودة بكل وسائل الانذار عند الحاجة، وأبواب سهلة الفتح والاغلاق[22].

ج. متطلبات المرافق التسهيلية:

لتنفيذ خطوات استراتيجية السياحة الميسرة قامت الدولة الفرنسية باستحداث أماكن ومنتزهات متاحة للجميع بما فيهم السياح ذوي الاحتياجات الخاصة حتى يتم تمكينهم من الاستمتاع بعطلهم رفقة عائلاتهم وعدم عزلهم عن غيرهم من الأشخاص العاديين، فتم تهيئة أماكن جديدة مكيفة،كما تم إعادة تهيئة مناطق أخرى لتكون أكثر إتاحة من ذي قبل ومن بين الإجراءات المتخذة في هذا المجال نذكر:

◆ استحداث طرق خاصة بالدراجات الهوائية« *véloroutes* » عامة الاستعمال ومتاحة لجميع الأشخاص وتكون بمحاذاة ما اصطلح عليه بالطرق الخضراء "*Voies vertes*"، وقد جاءت هذه المشاريع استجابة لمطالب التنمية المستدامة من جهة وكذلك استجابة لحاجة هذه الفئة من الأشخاص من جهة أخرى، هذه الطرق متواجدة عبر كافة الإقليم الفرنسي[23].

◆ تهيئة معظم المدن الفرنسية بحيث أصبحت تحت طابع "مدن متاحة للجميع"، من بين هذه المدن مدينة نيس و مدينة *Paris Ile de France*، حيث قامت وزارة السياحة بإعداد دليل إرشادي للسياحة الميسرة خاص بكل مدينة يُعَرف الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بالمرافق المتاحة لهم ويسهل عليهم الحركة ويمكنهم من الاستمتاع[24]. كما قامت جمعية معاقي فرنسا *Association des Paralysés de France* « *APF* » باعتماد دليل إرشادي آخر يحوي جميع المعلومات الخاصة بالمرافق والمدن المتاحة في فرنسا سمي بـ *Le calvados accessible*[25].

3.2. إجراءات الحصول على العلامات السياحية الميسرة وتسويقها في فرنسا:

في إطار الاهتمام بالسياحة الميسرة والأنشطة المتعلقة بها، ورغبة في مراعاة جميع المتطلبات الخاصة بهذا النمط من السياحة تم استحداث ما يسمى " العلامة الوطنية للسياحة الميسرة" والتي تنظم

وتهيكل جميع الأعمال المندرجة ضمن الاستجابة لحاجات السياح من ذوي الاحتياجات الخاصة، والتي تلزم كذلك كل من أراد الحصول على هذه العلامة من المؤسسات المستقبلة للأفراد بمجموعة من الشروط التي تسمح لهم باستقطاب هذه الفئة وتحقيق مستويات عالية من الاشباع لها. وسنتطرق أولا إلى المراحل التقنية الواجب اتباعها لاعتماد علامة وطنية في السياحة الميسرة، ثمّ إجراءات الحصول على هذه العلامة ومن ثم نتطرق إلى تسويق العلامات السياحة الميسرة المعتمدة في فرنسا.

1.3.2.**المراحل التقنية لاعتماد علامة وطنية في السياحة الميسّرة:**

حتى يتم إعتماد علامة وطنية لإتاحة الخدمات والمرافق يجب أن تمر بـ 5 مراحل تقنية هي كالآتي[26]:

أ. القيام بتشخيص يتعلق بالمواقع المتاحة باستعمال وسيلة قياس معروفة ومشتركة (الاستقصاء مثلا)؛

ب. تحديد المعايير المعتمدة لمنح العلامة؛

ج. تحديد الهيئة التي لها حق إصدار هذه العلامة؛

د. إعطاء صورة وشكل العلامة: (التسمية، الشعار والشروط الواجب مراعاتها عند الأنشطة الاتصالية)؛

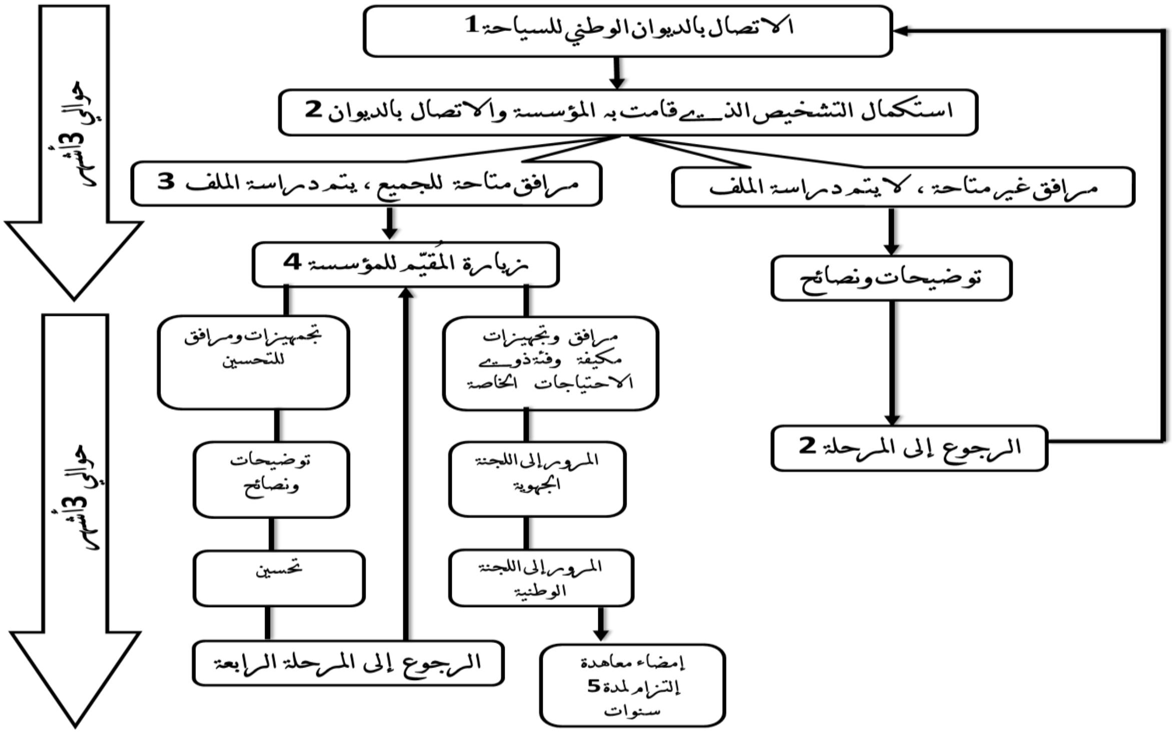
ه. وضع قواعد وأدوات للرقابة والمتابعة.

هذه المراحل تُتْبَع بإجراءات ومراحل أخرى للحصول على العلامة بمساعدة الوزارة، هذه المراحل نوردها في العنصر الموالي.

2.3.2.**إجراءات حصول هيئة معينة على علامة وطنية خاصة بإتاحة مرافقها السياحية:**

حتى تتمكن مؤسسة ما من الحصل على علامة خاصة بإتاحة مرافقها السياحية تمر بالمراحل المختصرة في الشكل التالي. الذي يوضّح المراحل والاجراءات الواجب اتباعها للحصول على علامة وطنية خاصة بالسياحة الميسرة، والحصول على هذه العلامة هو أمر تطوعي من المؤسسة التي تريد تحسين وتطوير خدماتها في مجال السياحة الميسرة، حيث تكون البداية بأول مرحلة وهي اتصال مسؤول المؤسسة وإيداع طلب الحصول على هذه العلامة لدى الديوان الوطني للسياحة، والتعرف على كافة المعايير الواجب توفرها في مؤسسته، ليقوم بتشخيص ذاتي يُكوّن بعده ملف يتم تسليمه للديوان، وفي حالة ما إذا لم تستوف المؤسسة الشروط يتم تقديم بعض النصائح والتعليمات الإضافية ليُجدَّد الملف، أما في حالة ما إذا استوفت المؤسسة الشروط يوضع الملف للدراسة ليتبعه زيارة مقيّم من الديوان إلى المؤسسة، فإذا لم تستوف بعض التجهيزات والمرافق بعض الشروط يُوجه المقيم نصائح وتوجيهات، في حين إذا ما استوفت الشروط يتم تمرير الملف إلى اللجنة الجهوية ثم الوطنية ثم تسليم اعتماد لمدة 5 سنوات.

الشكل رقم 02: خطوات الحصول على علامة خاصة بالسياحة الميسرة



***Source** : Jacques Rosier Dufond, "**Rendre accessible mon équipement touristique et obtenir le label Tourisme & Handicap** " , communication présenté lors du salon de tourisme, Montpelier, France, le 08 Mars 2007,p 22.*

3.3.2.II. تسويق علامات السياحة الميسرة:

بعد دراسة حاجات وخصائص فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، وبغية تحقيق أعلى مستويات الاشباع والدخول الفعلي إلى عالم السياحة الميسرة تم طرح مجموعة من العلامات الوطنية في مجال السياحة الميسرة، تسعى إلى تثمين وتدعيم الأنشطة السياحية في هذا الاطار، هذه العلامات الوطنية انتشرت بشكل واسع في فرنسا على غرار علامة *Tourisme & Handicap* وعلامات أخرى سيتم ذكرها، وقد تم الترويج لها بشكل مكثف لبناء تموقع قوي لهذه العلامات. وفيمايلي نذكر بعض هذه العلامات[27]:

أ. العلامة "*Espacce loisirs handisport*": تحدّد هذه العلامة مجموعة المؤسسات والهياكل التي تقدم خدمات ترفيهية مفتوحة على الأماكن الطبيعية، على غرار بعض الرياضات، الفروسية، ورياضة المشي موجهة للأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يعانون من إعاقات حركية وبصرية، تنتسب هذه العلامة للفيدرالية الفرنيسة المختصة في رياضة ذوي الاحتياجات الخاصة *handisport*، وتساهم هذه النشاطات الرياضية الترفيهية التي تنطوي ضمن هذه العلامة في ادماج هذه الفئة في الحياة الاجتماعية، وتُنمي جانب السياحة الرياضية في مجال السياحة الميسرة، والمؤسسات التي تحصل على حق العنونة بهذه العلامة تستفيد في زيادة نوعية نشاطاتها وتكون لها امكانية أكبر في تطوير مرافقها وتحسينها بحيث تستجيب لمتطلبات السياحة الميسرة، كما تضمن هذه المؤسسات حصولها على دعم قوي من قِبل الفيدرالية في ما يتعلق بالحملات الترويجية والاتصالية،

أما الأشخاص الذين يمارسون أنشطة تقدمها هذه العلامة فبإمكانهم الحصول على كل المعلومات اللازمة في مجال السياحة الرياضية والترفيهية.

ب. العلامة "*Accessibweb* ": عند الرغبة في الاستفادة من خدمات بعض المؤسسات التي تقدّم خدمات في مجال السياحة الميسرة يعمل الأفراد أولا على البحث عن المعلومات المناسبة والتي تمكنهم من المفاضلة ما بين مختلف العلامات والمؤسسات، ومن بين مصادر الحصول على المعلومات تُعد مواقع الانترنت من أكثر الوسائل استعمالا، ولكن هذه المواقع يجب أن تكون متاحة لجميع الأفراد بما فيهم المكفوفين وغيرهم من ذوي الاحتياجات الخاصة، وحتى يكون الموقع متاحا يجب أن يتوفر جهاز الإعلام الآلي للشخص على تقنيات وتكنولجيا معينة منها:

- برنامج التركيب الصوتي (بحيث يجب أن تكون المعلومات والمعطيات المتوفرة على الشاشة مقروءة بصوت آلي)؛
- لوحة مفاتيح، قارئ وألة طابعة تشتغل بتقنية البراي.

ومن هذا المبدأ قامت شركة *BrailleNet* سنة 1997بتطوير خبرتها في مجال المواقع المتاحة للجميع وأنشأت العلامة *AccessibWeb* على المستوى الأوروبي وليس الفرنسي فحسب، تسعى إلى تحفيز وتحسيس وتكوين مصمّمي المواقع الالكترونية وتزيدهم بمختلف الخبرات ومنحهم هذه العلامة بعد أن يستوفوا جميع الشروط وتحوي مواقعهم جميع معايير موقع متاح للجميع، وإعطاء الاعتماد على أساسين: توفر 95 معيار وطريقة تقييمية حسب المستوى المختار (مستوى جيد من الاتاحة وسهولة الوصول: مستوى متوسّط برونزي، مستوى جيد جدّا: فضي، مستوى ممتاز: ذهبي).

ج. العلامة "*Eracert*": هي العلامة الأوروبية الأولى لتصنيف المواقع المتاحة، وهي تسمح بتسهيل الاعتراف بالعلامات المحلية بين مختلف الدول، وبفضل أعمال المواءمة والتنسيق عل المستوى الأوروبي من قبل منظمات متخصصة في المواقع المتاحة وبدعم من المفوضية الأوروبية تم إعداد مجموعة من الوثائق المرجعية في مجال إتاحة مواقع الويب منذ سنة2007 (توصيات دولية، منهجية التقييم واجراءات الرقابة على المطابقة)، عند الرغبة في الحصول على هذه العلامة يتم الاتصال بالشريك المعتَمَد لها في أي دولة، وبالنسبة لفرنسا يتم الاتصال بمؤسسة *BrailleNet*.

د. العلامة الوطنية "السياحة والإعاقة « *le label national « Tourisme & Handicap*:

بعد أن أصبح لزاما على كل مؤسسة أن تهيئ مرافقها السياحية وفق متطلبات السياحة الميسرة أُصدِرت العلامة *Tourisme & Handicap* وهي عبارة عن ماركة حكومية فرنسية، وضعت سنة 2001 وتم اعتمادها سنة 2003 من طرف الوزارة المكلفة بالسياحة في إطار إتاحة العطل والرحلات للجميع وبهدف إدماج فئة ذوي الاحتياجات الخاصة في النشاط السياحي، تحدد المرافق والمواقع

السياحية المتاحة لهذه الفئة (بمختلف أنواعها: سمعي ، بصري، حركي ، عقلي)[28]. هذه العلامة تهدف إلى ما يلي[29]:

- تطوير وترقية عرض سياحي مفتوح للجميع ومكيف للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، تمنح لهم إمكانية السفر بمفردهم أو مع العائلة أو مع الأصدقاء. العلامة تغطي تشكيلة واسعة من الخدمات السياحية بالنسبة للإيواء، الإطعام، أماكن الترفيه، مواقع طبيعية، أماكن الاستقبال والاستعلامات السياحية، كما تمكن من إعطاء معلومات موثوقة فيما يخص هذه الخدمات؛
- واستباق قانون إتاحة المرافق السياحية لـ 11 فيفري 2005 حيث نص هذا القانون على ضرورة إدماج فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، ويلزم كل الهيئات والمؤسسات أن تكيف خدماتها مع هذه الفئة قبل 1 جانفي 2015.

كما تهدف العلامة أيضا إلى تحسيس المتعاملين في قطاع السياحة بضرورة الاهتمام بالسياحة الميسرة من خلال استقصاءات، دراسات، دورات تكوينية، معارض وملتقيات و منشورات[30].

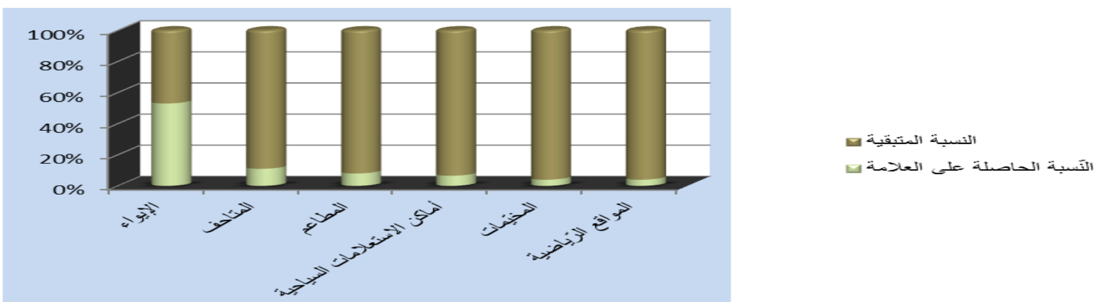
وقد تم إصدار علامة أخرى هي "Destination pour tous" والتي تعتبر تكملة لما جاءت به العلامة " *Tourisme & Handicap* " والتي تم إصدارها في 11 جانفي 2012، تسعى هذه العلامة إلى ضمان جودة تنقل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة عبر كافة أقاليم الدولة الفرنسية[31].

4.2.الأرقام التّي حقّقتها العلامة « *Tourisme & Handicap* » :

بالنّسبة للعلامة « *Tourisme & Handicap* » وباعتبار أنّ ذوي الاحتياجات الخاصّة وجموع الذّي يعانون من مشاكل صحية تعيق تحرّكهم يمثّلون نسبة 8% من السكّان (حوالي 5 ملايين فرنسي) في فرنسا، وباعتبار توافد العديد من السيّاح القاصدين للسياحة الميسّرة من خارج فرنسا؛ عملت وزارة السّياحة بالتعاون مع وزارات أخرى على تحسين نتائج بهذه السّياحة والإحصائيات التّالية تبيّن أهمّ ما تحقّق منذ 2006. استطاعت الوزارة أن تحقّق تقدّما ملحوظا في توفير العلامة « ***Tourisme & Handicap*** » في عدد معتبر من المنشآت السياحية حسب ما يبيّنه الشّكل الموالي:

الشّكل رقم03: نسبة المنشآت التي تتبنّى العلامة « Tourisme & Handicap »

المنشآت السياحية	الإيواء	المتاحف	المطاعم	أماكن الاستعلام السياحي	المخيّمات	المواقع الرّياضية	مجموع المواقع المعلّمة
النسبة المعلّمة	%53	%11	%8	%6,5	%4	%4	3346 موقع



*Source: **"Adapter l'offre touristique aux handicaps : Etude de marché"**, Ingénierie Touristique n°32 - ATOUT France - Octobre 2009, p3*

ويظهر من الشّكل أنّ نسبة هامة من المنشآت السياحية الفرنسية تتبنّى العلامة *«Tourisme & Handicap»* ، وبالتّالي فهي توفّر فرصا كبيرة للسياحة الميسّرة لذوي الاحتياجات الخاصة. وتأتي أهمّ نسبة في منشآت الإيواء والتي تعتبر أهم دعامة للسياحة الميسّرة؛ حيث بلغ عدد الغرف المتاحة لذوي الاحتياجات الخاصّة في 60% من منشآت الإيواء 10 غرف على الأقلّ، في مجموع مواقع معلّمة بلغت قيمة معتبرة تبلغ 3346 موقع.

وبهذا تعد التجربة الفرنسية من أنجح التجارب في مجال الاهتمام وتسويق السياحة الميسرة، انطلاقا من كونها ترتكز على جميع متطلّبات العمل السّياحي الميسّر إضافة إلى اعتمادها على أنشطة مجتمعية تصبّ في خانة مساعدة هذه الفئات على الاستقلالية الذاتية في تنقلاتها وفي حياتها اليومية وفي التمتّع بالمشآت السّياحية وزيارة الأماكن الأثرية.

الخلاصة:

من خلال ما تم تناوله في هذه الورقة البحثية في محوريها توصّلنا إلى النتائج التّالية:

- أنّ السياحة الميسرة نمط سياحي جديد في سوق السياحة العالمية والذّي يأخذ يعدا إنسانيا لكنّه في نفس الوقت يوفّر مداخيل هامّة لكونه يتوفّر على سوق كبير تهمله العديد من الاستراتيجيات السياحية في العالم؛
- أنّ تسويق السياحة الميسرة هو فرصة لها من العوائد الاقتصادية والاجتماعية ما يمكّن من تنميتها بشكل ذاتي مستقلّ في حين أنّ توفير بيئة للعمل السياحي الميسّر يمكن أن يكون بشكل متوازي مع السياحة العادية ومع العديد من القطاعات الأخرى؛
- يتطلّب تسويق العمل السّياحي الميسّر دراسات دقيقة لتحديد السوق المستهدف، خصائصة، احتياجاته والعمل على تلبيتها؛
- يتطلّب تسويق العمل السياحي الميسّر توفّر شروط أساسية في أربع دعائم رئيسية هي الإعلام، المرافق المشتركة، الموارد البشرية والمرافق التسهيلية الموجّهة أساسا إلى هاته الفئات؛
- للعمل السّياحي الميسّر طابع خاص يتطلّب كذلك عدد من الأنشطة التي رأيناها والتي تتبنّى فرنسا العديد منها كالعلاج والتأهيل بالحيوانات والنباتات، إتاحة الصيد لذوي الاحتياجات الخاصة، توفير الكلاب المرشدة، ...إلخ
- تعتبر التجربة الفرنسية تجربة حديثة ورائدة في مجال السياحة الميسّرة، هذا ماجعلها تستقطب الطّلب على هذا النّوع من السّياحة والذي ينتقل شيئا فشئيا إلى الدّول المهتمّة ككندا وإسبانيا والو.م.أ؛ غير أنّ الأمر لا يزال قيد التّأطير والتنظيم في بعض البلدان العربية كالأردن والإمارات العربية المتحدة.

وحين ننظر إلى النتيجة الأولى والثّانية والثالثة للبحث نجد أن السياحة الميسرة هي تطبيق ممتاز للبحث عمّا يسمّى بـ: "المحيط الأزرق التنافسي"، حيث يشير هذا المصطلح إلى استراتيجية تنافسية تبحث عن خلق مجال تقلّ فيه المنافسة في الوقت الذّي يكون هذا المجال محتوى من طرف مجال أوسع

شديد المنافسة وهو ما يسمّى بـ:"المحيط الأحمر"؛ والاستراتيجية هنا تسمّى "خلق محيط أزرق تنافسي ضمن محيط أحمر"، وبالنّظر إلى السياحة كمحيط احمر حيث تشتدّ المنافسة بين الدّول فيه؛ نجد أنّ السياحة الميسّرة هي محيط وسوق خصب ضمن السوق الكبير للسياحة عبر العالم.

كما تشير النتيجة الرابعة والخامسة إلى مستلزمات النجاح في تطبيق هذه الاستراتيجية من خلال الدّعائم الرّئيسية التي يجب توفيرها لخلق عرض سياحي يتلاءم مع ظروف السّوق من جهة كي يكون مربحا، ومن جهة أخرى مع احتياجات الطلب على هذا العرض متمثّلة في رغبات ذوي الاحتياجات الخاصة، كذلك يظهر الدور الكبير لتدريب الموارد البشرية وتكوينها للعمل ضمن هذه المتطلّبات.

أظهرت كذلك النتائج تطوّرا كبيرا لهذا السّوق في فرنسا، وهو ما تأتى بالعمل على توفير جميع المتطلّبات المذكورة في الإطار النظري، أي أنّ تطبيق جميع المعايير اللّازمة لنجاح السياحة الميسرة تم بشكل فعال وهو ما يظهر في العدد المعتبر من العلامات السياحية الميسرة في هذا البلد وحتى في الأرقام التي حققتها. ويمكن القول أنّ هذه التجربة تتجه للتطبيق من قبل عدد من البلدان الغربية على غرار كندا، إسبانيا والو.م.أ، في حين نرى ضعف في الاتجاه نحو هذه الاستراتيجية في البلدان العربية رغم المقومات الطبيعية الكبيرة التي تتميّز بها؛ وهذا راجع إلى الاهتمام بالسوق الكبرى المتمثّلة في سوق السياحة ككلّ ونقص استراتيجيات التركيز المدمجة في هذا الإطار.

الاحالات و المراجع:

1 إحصائيات المنظّمة العالمية للسياحة 2012: http://mkt.unwto.org/en/barometer ، تصفح يوم: 2013/08/27

2 بنيامين يوخنا دانيال، "**مقالات في السياحة**"، مطبعة بيشوا، أربيل، العراق، 2012، ص 64، 65، 66

*3 Tourism QLD and Kel Smith, "**Accessible tourism challenges and opportunities**", Sustainable Tourism Cooperative Research Centre, 2008, p4*

4 الموقع الرسمي للشبكة الأوروبية للسياحة الميسّرة: *http://www.accessibletourism.org/?i=enat.en.faq.744*، تصفح في: 2013/08/27 على الساعة 13:27

5 ديباجة الملتقى والمعرض العربي- الأوروبي الأوّل "للسياحة للجميع"، متوفّرة على موقع الملتقى وفقا للرّابط التّالي:

http://mena4all.org/index.php?option=com_content&view=article&id=67

*6 "**Tourisme & handicap: Guide à l'usage des professionnels**", comité regional du tourisme, ile de France, 2012, p2*

*7 "**Adopted by resolution A/RES/492(XVI)/10**" at the sixteen session of the General Assembly of the World Tourism Organization , Dakar, Senegal, 28 November – 2 December 2005, p1-6*

*8 Lilian Muller , "**Message du présidente de l'ENAT**", disponible sur le site officiel de l'ENAT: consulté par le lien suivant http://www.accessibletourism.org/?i=enat.fr.presidentsmessagefrench, (le 2 -9-2013 à14 :39)*

*9 Philip Steinier, "**Canada : tous savoir sur les vacances accessibles aux personnes handicapees dans la region de quebec**", article publié sur le magazine « Handimobili », 14 septembre 2008.*

*10 Kéroul, "**accecib: la route pour tous**", Jim Dine SODRAC, Edition 2008, p29*

11 **التقرير العام للملتقى دبي الدّولي لإعادة التّأهيل**، "ريهاب 2004"، 7- 9 مارس 2004، ص14

12 ديباجة الملتقى والمعرض العربي- الأوروبي الأوّل "للسياحة للجميع"، مرجع سابق

*13 Conseil National du Tourisme, "**Optimiser les retombées économiques du tourisme de la France: propositions d'actions**", Ministère français du redressement productif, saison 2012, p5-9*

*14 "**Vélos routes et voies vertes**", article publié sur sur le site du ministère de l'artisanat, du commerce et du tourisme le 5-11-2012, disponible sur http://www.dgcis.gouv.fr/tourisme/velos-routes-et-voies-vertes consulté le 02-09-2013 .*

*15 ATOUT France, "**Tourisme et handicap –réussir l'accueil pour la mise en accessibilité des prestations pour améliorer les recettes touristiques**", Observation, Développement et Ingénierie Touristiques, ODIT –France, 2005, p4*

*16 Alain Sopéna, Claude Bassin-Carlier, "**Education à l'environnement et handicap: Réaliser son diagnostic pour réussir l'accueil en ferme pédagogique et dans les autres structures**", 4ème cahier téchnique de la bergerie nationale, réalisé par le ministère de l'agriculture et de la pêche, Mai 2009, p 11-13.*

17 Ibid, p 20.

*18 Edmond Maire, Michel Gagneux, "**Tourisme et handicap « l'offre touristique »** " ,rapport de synthèse du groupe de travail sur l'accueil des touristes handicapés , session 1999, p 21.*
*19 Nathalie Kosciusko-Morizet, "**cafés, hôtels, restaurants et discothèques : réussir l'accessibilité « une qualité d'accueil au service de la modernisation » ",**document réalisé par le ministère français de l'écologie, du développement durable, du transport et du logement, p 11.*
*20 AFNOR, "**accessibilité ",** Organisation des travaux AFNOR, France, Novembre 2012, p 3*
*21 La fédération nationale des comités départementaux du tourisme, "**conseils pratiques pour réussir une structure adaptée** ", document réalisé par commission tourisme et handicap, septembre 2004, p 13.*
22 ibid, p 16.
*23 S.Baholet et autres, "**Véloroutes et voies vertes – l'accessibilité pour tous** ", Fiche 7 publiée en coédition : ministère Français de l'écologie, du développement et de l'aménagement durable- secrétariat d'état chargé des trasports, secrétariat d'état chargé de l'écologie- ministère de l'économie, de la finance et de l'emploi, ministère de l'agriculture et de la pêche, ministère de la santé, octobre 2007,p 4.*
*24 "**Tourisme & handicap: Guide à l'usage des professionnels** ", op.cit. p4.*
*25 Le guide "**Le Calvados Accessible 2012** ", disponible sur http://www.calvados-tourisme.com/fr/organiser/documents/Brochure-Calvados-Accessible-2.pdf*
26 Edmond Maire, Michel Gagneux, op.cit. p 24.
27 Alain Sopéna, Claude Bassin-Carlier, op.cit. p14-16.
28 ATOUT France, op.cit. p22
29 idem
30 Alain Sopéna, Claude Bassin-Carlier, op.cit. p 14.
*31 Annette Masson et autres, "**destination pour tous** ", rapport réalisé à madame la ministre française des solidarités et de la cohésion sociale et à monsieur le secrétaire d'état chargé du tourisme, Juin 2011, p 2.*

L'IMPACT DES ENGAGEMENT ORGANISATIONNELS SUR LA FEDILITE DES SALARIES :

Echantillon des praticiens de la santé publique en Algérie

KHELIFA Hadj
université de Mostaganem
Khelifa_hadj@yahoo.fr

Youcef BOULARAS
université de Mostaganem
youchdz@yahoo.fr

Résumé :

*Cette étude a pour objet de connaître la nature de la fidélité (intention de départ) des salariés à travers des notions d'ordre psychologiques relevant des engagements organisationnels des individus en situation professionnelle au travail et leurs influences sur la fidélité des salariés. Au total **250** questionnaires ont été administrés auprès du personnel médical et paramédical des établissements de la santé publique en Algérie.*

Les résultats obtenus de cette étude nous ont permis de mettre en évidence que les engagements organisationnels de ses trois dimensions (Affectifs, Normatifs et calculés ou de continuité)) influent négativement sur la fidélité des individus (intention de départ) à l'égard de leurs établissements.

Mots clés :
Intention de départ, fidélisation, engagement organisationnel affectif, engagement organisationnel calculé, engagement organisationnel normatif, personnel médical, personnel paramédical.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة ولاء الأجراء من خلال الاعتماد على مفاهيم أخرى ذات طبيعة بسيكولوجية متعلقة بالالتزامات التنظيمية للأفراد أثناء تأديتهم لمهامهم وأثرها على ولاء العاملين. من أجل ذلك تم توجيه **250** استبيان للعمال الطبيين و شبه الطبيين في القطاعي الصحي العمومي في الجزائر.

وخلصت نتائج الدراسة إلى أن الالتزامات التنظيمية بأبعادها الثلاثة (الوجدانية، المعيارية والاستمرارية) تؤثر سلباً على ولاء الأفراد (نية المغادرة) اتجاه مؤسساتهم.

الكلمات المفتاحية: الرغبة في ترك العمل، الولاء، الالتزام التنظيمي الوجداني، الالتزام التنظيمي المحسوب، الالتزام التنظيمي المعياري، العمال الطبيين، العمال شبه الطبيين.

Introduction :

La fidélisation s'est imposée depuis de nombreuses années dans la gestion des ressources humaines des entreprises. Les directeurs des ressources humaines ont compris qu'un salarié qualifié et compétent constitue un capital humain spécifique et offre un avantage concurrentiel pour l'entreprise qui l'emploie[1]. La fidélisation est un facteur de performance du moment où elle permet d'éviter la perte de compétence, de savoir et de savoir-faire. Cependant grand nombre de dirigeants sous-estiment cet avantage et n'investissent pas dans le développement de ce capital humain, leurs salariés sont considérés comme un moyen de production générant plus de charge qu'ils en produisent[2]. Ils continuent de leur confier des postes contraignants et inintéressants sans se préoccuper de leurs attentes et besoins. Seule la satisfaction des clients prime et il suffira de remplacer le salarié au moindre signe de faiblesse qu'il manifestera[3]. Cette

pratique de la gestion des ressources humaines entraînera une baisse de productivité, un taux élevé de turn-over, des accidents du travail, et de l'absentéisme[4].

La problématique de l'étude :

Pour étudier le phénomène de la pénurie des professionnels que connaît la santé publique en Algérie, nous avons opté d'aborder le problème à travers le concept des engagements organisationnels et leurs relations avec le contraire de l'intention de quitter à savoir la fidélité. La pertinence de ces concepts s'est imposée dans les milieux scientifiques et professionnels principalement en raison du fait qu'ils présentent des liens empiriques démontrés et affirmés par plusieurs études : telles que **Griffeth, R.W, Steel**[5] *;* ***Lee, T.N. & Mowday, R.T***[6] *;* ***Pascal Paille***[7] *et* ***Didier Mottay***[8].

Il en résulte donc, que notre question principale de recherche serait :

Qu'elle est l'impact des engagements organisationnels (Affectifs, normatifs et calculé) sur les intentions des salariés à rester dans leurs établissements dans un contexte Algérien, appliqué aux praticiens de la santé publique *?*

Les hypothèses de l'étude :

- ***H_1.*** *Plus une personne est engagée affectivement envers son organisation, moins elle a l'intention de quitter son organisation.*

La forme d'engagement affectif, a un impact direct sur l'intention de quitter. Cette relation est négative et signifiante.

- ***H_2.*** *Plus une personne est engagée continuellement envers son organisation, moins elle a l'intention de quitter son organisation.*

La forme d'engagement continu, a un impact direct sur l'intention de quitter. Cette relation est négative et signifiante.

- ***H_3.*** *Plus une personne est engagée moralement envers son organisation, moins elle a l'intention de quitter son organisation.*

La forme d'engagement normative, a un impact direct sur l'intention de quitter. Cette relation est négative et signifiante.

☑ ***LA DEMARCHE METHODOLOGIQUE DE NOTRE ETUDE :***

Figure N° 1 : la démarche méthodologique



Source *: schéma conçu par nos soins.*

I. LE CADRE CONCEPTUEL DES VARIABLES DE L'ETUDE

1. DEFINITIONS DE LA FIDELISATION

Selon ***Peretti****, «* ***Le dispositif de fidélisation des salariés est l'ensemble des mesures permettant de réduire les départs volontaires des salariés****. »*[9]*.*

Pour ***Paillé****, «* ***la fidélisation amène l'entreprise à mobiliser des dispositifs de management pour obtenir la fidélité de ses salariés*** *»*[10] *.*

Ces définitions nous permettent de saisir que les entreprises doivent agir sur les départs volontaires de leurs collaborateurs en mettant en œuvre un ensemble de moyen et de ressources pour obtenir leur fidélité. Mais fidéliser des salariés demeure un enjeu important auquel de nombreuses entreprises consacrent une part non négligeable de leurs ressources[11]*.*

2. L'ENGAGEMENT ORGANISATIONNEL ET INTENTION DE DEPART VOLONTAIRE

De nombreuses recherches mettent en évidence la relation avec le contraire de l'intention de fidélité à l'organisation, à savoir l'intention de départ[12] *; (voir* ***Meyer***[13]*). Nous allons présenter la relation des trois dimensions de l'engagement organisationnel avec l'intention de départ*

a. L'engagement organisationnel affectif et intention de départ volontaire :

Selon ***Meyer***[14] *: «* ***Un salarié sera davantage engagé affectivement si son entreprise répond à ses besoins et à ses attentes*** *».*

b. L'engagement organisationnel calculé (de continuité) et intention de départ volontaire :

Cette dimension de l'engagement organisationnel (appelée également raisonnée, continue ou de convenance) est liée à la perception qu'a un salarié des conséquences qu'entraînerait son départ de l'organisation pour laquelle il travaille actuellement. Dans cette optique, l'employé reste membre de son entreprise parce qu'il serait trop coûteux pour lui de Partir. Ainsi l'engagement organisationnel réduit les intentions de départs volontaires[15]*.*

c. L'engagement organisationnel normatif et intention de départ volontaire :

L'engagement normatif représente un sentiment de loyauté envers l'organisation dérivé d'un sentiment d'obligation morale à son égard[16]*. Cette dimension de l'engagement organisationnel reflète le sentiment de devoir ou de responsabilité qu'a l'employé envers l'organisation. Selon* ***Allen*** *et* ***Meyer*** [17]*, «* ***un salarié est engagé de façon normative parce qu'il le doit et se croit donc obligé moralement de rester dans l'organisation*** *». On déduit par conséquent que l'engagement organisationnel affecte négativement les intentions de départs volontaires.*

Enfin nous pouvons conclure que l'importance de l'engagement organisationnel est qu'il représente un état psychologique global caractérisant la relation d'emploi, chaque dimension contribue en principe à retenir l'employé au sein même de l'organisation, mais pour des raisons différentes.

Toutefois, les recherches ont montré que le risque de départ est principalement réduit par la dimension affective, alors que les autres y contribuent mais de manière moins marquée[18]*. Notons aussi que peu de travaux ont porté sur les autres dimensions, particulièrement dans le secteur public*[19]*. De ce fait, il serait pertinent pour nous d'explorer la relation qui existe entre l'engagement organisationnel tridimensionnel avec l'intention de départ dans le contexte algérien appliqué au secteur public de la santé.*

II. POPULATION ET ÉCHANTILLON À L'ÉTUDE

L'étape suivante consiste à présenter notre échantillon de recherche suivant la population retenue pour notre étude.

1. La population étudiée :

Parmi les effectifs de la santé publique, nous avons opté pour le choix de personnel médical et paramédical du secteur public. Afin de garantir une représentativité fiable de l'échantillon d'étude nous avons pris en considération l'ensemble des caractéristiques constituant notre population : La diversité selon l'âge, le sexe, l'ancienneté ainsi que toutes les catégories socioprofessionnelles.

2. Caractéristiques de l'échantillon de l'étude :

La population à étudier concerne les patriciens de la santé publique exerçant dans le chef lieu de la wilaya de Mostaganem (commune de Mostaganem et ses périphéries). Sont exclus de cette étude tous les autres métiers relevant du corps médical (le personnel administratif proprement dit, les gardiens, les préposées au nettoyage, les chauffeurs, toutes les catégories de stagiaires, les internes, etc.), ainsi que tous les effectifs des autres communes et le personnel en congés de détente ou de maladie. Notre enquête nous a permis de recenser un nombre de ***14*** *établissements de santé répartis à travers la commune de Mostaganem : voir tableau* ***N° 1*** *ci-dessous :*

Tableau N° 1 : Établissements de santé

Établissements de santé	*Nombre*
Hôpital CHU	*1*
Hôpital d'urgences	*1*
Hôpital psychiatrique	*1*
Laboratoire d'analyse	*2*
Polyclinique	*2*
Centre de santé maternité	*3*
Salle des soins	*3*
Centre de phtisiologie	*1*
Total	***14***

Source : Tableau conçu par nos-soins

3. MESURE DE L'ENGAGEMENT ORGANISATIONNEL

Beaucoup de recherches ont porté sur l'engagement organisationnel avec ses 3 dimensions : **la dimension affective**, **dimension calculée** *et* **la dimension normative**. *Son influence comme prédicateur de l'intention de départ a été testé et valider de nombreuses fois :* ***Mathieu***[20] *;* ***(Meyer***[21]***, 2002)*** *;(* ***Meyer*** *et* ***Allen***[22] ***,1984)*** *;(* ***Meyer***[23] ***,1990)****, ainsi que dans des recherches récentes :* ***Paillé***[24]*,* **Didier Mottay**[25].

Les échelles de mesure concernant l'engagement organisationnel sont inspirées des modèles théoriques et conceptuels existant dans la littérature et provenant des études ayant testé et validé leur degré de fiabilité. Elles ont été légèrement adaptées à notre cadre de recherche. Le terme entreprise ou organisation est remplacé par celui de : Etablissement de santé (Hôpital, dispensaire, centre de soin, polyclinique etc.).

a. ENGAGEMENT AFFECTIF

L'engagement affectif sera testé à l'aide de l'échelle ***Meyer****,* ***Allen*** *et* ***Smith***[26]*, comportant à l'origine huit items, mais révisée et réduite à six par* ***Stinglhamber, Bentein*** *et* ***Vandenberghe***[27] *:*

b. ENGAGEMENT NORMATIF [28]

Pour une meilleure compréhension des items nous avons reformulé ces questions sans changer le sens et l'orientation générale des questions.

- *Il ne serait pas correct moralement de quitter mon établissement actuel maintenant.*

Item proposé : Il ne serait pas correct moralement de quitter mon établissement.

- *Il ne serait pas correct de quitter maintenant mon établissement actuel, même si c'était avantageux pour moi.*

Item proposé : Il ne serait pas correct moralement de quitter mon établissement, même si c'était avantageux pour moi.

J'estime que je serais coupable si je quittais maintenant mon établissement actuel.

Item proposé : J'estime que je serais coupable si je quittais mon établissement.

- *Je trahirais la confiance qu'on me fait si je quittais maintenant mon établissement actuel.*

Item proposé : Je trahirais la confiance qu'on me fait si je quittais mon établissement.

- *Si on m'offrait un poste dans un autre établissement, je ne trouverais pas correct de quitter mon établissement actuel.*

Item proposé : Il me serait incorrect de quitter mon établissement et d'aller travailler dans un autre établissement.

Pour ce qui des items (5) et (6) sous mentionnées, nous avons jugé utiles de ne pas procéder à leurs modification, ainsi nous avons préservé les déclarations originales de questionnaire.

- *Je ne quitterais pas mon établissement maintenant parce que j'estime avoir des obligations envers certaines personnes qui y travaillent.*
- *Je ne quitterais pas mon établissement maintenant parce que j'estime avoir des obligations envers certaines personnes qui y travaillent.*

III. L'ANALYSE STATISTIQUE DESCRIPTIVE

Cette partie consiste à présenter les principaux traitements des données issus de la collecte des informations recueillies de notre enquête sur le terrain. Par la suite, nous allons aborder les analyses statistiques proprement dits. Dans un premier temps, nous avons dressé des tableaux par répartition de notre échantillons selon les critères sociodémographiques et socioprofessionnels (par : sexe, âge, ancienneté, spécialité etc.) ; et dans un second temps, nous présentons l'analyse de la fiabilité et également les statistiques descriptives de nos variables dépendantes, indépendantes. La moyenne et l'écart type pour chaque variable seront déterminés. Le calcul de la moyenne sert à mesurer la tendance centrale alors que celui de l'écart type nous indique le caractère de dispersion des données autour de cette moyenne pour chacune des variables.

*Sur les **250** questionnaires distribués, on a retenu un nombre de **108** questionnaires exploitables soit un taux de réponse réel de **43 %**.*

Tableau N° 2 : Présentation des réponses

Nombre de Questionnaire distribué (1)	Nombre de questionnaire retourné (2)	Taux de retour % (3) = (2 /1)	Nombre de questionnaire rejeté (3)	Nombre de questionnaire exploitable (5)= (2-3)	Taux des réponses % (6) = (5 / (1))
250	119	48	11	108	43

***Source** : Tableau conçu par nos soins à partir des questionnaires distribués*

*L'échantillon de recherche est constitué de **39 %** de sexe masculin et de **61 %** de sexe féminin.*

1.Répartition pas le sexe :

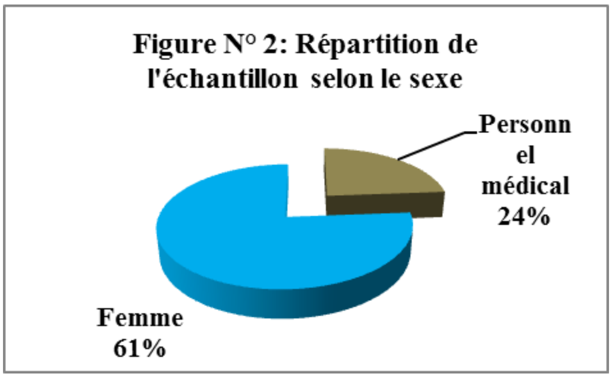
*Le dépouillement des données recueillies fait ressortir que notre échantillon est constitué essentiellement de : 42 hommes soit **39 %** de la population globale et de 66*

*femmes représentant un taux de **61 %**. Cela s'explique par le fait que la population féminine occupe une place importante dans le secteur médical partout dans le monde.*

Tableau N° 3 : Répartition de la population selon le sexe :

Nombre de la population	*Nombre de la population masculine*	*Taux %*	*Nombre de la population féminine*	*Taux %*	
108	*42*	***39***	*66*	***61***	

***Source** : Tableau conçu par nos soins à partir des questionnaires distribués*



***Source** : Par nos-soins à partir des données du tableau N° 3*

2.Répartition par corps médical et selon le sexe :

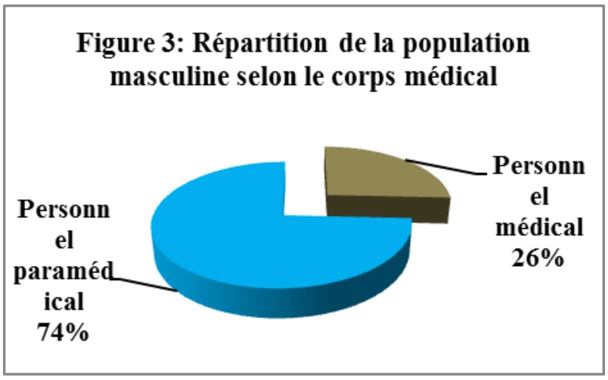
a. Population masculine :

*Notre échantillon est constitué de **24 %** de personnel médical et de **76 %** de personnel paramédical du sexe masculin.*

Tableau 4 : Répartition de la population masculine par corps médical

Nombre de la population masculine	*Nombre de personnel médical*	*Taux %*	*Nombre de personnel paramédical*	*Taux %*
42	*10*	*24*	*32*	*76*

***Source** : Tableau conçu par nos soins à partir des questionnaires distribués*



***Source** : Par nos-soins à partir des données du tableau N° 4*

b. Population féminine :

*En ce qui concerne la population de sexe féminin, le taux de l'effectif médical est de **26%** contre **74%** pour celui des paramédicaux.*

Tableau 5 : Répartition de la population féminine par corps médical

Nombre de la population féminine	*Nombre de personnel médical*	*Taux %*	*Nombre de personnel paramédical*	*Taux %*
66	*17*	*26*	*49*	*74*

***Source** : Tableau conçu par nos soins à partir des questionnaires distribués*

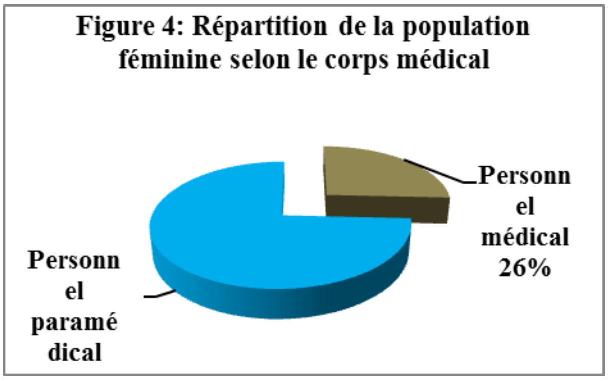


Figure 4: Répartition de la population féminine selon le corps médical

***Source** : Par nos-soins à partir des données du tableau N° 5*

3.Répartition par catégorie socioprofessionnelle :

*Le **tableau 6** fait ressortir que le personnel médical de sexe masculin est constitué de **60%** de médecins généralistes et **40%** de spécialistes. Quant au personnel paramédical le taux pour les ATS (agents techniques de la santé) est de **25%**, celui des TS (techniciens de santé) est de **6%** et enfin les TSS (les techniciens supérieurs de santé) représentent **69%** de l'effectif paramédical.*

Tableau 6 : Répartition de la population masculine par catégorie socioprofessionnelle

Nombre de la population masculine	*Nombre de personnel médical*		*Taux %*	*Nombre de personnel paramédical*		*Taux %*
	Généralistes	*6*	*60*	*ATS*	*8*	*25*
	Spécialistes	*4*	*40*	*TS*	*2*	*6*
	10			*TSS*	*22*	*69*
42			***100***	***32***		***100***

***Source** : Tableau conçu par nos soins à partir des questionnaires distribués*

***Le tableau 7** ci-dessous, nous indique la répartition de la population féminine selon la catégorie socioprofessionnelle : On remarque que le personnel médical féminin est composé de **9%** de médecins généralistes et e **8%** de spécialistes. Les taux constituants le personnel paramédical : les ATS, les TS et les TSS sont respectivement de **8%, 10%** et **82%**.*

Tableau 7 : Répartition de la population féminine par catégorie socioprofessionnelle

Nombre de la population masculine	***Nombre de personnel médical***		***Taux %***	***Nombre de personnel paramédical***		***Taux %***
	Généralistes	*9*	*53*	*ATS*	*4*	*8*
	Spécialistes	*8*	*47*	*TS*	*5*	*10*
	17			*TSS*	*40*	*82*
66			***100***	***49***		***100***

***Source** : Tableau conçu par nos soins à partir des questionnaires distribués*

*Les proportions de personnel médical et paramédical selon le sexe et le corps médical sont résumées dans la **figure 5** ci-dessous :*

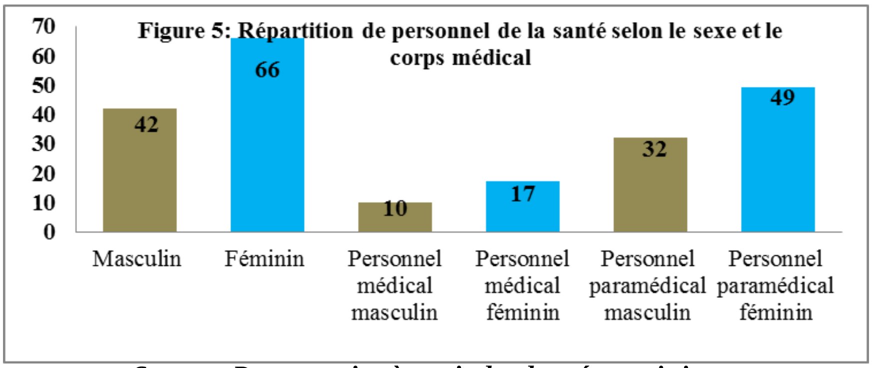


Figure 5: Répartition de personnel de la santé selon le sexe et le corps médical

***Source** : Par nos-soins à partir des données statistiques*

IV.L'ANALYSE DE FIABILITE

Afin de vérifier la cohérence interne des échelles nous avons eu recours à l'utilisation de coefficient de l'alpha de Cronbach. L'indicateur alpha de Cronbach sera utilisé pour déterminer l'homogénéité de réponses énoncées par les répondants. Le résultat se présente sous la forme d'un nombre entre 0 et 1. Plus le coefficient se rapproche de 1, plus l'instrument de mesure a une bonne cohérence interne et est fidèle Cependant, nous allons évaluer la fiabilité de cohérence interne pour chaque instrument de mesure à part :

1. La fiabilité de l'engagement organisationnel :

a. L'engagement normatif :

*Le **tableau 8** présente la fiabilité et la cohérence interne entre tous les items de l'échelle de mesure de l'engagement normatif. Nous indique la moyenne pour chaque item et l'écart type. De fait, l'échelle de mesure garde sa fiabilité interne si on élimine les items un par un, le coefficient alpha pour chaque item étant excellent, il varie entre **0.80** et **0.84**.*

Tableau 8 Statistiques par Item

Items	*Moyenne*	*Ecart-type*	*Fréquences*	*Corrélation entre l'item et le score de l'échelle N = 108*	***Coefficient alpha si l'item est éliminé N = 108***
ENG Norm 1	*3,212963*	*1,541033*	*108*	*0,5238*	***0,8369***
ENG Norm 2	*2,944444*	*1,345351*	*108*	*0,6036*	***0,8192***
ENG Norm 3	*3,101852*	*1,400533*	*108*	*0,5787*	***0,8239***
ENG Norm 4	*3,037037*	*1,380274*	*108*	*0,7494*	***0,7905***
ENG Norm 5	*3,148148*	*1,412989*	*108*	*0,691*	***0,8018***
ENG Norm 6	*3,416667*	*1,381622*	*108*	*0,5895*	***0,8218***

Source : les outputs de SPSS.V.20

*Le **tableau 9** indique le degré de fiabilité de l'échelle de l'engagement Normatif mesuré par le coefficient alpha de Cronbach. Sa valeur est de **0,8419**.*

Tableau 9 : Statistiques de l'échelle de l'Engagement Normatif et le Coefficient de Fiabilité alpha de Cronbach

Nombre d'items	*Fréquences de calcul pour le coefficient alpha*	*Score moyen*	*Ecart-type des scores*	***Coefficient alpha de cronbach***
6	*108*	*18,8611*	*6,3297*	***0,8419***

Source : les outputs de SPSS.V.20

*L'alpha de Cronbach de l'échelle de mesure de l'engagement organisationnel pour la dimension normative s'élève à **0,8419**, ce qui est un très bon score. La cohérence interne de l'échelle est donc bien vérifiée.*

b. L'engagement calculé :

*Le **tableau 10** présente la fiabilité et la cohérence interne entre tous les items de l'échelle de mesure de l'engagement calculé. Nous indique la moyenne pour chaque item et l'écart type. De fait, l'échelle de mesure garde sa fiabilité interne si on élimine les items un par un, le coefficient alpha pour chaque item étant excellent, il varie entre **0.73** et **0.75**.*

Tableau 10 Statistiques par Item

Items	*Moyenne*	*Ecart-type*	*Fréquences*	*Corrélation entre l'item et le score de l'échelle N = 108*	***Coefficient alpha si l'item est éliminé N = 108***
ENG Calcul 1	*3,28703704*	*1,36066865*	*108*	*0,5437*	***0,7349***
ENG Calcul 2	*3,46296296*	*1,37008033*	*108*	*0,4596*	***0,7564***
ENG Calcul 3	*3,24074074*	*1,44604113*	*108*	*0,4974*	***0,7477***
ENG Calcul 4	*3,37962963*	*1,37886309*	*108*	*0,6873*	***0,6959***
ENG Calcul 5	*3,31481481*	*1,33008431*	*108*	*0,4716*	***0,753***
ENG Calcul 6	*3,31481481*	*1,16529366*	*108*	*0,4705*	***0,7533***

***Source* : les outputs de SPSS.V.20**

*Le **tableau 11** indique le degré de fiabilité de l'échelle et le coefficient alpha de Cronbach. Sa valeur est de **0,7746**.*

Tableau 11 : Statistiques de l'échelle de l'engagement calculé et le Coefficient de Fiabilité alpha de Cronbach

Nombre d'items	*Fréquences de calcul pour le coefficient alpha*	*Score moyen*	*Ecart-type des scores*	***Coefficient alpha de cronbach***
6	*108*	*20,0000*	*5,5316*	***0,7746***

***Source* : les outputs de SPSS.V.20**

*L'alpha de Cronbach de l'échelle de mesure de l'engagement organisationnel pour la dimension calculée s'élève à **0,7746**, ce qui est un très bon score. La cohérence interne de l'échelle est donc bien vérifiée.*

c. L'engagement affectif :

*Le **tableau 12** présente la fiabilité et la cohérence interne entre tous les items de l'échelle de mesure de l'engagement affectif. Nous indique la moyenne pour chaque item et l'écart type. De fait, l'échelle de mesure garde sa fiabilité interne si on élimine les items un par un, le coefficient alpha pour chaque item étant excellent, il varie entre **0.71** et **0.84**.*

Tableau 12 : Statistiques par Item

Items	***Moyenne***	***Ecart-type***	***Fréquences***	***Corrélation entre l'item et le score de l'échelle N = 108***	***Coefficient alpha si l'item est éliminé N = 108***
ENG Aff 1	*4,12962963*	*0,95792409*	*108*	*0,3413*	***0,8276***
ENG Aff 2	*3,49074074*	*1,34300104*	*108*	*0,3083*	***0,8421***
ENG Af f3	*3,23148148*	*1,52613666*	*108*	*0,834*	***0,7199***
ENG Aff 4	*3,56481481*	*1,36903778*	*108*	*0,834*	***0,7254***
ENG Aff 5	*3,7037037*	*1,29166457*	*108*	*0,6954*	***0,7609***
ENG Af f6	*4,16666667*	*1,43715711*	*108*	*0,4972*	***0,8055***

***Source* : les outputs de SPSS.V.20**

*Le **tableau 13** indique le degré de fiabilité de l'échelle et le coefficient alpha de Cronbach. Sa valeur est de **0,8154**.*

Tableau 13 : Statistiques de l'échelle L'engagement affectif et Coefficient de Fiabilité alpha de Cronbach

Nbre d'items	*Fréquences de calcul pour le coefficient alpha*	*Score moyen*	*Ecart-type des scores*	*Coefficient alpha de cronbach*
6	*108*	*22,2870*	*5,7666*	***0,8154***

***Source** : les outputs de SPSS.V.20*

Les recherches antérieures menées pour la validation des échelles de mesures de l'engagement organisationnel tridimensionnel et précisément celles relatives à l'engagement organisationnel affectif et calculé ont abouti aux résultats suivant :

*D'après **Gallois**[29] ,I, l'alpha de Cronbach de l'engagement organisationnel affectif serait de **0,891**, selon **Palmero**[30], les coefficients de fiabilité internes de l'engagement organisationnel affectif et calculé sont respectivement de **0,76** et **0,61**.*

***Paillé**[31], P, souligne que « les fiabilités moyennes obtenues en Amérique du Nord sont de **0,82** pour l'engagement organisationnel affectif et de **0,76** pour l'engagement organisationnel calculé, pour les échantillons français, elles oscillent entre **0,69** et **0,86** ». Cette différence des résultats est expliquée par **Meyer**[32] et ses collaborateurs par les particularités culturelles des contextes dans les quelles les études sont réalisées.*

*L'alpha de Cronbach de l'échelle de mesure de l'engagement organisationnel pour la dimension affective s'élève à **0,8154**, ce qui est un très bon score. La cohérence interne de l'échelle est donc bien vérifiée.*

2. LA FIABILITE DE L'INTENTION DE DEPART VOLONTAIRE

*Le **tableau 14** présente la fiabilité et la cohérence interne entre tous les items de l'échelle de mesure de l'intention de départ (fidélité). Nous indique la moyenne pour chaque item et l'écart type. De fait, l'échelle de mesure garde sa fiabilité interne si on élimine les items un par un, le coefficient alpha pour chaque item étant bon, il varie entre **0.60** et **0.76**.*

Tableau 14 : Statistiques par Item

Items	*Moyenne*	*Ecart-type*	*Fréquences*	*Corrélation entre l'item et le score de l'échelle N = 108*	*Coefficient alpha si l'item est éliminé N = 108*
Départ 1	*3,35185185*	*1,29206648*	*108*	*0,3935*	***0,7569***
Départ 2	*3,51851852*	*1,43051838*	*108*	*0,3826*	***0,7679***
Départ 3	*3,05555556*	*1,53971313*	*108*	*0,706*	***0,5778***
Départ 4	*3,13888889*	*1,46267156*	*108*	*0,6969*	***0,5882***

***Source** : les outputs de SPSS.V.20*

*Le **tableau 15** indique le degré de fiabilité de l'échelle et le coefficient alpha de Cronbach. Sa valeur est de **0,7438**.*

Tableau 15 : Statistiques de l'échelle de l'intention de départ volontaire et Coefficient de Fiabilité alpha de Cronbach

Nombre d'items	*Fréquences de calcul pour le coefficient alpha*	*Score moyen*	*Ecart-type des scores*	*Coefficient alpha de cronbach*
4	*108*	*13,0648*	*4,3131*	***0,7438***

***Source** : les outputs de SPSS.V.20*

*L'alpha de Cronbach de l'échelle de mesure de l'intention de départ volontaire s'élève à **0,7438**, ce qui est un très bon score. La cohérence interne de l'échelle est donc bien vérifiée. Dans la littérature les valeurs de fiabilité de l'intention de départ se répartissent entre **0,82** pour **cohen**[33]et pour **Paillé**[34], elle est de **0,78**.*

V.EVALUATION DE DEGRE DE DEGRE DE L'ENGAGEMENT ORGANISATIONNEL ET DE N DE DEPART VOLONTAIRE :

1. Evaluation des engagements organisationnel :

a. Engagement affectif :

Tableau 16 : Engagement Affectif

	Pas d'accord	d'accord
1. Je serais très heureux de finir ma carrière dans cet établissement	4%	**70%**
2. Je ressens les problèmes de cet établissement comme les miens ;	38%	**59%**
3. Je ne ressens pas un fort sentiment d'appartenance à cet établissement;	45%	**52%**
4. Je ne me sens pas attaché affectivement à cet établissement;	24%	**60%**
5. Je ne me sens pas comme un membre à part entière dans cet établissement;	19%	**76%**
6. Cet établissement a une grande signification pour moi.	**19%**	**80%**

Source : Tableau conçu par nos soins à partir des questionnaires distribués

*Le **tableau n° 16** montre des pourcentages élevés pour ce qui de l'engagement de type affectif des praticiens de la santé envers leurs établissements. **66 %** des effectifs sont engagés affectivement envers leurs établissements contre **25%** manifestant un désaccord quant à leur attachement. Cependant nous avons pour **l'tem 1, 70%** de personnel sont d'accord de finir leur carrière dans leurs établissements et une proportion de **4%** serait pas d'accord ; pour ce qui est de pouvoir ressentir les problèmes des établissements comme les leurs, ils sont **59%** à être d'accords par rapport à **45%** à être pas d'accord. Nous remarquons ainsi que **52%** du personnel sont d'accord à ressentir un fort sentiment d'appartenance à leurs établissements et au contraire, ils sont **24%** à être pas d'accord. Toutes fois **60%** des interrogés se considèrent attachés affectivement à leurs établissements contre **24%** éprouvant le contraire. Enfin **76%** sont se sentent membre à part entière à leurs établissement et **80%** des répondants estiment que ces derniers ont une grande signification pour eux contre **19%** ne sont pas d'accord. Globalement ces résultats nous montrent bien que le personnel médical et paramédical est affectivement attaché à sons établissement et se sent membre à part entière.*

b. Engagement Normatif :

Tableau 17 : Engagement Normatif

	Pas d'accord	d'accord
1. Il ne serait pas correct moralement de quitter mon établissement.	39%	**54%**
2. Il ne serait pas correct moralement de quitter mon établissement, même si c'était avantageux pour moi.	49%	**39%**
3. J'estime que je serais coupable si je quittais mon établissement.	42%	**48%**
4. Je trahirais la confiance qu'on me fait si je quittais mon établissement.	46%	**43%**
5. Il me serait incorrect de quitter mon établissement et d'aller	44%	**56%**

travailler dans un autre établissement		
6. Je ne quitterais pas mon établissement maintenant parce que j'estime avoir des obligations envers certaines personnes qui y travaillent.	*31%*	*56%*

***Source** : Tableau conçu par nos soins à partir des questionnaires distribués*

*Le **tableau n° 17** montre que **49%** de personnel médical et paramédical considèrent qu'il serait immoral de quitter leurs établissements contre **42%** qui estiment n'avoir aucune obligation vers leurs organismes. Nous avons **54%** de personnel qui considère qu'il ne serait pas correct moralement de quitter son établissement contre **39%** éprouvant le contraire ; alors qu'il y 'aurait une proportion de **39%** qui est d'accord d'estimer qu'il ne serait pas correct moralement de quitter son établissement, même si c'était avantageux pour cette dernière. **48%** des répondants éprouvent le sentiment de culpabilité s'ils quittent leurs établissements. Ainsi ils sont **56%** à considérer qu'il est incorrect de quitter leurs établissements et d'aller travailler dans d'autres établissements et qu'ils estiment avoir des obligations envers certaines personnes qui y travaillent.*

c. Engagement calculé :

Tableau 18 : Engagement Calculé

	Pas d'accord	*d'accord*
1. Je ne voudrais pas quitter mon établissement actuel parce que j'aurais beaucoup à y perdre.	*37%*	***55%***
2. Pour moi, personnellement, quitter mon établissement actuel entraînerait plus d'inconvénients que d'avantages.	*30%*	***67%***
3. Je continue à travailler pour cet établissement parce que je ne pense pas qu'on pourrait m'offrir les mêmes avantages ailleurs.	*32%*	***61%***
4. Je n'ai pas d'autre choix que de rester dans mon établissement actuel.	*32%*	***56%***
5. Je reste dans mon établissement actuel parce que je ne vois pas où je pourrais aller ailleurs.	*32%*	***58%***
6. J'estime mes possibilités de choix trop limités pour envisager de quitter mon établissement actuel.	***26%***	***60%***

***Source** : Tableau conçu par nos soins à partir des questionnaires distribués*

*En ce qui concerne ce type d'engagement, le personnel de la santé soit **62%** des effectifs de notre population estiment qu'il serait désavantageux pour eux de quitter leurs établissements contre **32%** qui seraient favorable à un éventuel changement de structure. Ils continuent à être membre de leurs établissements, parce qu'ils auront beaucoup à y perdre. Ils sont **55%** à être d'accord à ne pas vouloir quitter leurs établissements actuels parce qu'ils auront beaucoup à y perdre contre **37%** qui éprouvent le contraire. Un taux de **67%** des répondants qui estiment que pour eux, personnellement, quitter leurs établissements actuels entraînerait plus d'inconvénients que d'avantages. Alors que **61%** continuent à travailler parce qu'ils ne pensent pas qu'on pourrait leurs offrir les mêmes avantages ailleurs. Cependant, **56%** considèrent ne pas avoir d'autre choix que de rester dans leurs établissements actuels. Enfin **58%** s'accordent à ce qu'ils restent dans leurs établissements actuels parce qu'ils ne voient pas où ils pourront aller ailleurs, entre autres, ils sont **60%** à estimer leurs possibilités de choix très limités pour envisager de quitter leurs établissements.*

2.L'évaluation de degré de la fidélité du personnel (L'intention de départ volontaire):

Tableau 19 : L'intention de départ volontaire

	Pas d'accord	d'accord
1. J'ai l'intention de quitter mon établissement au cours des 6 prochains mois	29%	**60%**
2. Si on m'offrait mieux ailleurs financièrement je changerais d'établissement immédiatement ;	29%	**65%**
3. Je pense souvent à démissionner ;	45%	**51%**
4. Je vais me mettre activement à la recherche d'un nouveau poste dans l'année qui vient.	**42%**	**56%**

Source : Tableau conçu par nos-soins à partir des questionnaires distribués

__58 %__ du personnel médical et paramédical ont l'intention de quitter leurs établissements au cours des six prochains mois. Par contre une proportion de __36%__ veut rester dans leurs établissements. Nous avons __60%__ de personnel a l'intention de quitter son établissement au cours des 6 prochains mois et __29%__ éprouvant le contraire ; alors qu'il y' aurait __65%__ qui sont d'accords à considérer que si on leurs offrait mieux ailleurs financièrement, ils changeraient d'établissement immédiatement. Ainsi ils sont __51%__ à penser souvent à démissionner et __56%__ à estimer qu'ils vont se mettre activement à la recherche d'un nouveau poste dans l'année qui vient. Le constat étant évidemment que plus de la moitié du personnel de la santé publique déclaré dans cette étude ont l'intention de quitter leurs établissements.

VI.VEREFICATION DES HYPOTHESES :

1.L'analyse des régressions de l'engagement organisationnel normatif sur l'intention de départ volontaire :

Régression

Récapitulatif du modèle

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,253[a]	,064	,055	1,50
a. Valeurs prédites : (constantes), ENG Norm 1				

Source : les outputs de SPSS.V.20

ANOVA[b]

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Signification
1 Régression	16,260	1	16,260	**7,260**	,000[a]
Résidu	237,407	106	2,240		
Total	253,667	107			
a. Valeurs prédites : (constantes), ENG Norm					
b. Variable dépendante : Intention de Départ					

Source : les outputs de SPSS.V.20

Coefficients[a]

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Signification
	B	Erreur standard	**Bêta**		
1 (constante)	3,868	,334		11,573	,000
ENG Norm 1	-,253	,094	**-,253**	-2,694	,000
a. Variable dépendante : Intention de Départ					

Source : les outputs de SPSS.V.20

La 3ème hypothèse étant : plus les praticiens de la santé perçoivent de l'engagement normatif, plus leurs intentions de départ volontaire diminue. Concernant cette dimension d'engagement, **Paillé** *et* **Georgette** *ont trouvés les résultats respectifs suivants :* ***(ß = -0,28, p < 0,000)*** *et* ***(ß = -0,337, p < 0,000)****, Il en ressort que l'engagement organisationnel normatif est relié significativement et négativement à l'intention de départ* ***(ß = -0,253, p < 0,000), (F = 7,26, p < 0,000)****. Or,* ***6,4%*** *de la variance de l'intention de départ est expliquée par l'engagement organisationnel normatif. Par conséquent, nous pouvons affirmer que cette hypothèse est confirmée.*

1.L'analyse des régressions de l'engagement organisationnel calculé sur l'intention de départ volontaire :

Régression

Récapitulatif du modèle

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,382[a]	,146	,138	1,43
a. Valeurs prédites : (constantes), ENG Cal 1				

Source : les outputs de SPSS.V.20

ANOVA[b]

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Signification
1 Régression	37,094	1	37,094	**18,155**	,000[a]
Résidu	216,573	106	2,043		
Total	253,667	107			
a. Valeurs prédites : (constantes), ENG Cal					
b. Variable dépendante : Intention de Départ					

Source : les outputs de SPSS.V.20

Coefficients[a]

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Signification
	B	Erreur standard	**Bêta**		
1 (constante)	4,478	,361		12,403	,000
ENG Cal 1	-,433	,102	**-,382**	-4,261	,000
a. Variable dépendante : Intention de Départ					

Source : les outputs de SPSS.V.20

Il a été émis comme 2ème hypothèse que plus, l'engagement organisationnel calculé est élevé plus l'intention de départ volontaire diminue. L'analyse de régression multiple, permet de constater que l'intention de départ est relié significativement à l'engagement organisationnel calculé de manière négative ***(ß = - 0,382, p < 0,000)*** *et* ***(F = 18,155, p < 0,000)****. Ainsi, l'engagement organisationnel calculé explique* ***15%*** *de la variance de l'intention de départ. Dans son étude,* ***paillé***[35] *a trouvé que l'engagement continu explique mieux l'intention de départ* ***(ß = 0,37, p < 0,000)*** *que l'engagement affectif alors que* ***Georgette***[36] *le résultat était de* ***(ß = - 0,207, p < 0,000)****. Par conséquent, l'hypothèse 2 de cette étude est confirmée.*

2. L'analyse des régressions de l'engagement organisationnel affecté sur l'intention de départ volontaire :

Régression

Récapitulatif du modèle

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,226[a]	,051	,042	1,40
a. Valeurs prédites : (constantes), ENG Aff				

Source : les outputs de SPSS.V.20

ANOVA[b]					
Modèle	*Somme des carrés*	*ddl*	*Carré moyen*	***F***	*Signification*
1 Régression	*11,139*	*1*	*11,139*	***5,681***	*,003[a]*
Résidu	*207,824*	*106*	*1,961*		
Total	*218,963*	*107*			
a. Valeurs prédites : (constantes), ENG Aff					
b. Variable dépendante : Intention de Départ					

***Source** : les outputs de SPSS.V.20*

Coefficients[a]					
Modèle	*Coefficients non standardisés*		*Coefficients standardisés*	*t*	*Signification*
	B	*Erreur standard*	***Bêta***		
1 (constante)	*2,593*	*,411*		*6,312*	*,000*
ENG Aff	*,250*	*,105*	***-,226***	*2,384*	*,003*
a. Variable dépendante : Intention de Départ					

***Source** : les outputs de SPSS.V.20*

*Pour ce qui est de la **1ème** hypothèse : plus une personne est engagée affectivement à son établissement, plus son intention de départ diminue. Les résultats de la régression multiple montrent que l'engagement organisationnel affectif serait relié négativement et que cette relation est signifiante **(ß = - 0,226, p< 0,000)** et (**F = 5,681, p < 0,000**). L'engagement organisationnel affectif explique **5%** seulement de la variance de l'intention de départ. Les recherches antérieures menées par **Georgette**[37] ont montré que l'engagement affectif explique mieux l'intention de départ **(ß = - 0,337, p< 0,000)**.D'après ces résultats on peut déduire que notre hypothèse étant aussi confirmée.*

CONCLUSION :

Cette étude nous a permis tout d'abord qu'à partir de la revue de la littérature, nous avons conçu un modèle visant à vérifier quelques hypothèses de recherches ayant été formulées à l'égard de notre objectif tracé est celui de déterminer l'influence des attitudes au travail sur la fidélité des salariés. Ainsi les analyses multi variées ont révélé que :

- *L'engagement organisationnel, et plus précisément sa dimension affective, contribue à expliquer l'intention de départ des praticiens de la santé d'une manière peu significative **(ß = - 0,226, p > 0,000)**. Toute fois, les recherches ont montré que le risque de départ est principalement réduit par la dimension affective, alors que les autres y contribuent mais de manière moins marquée (**Meyer et al., 2002**)[38].*
- *L'analyse multivariée par la régression vient confirmer en effet la relation négative et signifiante (**ß = - 0,382, p < 0,000**) entre l'engagement calculé et l'intention de départ des salariés. Où Les praticiens de la santé publique sont donc soucieux des conséquences que peuvent engendrer les départs volontaires sur la stabilité de leur carrière, Dans cette optique, le personnel médical reste membre de leur établissement parce qu'il serait trop coûteux pour eux de partir. Nos résultats sont donc confirmés avec ceux de la littérature pour le rôle de l'engagement organisationnel à réduire les intentions de départs volontaires:(**Stinglhamber, Bentein** & **Vandenberghe**[39].*
- *Les résultats de la régression nous montrent que la relation entre l'engagement normatif et les départs volontaires des salariés est une relation négative et signifiante (**ß = -0,253**, **p < 0,000**), ceci nous permet de dire que le personnel médical et paramédical serait tenu de rester membre de son établissement parce qu'il se sente obligé moralement de rester. Ceci présente une similitude avec certaines recherches*

issues de la littérature qui démontrent qu'un salarié est engagé de façon normative parce qu'il le doit et se croit donc obligé moralement de rester dans l'organisation : **Allen** et **Meyer** [40]*. On déduit par conséquent que l'engagement organisationnel affecte négativement les intentions de départs volontaires.*

---

[1] *G. S. BECKER, Human Capital: a theoretical and empirical analysis with special reference to education, National Bureau of economic Research, General Series, N° 80, 1964, p.35.*
[2] *F. F. REICHHELD, L'Effet Loyauté : Réussir en Fidélisant ses Clients, ses Salariés, et ses Actionnaires, Dunod, Paris, 1996, p.103.*
[3] *H. S. GUERFEL, La fidélisation des commerciaux du secteur bancaire, Laboratoire ECCHAT / ESC-Amiens, 2008, p.4.*
[4] *B. CHAMINADE, Identifier et Fidéliser vos Salariés de Talent, AFNOR, Paris, 2003(A), p.49.*
[5] *R.W. GRIFFETH and al, The Development of a Multidimensional Measure of Job Market Cognitions: The Employment Opportunity Index (EOI), Journal of Applied Psychology, Vol 90, No 02, 2005, p.338.*
[6] *T.N. LEE & R.T MOWDAY, Voluntary leaving an organization: An empirical investigation of STEERS and MOWDAY model of turnover, Academy of Management Journal, Vol 30 no 04, 1987, p.733.*
[7] *P. PAILLE, Engagement Organisationnel, Intention de Retrait et Comportements Citoyens: L'influence de la satisfaction au Travail, Revue de Gestion des Ressources Humaines, no 51, Avril-Mai-Juin 2004(A), .p.39.*
[8] *D. MOTTAY, Contenu de Travail et Satisfaction des Salariés, Revue de Gestion de Ressources Humaines, N° 49, Juin-Août-Septembre 2003, IAE, p.22.*
[9] *J. M. Peretti, Dictionnaire des ressources humaines, Vuibert, Paris, 2005(A), p.110.*
[10] *P. PAILLE, La Fidélisation Des Ressources Humaines, édition Economica, Paris, 2004(B), p.5.*
[11] *Ibid.*
[12] ***J. E. MATHIEU & D. ZAJAC, « A review and meta-analysis of the antecedents, correlates and consequences of organizational commitment ». Psychological Bulletin, 108: 1990. , p.181.***
[13] *D. J. STANLEY & al, Affective continuance, and normative commitment to the organization: a meta-analysis of antecedents, correlates, and consequences", Journal of vocational Behavior, vol.61, n° 1, 2002, p.35.*
[14] *J. P. MEYER & al, Commitment to Organizations and Occupations: Extension and Test of a Three-component Conceptualization, Journal of Applied Psychology, vol 78 no 4, 1993, p.540.*
[15] *C. VANDENBERGHE & al, Affective commitment to the organization, supervisor, and work group: Antecedents and outcomes, Journal of Vocational Behavior, vol 64 no 1, 2004, p.69.*
[16] *Ibid, p.49.*
[17] *J. P. MEYER & N. J. Allen, Affective, continuance and normative commitment to the organization: An examination of the construct validity, Journal of vocational Behavior, vol 49, 1996, p.263.*
[18] *D. J. STANLEY & al, op. cit, p.35.*
[19] *C. VANDENBERGHE, L'engagement organisationnel dans le secteur public, HEC Montréal, télescope, mai 2005, p.3.*
[20] *. E. MATHIEU & D. ZAJAC, op. cit, p.186.*
[21] *D. J. STANLEY & al, op. cit, p.43.*
[22] *J. P. MEYER & N. J. Allen, Testing the Side-Bet Theory of Organizational Commitment: Some Methodological Considerations, Journal of Applied Psychology, vol 69 no 3, 1984, p.372.*
[23] *I. R. GELLATLY & al, Affective and Continuance Commitment to the Organization: Evaluation of Measures and Analysis of Concurrent and Time-Lagged Relations, Journal of Applied Psychology, vol 75 no 6, 1990, p.710.*
[24] *P. PAILLE, op. cit, 2004(A), p.33.*
[25] *D. MOTTAY, op. cit, p.33.*
[26] *J. P. MEYER & al, op. cit, 1993, p.550.*
[27] *F. STINGLHAMBER & al, Extension of the Three-Component Model of Commitment to Five Foci: Development of Measures and Substantive Test, European Journal of Psychological Assessment, Vol 18, 2002, p.138.*
[28] *I. Lapierre, Engagement organisationnel : l'influence des comportements de travail d'équipe, Mémoire présenté à la Faculté des études supérieures, Québec, 2008, p.44.*
[29] *I. GALLOIS, « Soutien, Confiance, Satisfaction et Engagement organisationnel affectif », papier de recherche, Centre de recherche Magellan, IAE - Université Jean-Moulin Lyon 3, p.8.*
[30] *S. PALMERO, Implication organisationnel, satisfaction au travail, engagement au travail, et intention de départ des salaries à temps partiel », travaux de recherche, juin 2000, p.5.*
[31] *P. PAILLE, op. cit, 2004(A), p.41.*
[32] *J. P. MEYER & N. J. Allen, op. cit, 1996, p.263.*
[33] *J. COHEN, An examination of the relationship between work commitment and work outcomes among hospital nurses, Scandinavian Journal of Management, vol 14 no 2, 1998, p.150.*
[34] *P. PAILLE, op. cit, 2004(A), p.37.*
[35] *P. PAILLE, op. cit, 2004(A), p.39.*
[36] *H. GEORGETTE, l'engagement organisationnel: dimensions, déterminants et impacts », mémoire de recherche, université de Montréal, Avril 2000, p.109.*
[37] *H. GEORGETTE, Op.cit, p.109.*
[38] *D. J. STANLEY & al, op. cit, p.45.*
[39] *C. VANDENBERGHE & al, op. cit, p.60.*
[40] *J. P. MEYER & N. J. Allen, op. cit, 1996, p.276.*

Les défis auxquels les organisations non lucratives sont confrontées: Approche Entrepreneuriale

Mohammed Mounir Benabdelhadi
université de Ouargla
Benabdelhadi2m@yahoo.fr

Claude Sobry
Université de Lille 2 –France-
claude.sobry@univ-lille2.fr

Résume :
Les besoins sociaux sont complexes, et difficiles à satisfaire d'une manière efficace cette donne a poussé les décideurs et les pouvoirs publics à travailler pour structurer l'ensemble des acteurs de ce secteur tertiaire composé des ONG, des organisations non commerciales, bénévoles secteurs non lucratifs et organisations solidaires.
Avec ces différentes appellations, et devant les difficultés rencontrées par ce type d'organisations, il est devenu plus que nécessaire de proposer –dans cet article- de s'orienter vers une approche entrepreneuriale visant l'efficacité et l'efficience des projets.
Les mots clés : *les organisations non lucratives, les organisations lucratives, l'entreprenariat sociale.*

الملخص:
الاحتياجات الاجتماعية تمتاز بالتعقيد، مع صعوبة الرضا عن الفعالية التي تدفع اصحاب القرار و السلطات العمومية الى العمل على هيكلة مجموع الفاعلين في القطاع، التنظيمات الغير التجارية، المتطوعين في القطاع الغير ربحي، و التنظيمات المتضامنة

مع هذه المصطلحات المتنوعة، نستطيع إدراك الصعوبات التي تطرح على مستوى فهم هذا النوع من التنظيمات، و عليه كان من الضروري من خلال هذا المقال، التبصر بهذه المفاهيم، و التوجه الى مقاربة مقاولاتية في الطرح، تستطيع أن ترفع من الكفاءة و الفعالية على مستوى المشاريع.
الكلمات المفتاحية: التنظيمات الغير الربحية، التنظيمات الربحية، المقولة الاجتماعية.

***Introduction** :*

Ce secteur connait différentes définitions[1], caractéristiques et qui selon E-Dacheux concernant la construction des réseaux sociaux Européens montrant par la diversité des démarches du point de vu organisationnel et institutionnel[2] et qu'avec le temps ont constitué le socle De l'économie sociale solidaire qui connait rentabilité, productivité et réussite préalables de plus en plus avérées en France et en Belgique à titre d'exemple[3].

***1-Les caractéristiques et les approches** :*

La complémentarité entre le secteur lucratif et les organisations non lucratives, constitue un apport certain pour l'entreprise sociale qui consolide sa position lucrative avec le temps[4], sans occulter ses missions sociales comme objectifs fondamentaux de l'organisation.

Afin de bâtir une démarche entrepreneuriale d'une manière saine il est nécessaire, selon Salomon et Anhéir de respecter les lignes de conduite suivantes[5] :

- ✓ *L'organisation et son ancrage institutionnel.*

- ✓ *L'autonomie par rapport à l'Etat.*
- ✓ *3 La non répartition des bénéfices.*
- ✓ *Le renforcement de la bonne gouvernance.*
- ✓ *Le bénévolat au sein des membres du conseil d'administration.*

La compréhension de ces principes facilite selon P. Valeau la détermination des indicateurs pour[6] *:*

- ➢ *Le niveau socio-économique.*
- ➢ *Le niveau technico- économique.*

Les aspects comportementaux, les moyens et les résultats constituent un préalable……… pour des approches efficaces.

L'ensemble de l'approche dépend d'une série de paramètres logiques et poussant vers la consécration de l'esprit entrepreneurial qui vise à dépasser les contraintes qui freinent les organisations non lucratives.

2- les Raisons d'aller à l'entreprenariat

2-1- visée de l'entreprenariat sociale :

L'entreprise sociale, par sa responsabilité sociale, doit s'aider des changements sociaux que connait la société en réalisant des projets à caractère social et financés par le secteur privé[7]*.*

Cette approche connait deux handicaps en Angleterre ayant à réaliser [8]*:*

- *La rentabilité financière*
- *La pérennisation de l'investissement et du financement*

Cette contrainte majeure doit orienter les organisations lucratives à participer activement dans les activités à caractère social, comme le cas de la loi de 1977 relative à la réforme sportive en Algérie.

D'autre part, l'entrepreneur social doit améliorer s'adapter avec les changements que connait son environnement en innovant en continu par[9] *:*

- *La recherche de solutions nouvelles.*
- *L'amélioration du cadre de vie des individus et des collectivités.*
- *L'adaptation des organisations et des procédures.*
- *l'autorisation des relations avec les parties intéressées (holdkoster).*

Dans ce contexte, l'entreprise sociale se trouve devant deux défis majeurs :

- *la préservation de sa démarche sociale*
- *l'obligation d'améliorer sa rentabilité pour continuer à activer.*

Ceci doit pousser l'organisation à œuvrer en permanence à réaliser ces activités nobles en utilisant des procédés et des moyens licites.

2-2- l'économie sociale et solidaire

Cette nouvelle vision commence à se développer pour arriver à un véritable partenariat entre l'entreprise sociale les acteurs économiques et les grands groupes économiques[10]*.*

Selon j-L- Lavill, il est nécessaire de définir les concepts, de jumeler les objectifs avec la situation réelle[11]*, ce qui constitue un préalable à la mise en œuvre des stratégies, et la construction de mécanismes et d'outils de travail sur la base d'un effort de conciliation entre*[12] *:*

- *le profit suivant S.Plonge qui se base sur l'initiative privée, le droit de propriété, → le secteur privé doit piloter l'organisation sociale*
- *La solidarité populaire selon Mohamed Younes – privilégiant le partenariat et la participation.*

2-3- la gestion :

Les défis d'améliorations des ressources poussent les organisations non lucratives à parfaire leur gestion administrative du point de vue stratégique et exécutif.

La détermination des outils d'audit et d'évaluation en sus de la prise de risques. Compétences nécessaires du gestionnaire Pour passer d'un système de gestion classique à une démarche entrepreneuriale.

Selon PM Jackson il est nécessaire de mettre en place des mécanismes et des procédures de contrôle de gestion et de viser des objectifs clairs et mesurables[13].

***2-4 l'innovation**:*

Les organisations non lucratives se présentent en permanence comme les pionniers du sens novateur et la capacité de créativité[14], en continu par[15] :

- *L'innovation, l'initiative, les services améliorés.*
- *La réponse aux défis de dépassement des insuffisances, des manques de vision stratégique par :*
- *La recherche de solutions.*
- *La création de fonds pour l'innovation.*
- *La création d'incubateurs de l'innovation sociale.*
- *L'amélioration de la communication sociale.*
- *Evaluation des impacts de l'innovation au niveau de zones ciblent.*

3-défis des organisations non lucratives:

Suite à l'analyse des facteurs influant sur le fonctionnement des organisations non lucratives, et qui en définitive peuvent constituer des leviers porteurs de pistes d'orientations vers l'entreprenariat, et qui à terme doivent aller vers ce qui est plus important amener les organisations non lucratives à s'intéresser aux défis futurs sur la base d'une maitrise des facteurs qui sont encore en phase de confusion.

3-1-La compétence et l'efficacité

3-1-1-Les concepts de la compétence et de l'efficacité:

La définition de L'efficacité se résume à la capacité de réaliser des résultats acceptables[16], et la compétence se définit comme à la liaison entre les moyens utilisés et la production enregistrée[17].

Cet aspect de la question a suscité un intérêt particulier parmi les spécialistes à travers l'utilisation rationnelle des moyens, avec la proposition d'un certain nombre de pistes de travail, essentiellement du point de vu financier permettant à ces organisations d'aboutir à l'autonomie et ce par le dépassement de certaines contraintes liées aux moyens et aux modes de gestion ou la conciliation est nécessaire entre les deux défis qui doivent tenir compte de la nature des ressources et des besoins à satisfaire des consommateurs ce qui entrave le Saut qualitatif nécessaire pour parvenir à la rentabilité.

Avec le temps, le changement progressif de l'environnement et l'expérience, il est apparu nécessaire de prioriser l'innovation par la recherche de solutions plus entreprenantes et plus audacieuses chez les entrepreneurs sociaux pour obtenir des ressources nouvelles[18].

Entre les années 80 à 90, selon J-BOSTIE, des perspectives d'évolution ont vu le jour en matière de marketing , d'amélioration de l'efficacité et de la capacité nouvelle sur la base d'un alignement sur les principes des échanges en milieu d' affaires par la recherche continue des ressources pour réaliser les projets à travers l'utilisation optimale des occasions offertes[19].

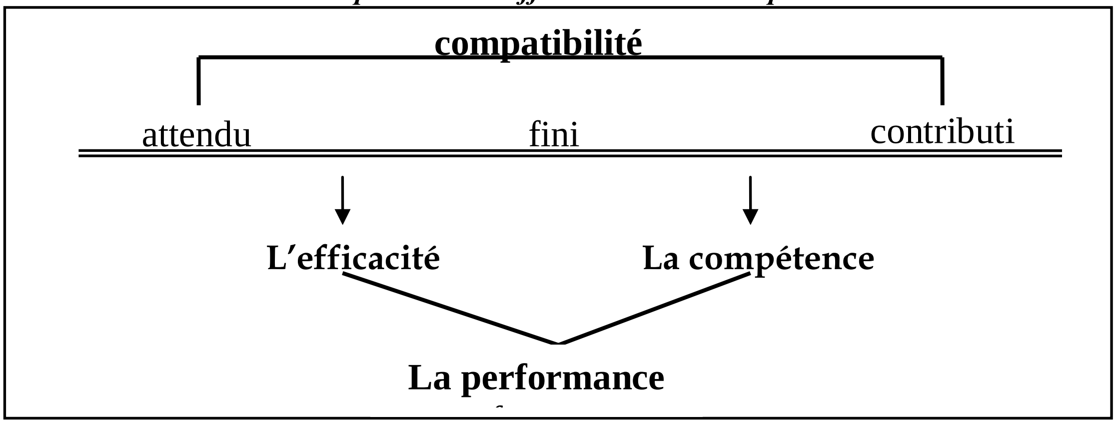
Cette situation, essentiellement liée à la planification stratégique du coté financier transcendant la limite des outils utilisés pour gérer les soutiens et les moyens acquis vers

une démarche orientée vers la rentabilité qui nécessite la mise en place des instruments de normalisation[20].

3-1-2-Avantages et limites de l'efficacité et de la compétence:

Les fondamentaux préalables à l'efficacité et à la compétence des équilibres entre les prévisions et les résultats par le renforcement des capacités de réalisations relatives à la qualité des prestations pour mettre en place les instruments d'évaluation en matière de rendement comme le montre le tableau suivant:

Les composants de l'efficacité et de la compétence



Source: *Paulus. O, La performance des musées: efficience et contrat d'objectifs, Thèse de doctorat de sciences de gestion, université R.shuman, strasbourg 3, 1997, p. 8*

Un ensemble de paramètres liés aux aspects quantitatifs, aux couts[21], qui nous permettent de mesurer toutes les actions et les résultats parallèlement aux changements sociaux et fonctionnels, évalues financièrement en arrivant à mobiliser plus de bénévolat et de volontariat[22].

Cependant, un certain nombre de contraintes logiques mettent les organisations non lucratives devant des situations d'absences de capacités à bien gérer les ressources telles que[23]:

- ✓ *Le suivi sans discernement de l'option d'augmentations des profits et des ressources*
- ✓ *L'absence de transparence et de contrôle de l'utilisation des liquidités*
- ✓ *L'absence de règles et de procédures d'une concurrence loyale entre les organisations[24].*

Au niveau gestion, pour parvenir à l'augmentation des ressources pour organiser un certain nombre de manifestations sportives par exemples, en mobilisant des volontaires il est difficile de bien gérer les moyens, les promesses plus au moins certaines des sponsors, et avec l'absence de guides de procédures, l'organisation se met dans des situations opaques et confuses.

L 'efficacité en elle-même doit être perçue et mesurée sur la base des idéaux, des valeurs qui doivent être communes à un niveau de responsabilité et qui doivent tenir compte des principes communs aux adhérant et visant essentiellement un bien être social et non focalisés sur des conditionnalités de l'environnement quel qu'il soit s'il ne partage pas avec l'organisation les règles de déontologie et de sincérité qui viennent s'ajouter aux , indicateurs de rentabilité d'espace, de temps et de volumes des soutiens[25].

Devant cet état des choses et ce niveau de pression les organisations se voient devant la nécessité d'élargir leur champ d'intervention et de solidarité avec la sphère des intérêts qui mettent au devant les termes de comparaisons avec d'autres types d'organisations[26], ce qui oblige à rapprocher les démarches et les objectifs des uns et

des autres et ne pas occulter les croyances et les valeurs[27], caractérisant les organisations du secteur social, qui n'arrivent pas à concilier les deux parties telle que l'analyse de l'éducation des générations avec la non détermination des rôles des uns et des autres et les indicateurs afférents aux résultats des différents acheteurs (la société, l'autorité ,le corps enseignant, les parents, le milieu,….)

De là nous pouvons avancer que la compétence et l'efficacité constituent des variables signes distinctifs et propres à chaque organisation qui peut être compétente mais pas efficace ou efficace mais pas compétente en tenant compte que la grande partie des ressources provient des pouvoirs publics.

Ce qui en résulte en un respect des règles édictées par les bailleurs mais d'un autre côte l'absence de prise en charge des adhérents , des sportifs et de l'activité proprement dite, c'est pour cela qu'il faut mettre en place des indicateurs spécifiques[28], aux types d'organisations qui vont consacrer à terme l'autonomie de l'organisation.

Selon V.Murrayet suite à une étude sur ce type d'organisations aux Etats unis , en Grande Bretagne et au Canada, le principe de base doit tenir compte d'un diagnostic réel conditionnant la réponse adéquate aux problématiques réelles suivant une critériologie claire et prédéfinie[29], aboutissant en fin de parcours à l'utilisation d'indicateurs clairs et efficaces et ne pas occulter les croyances et valeurs.

3-2- Les produits et services:

1-2-1- l'innovation et la qualité:

Les textes régissant l'entreprise à caractère social encouragent l'innovation, la créativité et la qualité des produits et des services.

Cependant il ya absence du comment répondre à travers une organisation classique à satisfaire aux besoins attendus.

Les aspirations ne cessent de se multiplier, et nous sommes devant un afflux des marques et des labels, à travers des cycles de positionnements des sphères commerciales en consolidant des stratégie d'organisations des interventions et des valeurs clairs[30], et devant le fait que ni les organisations classiques, ni les pouvoirs publics ne peuvent satisfaire les besoins attendus, quelques communes ont crée des entreprises spécialisées pour la résolutions des problèmes de développement de leurs territoires[31].

Ce qui nous confirme que de plus en plus les organisations non lucratives sont confrontées aux défis de la qualité et l'obligation d'améliorer leurs produits et leurs prestations dans une panoplie de domaines liés à leurs activités, la qualité supérieure influe de plus sur les avantages concurrentiels de l'organisation tels :

- ✓ *La disponibilité des services de qualité supérieure qui s'accroit selon l'appréciation des consommateurs et qui influe sur le prix supérieur*
- ✓ *L'impact de la qualité reconnue qui équivaut à l'amélioration de la compétence et qui donne de fait une réduction des couts et du temps pour la réalisation*

D'où la capacité de l'organisation de convaincre les clients du niveau de qualité, du prix et la réduction des temps de production, cet exemple de l'évolution des championnats de tennis de ROLAND GARROS peut confirmer cela:

La marque de ROLAND GARROS

La création de la Fédération Française de Tennis	*1920*
Création de Roland-Garros	*1928*
Élection de P.Chatrier Président de la fédération de tennis et qui en même temps Président fédéral de l'Internationale de Tennis, qui a été en mesure de signer des contrats de sponsoring avec Adidas, BNP et pour une période comprise entre 1977 – 1991	*1973*
Premier contrat concernant la vente des droits de diffusion de la session avec	*1976*

TF1	
La première affiche pour la session établie dans RG	*1980*
Y.Noah (produit système fédéral) pour le vainqueur de Roland-Garros	*1983*
Fédération française de tennis : jusqu'à 1,4 millions d'abonnés (sur les 4 millions au total d'abonnés) et fait le triple du chiffre pendant la période 1976-1986	*1986*
Création du cycle de BARCY à la demande de la ville de Paris	*1986*
Développement du logo Roland-Garros	*1987*
Création Productions EURL RG	*1989*
Élargissement du stade Roland-Garros	*1994*
Promotion commerciale RG produits en dehors du terrain et à l'extérieur de la session	*1995*
Premier espace commercial intégré des produits RG	*2000*
Modernisation des stades	*2000*
Le marketing des produits de la RG pendant l'année sur chaque stades RG	*2002*

***Source**: M. Desbordes, J. Falgoux, Organiser un Evénement Sportif,3 édition organisations,2007, p49*

La remarque à travers cet échantillon de travail, nous allons vers une véritable gestion « pragmatique » à travers la recherche de solutions idoines aux problèmes posés en utilisant d'une manière optimale et rationnelle des moyens importants à la disposition de l'organisation d'où la nécessité d'aller à l'excellence caractérisée ou crée dans les pratiques, et au niveau de la qualité des résultats.

Il demeure en tout état de cause que l'acceptation du produit et de la prestation que le véritable défi en face de l'organisation se résume à une lecture lucide du contexte social[32], et l'assimilation des besoins réels pour que les outputs correspondent aux aspirations du public des consommateurs.

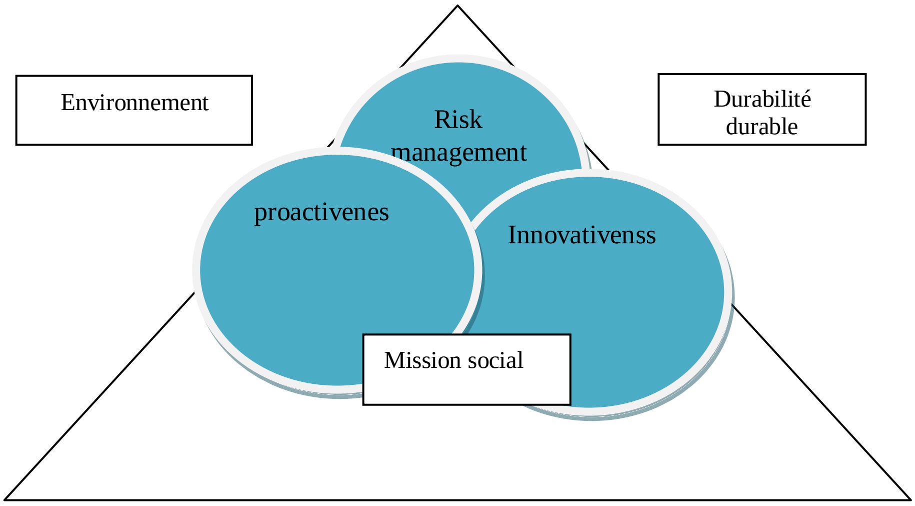
3-3- la dynamique de groupe:

3-3-1- les valeurs et les croyances moteurs de croissance des groupes:

Avant de traiter de la logique de dynamique du groupe, il est indispensable de s'intéresser de prés à la direction.

Selon J.Wee , Wardena et G.S MORT il faut étudier la direction au niveau de l'entreprise à caractère social suivant un modèle multi forme, permettent la capacité de s'adapter en continu avec l'environnement et la gestion efficace des situations d'une manière flexible en se rapprochant du modèle classique[33], suivant une approche nouvelle participant a l'appropriation des bases de l'entreprise classique , traduite fidèlement aux, niveau croyances et valeurs et influant directement sur les pratiques et comportements du point de vue opérationnel.

Frontières du modèle multidimensionnel de l'entrepreneuriat social

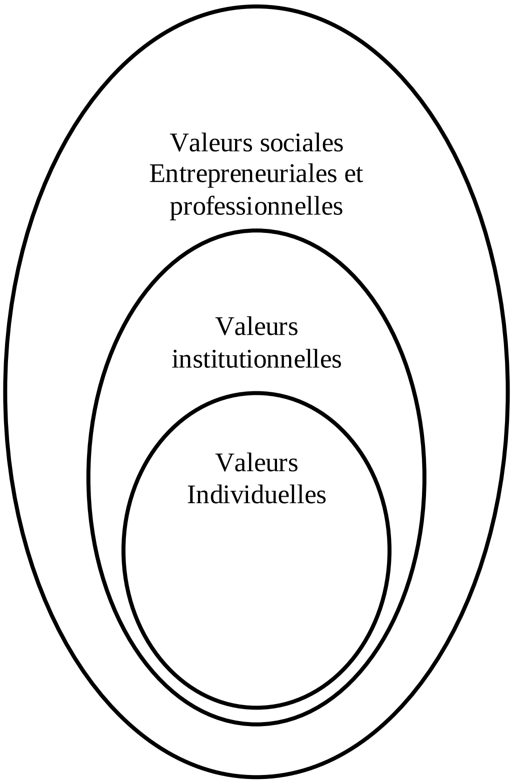


Source: *J. Weerawardena, G. S. Mort, op cite. P32*

La question des croyances et des valeurs doit toujours constituer l'épine dorsale de toute organisation cherchant la sincérité, condition sine qua none de l'unité de l'action et qui doit dés la création guider le premier noyau de la direction dont les croyances et les valeurs doivent être saines et logiques, principes qui doivent imprégner toutes les réflexions et actions de l'ensemble de l'organisation qui tout en évoluant doit donner a ces valeurs et les traduire en actes quotidiens réels une véritable institutionnalisation de ces croyances à tous les niveaux de l'organisation[34]*, qui doit agir avec abnégation ,pérennisation et durabilité de la bonne conduite.*

Certes, l'action a besoin de temps, d'efforts et rencontre des entraves dans toutes les étapes de construction mais l'accumulation va donner ses effets positifs a terme, qui vont permettre de passer des croyances individuelles à une appropriation responsable par tout le collectif, qui va influer sur la société en général à travers ce lieu ombilical avec les différents démembrements imprégnés par les principes de transparence et de clarté en interne et en externe ,arrivant à une société juste, équitable , et performante schématisée comme suit:

Evolution saine des valeurs



***Source** : claud, J-F, OP Cité P65*

Pour que l'organisation non lucrative continue à persévérer dans cette voie salutaire, il est plus que nécessaire que la direction continue à jouer ce rôle ô combien noble de respect effectif des valeurs en renforçant les principes de changements positifs, sans déviation aucune en préservant la crédibilité de l'entité et en utilisant les évolutions technologiques dans un esprit de complémentarité et de synergie avec tous les acteurs.

3-4 le Changement Social :

La mission principale des organisations non lucratives est essentiellement sociale, malgré cette importance et devant la démission ; et surtout l'échec des pouvoirs publics, des organisations elles mêmes, encore plus l'impact des règles du marché, l'approche sociale connaît un essoufflement certain et une absence d'une vision sociale pérenne[35], tout cela peut être accentué avec le manque d'engouement en matière de recherche et d'écrits académiques[36], proportionnellement aux besoins sociaux de plus en plus importants.

Cependant il y a un certain nombre de travaux qu'on peut citer :

- *Sur le sport, par exemple, ce qu'a présenté Coakley dans son ouvrage « les valeurs sportives dans la société » travail très intéressant qui aborde deux axes forts :*
  - *L'activité sportive peut conduire à des réussites extraordinaires en dehors du sport.*
  - *L'exercice sportif permet à ses pratiquants de réaliser la réussite et le bien être.*
- *De son côté B.O.Akende a bien analysé l'importance des besoins sociaux, le rôle des organisations sur la réponse aux aspirations pour émuler la participation, le volontariat, la réussite et la performance[37].*

Etant donné la sensibilité du système social, lié directement à l'éthique, l'aspect suivi, doit constituer l'élément central des opérations d'audit interne et externe[38].

3-4-1- La responsabilité sociale :

Pour définir ce concept nous sommes devant deux approches :

- *Définitions avec des compréhensions multiples.*
- *Définitions liées au cadre du marketing social[39], connues selon les réalisations sociales concourant au développement durable et de respect de l'environnement[40], axe de travail depuis 50 ans aux U.S.A avec le fonctionnement des organisations syndicales et de protection du consommateur[41], comme respect des besoins sociaux*

La responsabilité sociale, pour une même activité telle la formation professionnelle peut être appréciée différemment par les acteurs :

- *Concordance avec les objectifs propres à l'initiateur du projet.*
- *Apport technique important pour le développement par les pouvoirs publics.*
- *Apport certain en matière de compétences pour le secteur lié au profit.*
- *Contribution à la lutte contre la marginalisation et les fléaux sociaux pour les organisations sociales.*

Le sport comme deuxième exemple est perçu :

- *Comme vecteur des projets humanitaires des organisations onusiennes.*
- *Comme amélioration de l'image de l'entreprise à travers les champions.*
- *Comme reconnaissance et mérite des organisations non lucratives en matière de santé, de bien être et de satisfaction des besoins des personnes.*

Selon B.Dubois et P.Kolter le concept de responsabilité sociale doit s'adapter aux principes de base du perfectionnement stratégique, incubateur des investissements sociaux, du bien être social et du marketing social[42], éléments qui donnent à l'organisation les avantages concurrentiels à long terme avec le soutien des opérateurs actifs dans l'environnement au moment des crises ce qui met le gestionnaire , en permanence devant un certain nombre de défis contradictoires et les décisions doivent toujours tenir compte des aspects sociaux, des contraintes externes, des pressions internes, des croyances et des valeurs des uns et des autres.

Cependant, les organisations à profit ne peuvent en aucun cas se substituer aux organisations non lucratives dont la mission essentielle se rapporte au changement social.

3-4-2- La mission sociale :

Pour les organisations lucratives, la fidélité à l'intérêt général, n'est pas rétribuée, par contre pour l'organisation non lucrative cet axe représente la condition sine qua none de la réussite pour bâtir la société sur des bases solides en améliorant tous les aspects du cadre de vie.

De ce fait les partenariats entre les pouvoirs publics et le monde associatif, par la création d'organisations hybrides contribue à améliorer la compétence et l'efficacité pour stimuler le volontariat et par là augmenter et diversifier les soutiens.

Cet aspect de la question, trouve sa réussite au Benin par exemple ou l'assistance, l'accompagnement et le suivi des paysans activant dans les domaines du Coton est édifiant en matière d'extension de l'activité et à l'amélioration des rendements[43].

Ceci a poussé à renforcer la perception de l'entreprenariat au sein des organisations non lucratives à prôner le changement Socio-économique[44], comme nouvelle démarche face aux règles strictes de la commercialité et des lois du marché tout court[45], par la dynamique nouvelle de changements sociaux espérés.

Le défi du changement voulu reste l'épine dorsale des politiques générales, ce qui alourdit la responsabilité des organisations sociales par la maîtrise dés le début des

bonnes méthodes, des bonnes pratiques et des procédures de fonctionnement par la modélisation des méthodes.

Conclusion :

Certaines organisations non lucratives ont montré leur capacité de faire face au secteur à profit par la réponse adéquate aux besoins de leurs membres, avec une amélioration constante de la qualité tout en étant bénévoles et par là envoyer des messages forts des bons principes de la réussite et de l'abnégation suivant des démarches normalisées.

Cependant, il ne faut pas occulter que ces organisations ont besoin de développement de leur planification stratégique par:

- ✓ *Construire des valeurs communes*
- ✓ *La hiérarchisation et la priorisation des projets et programmes.*
- ✓ *L'amélioration des processus, la modélisation des méthodes et l'évolution du positionnement suivant des plans Marketing bien maîtrisés.*
- ✓ *L'évaluation en permanence des réponses aux besoins et la réussite de l'autonomie par la diversification des ressources.*
- ✓ *Levée de travail d'équipe.*

Référence :

[1] - *J. Bonsler, M.H-Risplay, caractéristiques de l'entreprenariat en l'économie solidaire. L'édition de LADREG, Décembre 2003, p 3.*

[2] - *E.Dacheux, un monde méconnu: les réseaux associatifs européens, CNRS Editions, Hermés revues n 23-24, 1999, http://documents.irevues.inist.fr/bitstream/handle/2042/14722/HERMES_1999_23-24_123.pdf?sequence=1, p1*

[3] - *Cahier de l'observatoire transfrontalier de l'ESS, Comment les entreprises d'économie sociale et solidaire répartissent-elles leurs bénéfices ?, n6, octobre 2012. http://www.observatoire-es.be/wp-content/uploads/2012/11/lesCAHIERS-n6.pdf.*

[4] - *F, Brouard. S, Larivet. O, Sakka. Entrepreneurial social et participation citoyenne, Revue canadienne de recherche sur les OSBL et l'économie sociale. N1. 2010, http://www.anserj.ca/index.php/cjnser/article/viewFile/38/11. p50*

[5] - *S. Morris, Defining the non-profit sector: Some lessons from history, Civil Society Working Paper 3, February 2000, p6. http://eprints.lse.ac.uk/29032/1/cswp3.pdf.*

[6] - *P.Valèau de doctorat la gestion de volontaire dans les association humonitaire: une passage par contingence de l'implication, resume de these, p3 .*
http://www.valeau.com/Gerer_l_implication/PDF/Chapitre2.pdf

[7] - *Canadian Center For Social Entrepeneurship (CCSE) Social Entrepreneurship, rapport, n 1, 2001.p3 http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download;jsessionid=3ED60368F90C56C04EF0435EC4E7C015?doi=10.1.1.194.4683&rep=rep1&type=pdf.*

[8] - *W.Mswaka, Not just for profit: an empirical study of social enterprises in South Yorkshire, A thesis submitted to University of Huddersfield Business School in fulfilment of the requirements for the egree of Doctor of Philosophy, May 2011, p 142-144, http://eprints.hud.ac.uk/11036/1/Walter_Mswaka_-_Final_Thesis.pdf*

[9] - *A,Noya. L'innovation sociale par l'entreprenariat social et solidaire. Développement et promotion de l'Economie Solidaire au service d'un développement durable au " Luxembourg. 24 Novembre 2011 – Luxembourg. OCDE. P10. http://www.eco.public.lu/attributions/economie_solidaire/OECD.pdf*

[10] - *T, Ghezali. M, Grosset. Développer l'Entrepreneuriat Social. Le Livre Blanc. Oser Maintenant. 2009. p 18-25. http://www.avise.org/IMG/pdf/Livre_Blanc_BAT_def-2.pdf*

[11] - *J-L. Lavill. Du tiers secteur à l'économie sociale et solidaire Débat théorique et réalité européenne, emes,http://www.emes.net/fileadmin/emes/PDF_files/Articles/Laville/Laville_Du_TS___l__ESS_FR.pdf*

[12] - *A, Ndiaye. S. Boutillier. De l'économie sociale à l'économie populaire solidaire via l'économie solidaire. Quelles leçons tirer du social business?. Hal. 2011. p 19. http://halshs.archives-ouvertes.fr/docs/00/59/67/53/PDF/Social_business_Ndiaye_Boutillier.pdf*

[13]- A. Lafortune, J-G. Rousseau, L. Bégin, le contrôle de gestion dans les musées Canadian, publié dans "20ÈME CONGRES DE L'AFC, France (1999), p3. http://hal.archives-ouvertes.fr/docs/00/58/78/03/PDF/psa475_lafortune.pdf

[14] - M, Goldenberg. W. Kamoji, L. Orton, M, Williamson. Social Innovation in Canada:An Update. CPRN Research Report. September 2009. P3. http://www.cprn.org/documents/51684_EN.pdf

[15] - Social Entrepreneurshipand Social Innovation. SMEs, Entrepreneurship and Innovation.. OCDE. 2010. P206-207. http://ec.europa.eu/internal_market/social_business/docs/conference/oecd_en.pdf

[16]- J. Rojot, A. Bergmann, Comportment et Organisation, Vuibert, 1989.

[17]- R. Duff, J-C. Papillon, Gestion publique, Vuibert. Gestion, 1988, p 354.

[18]- A-M. Wolk, Socia Entrepreneurship & Government A New Breed of Entrepreneurs Developing Solutions to Social Problems. Report MIT. 2007. p 42-43.http://community- wealth.org/_pdfs/news/recent-articles/01-08/report-wolk.pdf

[19]- Boschee. J, Eighit Basic Principles For Nonprofit Entrepreneurs, Nnprofit World, 2001, 19(4), p 15-18. http://cdn.trustedpartner.com/docs/library/NonProfitsFirst2009/library/Eight%20Basic%20Principles%20for%20NP%20Entrepreneurs.pdf

[20] - CA. Jyoti Singh. P. Mirchandani, Performance Measurements For Not-For-Profit Organisations .The CharteredAccountant. June 2006. P 1754. http://220.227.161.86/100731754-1758.pdf

[21]- Nizet. J, les gestionnaire face à l'efficacitè et à l'efficience, Gestion , 1992, p75.

[22]- Bayle. E, management et performance des organizations à but non lucrative, le cas des fédération sportives nationales, thèse de doctorat science de gestion ,Universites de limoges, 1999, p 173.

[23]-ibide, p 175

[24]- Je pense qu'il existe une concurrence entre les organisations à but non lucratif, mais il n'est pas clair, et d'autre part que les gestionnaires ne reconnaissent pas cette concurrence, car la valeur du financement public programmé.

[25]-M. J. Epstein, F. McFarlan, Efficiency andEffectivenessof anonprofit's performence. Straregic finance. **October 2011. P** 33-34.

[26] - Bardout. J-C, Ruchaud. S, Guide du dirigeant d'association, Seuil, 1997, p 80.

[27] - Je pense que la relation avec les parties prenantes ne pas vous aider à réussir, il est financé plus, imposer son point de vue sur le niveau des plans, des décisions, des idées.

[28] - P. B. Reed. V. J. Howe. Définition et classification du secteur sans but lucratif. Rapport Statistique Canada et Université Carleton. 1999. P10-13. http://www3.carleton.ca/casr/Definition.pdf

[29] -V. Murray. The evaluation of organizational performance: normative rescriptionvsempicalresultas. Paper prepared for the COI Conference, Toronto, July 10, 2004. P9. mande.co.uk/blog/wp-content/.../COI-paper.doc

[30] - N. Kylander. C. Stone, Le rôle des marques dans .le secteur à but non lucratif. Stanford Social Innovation Review. Printemps 2012. P7. http://www.hks.harvard.edu/hauser/role-of-brand/fr/documents/SSIR_French.pdf

[31] - P. Reed, V.Howe, Définition et classification du secteure sans but lucrative, Document de recherche , Ottawa, 1999, http://www3.carleton.ca/casr/Definition.pdf

[32] - H Nogues. Economie social et solidaire, quelques reflections à propps du lutilite sociale. RECMA.N ° 290. P36. http://socioeco.org/bdf/_docs/a90027040.pdf

[33]- J. Weerawardena, G. S. Mort. Investigating social entrepreneurship: A multidimensional model. Journal of World Business 41 (2006) 21–35. http://www.topaz.org.il/_Uploads/dbsAttachedFiles/social_entrepreneruship_multidimensional_model_2006_JWB.pdf

[34] -Claud, J-F, le management par les valeures, LIAISONS, 2001, p 95-104.

[35] - Elizabeth T. Boris.Nonprofits and Government.Second Edition.the Urban Institute Press. P 18-20. http://www.urban.org/books/npag2/upload/npag2_introduction.pdf

[36] - P.Valèau, P.Cimper, L.J.Filion, Entreprenariat et organisations à but non lucratif (OBNL), cahier de recherche n 2004-10, HEC, décembre 2004, p 23.op cite, p 23.

[37]- Akande. B.O, The Meaning of Persperity: Social Responsibility, Vital Speeches of the Day, Central Plains Retired Senior Volunteer Program, Plainview. 1997. http://www.accessmylibrary.com/article-1G1-20039424/meaning-prosperity-social-responsibility.html.

[38] - P. Frumkin. Balancing Public Accountability and Nonprofit Autonomy: Milestone Contracting in Oklahoma. The Hauser Center for Nonprofit Organizations The Kennedy School of Government Harvard University. April 2001. http://www.hks.harvard.edu/hauser/PDF_XLS/workingpapers/workingpaper_6.pdf

[39]- L.A. Moher, D. J. Webb, K. E. Harris. Do Consumers Expect Companies to be Socially

Responsible? The Impact of Corporate Social Responsibility on Buying Behavior. The jornal of consumer Affairs. Volume 35, Mar 2005. P 46-47.
http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1745-6606.2001.tb00102.x/pdf

[40]- *A. Dahlsrud. How Corporate Social Responsibility is Defined: an Analysis of 37 Definitions. Corp. Soc. Responsib. Environ. Mgmt. 15, 1–13 (2008). P11. http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/csr.132/pdf*

[41]- *Dion. M, l'éthique ou le profit, édition Fide, 1992, p 17.*

[42] - *Kotler. P, Dubois. B, Marketing Management, 12éme Publi-unio, Paris, 2005.*

[43] -*B. Hounmènou. Dynamiques locales de production collective des organizations de producteurs cotonniers :étude de cas dans le department des Collines au Bénin. recma – revue internationale de l'économie sociale n ° 316.cat.inist.fr/?aModele=afficheN&cpsidt=22788388*

[44] - *P.Valèau, op cite, p 23., p 23.*

[45]- *Prenez, par exemple, les projets d'investissement de dotation, qui sont d'une part pour répondre aux besoins sociaux dans un domaine particulier, et d'une part grandir en tant que puissance économique et le poids au fil du temps.*